الإعلام السياسي

الدكتورة

نجلاء محمد جابر



بسم اللـه الرحمن الرحيم

الاعلام السياسي

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية (2014/8/4072)

أحمد، جمال محمد

الاعلام السياسي/ جمال محمد أحمد/.- عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2014

( ) ص

ر.إ: (2014/8/4072).

الواصفات:/ الاعلام// السياسة/

* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

ISBN 978-9957-96-051-3



تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله
تلفاكس : 6 5353402 962+
ص.ب : 520946 عمان 11152 الأردن

مجمع العساف التجاري - الطابق الأول
خلـــوي : 7 95667143 962+
E-mail: darghidaa@gmail.com

الأعلام السياسي

د. جمال محمد أحمد

الطبعة الأولى

2015 م - 1436هـ

الفهـــرس

مقدمة

إن أمر الإعلام في عصرنا الحاضر ودوره المؤثر والفعال على الأمم والمجتمعات، على الدول والمؤسسات، والكبار والصغار، والنساء والرجال أمر لا يخفى على ذي بال.

لكن الطور الذي دخله الإعلام في سنواته الأخيرة ليس مجرد طور عادي، وليس مجرد وسيلة جديدة أو أسلوب متطور فحسب؛ بل الأمر هو التوجه العالمي للإعلام؛ بمعنى أن الإعلام لم يعد محصوراً في مكان أو حدود سياسية أو بقعة جغرافية.. بل أصبح يتخطى الحدود وربما يجاوز كل وسائل الرقابة.

كذلك فإن الأمر لا يقف عند هذا الحد.. بل تعداه إلى تكوين مجموعات أو شركات إعلامية أخطبوطية لها أذرع في كل مكان، ولها وجود في كل صنف من الإعلام.. تشارك في القرار السياسي وتؤثر في النشاط الاقتصادي.. توجه المجتمعات وتقود الأمم في الفكر والثقافة، في الفن والرياضة، في الدين والأخلاق. نعم! هي مستقلة "مالياً" لكنها مرتبطة بصفةٍ مًا بالدول التي تنطلق منها.

خلفية مالكيها ومؤسسيها تحكم توجهها الثقافي والاجتماعي. أما عمالها وموظفوها فهم مشاركون في صياغة توجهها وما تبثه وما تنقله وما تنتجه من مواد إعلامية فيغلب عليهم التوجه العلماني، ويؤثر حيث يغلب فيهم خلفيتهم الأيديولوجية.

الفصل الأول

علم الإعلام الدولي

الفصل الأول

علم الإعلام الدولي

إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تم اعتماده من قبل الأمم المتحدة في عام 1948، هو البيان النهائي للمبادئ في مجال حقوق الإنسان. وهو يحتوي على المادتين 19 و 21، والتي تعتبر أساسية بالنسبة لالتزامات الحكومات فيما يتعلق بدور وسائل الإعلام في الانتخابات. وتضمن المادة الأولى المادة 19 الحق في حرية التعبير. وتضمن المادة الثانية رقم 21 الحق في المشاركة في انتخابات دورية سرية .

ويفرض الإعلان العالمي التزامات على جميع أعضاء المجتمع الدولي .وهو كإعلان، يمثل فقط ما يسمى القانون الدولي العرفي. وباعتماد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في عام 1966، تم تأكيد هذه الأحكام نفسها، وإعطاؤها قوة القانون الملزم، وواجب النفاذ على جميع الدول التي صدقت عليها. ويقول جزء من المادة 19 من العهد الدولي :

لكل إنسان الحق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق الحرية في البحث عن المعلومات والأفكار من كل نوع وتلقيها ونقلها، دونما اعتبار للحدود، سواء بالقول أو الكتابة أو الطباعة، بشكل فني أو بأية وسائط أخرى يختارها .

وتقول المادة 25 من العهد الدولي في جزء منها :

ا" يجب أن يتوفر لكل مواطن الحق والفرصة، دون أي وجه من وجوه التمييز المذكور في المادة "2"تمييز من أي نوع مثل العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الرأي السياسي أو غيره، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد أو أي وضع آخر" ودون قيود غير معقولة:

ب" أن ينتخب وينتخب في انتخابات دورية حقيقية، تكون بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة، وتجرى بالاقتراع السري، وتضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين .

ولقد تم اعتبار هذين القرارين معا من أجل فرض التزام على الحكومات لضمان التنوع والتعددية في وسائل الإعلام خلال فترات الانتخابات .

وإن المعاهدات الإقليمية الرئيسة لحقوق الإنسان - الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب - تحتوي على مزيج مماثل من الضمانات للحق في حرية التعبير والإعلام، والحق في المشاركة السياسية دون تمييز .

كما أن الوثائق التي اعتمدها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا تخطو خطوة أخرى إلى الأمام. وقد التزمت الدول المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في وثيقة كوبنهاغن لعام 1990 بضمان ما يلي :

"يجب أن لا تكون هناك عقبة قانونية أو إدارية تقف في طريق الوصول دون عائق إلى وسائل الإعلام على أساس غير تمييزي، لجميع المجموعات السياسية والأفراد الراغبين في المشاركة في العملية الانتخابية" .

وثائق مؤتمر الأمن والتعاون ليست معاهدات، وبالتالي لا تملك نفس القوة الملزمة. ولكن يتم القبول بها كجزء من القانون الدولي العرفي، وبالتالي فهي تفرض التزامات على الدول المشاركة .

تقوم قرارات كل من المحاكم الدولية والوطنية بتوفير المزيد من التفاصيل والمضمون لهذه المبادئ العامة حول وسائل الإعلام والانتخابات. ويمكن تلخيصها على النحو التالي :

- وسائل الإعلام تلعب دورا حيويا في مراقبة الحكومات ومساءلتها وضمان الأداء الفعال للديمقراطية .
- تلتزم الحكومات بضمان وجود نظام ديمقراطي يضمن التعددية في وسائل الإعلام، لا سيما في الانتخابات .
- حرية النقاش السياسي هو حق أساسي .
- يحق للأحزاب السياسية والأفراد الوصول إلى وسائل الإعلام الحكومية خلال الحملات الانتخابية .

- تلتزم وسائل الإعلام الحكومية بنشر وجهات النظر المعارضة .
- يجب أن يتوفر حق الرد والتصحيح أو التراجع، ردا على التصريحات الخاطئة في وسائل الإعلام الحكومية .
- قد تكون هناك قيود على المسؤولية القانونية لوسائل الإعلام إذا كانت تنشر بيانات غير قانونية .
- يجوز الحد من حرية التعبير السياسي لأسباب استثنائية .
- يجب تعزيز الحماية من انتقادات السياسيين والحكومة .
- يجب تعزيز الحماية للآراء السياسية .
- يحق الحصول على تعويض مناسب لأولئك الذين انتهكت حقوقهم .
- تلتزم الحكومات بحماية سلامة العاملين في وسائل الإعلام والمؤسسات .

وسائل الإعلام والديمقراطية

تجعل وسائل الإعلام من ممارسة حرية التعبير واقعا ملموسا تظهر كلمات محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان بإيجاز مبدأ معترف به عالميا الآن في القانون الدولي :ممارسة حرية التعبير في ظل الديمقراطية لا تعني الكثير، إذا كانت تمارس على المستوى الفردي فقط. فحرية التعبير ليست ما يمكن أن تقوله لجارك فقط، أو ما تسمعه منه. فالشيء الأهم، هو إمكانية التعبير عن الحقائق والآراء وتلقي المعلومات من خلال وسائل الإعلام أيضا .

والمحكمة الدولية التي ذهبت إلى أبعد من ذلك في تطوير هذا النهج، هي المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وقد خلصت إلى أن حرية الإعلام أمر حيوي لتوفير المعرفة للمواطنين إن حرية الصحافة تعد من أفضل الوسائل التي تتيح للجمهور تشكيل الرأي العام، واكتشاف أفكار قادتهم السياسيين ومواقفهم. وهي تعطي بصورة خاصة لرجال السياسة الفرصة للتأمل والتعليق على اهتمامات الرأي العام، وهي بالتالي توفر الفرصة للجميع من أجل المشاركة في النقاش السياسي الحر الذي هو من صميم مفهوم المجتمع

الديمقراطي.

تقوم وسائل الإعلام بتوعية الجمهور بالمسائل التي تهمه وتعمل كرقيب على الحكومة:

...يتعين على "الصحافة" أن تنقل المعلومات والأفكار حول القضايا التي تتعلق بالمصلحة العامة، ليس فقط لأنه يقع على عاتقها مهمة نقل هذه المعلومات والأفكار: الجمهور أيضا لديه الحق في الحصول عليها. وإذا كان الأمر عكس ذلك، فإن الصحافة لا تستطيع أن تلعب دورها الحيوي "كمراقب عام".

ولهذا فإنه وفقا للمحكمة الأوروبية، يوجد هناك جانبان لهذا الدور الديمقراطي للوسائل الإعلام: اطلاع الرأي العام والعمل كرقيب على الحكومة. وهذا الدور لا يفرض واجبات خاصة على أي صحيفة أو محطة إذاعة، بل يفرض واجبا على الحكومات لضمان أن تكون وسائل الإعلام قادرة على القيام بهذه المهام. ولهذا المبدأ بشكل واضح آثاره العملية في سياق الانتخابات .

ويجوز للحكومات أن تقوم بتنظيم الجوانب الفنية للبث الإذاعي وفقا للمحكمة الأوروبية. وينبغي تخصيص الترددات بطريقة عادلة وغير تمييزية. وتخضع وسائل الإعلام لقانون البلاد - في المسائل التي تتعلق بالتشهير أو التحريض - ولكن لا يجوز بصورة عامة أن تقوم الحكومات بتقييد محتويات وسائل الإعلام.

"1" العضوية الإلزامية في النقابة المنصوص عليها في قانون ممارسة الصحافة، ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، Adv. Opn. OC-5/83 من 13 نوفمبر 1985، المجموعة أ رقم 5، وأعيد طبعه في 7 مجلة قانون حقوق الإنسان "1986"، 74 في 8، 165 .

"2" كاستلز ضد اسبانيا، الحكم الصادر في 23 أبريل 1992، المجموعة أ رقم 236، الفقرة 43 .

"3" ثورقرسن ضد أيسلندا، الحكم الصادر في 25 يونيو 1992، المجموعة أ رقم 239، الفقرة 63 .

الالتزام بالتعددية

تلعب وسائل الإعلام في الانتخابات دورا رئيسيا، ليس فقط باعتبارها وسيلة لمراقبة الإجراءات الحكومية، ولكن أيضا من أجل ضمان أن الناخبين لديهم كل المعلومات اللازمة تحت تصرفهم لاتخاذ قرار ديمقراطي مستنير. ويقع على عاتق الحكومات واجب هام وسلبي بعدم عرقلة وسائل الإعلام في القيام بهذه الوظائف. إضافة إلى ذلك، وعلى درجة أقل أهمية، يقع على عاتق الحكومات التزام إيجابي، يتمثل في توفير تعددية في وسائل الإعلام، من أجل نقل أوسع مجموعة متنوعة من مصادر المعلومات للجمهور. والواقع أن الالتزام الوارد في المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، يضمن حرية التعبير وحرية الإعلام، وينطبق فقط على الحكومات، ولا ينطبق بالتأكيد على منظمات ووسائل الإعلام الفردية .

وكما ذكرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في تعليقها العام الوحيد على المادة 19 من العهد الدولي المذكور :

"نظرا لتطور وسائل الإعلام الجماهيرية الحديثة، يلزم اتخاذ التدابير الفعالة لمنع السيطرة على وسائل الإعلام بشكل يتعارض مع حق كل فرد في حرية التعبير...."

وقد خلصت المحكمة العليا في زيمبابوي في نفس السياق، إلى أن الاحتكار الذي تتمتع به الشركات شبه الحكومية وشركة الاتصالات السلكية واللاسلكية غير دستوري على أساس حرية التعبير. ووجدت المحكمة أن حماية حرية التعبير لا تنطبق فقط على محتوى المعلومات، ولكن أيضا على وسائل نقل واستقبال هذه المعلومات. وإن القيود المفروضة على وسائل نقل أو استقبال المعلومات تتعارض بالضرورة مع الحق في تلقي المعلومات ونقلها. وإن أي احتكار مهما كان الغرض منه، له تأثير ويحول دون تلقي ونقل الأفكار والمعلومات يشكل انتهاكا لحماية هذا الحق

وتؤكد التشريعات في العديد من البلدان مثل غانا وسريلنكا وبليز والهند وترينيداد وتوباغو وزامبيا النقطتين المشتركتين، بأن احتكار وسائل الإعلام يشكل تدخلا غير

مقبول مع حرية التعبير، وأن وسائل الإعلام الممولة من القطاع العام، يجب أن تنقل وجهات النظر الأخرى غير وجهة نظر الحكومة الحالية. وهناك عدد من هذه الأحكام في زامبيا وبليز وترينيداد وتوباغو يشير إلى حق المعارضين السياسيين للحكومة في عرض وجهة نظرهم في وسائل الإعلام. وينطبق هذا الحق على أنواع أخرى من الأقليات أيضا. والتوصية التالية مأخوذة من تقرير للأمم المتحدة بشأن حقوق الأقليات :

"ينبغي لأعضاء الجماعات المختلفة التمتع بحقها في المشاركة في الحياة الثقافية للمجتمع، على أساس ثقافتهم ولغتهم، وبإنتاج الفنون والعلوم والاستمتاع بها، وحماية تراثهم الثقافي وتقاليدهم، وامتلاك وسائل إعلام خاصة بهم، وغيرها من وسائل الاتصال، وإمكانية الوصول بشكل متساو إلى وسائل الإعلام المملوكة للدولة أو التي يسيطر عليها الجمهور."

ومن المهم التأكيد على أن وسائل الإعلام ليست فقط وسيلة للتعبير بالمعنى الضيق. إنها تحتل أهمية كبيرة أيضا – لأنها تعتبر في المقام الأول وسيلة لتمكين الجمهور من ممارسة حقه في حرية الحصول على المعلومات. كما تلعب وسائل الإعلام دورا في الرقابة على أنشطة الحكومة وغيرها من المؤسسات الهامة. ومن الواضح أنها لا تستطيع القيام بهذا الدور إذا كانت تدين بالولاء الضيق للحكومة أو الحزب الحاكم في تلك الفترة. وكانت المبادئ التوجيهية الأكثر تفصيلا، والتي تعكس أفضل الممارسات الدولية حول التعددية والوصول إلى وسائل الإعلام، هي تلك التي أصدرتها السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا. وهي كما يلي :

"ينبغي أن تكون وسائل الإعلام الحرة والمستقلة متنوعة في الملكية، ويجب أن تعمل على تعزيز الديمقراطية وحمايتها، وأن تفتح الفرص والسبل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

وفي البيان النهائي الصادر عن سلطة من الأمم المتحدة، خلص عابد حسين المقرر الخاص للأمم المتحدة في تقريره السنوي لعام 1999 حول حرية الرأي والتعبير إلى ما يلي :

"هناك العديد من المبادئ الأساسية التي لو تم تعزيزها واحترامها، تعمل على تعزيز الحق في البحث عن المعلومات وتلقيها ونقلها، وهذه المبادئ هي: تجنب الاحتكار أو التركيز المفرط لملكية وسائل الإعلام في أيدي عدد قليل من الأفراد، من أجل أن يكون هناك تعدد في وجهات النظر والأصوات؛ كما تتحمل وسائل الإعلام المملوكة من قبل الدولة مسؤولية تقديم تقرير عن جميع جوانب الحياة الوطنية، وتوفير إمكانية الوصول إلى مجموعة متنوعة من وجهات النظر، كما يجب أن لا تستخدم وسائل الإعلام المملوكة للدولة كوسيلة من أجل نقل الدعاية لحزب سياسي أو للدفاع عن الحكومة، واستبعاد جميع الأطراف والمجموعات الأخرى... "

وقام المقرر الخاص بعد ذلك بوضع قائمة بسلسلة من الالتزامات التي يجب أن تقوم بها الدولة، لضمان أن تعمل وسائل الإعلام على أوسع نطاق ممكن لتوفير أكبر قدر من المعلومات الكاملة للناخبين :

- يجب ألا يكون هناك تحيز أو تمييز في التغطية الإعلامية
- ينبغي أن لا يسمح بوجود رقابة على برامج الانتخابات.
- ينبغي أن تعفى وسائل الإعلام من المساءلة القانونية عن التصريحات الاستفزازية، وينبغي توفير الحق في الرد.
- يجب أن يكون هناك تمييز واضح بين التغطية الإخبارية لمهام مكتب حكومي، والتغطية الإخبارية لمرشح حزب.
- ينبغي توزيع الوقت في برامج البث المباشر على أساس عادل وبدون تمييز.
- يجب توفير البرامج التي تتيح الفرصة للمرشحين مناقشة بعضهم البعض، وتوفير الفرصة للصحفيين للحوار معهم
- ينبغي أن تشارك وسائل الإعلام في تثقيف الناخبين.
- ينبغي أن تستهدف البرامج الفئات المحرومة تقليديا، والتي قد تشمل النساء والأقليات العرقية والدينية.

1. الذي تم اتخاذه من قبل لجنة حقوق الإنسان في جلستها رقم 461 في 27 يوليو

1983، وثيقة الأمم المتحدة رقمA/38/40 ، 109 .

2. رتروفت "بيه تيه واي" المحدودة ضد شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية، المحكمة العليا، 1995 "2.9" BCLR 1262

3. وسائل إيجابية لتسهيل إيجاد حلول سلمية وبناءة للمشاكل التي تتعلق بالأقليات "تقرير المقرر الخاص أسبيورن إيدي"، الملحق الرابع، وثيقة الأمم المتحدة رقمE/CN.4/Sub.2/1993/34/Add.4 ، الجزء الثاني، الفقرات 11 و 12 .

4. سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، المبادئ التوجيهية لوسائل الإعلام في كمبوديا، 1992.

5. تقرير المقرر الخاص المعني بحماية الحق في حرية التعبير والرأي وتعزيزهما، السيد عابد حسين، وثيقة الأمم المتحدة رقم E/CN.4/1999/64 29 كانون الثاني 1999 .

حرية المناظرة السياسية

لقد تم الاعتراف بحرية المناظرة السياسي كحق أساسي من قبل المحاكم الدولية وغيرها من الهيئات الدولية الأخرى، والمحاكم الوطنية. ولقد أشارت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في عام 1978 إلى أن: "حرية المناظرة السياسية هي من صميم مفهوم المجتمع الديمقراطي".

تعود أهمية المناظرة السياسية في قسم منها، إلى أنها وسيلة لإعطاء معلومات للناخبين، تسمح لهم بممارسة اختياراتهم السياسية. ولقد ذكر الفريق التقني للأمم المتحدة في استفتاء ملاوي لعام 1993، الذي تم فيه الاختيار بين نظام أحادي ونظام متعدد الأحزاب: "إذا أراد الناخبون الاختيار بصورة مستنيرة في مركز الاقتراع، فإن ممارسة حقيقية لحرية التعبير شيء ضروري "2". ولقد قامت المحكمة العليا "انوجو" في نيجيريا بملاحظة مماثلة :

إن حرية التعبير بلا شك هي أساس كل مجتمع ديمقراطي، وبدون نقاش حر،

ولا سيما في القضايا السياسية، لن يكون هناك تثقيف أو تنوير للجمهور، وهي أمور ضرورية لحسن سير العمل وتنفيذ عمليات الحكومة المسؤولة.

وذكرت المحكمة العليا الإسرائيلية:

إن الديمقراطية الحقيقية وحرية التعبير كلاهما واحد. تُمكن حرية التعبير كل فرد من بلورة رأيه المستقل في عملية اتخاذ القرارات الحيوية في دولة ديمقراطية. ويعتمد جوهر الانتخابات الديمقراطية على التمكن من الوصول إلى آراء مدروسة، وتقييمها وعرضها للنقاش...

الحق في الوصول إلى وسائل الإعلام الحكومية

هناك تزايد لأهمية القرارات التي تتخذها المحاكم الوطنية بشأن حق الأحزاب المعارضة في الوصول إلى وسائل الإعلام الحكومية. وهناك اتجاه واضح نحو الاعتراف بأن الحكومات ملزمة بضمان وصولها. وكان هذا هو النهج المتبع من قبل مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير في تقريره لعام 1999 .

ولقد أصدرت المحكمة العليا في زيمبابوي في عام 2000 على سبيل المثال، حكمين خاصين بهذه المسألة بالذات. فقد أصدرت المحكمة في شهر كانون الثاني تعليمات لهيئة الإذاعة في زيمبابوي من أجل بث الإعلانات والمواد التي أعدتها حملة "لا" في استفتاء البلاد على دستور جديد مقترح. وكانت الحكومة تناصر حملة "نعم" وقامت ببث موادها بإسهاب.

وقامت المحكمة العليا في 13حزيران، قبل بضعة أيام من الانتخابات البرلمانية، بناء على طلب من حركة التغيير الديمقراطي المعارضة، بتوجيه الأمر إلى هيئة الإذاعة في زيمبابوي بوقف البث السياسي المنحاز، والقيام بأداء وظائفها وفقا لقانون البث لنقل الأخبار على شاشة التلفزيون وخدمات البث الإذاعي دون تحيز، ودون تمييز على أساس الرأي السياسي، ودون إعاقة حق الأشخاص في نقل الأفكار والمعلومات وتلقيها.

وقبل سنوات قليلة، قامت المحكمة العليا في زامبيا، الجارة الشمالية لزيمبابوي،

بالحكم في قضية مماثلة. وكانت نقطة الخلاف تدور حول التوجيهات الصادرة من الرئيس كينيث كاوندا في الأسابيع التي سبقت أول انتخابات متعددة الأحزاب في البلاد في عام 1991. فلقد صدرت التعليمات للصحف الثلاث التي تسيطر عليها الحكومة، بعدم نشر البيانات التي يدلى بها قادة حزب المعارضة الرئيس أو قبول إعلاناتهم. ورأت المحكمة أن هذا التوجيه قد انتهك الضمانات الدستورية التي تكفل حرية التعبير :

"ونظرا لعدم السماح لمقدمي الطلبات من نشر وجهات نظرهم حول المسائل السياسية من خلال صحف حكومية، ومن خلال الراديو والتلفزيون أيضا، فقد حرموا من حق التمتع بحريتهم في التعبير..."

ونتيجة لذلك قامت المحكمة بإصدار "تعليق عام" بشأن الدور المناسب لوسائل الإعلام المملوكة ملكية عامة :

"فيما يتعلق بالصحف، يفترض أن تدار على أساس المبادئ والأخلاق الصحفية، بعيدة عن أي تدخل خارجي. وتفرض هذه المبادئ تغطية جميع الأحداث المهمة بغض النظرعن مصدر هذه الأنباء. وأي شيء أقل من هذا، غير مقبول من وسيلة إعلام يملكها القطاع العام، سواء كانت مطبوعة أو غيرها- وأنه من السهل جدا لعامة الناس تقييم إذا ما كانت صحيفة معينة تعمل وفقا لمبادئ صحفية سليمة أو أخلاقية".

وكانت المحكمة العليا في ترينيداد وتوباغو قد وجدت في وقت سابق نتيجة مماثلة فيما يتعلق بالتلفزيون. فقد رفضت المحطة التلفزيونية المملوكة للدولة بث كلمة مسجلة مسبقا من قبل أحد أعضاء المعارضة في البرلمان. وقضت المحكمة بأن هذا العمل يعد انتهاكا للحق في حرية التعبير :

"ولما كان التلفاز يعد من أقوى وسائل الاتصال في العصر الحديث، فإنه من وجهة نظري غير مقبول أن نقول أن حرية التعبير عن الآراء السياسية تعني ما يقصده الدستور دون ربط التعبير عن وجهات النظر بشاشات التلفزيون. فإن أيام الخطابة قد ولت، وكذلك أيام توزيع المنشورات السياسية... "

وقد اتخذت بعثات إشراف المراقبين الدوليين والمجموعات الاستشارية نهجا

مماثلا في السنوات الأخيرة. فقد ذكر مراقب في بعثة الأمم المتحدة في انتخابات 1989 في نيكاراغوا مثلا: "إنه من الضروري توفير الفرص المتساوية لجميع الأحزاب السياسية في الوصول إلى تلفزيون وإذاعة الدولة من حيث التوقيت وفترة البث على حد سواء."5". ولقد قام فريق الأمم المتحدة التقني للاستفتاء في ملاوي عام 1993 بتوصية مماثلة:

من المعتاد في وسائل الإعلام المملوكة للحكومة، أن يكون الوصول إليها على قدم المساواة، سواء من حيث التوقيت وطول الاستفتاء لكي يتمكن كل من الجانبين المتنافسين من طرح حججهم.

لاحظ أنه في هذه الحالة كانت التوصية "على قدم المساواة" بدلا من الوصول "العادل". ذلك أن الاختيار في الاستفتاء كان بين اثنين من المقترحات بدلا من عدد من الأحزاب السياسية.

وبالمثل، في الانتخابات التي جرت تحت إشراف الأمم المتحدة في كمبوديا في عام 1993، كانت السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا معنية بضمان الوصول العادل إلى وسائل الإعلام، على النحو المبين في المبادئ التوجيهية للانتخابات:

سوف تضمن السلطة الانتقالية عند ممارستها لمسؤولياتها بموجب الاتفاق، الوصول العادل إلى وسائل الإعلام لجميع الأطراف المتنافسة في الانتخابات، بما في ذلك الصحافة والتلفزيون والإذاعة".

1. مشروع رصد وسائل الإعلام في زيمبابوي، مسألة التوازن: وسائل الإعلام في زيمبابوي والاستفتاء على الدستور، هراري، 2000 .
2. مشروع رصد وسائل الإعلام في زيمبابوي وانتخابات عام 2000: الحرب الإعلامية، هراري، 2000، ص11 .
3. آرثر وينا وآخرون ضد النائب العام "1990" رقم HP/1878 ، محكمة العدل العليا: لوساكا .
4. راماشان ضد هيئة التلفزيون المحدودة في ترينيداد وتوباغو والنائب العام لترينيداد وتوباغو، قرار 17 تموز 1985 "غير المبلغ عنه".

5. إنشاء بعثة مراقبة الأمم المتحدة واختصاصاتها للتحقق من العملية الانتخابية في نيكاراغوا، والوضع في أمريكا الوسطى، السجلات الرسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة 44. "التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليين ومبادرات السلام" الأمم المتحدة، الوثيقة رقم A/44/375 1989، الملحق 1، في 3 .
6. تقرير الفريق الفني التابع للأمم المتحدة حول سير استفتاء حر ونزيه في قضية نظام الحزب الواحد والتعددية الحزبية في ملاوي "15-21 تشرين الثاني 1992"، الفقرة. 27 .
7. سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، والمبادئ التوجيهية لوسائل الإعلام في كمبوديا "1992"، .preamالفقرة. 4 .

نشر وجهات النظر المعارضة

إن واجب وسائل الإعلام المملوكة ملكية عامة أو تسيطر عيها الحكومة، في نشر أو بث آراء المعارضة، مستمد من حظر التمييز الخاص بالتمتع بالحقوق. وقد ورد ذكر ذلك بصورة واضحة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك في سائر معاهدات حقوق الإنسان. وهذا يعني أنه إذا كان الحزب الحاكم لديه الفرصة لممارسة حقه في حرية التعبير عبر وسائل الإعلام الحكومية، يجب أن تعطى المعارضة الفرصة نفسها .

ولقد رفضت اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان طلبا من إحدى الجمعيات، رُفض طلبها من قبل هيئة الإذاعة البريطانية في الحصول على وقت للبث خلال الانتخابات. وذكرت اللجنة، رغم أنه لم يكن هناك من وجهة نظرها حق عام في الوصول إلى وسائل البث، إلا أنه ينبغي إعطاء الأحزاب السياسية مثل هذا الفرصة على أساس منصف :

من الواضح أن حرية "نقل المعلومات والأفكار" المدرجة في الحق في حرية التعبير المنصوص عليها في المادة 10 من الاتفاقية، لا يمكن أن تشمل الحق العام والمطلق لأي

مواطن عادي أو منظمة في الحصول على وقت بث في الإذاعة أو التلفزيون من أجل أن تقدم رأيها. من ناحية أخرى، ترى اللجنة أن الحرمان من البث مرة واحدة أو أكثر لمجموعات أو أشخاص معينين، في ظروف خاصة، يثير قضية بموجب المادة 10 وحدها، أو بالاشتراك مع المادة 14 من اتفاقية "حظر التمييز". وتنشأ مثل هذه المسألة، من حيث المبدأ، على سبيل المثال، إذا تم استبعاد حزب سياسي واحد من مرافق البث في وقت الانتخابات، في حين أعطيت الأحزاب الأخرى وقتا للبث. "1"

هذه هي وجهة النظر المنطقية السليمة، التي وردت في التصريحات التي أدلى بها مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحرية التعبير، وكذلك في السياسة العامة أو الممارسة في العديد من البلدان. وهي تضمن استقلال هيئات التحرير في وسائل الإعلام، وفي نفس الوقت توفير حد أدنى من مستوى وصول الأحزاب السياسية إلى وسائل الإعلام .

X "1" ورابطة Z ضد المملكة المتحدة. المفوضية الأوروبية حول حقوق الإنسان. قرار المقبولية، 12 تموز 1971، ملحق رقم 70/4515 "38"، القرارات التي تم جمعها 86 "1971" .

الحق في الرد على تقارير وسائل الإعلام خلال الانتخابات

إن فكرة إنشاء حق قانوني ملزم في الرد أو التصحيح، لم تلق استحسانا كبيرا في مجال حرية التعبير للقائمين بالحملات الانتخابية، الذين يخشون من أنها قد تؤدي إلى خنق قوة حرية التعبير- وهذا شيء نحن بحاجة إليه في سياق الانتخابات بصورة خاصة. ومع ذلك فقد حبذت الهيئات الاستشارية الدولية وبعض المحاكم الوطنية مثل هذه الآلية، خاصةعندما يتم الرد على هذه المسألة في وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الحكومة، والتي قد لا تتمكن المعارضة من الوصول إليها .

هذا هو المبدأ التي وضعته سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا على سبيل المثال .

ينبغي أن تعطي وسائل الإعلام الأحزاب أو الجماعات أو الأفراد الذين

حرفت وجهات نظرهم، أو تم الافتراء عليهم من قبل وسائل النشر أو البث "حق الرد" في وسائل الإعلام نفسها.

واعترفت المحكمة العليا في الهند بحق الرد الذي كان محددا في المطبوعات الحكومية، وقد أشارت إلى أن "النزاهة تتطلب وضع كل من وجهتي النظر على حد سواء أمام قرائها بقدر محدود، لتمكينهم من استخلاص الاستنتاجات الخاصة بهم."

وقد وجدت المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف في "بليز" قضية لصالح حق الرد مع أهمية خاصة للانتخابات. فقد رفضت هيئة إذاعة بليز السماح لمعارض سياسي كبير ومدير محطة تلفزيون، بث سلسلة من البرامج للرد على تصريحات الحكومة حول الاقتصاد. وقضت المحكمة العليا بأن هيئة إذاعة بليز قد تصرفت بشكل تعسفي، وذكرت:

"إن التلفاز اليوم هو أقوى وسائل الاتصال ونشر الأفكار والمعلومات، ويشتمل حق التمتع بحرية التعبير حرية استخدام هذه الوسيلة".

وقد أيدت محكمة الاستئناف الحكم الصادر عن المحكمة العليا، ورأت أن رفض هيئة إذاعة بليز بث البرامج ينتهك الحق الدستوري لمقدم الطلب في حرية التعبير والحماية من التمييز. ويجب أن تعطى الأحزاب السياسية فرصة للرد من خلال شاشة التلفاز على التصريحات التي تدلي بها الحكومة، والتي "تقدم معلومات أو تفسيرات للأحداث ذات أهمية وطنية أو دولية كبيرة... أو تسعى إلى تعاون الجمهور فيما يتعلق بهذه الأحداث." ولا يحق للمعارضة الرد في المجالات التي يكون فيها توافق في الآراء فقط "الرأي العام".

1) سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، المبادئ التوجيهية لوسائل الإعلام في كمبوديا، 1992 .
2) مانوبهاي شاه ضد شركة التأمين الهندية على الحياة، 1992، SCC 3 637.
3) هيئة إذاعة بليز ضد كورتني وهور، ومحكمة الاستئناف 20 حزيران 1986، "1988" مركز مصادر التعلم Const. "13" Common L 276 "Bull "1987"، و 1238 .
4) المرجع نفسه، نقلا عن القوانين في انجلترا من تأليف هالزبري4 edn ، المجلد

8، الفقرة 1134 .

حدود مسؤولية وسائل الإعلام خلال الانتخابات

تثير قضية التشهير بحق كل من الصحفيين والسياسيين الاهتمام بصورة حقيقية. فما هو المدى على وجه التحديد الذي تكون فيه وسائل الإعلام مسؤولية قانونيا إذا نقلت تقارير أو بيانات السياسيين، ثم وجد في وقت لاحق أنها شكل من أشكال التشهير؟

إن مقرر الأمم المتحدة الخاص في تقريره لعام 1999 المعني بحرية الرأي والتعبير، وقف بقوة لصالح إعفاء وسائل الإعلام من المسؤولية عن نشر تصريحات غير مشروعة، أدلى بها سياسيون في سياق الانتخابات. ويمكن أن تشمل البيانات المقصودة تلك التي تحتوي على تشهير أو تحريض على الكراهية. وهذا لا يعني أنه لن يكون هناك أي مسؤولية عن مثل هذه التصريحات، فالشخص الذي أدلى بها سيظل مسؤولا - ولكن وسائل الإعلام ستكون حرة في إعادة نشرها دون، وأن تستعرض مثلا بث كل حزب أو دعاية انتخابية قبل إذاعتها .

"وقام المقرر الخاص بتقديم توجيهات واضحة بشأن مسألة كانت حتى الآن غير واضحة ومثيرة للجدل. وهكذا، على سبيل المثال، فإن سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا أخذت في مبادئها التوجيهية وجهة النظر المقابلة تماما، معتبرة أن وسائل الإعلام ستكون مسؤولة قانونا عن البيانات التي "تحرض على التمييز أو العداوة أو العنف" من خلال أحقاد وطنية ودينية وعنصرية أو عرقية".

وكان المقرر الخاص يعكس الاتجاه المتنامي في المحاكم الوطنية والهيئات التشريعية. وقد أقر البرلمان الدانمركي قانون إعفاء وسائل الإعلام من المسؤولية عن بسبب تصريحات تحرض على نشر الكراهية العرقية أو الوطنية، شرط أن لا تكون نية هذه الوسائل نفسها تعزيز الكراهية. جاء ذلك بعد إدانة صحفي وتغريمه لإذاعة مقابلة تلفزيونية مع أعضاء عصابة عنصرية. وتقدم الصحفي بطلب إلى اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان، التي

حكمت بقبول طلبه.

كما وجدت المحكمة الدستورية الإسبانية بصورة مماثلة، أنه لا يمكن أن تكون الصحيفة مسؤولة عن نشر بيان صادر عن منظمة إرهابية :

"إن حق الصحفي في أن ينقل، وحق القراء في الحصول على معلومات كاملة ودقيقة، يشكلان معا في نهاية الأمر، ضمانة موضوعية للمؤسسة، تمنع فعليا احتساب أي نية إجرامية من جانب أولئك الذين ينشرون المعلومات

إن هذا المنطق هام، لأنه يشدد على أن الحجة في عدم وضع المسؤولية على وسائل الإعلام في مثل هذه الحالات، هي في المقام الأول من أجل حماية حق الجمهور في الحصول على المعلومات.

القيود المفروضة على الخطاب السياسي

إن حرية التعبير ليست حقا مطلقا، وقد يجري تحديدها في بعض الظروف. لكن هذه القيود يجب أن تتفق مع المعايير المحددة بوضوح. وفي كل الأحوال تقريبا فإنه لن يكون مشروعا تقييد الخطاب السياسي قبل أن يحدث. لذلك، ففي حين أن الشخص الذي يتعرض للقذف قد يكون لديه وسيلة إنصاف قانونية، فمن غير المقبول تطبيق الرقابة المسبقة على كلمات السياسيين للتأكد من أنها لا تحتوي على التشهير .

وتنص المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في الفقرة 3 عددا من الأسباب التي يجوز فيها تقييد هذا الحق .

"إن ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة تشمل واجبات ومسؤوليات خاصة، ويمكن بالتالي أن تخضع لقيود معينة، ولكن ستكون هذه فقط بما ينص عليه القانون، وفي حالة الضرورة: "أ" للحصول على احترام حقوق الآخرين وسمعتهم، "ب" لحماية الأمن القومي أو النظام العام، أو الصحة العامة أو الآداب العامة."

ولقد نصت التشريعات أن حرية التعبير في إطار القانون الدولي يمكن أن تكون

فقط من خلال تطبيق اختبار من ثلاثة أجزاء من أجل إثبات أن هذا التحديد :

- منصوص عليه في القانون- وهذا يعني، أنه يجب أن توجد من قبل في القانون الوطني أو القانون الدولي الملزم؛
- يخدم غرضا مشروعا- وهذا هو واحد من الأغراض المنصوص عليها في المادة 19 "3" من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛
- ضروري في مجتمع ديمقراطي. وهذا يعني، من بين أمور أخرى، أن التقييد ينبغي أن يكون متناسبا مع الغرض الذي يهدف إليه، وأنه ينبغي ألا ينتقص من جوهر الحق نفسه .

ويمكن تطبيق المادة 20 من العهد الدولي المذكور أيضا في مناسبات مشابهة. هذا ويحظر الدعاية للحرب والدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية بصورة تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف .

وقام فريق الأمم المتحدة الفني حول الاستفتاء في ملاوي بتطبيق هذه المبادئ على قانون وطني ينظم حملة الانتخابات. وذكر أن وجود قيود على حرية التعبير: "ينبغي أن لا تكون غامضة أو حتى محددة على نطاق واسع، لكي تترك هامشا تقديريا واسعا أكثر مما ينبغي للسلطة المسؤولة عن تطبيق القانون، لأن عدم اليقين بشأن الحدود القانونية له تأثير مثبط على ممارسة هذا الحق في حرية التعبير، وربما يشجع التمييز في... تطبيق القيود."

تقرير الفريق الفني للأمم المتحدة حول السلوك الحر، واستفتاء نزيه في قضية نظام الحزب الواحد/والتعددية الحزبية في ملاوي "15-21 تشرين الثاني 1992"، الفقرة. 29 .

انتقادات من السياسيين والحكومة

تدرك المحاكم الدولية والمحاكم الوطنية أيضا على نحو متزايد، أن رجال السياسة والحكومات يمكن أن تتعرض للانتقاد والاهانة أكثر من الأفراد العاديين، وبالتالي يوفر لهم القانون حماية أقل. وهذا، بطبيعة الحال، عكس الوضع الذي كان سائدا في كثير من الأحيان، حيث كان المسؤولون الحكوميون في كثير من الأحيان يثيرون تهم التشهير الجنائي ضد المنتقدين .

ويميز القانون الدولي أيضا بين المزاعم الواقعية والآراء. ولا يجوز أن يتم فرض القيود على الآراء السياسية إلا في الظروف القصوى. ولا يمكن أن يتم تحديدها على أساس أنها "غير صحيحة"، ولقد رأت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن الطلب من أي شخص اتهم بالقذف إثبات حقيقة هذا الرأي "ينتهك حرية الرأي نفسها"

وقد أقرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بالإجماع ما يلي: "لان حرية النقاش السياسي هي في صميم مفهوم المجتمع الديمقراطي... فإن حدود النقد المقبول وفقا لذلك هي على نطاق أوسع فيما يتعلق برجال السياسية مما هو على نطاق الأفراد ". وإضافة إلى ذلك، " إن حدود النقد المباح فيما يتعلق بالحكومة هي أوسع مما يتعلق بمواطن عادي، أو سياسي." وتنطبق العقوبات بتهمة التشهير في مثل تلك الحالات فقط، عندما تكون الاتهامات "عارية من أساسها أو تم توجيهها بسوء نية." وذكرت المحكمة أيضا

في حين أن حرية التعبير هامة بالنسبة للجميع، فإنها كذلك بصورة خاصة بالنسبة لممثل منتخب من الشعب. لأنه يمثل ناخبيه، ويلفت الانتباه إلى شواغلهم، ويدافع عن مصالحهم. وبناء على ذلك، إن التدخل في حرية التعبير مع عضو المعارضة في البرلمان... يدعو إلى التدقيق عن قرب من جانب المحكمة. ويمكن بصورة مشروعة استخدام القانون المدني حول التشهير لحماية السمعة ضد مزاعم طائشة وضارة. ولكن المحاكم الوطنية ترى على نحو متزايد، أن نطاق قانون التشهير يجب أن يكون بطريقة لا تمنع وسائل الإعلام من القيام بمهامها الخاصة- أو أن تعمل على خنق الجدل السياسي المحتدم. وإن

الحكم التاريخي للمحكمة العليا في الولايات المتحدة في نيويورك، الخاص بحالة مجلة التايمز ضد سوليفان "1964"، قد أرسى المبدأ الذي يدعو إلى أن يكون هناك قدر أكبر من الحرية في انتقاد موظف عمومي، بما يشمل بيانات خاطئة أو غير دقيقة، شريطة أن لا يتم هذه بشكل ضار. وأشارت المحكمة إلى أن الشخصيات العمة لديها القدرة على الوصول بسهولة أكبر إلى وسائل الاتصال للتصدي للبيانات الكاذبة. "3" وقد تم اعتماد هذا النهج في السنوات الأخيرة بطرق مختلفة، في طائفة واسعة من التشريعات القضائية الأخرى في المملكة المتحدة واستراليا وباكستان والهند وزامبيا.

الحق في العلاج الفعال

ينص القانون الدولي على أن أي شخص يعتقد أن حقوقه قد انتهكت، له الحق في الحصول على وسيلة إنصاف فعالة في محكمة وطنية. يعني هذا بالنسبة لوسائل الإعلام والانتخابات، أن تكون المحاكم قادرة على التعامل مع أية قيود غير مبررة على التغطية الإعلامية، والحرمان من الوصول إلى وسائل الإعلام، والحرمان من الحق في الرد، أو التشهير أو المواد التحريضية، أو أي قضية أخرى، تشعر وسائل الإعلام من خلالها وكذلك الأحزاب والمرشحين أو الناخبين بأن حقوقهم قد انتهكت .

وتشمل فكرة العلاج الفعال، أن يتمكن صاحب الشكوى بصورة فعلية من الحصول على حل عملي في الوقت المناسب. ولهذا أهمية خاصة في سياق الانتخابات. إذ أن بث معلومات غير دقيقة أو حدوث تشهير مثلا، لا يحتاج إلى علاج يكون التصحيح فيه أو التعويض النقدي في فترة ما في المستقبل. فالمهم هو تصحيحه في الوقت الذي لا يزال ماثلا في ذهن جماعة الناخبين وبينما لا يزال الأمر على علاقة بنتائج الانتخابات.

وفي حين أن المحاكم العادية ستظل صاحبة القرار النهائي فيما إذا كانت قد انتهكت حقوق الإنسان، إلا أن العديد من البلدان أيضا لديها من الإجراءات الإدارية التي من شأنها أن تكون قادرة على التعامل مع الشكاوى بسرعة أكبر. قد تكون هذه آليات شكاوى عادية تابعة لنظام البث أو مجلس وسائل الإعلام. أو قد تكون إجراءات

خاصة يتم وضعها خلال فترات الانتخابات .

وعندما تقرر هذه الهيئة أن الشكوى في طبيعتها إدارية "وليس قضائية"، فيجب أن تكون منفصلة عن الهيئة التي يتم الشكوى ضدها. وينطبق ذلك، على سبيل المثال، في حالة الشكاوى المقدمة ضد مذيع .

ولقد أوصى الفريق الفني للأمم المتحدة الخاص بالاستفتاء في ملاوي أن "آلية اللجوء يجب أن تكون موجودة، وتسمح بمراجعة مستقلة، في الحالات التي طبقت فيها القيود المفروضة على هذا الحق في حرية التعبير." تقرير الفريق الفني للأمم المتحدة حول سير استفتاء حر ونزيه في موضوع نظام الحزب الواحد والتعددية الحزبية في ملاوي "15-21 تشرين الثاني 1992"، الفقرة. 29 .

حماية سلامة وسائل الإعلام

الصحافة مهنة خطيرة. وتشير الإحصائيات التي جمعتها منظمات حرية وسائل الإعلام، أن العشرات من العاملين في وسائل الإعلام يقتلون أو يصابون أثناء عملهم كل عام. وليست الانتخابات هي الجزء الأكثر خطورة في عملهم - ولكن التوتر والعنف في الحملات الانتخابية في بعض الأحيان، يحمل المخاطر لأولئك الذين يحاولون كتابة تقاريرهم بأمانة ودقة .

وتقع المسؤولية على عاتق الحكومة في حماية السلامة الجسدية للفرد داخل أراضيها، وعليها التزام خاص فيما يتعلق بوسائل الإعلام. واعترافا بهذا الالتزام، قرر المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في عام 1993 :

يشجع المؤتمر العالمي زيادة مشاركة وسائل الإعلام، والتي ينبغي ضمان الحرية والحماية لها في إطار القانون الوطني وهناك عدد من الخطوات الأساسية التي يمكن أن تتخذها الحكومات لضمان هذه الحماية:

- إلغاء كافة القوانين المقيدة لحرية وسائل الإعلام .
- تحديد جريمة ترتبط بالعنف أو التهديد ضد وسائل الإعلام .
- تقديم الضمانات للتحقيق على وجه السرعة في جميع التقارير عن أعمال عنف أو تهديد ضد وسائل الإعلام وإحضار المسؤولين أمام العدالة.

إضافة إلى ذلك، يمكن لهيئة إدارة الانتخابات إعداد مدونة لقواعد السلوك، تركز على أهمية كل من الأحزاب السياسية وقوات الأمن، والسماح للصحفيين الذهاب إلى عملهم دون عوائق. المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، إعلان فيينا.

الفصل الثاني

عناصر استراتيجية عربية لتفعيل

دور الإعلام في بناء واقع عربي جديد

الفصل الثاني

عناصر استراتيجية عربية لتفعيل

دور الإعلام في بناء واقع عربي جديد

لا يمكن صياغة استراتيجية عربية لتفعيل دور الإعلام في بناء واقع عربي جديد بغير تأمل للتغيرات الكبرى التي حدثت في بنية المجتمع العالمي من ناحية، ودراسة الوضع الراهن للمجتمع العربي من ناحية ثانية. ودراسة التغيرات التي لحقت ببنية المجتمع العالمي تقتضي ممارسة التحليل الثقافي الذي أثبت كفاءته في وصف مشاهد العالم المعاصر بصورة تفوق التحليل السياسي التقليدي والتحليل الاقتصادي الكلاسيكي. أما دراسة الوضع لراهن للمجتمع العربي فهي تحتاج إلى عديد من الدراسات العلمية الموضوعية، وكثير منها متوفر في المكتبة العربية المعاصرة، وخصوصا في مطبوعات مركز دراسات الوحدة العربية. غير أن هذا الوضع يحتاج أكثر ما يحتاج الى ممارسة النقد الذاتي .

والنقد الذاتي كما أردد دائما ليس - للأسف الشديد - فضيلة عربية، ولكنه في الواقع فضيلة غربية! ولذلك ليس غريبا أن نقرر أن أحد أسباب التقدم الغربي هو ممارسة النقد الذاتي بصورة منهجية، وبطريقة منتظمة. وهذا النقد الذاتي تقوم به النظم السياسية أو بمعنى أدق ممثلوها من أهل الحكم والسلطة، وزعماء الأحزاب السياسية، والمفكرون والمثقفون بشكل عام، وذلك إذا دعت الدواعي لذلك .

ومثال ذلك التصريحات البريطانية الأخيرة التي اعترفت بالخطإ الجسيم في تصديق تقارير مخابراتية مزيفة عن امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل التي يمكن أن تنطلق في خلال مدة خمس وأربعين دقيقة، وكذلك التصريحات الأمريكية لكوندليزا رايس "وزيرة الخارجية الأمريكية الجديدة"، والتي قالت فيها لم نخطئ في الاستراتيجية، وتعني قرار غزو العراق عسكريا، ولكن أخطأنا في التكتيك، وتعني عدم رسم سيناريو دقيق للموقف في العراق بعد تمام الغزو والاحتلال .

ويمكن القول إن العالم العربي قد شهد موجات متتالية من ممارسة النقد الذاتي منذ الهزيمة العربية في حرب فلسطين عام 1948 حتى الوقت الراهن .

لقد كان نجم الموجة الأولى للنقد الذاتي العربي هو المؤرخ اللبناني المرموق قسطنطين زريق، الذي أصدر كتابه النقدي عام 1948 بعنوان "معنى النكبة"، وركز فيه على أن أسباب الهزيمة تتركز في سببين هما: غياب الديمقراطية، وغياب التفكير العلمي في المجتمع العربي. وجاءت موجة النقد الذاتي العربي الثانية عقب الهزيمة الساحقة في حرب يونيو 1967 .

وكان نجم هذه الموجة الثانية هو الفيلسوف السوري المعروف صادق جلال العظم في كتابه "النقد الذاتي بعد الهزيمة"، والذي حلل فيه بصورة نقدية عملية التنشئة الاجتماعية المعيبة في المجتمع العربي، والتي تركز على الاتباع وليس على الإبداع، وتحرص على مطابقة الطفل العربي في سلوكه للقيم السائدة حتى ولو كانت رجعية ومحافظة .

وشارك العظم في هذه الموجة الثانية صلاح الدين المنجد في كتابه "أعمدة النكبة السبعية" وأديب نصور ممثلا للفكر المسيحي في كتابه "النكسة والخطأ" .

ومن الغريب أن تأتي الموجة الثالثة للنقد الذاتي العربي عام 1974 بعد عام واحد من انتصار العرب في حرب أكتوبر 1973. وتمثلت هذه الموجة الثالثة في الندوة الهامة التي نظمتها في الكويت جمعية الخريجين الكويتية، وكان عنوانها "أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي" .

وجاءت الموجة الرابعة للنقد الذاتي في ندوة تاريخية نظمها في قبرص مركز دراسات الوحدة العربية عام 1983، وكان موضوعها "أزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، وهي الندوة التي أعلن في نهايتها قيام "المنظمة العربية لحقوق الإنسان، مشيرة بذلك الى انتقال المثقفين العرب من مجال الكلام الى ميدان الفعل .

غير أنني بمناسبة نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين أردت باعتباري باحثا متخصصا في علم الاجتماع السياسي، أن أقوم بعملية نقد ذاتي للتجربة

العربية طوال الخمسين عاما الماضية، بالنيابة عن المثقفين العرب، الذين ترددوا لأسباب شتى في القيام بهذا المشروع النقدي الضروري .

وقد قمت بهذه الدراسة والتي جعلت عنوانها "العرب على مشارف الألفية الثالثة"، ونشرت في صورة سلسلة مقالات متتابعة في عدد من الصحف العربية، ثم أعدت نشرها في كتابي "المعلوماتية وحضارة العولمة"، دراسة نقدية عربية الصادر عن دار نهضة مصر بالقاهرة في يناير عام 2001 .

وقد ناقشت في هذه المحاولة للنقد الذاتي العربي عديدا من الموضوعات هي: العرب يودّعون القرن العشرين، الصراع والسلام في الألفية الثالثة، مشكلات التحديث العربي، اختبار الحداثة العربية، الليبرالية في مواجهة إرث السلطوية، العرب في مواجهة أسئلة القرن الحادي والعشرين، تحديات التنمية العربية، ثقافة تحت الحصار، ثقافة التحريم، فاق المستقبل العربي، العرب في سياق التغير العالمي .

أولا: تغيّرات المجتمع العالمي

لعل التطورات العالمية في العقد الذي يفصل عام 1999 بين سقوط الاتحاد السوفياتي وبلاد الكتلة الاشتراكية ونهاية الحرب الباردة وزوال النظام الدولي الثنائي القطبية والأحداث الإرهابية التي وجهت ضد الولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر 2001، تثبت بما لا يدع مجالا للشك أولوية الأبعاد الثقافية في التواصل العالمي بمختلف أنماطه وأشكاله. وتكفي الإشارة إلى الجدل الهام الذي دار حول نظرية صراع الحضارات التي قدمها هنتنغتون، وما أشار إليه من أن الحروب القادمة بين الغرب و"الباقي"أي باقي العالم بحسب تعبيره" ستكون حروبا ثقافية، ومن ثم ينبغي علينا إذا كنا نريد أن نضع عناصر استراتيجية عربية لتفعيل دور الإعلام في بناء واقع عربي جديد أن نضع في اعتبارنا في المقام الأول التغييرات التي حدثت في بنية المجتمع العالمي من وجهة النظر الحضارية. وأبرزها عملية الانتقال من نموذج المجتمع الصناعي إلى نموذج مجتمع المعلومات العالمي، والذي ينتقل - ببطء وإن كان بثبات - إلى مجتمع المعرفة، ونهاية النظام الدولي

الثنائي القطبية وبروز الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العظمى الوحيدة المهيمنة، والتركيز على ظاهرة العولمة بتجلياتها السياسية والاقتصادية، وذلك بالإضافة إلى الوقوف عند المشهد الثقافي العالمي والذي يزخر بالصراعات والإيديولوجيات المتضاربة .

ولا نبالغ أدنى مبالغة إذا قلنا إن الإنسانية تنتقل الآن، عبر عملية معقدة ومركبة، صوب صياغة مجتمع عالمي جديد، تحت تأثير الثورة الكونية. وهذه الثورة الكونية تأتي - في التعاقب التاريخي للثورات المتعددة التي شهدتها الإنسانية - عقب الثورة الصناعية. وكانت البدايات الأولى تتمثل في بزوغ ما أطلق عليه "الثورة العلمية والتكنولوجية"، والتي جعلت العلم - لأول مرة في تاريخ البشرية - قوة أساسية من قوى الإنتاج، تضاف إلى الأرض ورأس المال والعمل. وبالتدريج بدأت ملامح المجتمعات الصناعية المتقدمة تتغير، ليس في بنيتها التحتية فقط، ولكن أيضا في أسلوب الحياة، وأنماط التفكير، ونوعية القيم السائدة، وأساليب الممارسة السياسية. ومنذ الستينات ذاع مصطلح جديد، أطلقه بعض علماء الاجتماع الغربيين، من أبرزهم دانييل بل لوصف المجتمع الجديد، وهو "المجتمع ما بعد الصناعي". غير أنه مع مرور الزمن تبين قصور هذا المصطلح عن التعبير عن جوهر التغيير الكيفي الذي حدث، ومن هنا صك العلماء الاجتماعيون مصطلحا آخر رأوا أنه أوفى بالغرض، وأكثر دقة في التعبير، وهو مصطلح "مجتمع المعلومات". وذلك على أساس أن أبرز ملمح من ملامح المجتمع الجديد أنه يقوم أساسا على إنتاج المعلومات وتداولها من خلال آلية غير مسبوقة هي الحاسب الآلي، الذي أدت أجياله المتعاقبة إلى إحداث ثورة فكرية كبرى، في مجال إنتاج وتوزيع واستهلاك المعارف الإنسانية. فإذا أضفنا إلى ذلك القفزة الكبرى في تكنولوجيا الاتصال، وبخاصة في مجال الأقمار الصناعية واستخداماتها الواسعة، وخصوصا في مجال البث التليفزيوني الكوني، الذي بحكم آليته يتجاوز الحدود الجغرافية، وينفذ إلى مختلف الأقطار، التي تنتمي إلى ثقافات مختلفة، مما من شأنه أن يؤثر - خلال الرسائل الإعلامية المتعددة - على القيم والاتجاهات والعادات، لأدركنا أننا بصدد تشكل عالم جديد غير مسبوق، تصبح فيه العبارة الشهيرة والتي مفادها

أن العالم أصبح قرية صغيرة، تقصر كثيرا عن وصف اثر التغيرات التي يتعمق مجراها كل يوم .

في ظل هذه التطورات الكبرى في مجال المعرفة والاتصال، وانتقالنا من مجتمع الصناعة إلى مجتمع المعلومات، أخذ يتشكل ببطء - وإن كان بثبات - ما يمكن أن نطلق عليه "الوعي الكوني"، والذي سيتجاوز في آثاره، كل أنواع الوعي السابقة عليه كالوعي الوطني، بكل تفريعاته من وعي اجتماعي ووعي طبقي، ووعي قومي .سيبرز الوعي الكوني متجاوزا كل أنماط الوعي السابقة، لكي يعبر عن بزوغ قيم إنسانية عامة، تشتد في الوقت الراهن المعركة حول صياغتها، واتجاهاتها، ولا بد في مستقبل منظور، أن ينعقد الإجماع العالمي عليها .

وفي ضوء ذلك كله، نستطيع أن نفهم سر المعركة التي تدور في الوقت الراهن حول "النظام العالمي الجديد"، الذي تريد الولايات المتحدة الأمريكية - بعد انهيار النظام العالمي الثنائي القطبية - أن تهيمن عليه مستندة إلى قوتها العسكرية والتكنولوجية، بالرغم من التآكل التدريجي لقوتها الاقتصادية العالمية، كما تنبأ بذلك بول كيندي في كتابه الشهير "صعود وسقوط القوى العظمى" والذي أثار جدلا أمريكيا حادا، بين أنصاره وخصومه .

وهكذا يمكن القول إننا بصدد رصد التغيرات العميقة التي ألمحنا إليها، لابد أن نقف قليلا أمام ظاهرة بزوغ ما يمكن أن نطلق عليه "مجتمع المعلومات الكوني" .

مجتمع المعلومات الكوني:

مجتمع المعلومات يأتي بعد مراحل مر فيها التاريخ الإنساني، وتميزت كل مرحلة بنوع من أنواع التكنولوجيا يتفق معها. شهدت الإنسانية من قبل تكنولوجيا الصيد، ثم تكنولوجيا الزراعة، وبعدها تكنولوجيا الصناعة، ثم وصلنا أخيرا إلى تكنولوجيا المعلومات .

ويمكن القول أن سمات مجتمع المعلومات تستمد أساسا من سمات تكنولوجيا المعلومات ذاتها، والتي يمكن إجمالها في ثلاث:

أولاها: أن المعلومات غير قابلة للاستهلاك أو التحول أو التفتت، لأنها تراكمية بحسب التعريف، وأكثر الوسائل فعالية لتجميعها وتوزيعها، تقوم على أساس المشاركة في عملية التجميع، والاستخدام العام والمشترك لها بواسطة المواطنين .

وثانيتها: أن قيمة المعلومات هي استبعاد عدم التأكد، وتنمية قدرة الإنسانية على اختيار أكثر القرارات فعالية .

وثالثتها: أن سر الوقع الاجتماعي العميق لتكنولوجيا المعلومات، أنها تقوم على أساس التركيز على العمل الذهني "أو ما يطلق عليه أتمتة الذكاء"، وتعميق العمل الذهني "من خلال إبداع المعرفة، وحل المشكلات، وتنمية الفرص المتعددة أمام الإنسان"، والتجديد في صياغة النسق، وتعنى بتطوير النسق الاجتماعي .

ويلخص بعض الباحثين إطار مجتمع المعلومات في الملامح التالية:

1. المنفعة المعلوماتية "من خلال إنشاء بنية تحتية معلوماتية تقوم على أساس الحواسيب الآلية العامة المتاحة لكل الناس" في صورة شبكات المعلومات المختلفة، وبنوك المعلومات، والتي ستصبح هي بذاتها رمز المجتمع .
2. الصناعة القائدة ستكون هي صناعة المعلومات التي ستهيمن على البناء الصناعي .
3. سيتحول النظام السياسي لكي تسوده الديمقراطية التشاركية، ونعني السياسات التي تنهض على أساس الإدارة الذاتية التي يقوم بها المواطنون، والمبنية على الاتفاق، وضبط النوازع الإنسانية، والتأليف الخلاق بين العناصر المختلفة .
4. سيتشكل البناء الاجتماعي من مجتمعات محلية متعددة المراكز ومتكاملة بطريقة طوعية .
5. ستتغير القيم الإنسانية وتتحول من التركيز على الاستهلاك المادي، إلى إشباع الإنجاز المتعلق بتحقيق الأهداف .

6. أعلى درجة متقدمة مـن مجتمعـات المعلومـات، سـتتمثل في مرحلـة تتسـم بإبداع المعرفة من خلال مشاركة جماهيرية فعالة، والهدف النهائي منها هو التشكيل الكامل لمجتمع المعلومات الكوني .

وقد يبدو أن هذه الصورة التي رسمناها ليست سوى ضرب من الأحلام، غير أن مجتمع المعلومات الكوني، ليس في الواقع حلما، بقدر ما هـو مفهـوم واقعـي، سـيكون هو المرحلة الأخيرة من مراحل تطور مجتمع المعلومات. وهناك ثلاثة أدلة تؤكـد هـذا القول:

أولهـا: أن الكونيـة GLO BALISM ستصـبح هـي روح الـزمن في مجتمـع المعلومات القادم. ويرجع ذلك إلى الأزمات الكونية المتعلقـة بـالنقص في الموارد الطبيعية وتدمير البيئة الطبيعية، والانفجـار السـكاني، والفجـوات العميقة الاقتصادية والثقافية بين الشمال والجنوب .

وثانيهـا: أن تنميـة شـبكات المعلومـات الكونيـة، باسـتخدام الحواسيب الآليـة المرتبطـة ببعضـها بعضـا عالميـا، وكـذلك الأقـمار الصـناعية، سـتؤدي إلى تحسين وسائل تبادل المعلومات، وتعمق الفهم، مما من شأنه أن يتجـاوز المصالح القومية والثقافية والمصالح الأخرى المتباينة .

وثالثها: إن إنتاج السلع المعلوماتية سيتجاوز إنتـاج السـلع الماديـة، بـالنظر إلى قيمتها الاقتصـادية الإجماليـة، وسـيتحول النظـام الاقتصـادي مـن نظـام تنافسي يقوم على السعي إلى الربح إلى نظام تأليفي ذي طابع اجتماعـي يسهم فيه الجميع .

غير أنه لا ينبغـي أن يقـر في الأذهـان، أن تشـكيل مجتمـع المعلومـات الكـوني عملية هينة. ذلك أنـه يقـف دونهـا تحـديات عظمـى، ينبغـي مواجهتهـا. وأول هـذه التحـديات المعركـة الـدائرة الآن حـول "ديمقراطيـة المعلومـات، والتـي هـي الشرط الموضوعي الذي لابد من توفره، وذلك لتفادي الشمولية والسلوطية .

وديمقراطية المعلومات تنهض على أساس أربعة مقومات أولها: حمايـة خصوصـية الأفراد، وتعني الحق الإنساني للفرد لـكي يصـون حياتـه الخاصـة ويحجبهـا عـن الآخـرين. والمقوم الثاني هو الحق في المعرفة، ونعني حق المواطنين في معرفة كل ضروب المعلومـات

الحكومية السرية، التي قد تؤثر على مصائر الناس تأثيرا جسيما. ونأتي بعد ذلك إلى حق استخدام المعلومات. ونعني بذلك حق كل مواطن في أن يستخدم شبكات المعلومات المتاحة وبنوك البيانات، بسعر رخيص، وفي كل مكان، وفي أي وقت. وأخيرا نصل إلى ذروة مستويات ديمقراطية الإعلام، ونعني حق المواطن في الاشتراك المباشر في إدارة البنية التحتية للإعلام الكوني، ومن أبرزها عملية صنع القرار على كل المستويات المحلية والحكومية والكونية .

وثاني التحديات التي تواجه تشكيل مجتمع المعلومات الكوني، هو تنمية الذكاء الكوني، وهو يعني القدرة التكيفية للمواطنين في مواجهة الظروف الكونية المتغيرة بسرعة. والذكاء يمكن تعريفه - بشكل عام - بأنه القدرة على الاختيار العقلاني للفعل الإنساني لحل المشكلات. ويبدأ الذكاء بالمستوى الشخصي لدى الأفراد، ثم يتطور ويتعمق إلى مستوى الذكاء الجمعي. وداخل الجماعة يفترض أن الذكاء الشخصي للأفراد سيتألف وينسق بينه لتحقيق الأهداف العامة لتغيير البيئة الاجتماعية، وهو ما يطلق عليه الذكاء الاجتماعي. وهو بذاته الذي يمكن أن يتطور ليصبح ذكاء كونيا، والذي سيتشكل من خلال الفهم الكوني المتبادل، الموجه لحل المشكلات الكونية. كما ظهر أخيرا في الجهود العالمية لمواجهة أزمة البيئة الإنسانية، التي تشارك فيها مختلف الدول في الوقت الراهن. ويصلح موضوع البيئة مثالا نموذجيا لإبراز تبلور الوعي الكوني، بعدما ظهرت النتائج السلبية لمجتمع الصناعة وما أفرزه من ضروب متنوعة من تلوث الماء والهواء والتربة. ومن المؤكد أننا سنشهد في وقت قريب تشريعات قُطرية ملزمة، وتشريعات دولية، سيكون من شأنها إدخال تعديلات جذرية على أدوات الإنتاج السائدة. ومن هنا يحق لنا القول، أنه وعلى عكس ما يبدو حديثا نظريا فإننا نشهد في الوقت الراهن بدايات تشكل الوعي الكوني والذي لم يبرز فقط في موضوع البيئة، وإنما وربما أهم من ذلك، ظهر في موضوع القضاء على الأسلحة الذرية والكيماوية وتدميرها، خلاصا من سيناريو فناء البشرية، والذي كان سائدًا في عصر توازن الرعب النووي، هذا الوعي الكوني الذي يتعمق كل يوم، ليس في الواقع سوى التعبير الأمثل عن نشوء مجتمع المعلومات الكوني .

ثانيا: عناصر استراتيجية إعلامية عربية

في ضوء ما سبق يمكن أن نقترح عناصر لاستراتيجية عربية مقترحة تتكون من عدة عناصر .

أولا: ضرورة رسم خرائط معرفية للاتجاهات الإيديولوجية في الوطن العربي

لا يمكن وضع استراتيجية إعلامية عربية لتفعيل دور الإعلام في بناء واقع عربي جديد بغير رسم خرائط معرفية دقيقة تحيط بكل ألوان الطيف من الاتجاهات الإيديولوجية الفاعلة في الوطن العربي. وهذه الخرائط المعرفية لابد لها أن تقيم الوزن النسبي لكل تيار واتجاه. وأهمية هذه الخرائط المعرفية أنها ستساعدنا على معرفة الواقع العربي الذي نريد تغييره، وكذلك على تحديد ملامح التغيير واتجاهاته. ومن ناحية أخرى من شأن هذه الخرائط المعرفية أن تقضي على التعميمات الجارفة عن العرب والمسلمين التي تصوغها الدوائر الغربية السياسية والثقافية والإعلامية .

فهل صحيح - على سبيل المثال - أن إيديولوجية الجماعات الإسلامية المتشددة والمتطرفة هي السائدة في الوطن العربي؟ وأليس هناك مجال واسع للتيارات الليبرالية التي تنادي بالديمقراطية وبحرية التفكير وحرية التعبير وحرية التنظيم، وحرية الصحافة والنشر؟

وأليس هناك في الوطن العربي تيارات كبيرة تدعو لتحسين دور المرأة في المجتمع وإلغاء كافة صنوف التمييز ضدها؟ وهكذا نستطيع ان نقدم صورة موضوعية للتفاعلات السياسية بين أنصار الإيديولوجيات العربية المختلفة مما يسمح للإعلام العربي أن يتناول بشكل نقدي وموضوعي بعض منطلقاتها التي يمكن أن ترسخ التخلف العربي بدلا من الوصول بنا إلى أعتاب التقدم .

ثانيا: تبني موقف رشيد من ثلاثية الماضي والحاضر والمستقبل

لو راجعنا الخطاب الإعلامي العربي طوال الخمسين عاما الماضية لوجدناه مشغولا بثلاثية الماضي والحاضر والمستقبل، مع وجود اختلافات عميقة بين أصحاب هذا الخطاب حسب الإيديولوجيات التي يعبرون عنها .

وفي تقديرنا أن الإعلام العربي يمكن أن يلعب دورا هاما في الدعوة إلى الدراسة العلمية للتراث الماضي بأنماطه المتنوعة، من خلال التأكيد على ضرورة ممارسة التأويل بمناهجه المتعددة حتى يتواءم النص التراثي - حتى لو كان نصا دينيا - مع متغيرات العصر .

ومن ناحية أخرى لابد من اصطناع منهج علمي ونقدي في دراسة الحاضر العربي. وهذا المنهج لابد أن يكون تكامليا لا يفصل بين السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة - ليس ذلك فقط - بل لابد أن يكون منهجا نقديا، يركز على السلبيات، ويسمي الظواهر بأسمائها .

وتبقى ضرورة استشراف المستقبل العربي في ضوء قراءة دقيقة لتغيرات بنية المجتمع العالمي كما أشرنا في المقدمة. وفي هذا المجال لابد من ترشيد الخطاب الثقافي العربي إزاء ظاهرة العولمة، والتي هي أبرز الظواهر ونحن في بداية الألفية الثالثة .

وهذا الترشيد يقتضي عدم تبني المواقف المتطرفة من العولمة، ونعني القبول المطلق بغير تحفظات، أو الرفض الشامل بغير تحليل. نحتاج كعرب إلى نظرة متوازنة تكفل تعظيم المكاسب وتقليل الخسائر .

ولا بد من التركيز على الآثار المترتبة على تحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد المعرفة، وتحول المجتمع المعلوماتي العالمي إلى مجتمع المعرفة .

ثالثا: حصر لمشكلات التواصل الثقافي مع الغرب

لا بد من حصر دقيق للمشكلات التي تعوق التواصل الثقافي الإيجابي بين العرب والغرب. ونستطيع في هذا المجال أن نعدد بعض المشكلات الهامة وفي مقدمتها:

1. مشكلة العلاقة بين الإسلام والغرب .
2. مشكلة التطرف الفكري في العالم العربي .
3. المشكلات الناجمة عن الإرهاب .
4. الهجرات العربية إلى أوروبا ومشكلاتها وخاصة قضية اندماج المهاجرين في المجتمعات الأوروبية .

5.التفرقة بين المقاومة المشروعة للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والإرهاب .

6. العنصرية الجديدة في أوروبا .

رابعا :الدعوة للإسهام العربي في مناقشة المشكلات الإنسانية العالمية

نحن نعيش في عصر عولمة المشكلات الإنسانية. حيث ضاقت المسافات بين المشكلات المحلية والعالمية. فتلوث البيئة مشكلة محلية وعالمية، والفقر كذلك، والفجوة بين الموارد والسكان وهكذا يمكن القول إن الإعلام العربي يمكن أن يلعب دورا فاعلا في حوار الحضارات الذي ينبغي أن يدور بين العرب والعالم .

وهذا الحوار لا ينبغي أن يقتصر على مناقشة مشكلات العرب مع العالم، ولكن أن يثبتأننا كعرب لدينا كفاءة معرفية تسمح لنا بالإسهام في مواجهة الإشكاليات المعرفية والمشكلات الواقعية التي تواجه الإنسانية في القرن الجديد .

1. الإشكاليات المعرفية

أدت التطورات العالمية التي أشرنا إليها في مقدمة هذا البحث الى بروز إشكاليات معرفية جديدة ومشكلات واقعية عالمية. ويمكن رد سبب بروز هذه الإشكاليات والمشكلات إلى عوامل متعددة. وربما كان أول عامل من هذه العوامل هو الخبرة التاريخية الثمينة التي تحصلت من الممارسات الإيديولوجية والسياسية والاقتصادية والثقافية في القرن العشرين .

لقد كان القرن العشرون حافلا بالأحداث الكبرى، فقد اكتملت فيه الثورة الصناعية بكل أبعادها، ثم برزت من بعد الثورة العلمية والتكنولوجية، حيث أصبح العلم لأول مرة في تاريخ البشرية عنصرا أساسيا من عوامل الإنتاج، وتحولت التكنولوجيا لتصبح هي الأداة الأساسية لإشباع الحاجات الأساسية لملايين البشر في مختلف أنحاء المعمورة .

وجاءت مؤخرا الثورة الاتصالية الكبرى والتي أصبحت شبكة الإنترنيت هي رمزها البارز، وهذه الثورة بإجماع العلماء الاجتماعيين هي أخطر ثورة في تاريخ البشرية،

بحكم أنها أتاحت للناس في كل مكان إمكانية الاتصال المباشر، والتفاعل الإيجابي بين مختلف الثقافات الإنسانية بكل ما تحفل به من رؤى متنوعة للعالم .

وليست خبرة القرن العشرين فقط هي التي أدت إلى بروز إشكاليات معرفية ومشكلات واقعية جديدة، بل إن بروز الوعي الكوني بمشكلات الإنسانية الحادة، وأبرزها موضوع البيئة ومخاطر تلوث الكوكب، قد أدى إلى ظهور أنماط مستحدثة من التفكير، وممارسة مؤسسات قديمة مثل اليونسكو ومؤسسات حديثة مثل جامعة الأمم المتحدة في طوكيو للبحث بطرق جديدة تعتمد في المقام الأول على التفكير الجماعي، من خلال استطلاع آراء أبرز العقول الإنسانية في مختلف التخصصات العلمية وحقول المعرفة، حول تشخيص الوضع الإنساني الراهن، والتماس أكثر الحلول فعالية لمواجهة كل من الإشكاليات المعرفية والمشكلات الواقعية .

يمكننا التأكيد على أن ابرز المؤسسات العالمية التي انشغلت في السنوات الأخيرة بموضوع تحديد وبلورة الإشكاليات المعرفية ونحن على مشارف الألفية الثالثة هي هيئة اليونسكو .

وفي هذا المجال نظم العالم الاجتماعي الفرنسي جيروم بانديه رئيس وحدة البحوث المستقبلية في اليونسكو مؤتمرا عالميا عنوانه "حوارات القرن الحادي والعشرين" جمع فيه ابرز العقول لمناقشة الإشكاليات التي ستواجه الإنسانية في العقود القادمة .

وقد جمع بانديه خلاصة هذه الحوارات في كتاب نشرته اليونكسو في أبريل عام 2000 بعنوان "مفاتيح القرن الحادي والعشرين". ولو استعرضنا أقسام الكتاب الخمسة، لاستطعنا ان نضع أيدينا على الإشكاليات المعرفية الأساسية، التي تصلح لأن تكون موضوعات بحثية، تؤلف عنها الأبحاث والكتب، أو تكون موضوعات لورش عمل وندوات ومؤتمرات .

وفيما يلي بيان بهذه الموضوعات الهامة :

القسم الأول: استشراف المستقبل وعدم اليقين. أي مستقبل للبحوث المستقبلية؟

موضوعات هذا القسم تتعلق كلها بفكرة استشراف المستقبل من زاوية إمكانياتها وحدودها و فاقها وعلاقتها بالفعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

ومن أمثلة الموضوعات المبحوثة:

1. مستقبل واحد أو تعددية المستقبلات؟

2. طبيعة المستقبل

3. أصول المستقبل

القسم الثاني: نحو عقد طبيعي :مستقبل النوع الإنساني ومستقبل الكوكب .

ومن أمثلة الموضوعات المبحوثة:

1.أي مستقبل للنوع الإنساني؟

2.السكان: أي مستقبل للسكان والهجرة في القرن الحادي والعشرين؟

القسم الثالث: نحو عقد ثقفي جديد؟

آفاق جديدة للثقافة التعددية والتعليم

وفيما يلي نماذج من الموضوعات المبحوثة :

1.نحو صدام للحضارات أم تجاه التهجين الثقافي؟

2. الآفاق الجديدة للثقافة: العولمة وعدم اليقين الثقافي والعنف

3.نحو ثقافات مهجنة

القسم الرابع: نحو عقد اجتماعي جديد؟

تعلم العيش المشترك

وفيما يلي نماذج من البحوث :

1.أي ديمقراطية في المستقبل؟

2.أي مستقبل لحقوق الإنسان؟

3.ما هو مستقبل وضع المرأة في العالم؟

4.ما هو مستقبل الطفولة في القرن الحادي والعشرين؟

5. ما هو مستقبل العمل وما هو مستقبل الوقت؟

القسم الخامس: نحو عقد أخلاقي جديد؟

العالم والعولمة

وفيما يلي نماذج من البحوث :

1.الثورة الصناعية الثالثة والعولمة .

2.هل تمثل العولمة فخا؟

3.عقد اجتماعي جديد لمرحلة جديدة من مراحل العولمة .

4. نحو نمط جديد من التنمية ونهاية الفقر .

ويمكن القول إن كل إشكالية معرفية من هذه الإشكاليات تنطوي على موضوعات بحثية متعددة. وهذه الموضوعات صدر بصددها كتاب بالغ الأهمية نشرته اليونسكو من تأليف فردريك مايور السكرتير السابق لليونسكو وأسهم إسهاما واضحا في تأليفه جيروم بانديه .

والكتاب عنوانه "عالم جديد" .

F.Mayor, J.Binde ; Un monde nouveau ; Paris ; Editions Odile Jacob ; 1999

المشكلات الواقعية

في تقديرنا أن المؤسسة العالمية التي تخصصت في الفترة الأخيرة في حصر وتحديد المشكلات الواقعية التي ستجابه الإنسانية في القرن الحادي والعشرين هي جامعة الأمم المتحدة في طوكيو باليابان. وقد أسست هذه الجامعة مشروعا رائدا اسمه "المشروع الألفي" The Millennium أصبح يصدر تقريرا سنويا بعنوان: "حالة المستقبل" of the future وقد حرر التقرير الأخير الصادر عام 2002 Jerome C. Glenn & Theodore J. Gordon .

ومما هو جدير بالذكر أن مركز الدراسات المستقبلية التابع لجامعة القاهرة أصبح مشاركا في وضع تقرير "حالة المستقبل" الجديد، وباعتباري أحد مستشاري هذا المركز فأنا مع مجموعة من الخبراء شاركنا بعرض رؤيتنا للمستقبل حتى يتضمنها التقرير الجديد .

وقد استطاع تقرير حالة المستقبل أن يضع يده على خمس عشرة مشكلة عالمية، بيان بعضها كما يلي:

1. كيف يمكن تحقيق التنمية المستدامة لكل الناس؟
2. كيف يمكن إتاحة الفرصة لكل فرد ليحصل على نصيبه من المياه النظيفة بغير صراع؟
3. كيف يمكن إقامة التوازن بين التزايد السكاني والموارد؟
4. كيف يمكن لديمقراطية أصيلة أن تنبع من النظم السلطوية السائدة؟
5. كيف يمكن لعملية صنع القرار أن تكون أكثر التفاتا لمنظور الأجل الطويل؟
6. كيف يمكن للعولمة وشيوع المعلوماتية والاتصالات أن تعمل لخير كل إنسان؟
7. كيف يمكن تدعيم البعد الأخلاقي للأسواق لسد الفجوة بين الغني والفقير؟
8. كيف يمكن تقليل مخاطر الأمراض الجديدة والأمراض القديمة التي عادت للظهور؟
9. كيف يمكن تدعيم القدرة على الحسم واتخاذ القرار في ضوء تغير طبيعة العمل والمؤسسات؟
10. كيف يمكن للقيم المشتركة واستراتيجيات الأمن الجديدة التقليل من الصراعات الإثنية والإرهاب واستخدام الدمار الشامل؟

في ضوء قراءة دقيقة للتغيرات في بنية المجتمع العالمي، وبناء على ممارسة بصيرة للنقد الذاتي العربي .

وعناصر هذه الاستراتيجية يمكن إيجازها فيما يلي:

1. ضرورة رسم خرائط معرفية للاتجاهات الإيديولوجية في الوطن العربي .
2. تبني موقف رشيد من ثلاثية الماضي والحاضر والمستقبل .

3. حصر لمشكلات التواصل الثقافي مع الغرب .

4.الدعوة للإسهام العربي في مناقشة المشكلات الإنسانية العالمية، والتـي تتمثـل في عدد من الإشكاليات المعرفية والمشكلات الواقعية .

الفصل الثالث

الإعــلام التفاعلـــي

الفصل الثالث

الإعــلام التفاعلـــي

مقدمـة في تطـور الإعـلام والمعلومـات

مرت وسائل الاتصال بعدد من الثورات بعد مرحلة الإشارات والعلامات ابتداء من اختراع جوتنبرج للطباعة والمطبعـة مـرورا بـاختراع اللاسـلكي الـذي تطـور لاخـتراع الراديو والتلفزيون ثم الأقمار الاصطناعية والانترنت والأليـاف الضـوئية، والتـزاوج بـين الانترنت كوسيلة اتصال حديثة وبين الوسائل التقليدية.

لقد مثل ظهور الكمبيوتر أهم حدث منفرد في تاريخ التكنولوجيا، فقـد كانـت أجهزة الكمبيوتر العامل الأساسي للتغير خلال الخمسين سنة الماضية وبخاصة في مجال المال والتجارة والاقتصـاد وفي إطـار عمليـة التطـوير والتـأثير في المجتمـع بصـفة عامـة ولذلك نطلق على هذا الـعصر عصر المعلومـات في كـل الميـادين The Information Age

ومــن ذلــك ميــدان الهندســة الوراثيــة والطــب والفضــائيات Aerospace وتكنولوجيا المركبات ذات الدفع Automotive Technology وكثير غيرها، ومـا يـزال تأثير الكمبيوتر يزداد ويتسع ويتنوع وأصبحت صناعة الحوسـبة تلخيصـا للتكنولوجيـا الفائقة High Technology.

يتفـق العلـماء عـلى أننـا نعـيش اليـوم عصر التكنولوجيـا والمعلومـات والتواصـل الاجتماعي، ونحن نعيش فعلا مجتمع المعلومات الذي يعتمد على استثمار التكنولوجيات الحديثة في إنتاج المعلومـات الـوفيرة لاسـتخدامها في تقـديم الخـدمات عـلى نحـو سريـع وفعال، وتشكل المعلومات أساسا في التنوير والتطوير، ومن يملك المعلومـات الصـحيحة في الوقت المناسب فانه يملك عناصر القوة والسيطرة في عالم متغير يعتمد على العلـم في كـل شئ بعيدا عن العشوائية والارتجالية، ويشـير مصـطلح تفجـر المعلومـات Information Explosion إلى اتساع المجال الذي تعمل فيه المعلومات ليشـمل كافـة مجـالات النشـاط

الإنساني مما يؤدي إلى النمو الهائل في حجم الإنتاج الفكري، وتشتت الإنتاج الفكري، وتنوع مصادر و أشكال المعلومات كالدوريات والكتب والبحوث والبيانات والندوات والمؤتمرات والرسائل العلمية الجامعية وبراءات الاختراع، والمواصفت القياسية مما يحتاج إليه مجتمع المعلومات "Information Society"3.

التكنولوجيا Technology هي بوجه عام المعرفة وأدوارها التي يستخدمها الإنسان للتأثير في العالم الخارجي، ولها عنصران يكمل بعضها بعضا، العنصر المادي المتمثل في الآلات والمعدات والعنصر العلمي والمنهجي الذي يشمل الأسس المعرفية والتقنية والمنهجية التي هي وراء إنتاج تلك الوحدات المادية، لذا نجد أن تكنولوجيا الاتصال Communication Technology تقوم على عاملين.

الأول: الفكري والمعرفي ويتمثل في علم الاتصال.

الثاني: المادي والتقني المتمثل في التطبيق العلمي للاكتشافات والاختراعات والتجارب في مجال المعلومات وصولا إلى تكنولوجيا المعلومات ومرحلة التفاعلية.

ماهو الاتصال:

- جوهر عملية الاتصال Communication Process هو المشاركة في الأفكار والمعاني والمعلومات باعتباره نشاطا يستهدف تحقيق العمومية أو الذيوع أو الانتشار أو الشيوع لفكرة أو موضوع أو نشاط أو قضية عن طريق انتقال المعلومات أو الأفكار أو الآراء والاتجاهات من شخص أو جماعة إلى أشخاص أو جماعات باستخدام رموز ذات معنى موحد ومفهوم بنفس الدرجة لدى كل من الطرفين.
- الاتصال هم العملية الأم أو الرئيسة التي تشتمل على عمليات فرعية أو أنشطة متنوعة مختلفة من حيث الأهداف وتتفق جميعا فيما بينها على أنها

عمليات اتصال بالجماهير، ومن ذلك الإعلام بأنواعه ومستوياته والحرب النفسية والدعوة والعلاقات العامة.

- المعلومات Information هي المادة الخام لعملية الاتصال بأشكالها وألوانها تهدف إلى توصيل الإشارة أو الرسالة وهي المعلومة والإعلام عنها، وتتصل المعلومات بجوهر أي تعامل بشري بين فرد وجماعته أو بين مجموعة ومجموعة أخرى.

- يشترك كل من علم الاتصال وعلم المعلومات في الاستفادة والاستناد إلى نظرية المعلومات Information Theory وهي فرع من النظرية الإحصائية لعلوم الاتصال لصاحبها " كلود شانون Claude Shannon " عام 1948 التي تهدف إلى قياس محتوى المعلومات في الرسائل الاتصالية، والاستخدام الأساسي لهذه النظرية في علوم الاتصال وبخاصة تصميم أجهزة الاتصالات ذات الذكاء والكفاءة."5"

- نخلص من ذلك إلى أن تطور وسائل الاتصال أدى إلى تجسيد نظرية مارشال ماكلوهان "العالم قرية صغيرة" أي أن تكنولوجيا الاتصال كسرت الحدود والمسافات والمستويات فكان الهاتف أهم وسيلة اتصال انتشرت في بداية القرن العشرين والتلفزيون في منتصفه، والانترنت في أواخر القرن العشرين فتحول العالم بذلك إلى القرية الالكترونية والتي يسودها هذه الأيام ثورة وسائل الاتصال الجماعي ومن أبرزها " الفيس بوك، وتويتر"، وغير ذلك ومن أهم سمات التطور التكنولوجي الاتصالي في المرحلة الالكترونية كما يلي:

1. اختراع وسائل اتصال جديدة وفق وظائف جديدة.
2. مساهمة وسائل الإعلام الجديدة في تطوير الإنتاج الإعلامي.
3. خدمت شبكة الانترنت وسائل الإعلام الجماهيري وعملت على تطويرها وعولمتها، والإنسان حر في اختيار الوسيلة المناسبة.

4. حجم المعلومات المتاحة زاد من فرص الحصول على التكنولوجيا الاتصالية الجديدة في عملية إرسال المعلومات واستقبالها.
5. هذه التكنولوجيا تسعى إلى تحطيم الحواجز وتخليص الإعلام من التلقي السلبي إلى التلقي الايجابي أي عملية التفاعل، فالمشارك لم يعد سلبيا بل هو ايجابي انتقالي.
6. ظهور الإعلام المتخصص الموجه لفئات معينة Narrowcasting.
7. أدى التطور إلى عولمة وسائل الإعلام عن طريق الاتصال والتواصل بالإمكانيات التكنولوجية المتطورة والتكنولوجيا التفاعلية Interactive Tech، وتكنولوجيا الاتصال متعدد الوسائط Multi Media Communication Tech، وهي التي أدت إلى تحطيم الحواجز بين ماهو جمهوري أو لا جمهوري Demassfigation.

وبوجه عام...

فإن التطور التكنولوجي أدى إلى دور شديد التأثير في وسائل الإعلام التي أصبحت بالفعل السلطة الأولى قبل سلطات التشريع والتنفيذ والقضاء بفعل قدرتها على التأثير والتغيير كما نرى هذه الأيام في ثورات الشباب بفضل وسائل التواصل الاجتماعي " الفيس بوك " وهو ما يؤكد المقولة المشهورة عن الزعيم البولندي البارز " ليش واليسا: عندما سئل عن أسباب انهيار الأنظمة الشيوعية في دول شرق أوروبا والاتحاد السوفييتي فقال باختصار " إن كل ماحدث بدا من التلفزيون.

ومع تطور البث الفضائي والسماوات المفتوحة والتعددية الإعلامية وسهولة إطلاق الفضائيات عند توفر المال والتقنيات اللازمة، انطلق في السنوات الأخيرة مواقع التواصل الاجتماعي ومن أبرزها " الفيس بوك " الذي لعب دورا مهما وفاعلا في ثورات الشباب التي تطوف في البلاد العربية والنامية وتهدد الدول الكبرى في بعض الأحيان.

ومن هنا تأتي أهمية دراسة هذا المساق " الإعلام التفاعلي " وندرس في ذلك عددا من المواضيع نجملها على النحو التالي:

1- مقدمة عامة

2- في مفهوم الإعلام التفاعلي

3- علاقة الإعلام التفاعلي بدرجة الوعي السياسي والاجتماعي

4- أنواع الإعلام التفاعلي وأخلاقياته

5- المدونات الالكترونية وحرية التعبير

6- الفيس بوك وتأثيراته على المجتمعات الحديثة

7- الصحافة التفاعلية والرقمية

8- الكتاب الالكتروني

9- الراديو الرقمي

10- التلفزيون التفاعلي

11- الإعلان التفاعلي

12- العلاقات العامة عبر الانترنت

13- السينما التفاعلية

14- تعميم استمارة للتعرف على مدى استخدام طلاب الجامعة للإعلام التفاعلي

15- تأثير وسائل الإعلام التفاعلي على المجتمع الفلسطيني

16- مناقشات عامة في ضوء نتائج مضمون الاستمارة......

17- مصادر ومراجع للإعلام التفاعلي:

- د. حسين شفيق: الإعلام التفاعلي
- د. محمود علم الدين: الصحافة الالكترونية
- د. شريف درويش اللبان: الصحافة الالكترونية
- د. سعيد الغريب النجار: تكنولوجيا الصحافة في عصر التقنية الرقمية
- د. ماجد التربان: الإعلام الالكتروني
- د. ماجد التربان: الانترنت والصحافة الالكترونية
- د. فاروق حسين: البريد الالكتروني
- د. فاروق حسين: الحاسب الآلي المحمول

مفهوم الإعـلام التفاعلـي

شهد العالم منذ منتصف القرن العشرين قفزات تكنولوجية هائلـة مـن أهمهـا نظم الاتصالات فظهر مجتمع المعلومات Information Society، نتيجة التزاوج بـين تكنولوجيا الاتصالات الفضائية ذات القدرة الفائقة على تجاوز حدود الزمـان والمكـان، وتكنولوجيا الحاسبات الالكترونيـة القـادرة عـلى تخـزين البيانـات بكـثرة وسـهولة في الاسترجاع وفي ثوان قليلة، وساعد ذلك على ظهور شبكة المعلومات عن طريـق وسـائل الاتصال الفورية على الأرض أومن خلال الفضاء فأضـافت هـذه الشـبكات بعـدا مهـما على قدرة الإنسان على توسـيع معارفـه وتخزينهـا وترتيبهـا وإنتـاج المعلومـات وبثهـا والتعامل معها في الحال.

إذن....

الانترنت شبكة اتصالات عالمية ضخمة جدا تـربط عشرات الآلاف مـن شـبكات الحاسبات المختلفة الأنواع والأحجام فهي نظام اتصالي يسمح لأجهزة الكمبيوتر بتبادل الاتصال بعضها مع بعـض فهـي وسـيلة اتصـالية تعاونيـة تضـم مجموعـة هائلـة مـن شبكات الكمبيوتر المنتشرة عالميا "9". فالانترنت ليست وسيلة اتصال منفـردة Single Medium، بـل هـي مجموعـة واسـعة المـدى مـن وسـائل الاتصـال، وهـذا يؤكـد أن مصطلح شبكة المعلومات يشير إلى اشتراك مؤسستين أو أكثر من مؤسسات المعلومـات كالمكتبـات أو مراكـز وبنـوك المعلومـات في نظـام تعـاوني يسـمح لأي طـرف عضـو في الشبكة أن يسترجع ما يحتاج إليه من المعلومات، أمـا مصـطلح الشـبكات Networks هو البديل لمصطلح النظم Systems.

وهناك نوعان من الشبكات، إحداهما للمعلومات العامـة، والثـاني للمعلومـات المتخصصة، يتركز حوالي 60% منها في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وفي أوروبـا حـوالي 26%، وباقي الدول 14%.

- أما شبكة الانترنت Internet فهي أكبر شبكات المعلومات في العالم وأكثرها تشعبا وانتشارا تقوم على أحدث تكنولوجيا الاتصال في بث المعلومات إلى ملايين المشتركين فهي الشبكة التي تنسج خيوطا حول العالم تتفاعل على المستوى العالمي من خلال شبكة واسعة من أجهزة الكمبيوتر ذات الاتصال المتبادل."10"

إذن...

ماهو الاتصال التفاعلي؟ Interactive Communication

وفق الخدمات لنظام الاتصال عبر الانترنت والأهداف التي تتحقق من خلال الاستخدام المتواصل، هناك ثلاث خدمات رئيسية يقدمها الانترنت للمستخدمين كما يلي:

1- الاتصال من فرد إلى فرد أو من فرد إلى جماعة أو من جماعة إلى جماعة أخرى وأكثر لأغراض شخصية أو عامة.

2- التفاعل: أي استخدام الانترنت للتسلية أو التعلم لأغراض اجتماعية وثقافية وسياسية.

3- الإعلام والمعلومات: استخدام الانترنت لنشر واسترجاع المعلومات التي تعطي مساحات واسعة من الأنشطة الإنسانية والمعرفية.

ماهو التفاعل؟

جاء في معاجم اللغة العربية أن التفاعل من الأصل اللغوي، فعل الشئ فعلا وفعالا أي عمله، وافتعل الشئ أي اختلقه، وانفعل كذا تأثر به، انبساطا أو انقباضا فهو منفعل، ويقال تفاعلا أي أثر كل منهما في الآخر، والتفاعل عملية كيماوية يتم من خلالها تحويل بعض المعادن النفيسة إلى الخسيسة، أي أن عملية التفاعل الكيماوي أن تؤثر مادة في مادة أخرى فتغير تركيبها الكيميائي.

- يرى الباحثون أن التفاعل يعني مرسل ومتلقي ومن أهم خصائص التفاعل الاستجابة Responsiveness أي أن الاتصال التفاعلي يتعدى حدود الاتصال

الإنساني إلى الاتصال والتفاعل مع الوسيلة ذاتها وليس بين الفرد وأطراف العملية الاتصالية.

- يتم استخدام مصطلح الاتصال التفاعلي بديلا لمصطلح الاتصال الجماعي من خلال الكمبيوتر.
- الاتصال التفاعلي هو الذي يتم فيه تبادل الأدوار الاتصالية.
- الاتصال التفاعلي يعني حالة المساواة بين المشاركين في الاتصال والتماثل في القوى الاتصالية أي انه يؤدي إلى الاتصال والاتفاق الجماعي من خلال التبادل الحر للآراء دون تدخل أو تأثير من مصادر وقوى خارجية أخرى.
- الاتصال التفاعلي يعني المشاركة الديمقراطية المفتوحة مثل حلقات النقاش الحالية "Online" المباشرة والحية في حجرات المحادثة "Chat room" ومواقع تبادل رسائل البريد الالكترونية الحالية Online Email Sites.
- للدكتور محمود علم الدين في مقالة في صحيفة الأهرام رأي في مستويات سبعة لاستفادة الصحف من الانترنت كما يلي:

1. المستوى الأول: الانترنت مصدر للمعلومات وكأداة مساعدة للتغطية الإخبارية والأحداث العاجلة والتعرف على الكتب والإصدارات الجديدة.
2. المستوى الثاني: الانترنت وسيلة اتصال بالمصادر الخارجية والمندوبين والمراسلين وما يتم من اجتماعات.
3. المستوى الثالث: وسيلة اتصال تفاعلي من خلال توسيع دائرة الاتصال عن طريق البريد الالكتروني.
4. المستوى الرابع: الانترنت وسيلة اتصال للنشر الصحفي من خلال إصدار نسخ من الجريدة وملخص لها أو قواعد للبيانات أو إصدار جرائد ومجلات كاملة.
5. المستوى الخامس: الانترنت وسيط إعلاني يزيد من دخل الجريدة من الإعلانات التي يتم نشرها.

6. المستوى السادس: الانترنت أداة للتسويف والخدمات التي تقدمها المؤسسة الصحفية من خلال إنشاء موقع أو أكثر يقدم معلومات أساسية عن تطورها وانجازاتها.
7. المستوى السابع: تقديم خدمات معلوماتية من خلال تحول المؤسسة الصحفية إلى مزود للمشتركين بالخدمات مثل خدمات التعميم وإصدار الصحف والنشرات لحساب الغير.

- ومن خلال الدراسات والبحوث التي تناولت وسائل الإعلام الجديدة "الانترنت" نلاحظ أنها تسهم في تطوير هذه البحوث والدراسات وفي إثراء المضمون المعلوماتي.
- العلاقة التفاعلية: أي العلاقة الثنائية الاتجاه التي تسمح للمرسل والملتقى بتبادل الآراء والأدوار من خلالها وبفرصة متساوية للمشاركة في عملية الاتصال، ويستطيع المشاركون في عملية الاتصال التأثير على ادوار الآخرين.
- ما هي أنواع الإعلام التفاعلي؟
- ما أخلاقيات المعلومات في ظل الإعلام التفاعلي؟
- مادور المدونات الالكترونية في تدعيم التعددية الإعلامية في الوطن العربي؟ وما تأثير ذلك على هذه المجتمعات؟

أنـــواع الإعـلام التفاعلـــي

- تحدثنا في المحاضرتين السابقتين عن مراحل ثورات الاتصال بدءا من مرحلة الإشارات والعلامات مرورا بمرحلة التخاطب والكتابة والطباعة ووسائل الاتصال الجماهيري الراديو والتلفزيون والفضائيات والبث المباشر وصولا إلى وسائل الإعلام الجديدة والتواصل الاجتماعي من خلال ثورة الكمبيوتر ومنتجت هذه الشبكة العنكبوتية، ثم تحدثنا عن مفهوم الإعلام التفاعلي لنصل إلى أنواع الإعلام التفاعلي.

- يقتضي ذلك العودة قليلا إلى الوراء في مراجعة سريعة إلى مراحل مخاطبة وسائل الإعلام للجماهير والتي نقتبسها من دراسة للدكتور " سامي الشريف " في المؤتمر العلمي الرابع لشعبة علوم الإعلام في الأكاديمية الدولية للهندسة وعلوم الإعلام:

1- مرحلة الصفوة Elite: يكون في هذه المرحلة الجمهور صغيرا نسبيا من القطاعات الأكثر ثراء وتعليما والرسالة وفق أذواق الصفوة

2- مرحلة التخصص Specialized: وتتميز بظهور جماعات مفككة ذات مصالح خاصة ومحددة.

3- مرحلة التفاعل Interactivity: وتتميز بوجود نوع من التحكم الانتقالي من جانب أفراد الجمهور في نوعية المعلومات التي يختارونها أي أن الفرد يمكن أن يكون رئيسا لتحرير المجلة التي يختارونها، وهذا التفاعل يقتضي امتزاج أربعة عناصر أساسية وهي:

- التعليم العالي - الوفرة والغنى -وقت الفراغ - حجم السكان.

- في ضوء هذه المراحل الأربعة نشير إلى ثورة الأقمار الاصطناعية في سياق تطور تكنولوجيا الاتصال والقنوات المتخصصة التي زادت من التفاعل مع الجماهير عبر ثلاث تطورات وهي:

أولا: التلفزيون الكابلي Cable Tv

نشأت خدمة التلفزيون الكابلي أواخر الأربعينيات في الولايات المتحدة لتحسين الخدمة التلفزيونية عام 1946، ثم انتشر التلفزيون الكابلي في الدول المتقدمة وتعثر تطبيقه في الدول الأخرى ومنها الدول النامية التي اعتمدت الكابل الهوائي Mulit أقل تكلفة وخدمة عالية الجودة.

ثانيا: القمر الصناعي المباشر "Direct Broadcasting Satellite "DBS

ساهم القمر الصناعي المباشر في نقل البيانات والمعلومات داخل وخارج الحدود في سرعة وبحد أدنى من التشويش وتغطي مسافات شاسعة، وقد مرت الأقمار الصناعية للاتصالات بمرحلتين:

أ – مرحلة أقمار التوزيع

وقد تم استخدام هذا النظام على نطاق واسع خلال السبعينيات في عدة مجالات مرورا بالمحطة الأرضية التي تقوم بدور حارس البوابة Gate Keeper وهذه الخدمات هي:

- تبادل البرامج التلفزيونية بين الهيئات المختلفة.
- تجميع الأخبار التلفزيونية Satellite News Gathering
- توصيل الإشارة التلفزيونية إلى شركات الكابل.
- توصيل الإشارة التلفزيونية لمحطات الإرسال التلفزيوني.
- تحقيق الخدمة التلفزيونية متعددة القنوات في الفنادق والتجمعات السكانية عن طريق أنظمة التوزيع الداخلي.

ب – مرحلة أقمار البث المباشر DBS

بدأت هذه المرحلة في الثمانينيات حيث تسمح بنقل المواد والبرامج التلفزيونية مباشرة من القمر الصناعي إلى أجهزة الاستقبال في المنازل دون المرور بمحطات الأرضية أو النظم الكابلية، ووفق هذا النظام يستقبل القمر الصناعي من المحطات الأرضية الإشارة التلفزيونية ويقويها ثم يعيد بثها إلى أجهزة الاستقبال المنزلية المباشرة، ويسود فضاء العالم خمس شبكات أو منظمات رئيسية للأقمار الصناعية للاتصالات التلفزيونية وهي:

1- الرابطة الدولية لأقمار الاتصال Intelsat وقد أطلقت أول قمر صناعي لها عام 1965.

2- المنظمة الدولية لأقمار الاتصالات البحرية Inmarsat وأطلقت أول قمر صناعي لها عام 1976.

3- منظمة أقمار الاتصال للكتلة الشرقية Inter sputnik وأطلقت أول قمر صناعي 1962.

4- منظمة أقمار الاتصال الأوروبي Eutel Set وأطلقت أول قمر صناعي عام 1971.

5- المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية Arab sat وأطلقت أول قمر صناعي لها عام 1985.

وهناك أقمار صناعية أخرى أطلقها كل من إسرائيل وإيران والهند.

ثالثا: التلفزيون الرقمي Digital Television

يمثل التلفزيون الرقمي ثورة في عالم البث التلفزيوني بما يملك من إمكانيات بث ثماني قنوات في الحيز الترددي لقناة تلفزيونية، ويوفر البث الرقمي نوعية صورة عالية الدقة والوضوح ويضمن صوتا أنقى وسعرا ارخص وقد تم استخدامه أوائل عام 1993، وفي ضوء ذلك ظهرت القنوات المتخصصة للبرامج والجمهور.

- بعد ثورة الأقمار الاصطناعية والبث المباشر والبث الرقمي جاءت ثورة تفجر المعلومات عبر شبكة المعلومات الدولية Internet وتقنيات الواقع الافتراضي التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي ونظم دعم اتخاذ القرار، ونظم المعلومات الرقمية التي أصبحت عنصرا استراتيجيا فعالا داخل المؤسسات على المستوى العالمي وفق القوانين والالتزام بالتطبيق والتعاون في التنفيذ.

- في ضوء ذلك ظهر الفيديو تكست Video Text في عقد الثمانينات،ونمو الانترنت، وتطوير شبكة الويب أوائل التسعينيات من القرن العشرين مما زاد من التفاعلية والانتشار خارج الزمان والمكان والسرعة وانخفاض التكاليف وبخاصة حاستي السمع والبصر.

- في هذه الثورة انتقل الانترنت من مملكة العلماء والخبراء ليصل إلى الأفراد في أي مكان وأي وقت طالما توفر للفرد جهاز الكمبيوتر.

- أضاف البريد الالكتروني Electronic mail خاصية أخرى للملايين عبر العالم وهي الدفع النقدي الالكتروني من حساب بنكي إلى حساب آخر وفق البطاقات الائتمانية Credit Card وغيرها من الخدمات.
- وعرفنا من ذلك النشرات الإخبارية Bulletin Boards وكذلك الندوات وخطوط الدردشة Chat lines وظهرت الجرائد الالكترونية ونشرات خاصة بالصحة والدواء وظهرت الشبكة القومية للبحث العلمي Research Education Network National التي تديرها الحكومة الأمريكية لربط الجامعات بواسطة الألياف البصرية Fiber Optics للمشاركة في المعلومات والموارد اللانهائية ثم الوصول إلى التعليم عم بعد Learning Distant عبر الفيديو كونفرنس.
- أما خطوط الدردشة Chat Lines، فقد انتشرت انتشارا كبيرا بين الشباب من خلال الانترنت بشئ من حب الاستطلاع والتسلية وم لحقت بذلك من ملاحظات ايجابية وسلبية.
- ظهر كذلك الجماعات الإخبارية News Group بأنواعها سواء ذات الفكر العميق الايجابي والبناء أو التي يشوبها تصرفات غير أخلاقية مما يتطلب شكلا من الرقابة، كما حدث مع القرار الذي اتخذته كمبيو سيرف Compu Serv عام 1996 في الولايات المتحدة الأمريكية بمنع وصول أعضاء هذه الجماعات لحوالي 200 عنوان معروف ببثه للصور الفاضحة وأشكال أخرى من النشر يباح فيه نشر كل شئ والرقابة هنا ليست سهلة، وبخاصة مع كثرة المواقع على شبكة الويب حيث اندلعت مواجهات حول القضايا المتعلقة بالتعديل الأول لحرية التعبير First Adment Free Speech في الدستور الأمريكي الذي اوجد انقساما بين مؤيد ومعارض.
- نخلص من ذلك أن استخدام شبكة المعلومات الدولية والاستفادة من تقنيات الاتصال الالكتروني يمثل الوجه الحسن لهذه الشبكة، أما الوجه الآخر فهو ما

يعرف بالرسائل المزعجة Span التي يستقبلها مستخدمو البريد الالكتروني بدون رغبة رغم محاولة التعطيل بطريقة Block Span.

- ومن ذلك ظهر موقع يوتيوب www.youtube.com والذي ظهر في فبراير 2005 ويعد ذلك فتحا باهرا في عالم الانترنت من حيث الفكرة حيث تشاهد عددا من اللقطات المصورة والطريفة والنادرة.

- ظهر كذلك المجموعات البريدية التي تكتفي بتسجيل الاسم والبيانات وتستطيع أن ترى احدث ما وصل إليه إبداع العقل العربي في مجال بث الصور بأنواعها.

- أما الفيس بوك 2004 www.Facebook، فقد بدأ على الانترنت منذ سنوات بجامعة هارفارد الأمريكية بجهود الطالب " مرك جوكر بيرك " بغرض تجميع زملائه في الجامعة لتبادل الأخبار وصورهم وآرائهم ليكتسب شعبية واسعة والذي أدى نجاحه إلى إغراء شركة مايكروسوفت العالمية لشراء 5% من أسهم الموقع بمبلغ يتراوح بين 300-500 ميون جنيه، ولعل ما جرى في تونس ومصر 2011/01/25 من ثورة أدت إلى استقطاب الملايين وإجبار الرئيس حسني مبارك إلى سلسلة من إجراءات الإصلاح انتهت بالتخلي عن منصب رئيس الجمهورية وتكليف الجيش بإدارة شؤون البلاد في يوم الجمعة الموافق 2011/02/11 "15".

- هذه الثورة المعروفة بثورة الفيس بوك تحتاج إلى دراسة متعددة المحاور للتعرف على مدى تأثير مواقع الاتصال الاجتماعي على المجتمع في جميع الميادين، والتعرف على أنواع هذه المواقع والمدونات التي بدأت في فبراير 2004 في مصر ومع الحرب على العراق عام 2003، وما يحدث هذه الأيام في مناطق مختلفة من بلدان العالم.

السؤال؟

- إلى أي مدى يمكن أن تكون هذه المواقع وسائل للتدمير والتشويه والفوضى؟

- إلى أي مدى يمكن أن تكون هذه المواقع وسيلة للبناء والتعمير والإنتاج؟

- ما المعايير التي تحكم هذه المواقع للتأثير؟
- ما أنواع هذه المواقع؟
- أين فلسطين وقضيتها من هذه المواقع؟

المدونات الالكترونية والتعددية الإعلامية

- أدى ظهور الانترنت في مطلع التسعينيات من القرن العشرين إلى إحداث تغيرات مهمة في خريطة الإعلام العربي وأفسحت المجال إلى تعددية إعلامية افتراضية ساهمت في تطوير أساليب الاعتماد على الوسائل الإعلامية التقليدية وأتاحت لفئات وجماعات أخرى خارج النخب الحاكمة لإسماع صوتها عبر مواقع عدد من الصحف الافتراضية الجديدة والمواقع الإخبارية والمنتديات والقوائم البريدية والمواقع الشخصية لبعض السياسيين ورجال الدين والاقتصاد والأفراد المهتمين.
- من أهم الظواهر الجديدة في فضاء الانترنت ظاهرة المدونات التي تتيح للفرد العادي المستخدم للانترنت أن يكون صحفيا وكاتبا ومنتجا للمعلومات وقادرا على إسماع صوته للآخرين متجاوزا قيود وموانع الوسائل التقليدية.
- اكتسبت ظاهرة المدونات " البلوجز " زخما كبيرا مع تطور تقنيات الإعلام الجديد، وأحدثت ردود فعل عديدة على المستويين الرسمي والشعبي، كما أثارت جدلا مستمرا بين المعنيين من السياسيين والإعلاميين والأكاديميين والمختصين والمهتمين باعتبارها " صحافة بديلة " أو أنها منفذ جديد للتعبير الحر دون رقابة، كما أثارت نوعا من الشك في أن تكون سببا في التفتيت وإثارة النعرات الطائفية.

وفي هذه المحاضرة نطرح التساؤلات التالية:

1- ما هي المدونات الالكترونية؟

2 متى نشأت؟ وكيف تطورت؟

3- ما السمات العامة لهذه المدونات كإعلام جديد؟

4- ما دور المدونات الالكترونية في عملية الاتصال والإعلام؟

5- ما دور هذه المدونات في التعددية الإعلامية؟

6- ما موقع هذه المدونات في المجتمع الفلسطيني؟

7- ما تأثير هذه المدونات على السياسية الإعلامية الفلسطينية؟

8- ما العوامل التي ساعدت على انتشار ظاهرة المدونات؟

9- ما المفردات والمصطلحات التي تستخدمها هذه المدونات في الخطاب الإعلامي في الشأن الفلسطيني؟

10- ما المقترحات التي نراها مناسبة لتقويم هذه المدونات؟

أولا: في مفهوم المدونات: Web logs

- جاء في المعجم الوجيز دوّن الديوان أي أنشأه، وجمعه، ودوّن الحديث أي جمعه ورتّبه.
- المدونات كمصطلح تتكون من مقطعين "ويب Web" أي الشبكة الدولية للمعلومات، و "لوج Log" أي التسجيل أو الدفتر وبذلك يكون معنا سجل التدوين.
- المدونة: هي صفحة انترنت عليها تدوينات صاحبها أو أصحابها وفق نظام، مؤرخة، مرتبة ترتيبا تصاعديا أو تنازليا وفق آلية لأرشفة التدوينات القديمة، ولكل تدوينة عنوان دائم يمكن الرجوع إليها في أي وقت، وتعطي الحق للقراء من التعليق مباشرة أو عبر البريد الالكتروني الخاص بالمدوّن.
- للمدونة تعريفات مختلفة حسب نوع الحقول المعرفية حسب الباحثين ومن ذلك:

تعرّف شبكة مايكروسوفت المدونات بأنها:

" صحف ويب شخصية، يتم تحديثها باستمرار، وتساعد الشركات الصغيرة والكبيرة على نشر رسائلها التسويقية، وتزيد من قدرة الناس على التشارك في الأفكار والمعلومات على المستوى العالمي "

يعرّف موقع Accenture المدونات بأنها:

" مواقع ويب تفاعلية تسمح لمالكها بنشر الأفكار والمعلومات، وتمكن المستخدمين من قراءة وتقييم هذه المضامين وإضافة مضامين جديدة مع إثارة نقاش حولها يتخطى حدود الزمان والمكان "

تعرّف شركة تكنوراتي المتخصصة في محركات البحث بأنها:

" صحيفة شخصية على الويب، تسمح لملايين الناس بالنشر السهل لأفكارهم والتعليق على ذلك، وهي سهلة مرنة وديناميكية أقرب إلى المحادثة من الأرشيف "

كلية هارفارد للقانون تعرف المدونة بأنها:

" سلسلة هرمية مرتبة من النصوص والصور والعناصر الإعلامية، والبيانات المرتبة زمنيا ويمكن قراءتها على الويب، والترتيب متتابع ولكل منها عنوان منفرد ورابط ووصف مختصر لها "

ومن التعريفات العامة:

- " أن المدونة موقع انترنت شخصي يتضمن شكلا من أشكال اليوميات العامة، يديرها في الغالب شخص واحد أو أكثر، وهناك مدونات لجماعات، ومؤسسات، وشركات تتضمن قائمة بالأفكار والروابط.
- بوجه عام فقد استقر غالبية المدونين العرب على تعريب المصطلح "Blog" من الانجليزية على مفرد، "مدونة" التي تعبر عن التدوين أو التسجيل على صفحات الانترنت التي ينشئها أصحابها لتسجيل يومياتهم وملاحظاتهم وآرائهم وخواطرهم على شكل يوميات أو مذكرات.

ثانيا: في النشأة والتطور

- يعود مصطلح Web Logs إلى مدّون أمريكي اسمه " جون برجر Jorn Barger " الذي ابتكره في ديسمبر عام 1997 لوصف عملية التسجيل على صفحات الويب.

- كلمة Blog، فقد ظهرت على يد الأمريكي " بيترمير هولنر " عام 1999 الذي كتب مصطلح Web Log في موقعه لأول مرة، كما دخلت كلمة Blog باللغة الانجليزية مشتقة من كلمتين " Web + Log " في قاموس " ويبستر واكسفورد ".
- أما مخترع الويب فهو " Tim Burners' Lee " وذلك بالاحتفاظ بقائمة يتم تحديثها باستمرار التي تضم كل مواقع الويب الجديدة بمجرد ظهورها.
- في عام 1993 بدأت " نيتسكيب " في إظهار ما أسمته"ما الجديد What's New" على برامج التصفح الخاص بها.
- شهد عام 1994 قيام "جاستن هال Justin Hall" بإطلاق موقع يقدم روابط للمواقع غير المعروفة.
- في عام 1997 قدم " ديف وينر Dave Winer من خلال شركته " يوزر لاند User Land " عددا من البرامج الخاصة بمحتوى المواقع والمدونات مثل: Radio User Land ،Manila ، Frontier
- في عام 1997 دشن Jorn Barger مصطلح المدونة Web Log.
- في نوفمبر 1998 نشرت " كاميرون باريت Cameron Barret " أول قائمة بمواقع المدونات على موقع Cam Word.
- في بدايات عام 1999، دشن بيتر ميرهولز مصطلح التدوين Blog وهي اختصار لكلمة Web Blog أي Blog فقط.
- في عام 1999 أيضا أنشأت بريكتي آيتون Brigitte Eaton أول بوابة الكترونية مخصصة للمدونات على الانترنت ضمت نحو خمسين مدونة.
- وفي نفس عام 1999، أطلقت شركة " بيتاس Pitas " أول برنامج مجاني لإنشاء المدوّنات الشخصية.
- في أغسطس 1999، أطلقت شركة مختبرات بيرا Pyra Lats في سان فرانسيسكو موقع وبرنامج التدوين الأشهر والأكثر استخداما Blogger.com، الذي ساهم في انتشار التدوين بين مستخدمي الانترنت من خلال أدوات سهلة، حيث بلغ عدد

المسجلين عليه عام 2002 نحو 1,1 مليون مستخدم، وبلغ عدد المدونات النشطة على الموقع نحو 200 ألف مدوّنة، وهو ما دفع شركة جوجل إلى شراء الموقع عام 2003 الذي أحدث انطلاقة هائلة في المدونات وبخاصة في الحرب على العراق عام 2003 وفي الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2004 وهو ما زاد من وعي الجماهير بالمدونات التي أصبح عددها بالملايين وهو ما شجع الصحف الكبرى والإذاعات الدولية والمنظمات الدولية إلى إنشاء مدونات على مواقعها وتنظيم مسابقات دولية لاختيار أفضل مدونة.

ثالثا: سمات وخصائص المدوّنة:

- المدونات نوع جديد من أنشطة النشر الالكتروني.
- المدونات بداية ثورة جديدة في صناعة النشر.
- قدرة الأفراد على إنتاج النصوص ونشرها بسهولة ومجانا.
- لا تحتاج المدونات إلى تصريح للنشر.
- تنقل الصحافة والإعلام إلى آفاق جديدة واسعة.
- تسهم في تنمية الممارسة الديمقراطية في وسائل الإعلام بوجه عام.
- المدونات نوع من الإصلاح المعرفي والمعلوماتي والتكنولوجي.
- ساهمت المدونات في تعزيز الموجة الجديدة من الصحفيين الجدد الذين يطلق عليهم " الصحفيون المواطنون Citizen Journalists "
- تدعم المدونات إمكانية تحول كل مواطن إلى صحفي يجمع الأخبار وينشرها ويعبر عن رأيه في مختلف قضايا المجتمع.
- المدونات تفسح المجال للأفراد ليكونوا مشاركين فاعلين في الاتصال الإنساني.
- المدونات نوع من الإعلام البديل المختلف عن الإعلام التقليدي السائد والقائم على المؤسسات الإعلامية.

- تختلف المدونات في بعض الأحيان عن وسائل الإعلام الأخرى على شبكة الانترنت كمواقع الويب والمنتديات وجماعات الأخبار والبريد الالكتروني لأنها تهتم بالتاريخ والتوثيق.
- المدونات اكبر من المنتديات وساحات الحوار لأنها تحول الأفراد من مجرد في الخبر والمعلومة إلى منتج وصانع للأخبار والمعلومات.
- لذلك أصبح المدونون صناع الإعلام الجديد وهو رقم مهم في الإعلام الدولي وعالم الانترنت.

إذن...

- من هم المدونون؟
- ما سمات مضمون المدونات؟
- ما مميزات المدونات عن المواقع الشخصية على الويب؟
- ما المميزات الفنية للمدونات في إطار الإعلام التفاعلي؟
- ما دور المدونات في دعم حرية التعبير والتعددية؟
- ما موقع المدونات في الإعلام العربي؟
- متى عرفت فلسطين المدونات؟ وما تأثيرها على المجتمع؟
- ما الطابع السياسي للمدونات العربية؟
- ما دور الرقابة في عمل المدونات العربية؟
- ما العوامل التي ساعدت على انتشار المدونات في العالم العربي؟
- ما موقع المدونات في ضوء ظاهرة الفيس بوك وتأثيرها على الأنظمة العربية؟
- هم مؤرخو العصر، الذين يوثقون أدق التفصيلات.
- هم شرائح من الرجال والنساء المشتركين في خدمات التدوين.
- هم الصناع الجدد للإعلام أو الإعلاميون الجدد.
- هم رقم مهم في عالم الانترنت والإعلام الدولي.
- هم اليوم مراجع مفيدة لكبريات الصحف العالمية والفضائيات.

- هم الصحفيون المواطنون Citizen Journalists أي هم غير الصحفيين المحترفين، أي أنهم يجتهدون في جمع ونشر الأخبار.
- هم مواطنون عاديون ليس شرطا أن يكونوا مؤهلين في الإعلام.
- هم صحفيون ليس لديهم تصريح رسمي كالصحفيين العاديين.
- هم مرسلون جماهيريون على أساس أن رسائلهم تصل إلى عدد غير محدود وغير معروف من الجماهير.

● السؤال..

توقف عند هذه الإجابات عن المدونين في ضوء معرفتك لمفهوم المدونات في سياق الإعلام الجديد وبين رأيك، والى أي مدى تعتقد أنهم يستطيعون الوفاء بهذه الأدوار؟

● السؤال الثاني..

يقول نيكولاس نيجروبونتي في كتابه "الحياة الرقمية Being Digital"

" يؤدي التطور التكنولوجي إلى أفول الإعلام الجماهيري لصالح الإعلام البديل "

فسر هذه العبارة في ضوء ثورة المدونات والفيس بوك.

ما سمات مضمون المدونات؟

- قلنا في المحاضرة السابقة بأن المدونات نوع جديد من الإعلام والنشر الالكتروني، وهي نوع من الإصلاح المعرفي والمعلوماتي مثل اختراع الطباعة في عالم الصحافة.

فما هو إذن مضمون هذه المدونات؟

- بعض المدونات تهتم بالسرد لليوميات والمشاهد والخواطر.
- بعض المدونات تسمح للزوار بإضافة التعليقات والآراء.
- المدونات شخصية مجانية لا تستهدف الربح وقد تكون مدعومة بعض الأحيان.
- المدونات تسمح للإعلانات كمصدر للتمويل والربح.
- تشبه المدونات مواقع "الويكز Wikis"
- هي مواقع جماعية مفتوحة تتمن أعمالا يتم تحديثها، وإعادة تحريرها من قبل أشخاص كثيرين.

● ما أنواع المدونات حسب المضمون؟

- يصنف ديرستاين المدونات في خمسة أنواع:

1- المدونات الشخصية للأخبار والآراء، وهي صحف شخصية يصممها أفراد لمشاركة الآخرين في عملية التواصل الإخباري المتعلق بحياتهم وعائلاتهم والتعبير عن ذاتهم.

2- مدونات الأخبار والتعليقات، وتهتم بتزويد الناس بالأخبار والتفسيرات والتعليقات وغالبا ما تختلف في نشرها عن وسائل الإعلام التقليدية.

3- مدونات الترويج والإعلان والتسويق وخدمات المستهلكين.

4- مدونات المال والأعمال والمهنية، وتشمل مدونات المديرين ومساعديهم.

5- المدونات المؤسسية الداخلية لتبادل الرأي ووجهات النظر بين الإدارة والعاملين.

سمات جمهور المدونات:

- جمهور غير محدد وغير معروف القائم بالاتصال أو صاحب المدونة.
- جمهور قادر على المشاركة والتفاعل بالرأي والتحليل والمعلومات مع صاحب المدونة وفي مساحة مفتوحة.
- هذه العلاقة بين الجمهور وأصحاب المدونات تساعد على تشكيل مجتمعات افتراضية متوافقة في الفكر والرأي.
- يرى " Kaye " أن جمهور المدونات يشبه إلى حد كبير المستخدمين الأوائل لشبكة الانترنت في السمات الأساسية وهي:

" معظم الجمهور من الذكور ومن العرق الأبيض، ومن ذوي الدخل المرتفع، ومن المستوى التعليمي العالي "

- ولذلك يرى " Kaye " أن ذلك ضعف في النظام الاتصالي عبر المدونات ولا يجعلها وسيلة إعلام جماهيرية.

- ومن سمات هذا الجمهور أن له قنوات أخرى غير المدونات وغير خاضعة لوسائل الإعلام التقليدية.
- يرى " ناردي " أن جمهور المدونات وفقا لمعرفتهم بالمدون وهما:

1- جمهور المدون الخاص: ويشمل معارف وأصدقاء وعائلة المدون.

2- جمهور المدون العام: وهو الذي يستطيع الوصول إلى المدونة من خارج العائلة والأصدقاء.

ما خصائص المدونة بوجه عام؟

تتميز المدوّنة كوسيلة للاتصال بما يلي:

- يتم إنشاؤها وإدارتها من جانب شخص أو مجموعة صغيرة.
- لا تستطيع الحكومة أو الشركات الكبرى احتكار المدونة مثل وسائل الإعلام التقليدية ومواقع الويب.
- يمكن إخفاء اسم صاحبها ولذلك فهي تمتلك حرية في التعبير اكثر من غيرها.
- تهتم بأخبار صاحبها في مختلف الأحداث والقضايا الخاصة والعامة وتعتمد على الوسائط المتعددة التفاعلية ويمكن أن تكون صحيفة متكاملة.
- تأخذ شكل اليوميات المرتبة زمنيا وحسب فئات بسيطة.
- يتم تصميمها من خلال أدوات تفاعلية محددة تتيح للزائر التصفح بيسر والتعليق عليها والانتقال إلى مواقع أخرى عبر روابط الويب فهي تأتي في شكل نصوص مفهرسة.
- لها معايير شبه دولية نتيجة استخدام طريقة شبه موحدة عالميا في الإنشاء والإدارة والتصميم.
- تتسم بحرية أوسع في التعبير الحر عن الآراء ووجهات النظر والأسلوب الذاتي لصاحبها.
- وسيلة للتعبير عن التعددية السياسية وبخاصة في الدول التي لا تسمح بالتعددية السياسية والإعلامية.

المدونات في الوطن العربي:

- الثابت أن معرفة العرب بعصر المعلومات وتقنياتها كان سريعا إلى حد كبير مقارنة بوسائل الاتصال التقليدية.
- بدأت المدونات العربية بوجه عام في مطلع عام 2003 مع الغزو الأمريكي لدولة العراق من ذلك:

1- حوليات صاحب الأشجار، وسردال، وطي المتصل، وطق حنك وغيرها من المدونات التي تبث من داخل وخارج الوطن العربي.

2- يعد عام 2006 عام انفجار النشر على المدونات في الوطن العربي وأصبحت تمثل ظاهرة إعلامية جديدة بالرغم من نسبتها القليلة بسبب ظاهرة الخوف من التعبير الحر.

3- تتوزع المدونات بشكل غير متساو على الدول العربية، وتأتي مصر في المرتبة الأولى، يليها السعودية ثم الكويت والمغرب.

4- غلب على المدونات العربية الطابع السياسي بالرغم من أن المدونات بدأت في دول الخليج وبخاصة في الكويت والبحرين.

5- أول موقع تدوين في الوطن العربي "كويت، بلوغ" وذلك بسبب المستوى المعيشي المرتفع ورغبة في التعبير الحر.

6 بالرغم من النشأة الخليجية للمدونات العربية إلا أن المدونين المصريين هم الذين أعطوا للمدونات زخما وحيوية في الوطن العربي.

7- اتخذت المدونات العربية طابعا يتناسب مع الأقطار العربية وحسب جهاد الخازن في زاويته في الحياة الدولية فان المدونات المصرية صورة حية ومثيرة للعنف الرسمي في مواجهة المتظاهرين وفي العراق تعكس حالة المجتمع، وفي الأراضي الفلسطينية تهتم بالمواجهة مع سلطات الاحتلال، وفي السعودية إجماع على مشكلة واحدة وهي مقص الرقيب ووحدة خدمات الانترنت.

ما عوامل انتشار المدونات في الوطن العربي؟

- التطور التكنولوجي الهائل وتدفق المعلومات.
- غياب المنافذ الإعلامية للتعبير لجميع الآراء والمستويات.
- سهولة استخدام اللغة العامية بين الشباب.
- اهتمام وسائل الإعلام العربية بالمدونات ودورها.
- اهتمام كبار الكتاب بالمدونات ومتابعتها.
- القبض على بعض المدونين واعتقالهم في بعض البلاد.
- مشاركة أصحاب المدونات في المسابقات الدولية.
- اهتمام المدونين بالإصلاح السياسي والاجتماعي.
- وأخيرا الأوضاع السياسية للأنظمة العربية وانحسار الديمقراطية.
- سوء الأوضاع المعيشية.

الفصل الرابع

الإعلام الدولي الالكتروني الحديث

الفصل الرابع

الإعلام الدولي الالكتروني الحديث

الإعلام الإلكتروني "بالإنجليزية: Electronic media" هو الإعلام الذي يتم عبر الطرق الالكترونية وعلى رأسها الإنترنت، يحظى هذا النوع من الإعلام بحصة متنامية في سوق الإعلام وذلك نتيجة لسهولة الوصول إليه وسرعة إنتاجه وتطويره وتحديثه كما يتمتع بمساحة أكبر من الحرية الفكرية. تعد التسجيلات الصوتية والمرئية والوسائط المتعددة الأقراص المدمجة والإنترنت أهم أشكال الإعلام الالكتروني الحديث.

غدا واضحاً أن نشأة أي وسيلة إعلامية جديدة لا تلغي ما سبقها من وسائل، فالمذياع لم يلغ الصحيفة والتلفاز لم يلغ المذياع، ولكن الملاحظ أن كل طرق الإعلام المستحدثة يخصم الكثير من جمهور الطرق القديمة ويغير أنماط الاستخدامه وفقاً لإمكانيات الوسيلة الجديدة.

فرض ظهور الإنترنت ومن بعد الإعلام الإلكتروني وسيفرض واقعاً مختلفاً تماماً، إذ أنه لا يعد تطويراً فقط لوسائل الإعلام السابقة وإنما هو وسيلة احتوت كل ما سبقها من وسائل، فأصبح هناك الصحافة الإلكترونية المكتوبة، وكذلك الإعلام الإلكتروني المرئي والمسموع، بل إن الدمج بين كل هذه الأنماط والتداخل بينها أفرز قوالب إعلامية متنوعة ومتعددة بما لا يمكن حصره أو التنبؤ بإمكانياته.

ليس هذا وفقط بل يكفي علماً أن عدد مستخدمي الإنترنت في الشرق الأوسط وحدها بلغ 45,861,346 مستخدماً يمثلون 13% من تعداد السكان، ونسبة 8.8 %% من المستخدمين في العالم، وبنسبة تضاعف بلغت 1,296.2 % خلال السنوات الثماني الماضية "2000-2008" "[1]" و 491.4% في العام الأخير فقط، يتضاعف هذا الرقم في ظل ثورة الإنفوميديا والتي تتجسد في الدمج بين وسائل الإعلام و الاتصال فبثت القنوات التلفزيونية على الهاتف المحمول مثل شركة الاتصالات الإماراتية

التي بثت عشر قنوات ترفيهية وإخبارية، وكذلك تطوير شبكات المحمول والإنترنت تم تصفح المواقع الإلكترونية عبر الهاتف المحمول بسرعة وجودة توازي التصفح على الحواسيب، حيث بلغ عدد مستخدمي الهواتف المحمولة على مستوى العالم ما يفوق أربع مليارات مستخدم.لم يتوقف التغير على والوسيلة الإعلامية فقط أو كم الجمهور وإنما تعداه لطبيعة هذا الجمهور وموقعه من العملية الإعلامية المكونة من مرسل ومستقبل ووسيلة ورسالة ورجع صدى، إذ تغيرت تماماً عناصر هذه العملية في ظل ثورة الإعلام الإلكتروني وصار بينها نوع من التداخل والتطور النوعي أهمه اختفاء الحدود بين المرسل والمستقبل فأصبح الجمهور هو صانع الرسالة الإعلامية، وأبرز مثال على ذلك ظاهرة المواطن الصحفي والتي مثلت اتجاه كاسح في الإعلام الإلكتروني الغربي.

كل ما سبق وغيره مما يصعب حصره من الأسباب تؤكد أن الإعلام الإلكتروني هو إعلام المستقبل، ومن ثم وجب الاهتمام به وآداؤه بالشكل الأمثل، والدليل على ذلك اتجاه كثير من الصحف الغربية والأمريكية تحديدا إلى التحول من الشكل التقليدي إلى الإعلام الإلكتروني، وخاصة في ظل الأزمة المالية التي عصفت بالعالم عامي 2008 و2009 والتي ولدت أزمات مالية لكثير من جوانب الاقتصاد بما فيها المؤسسات الصحفية التي تعمل على أنها مؤسسة ربحية تصرف من مداخيلها. أثبت الإعلام الإلكتروني في سنوات عمره القليلة "تم التعارف على أن عام 1992 هو عام ظهور أو صحيفة إلكترونية في العالم"، أثبت أنه أكثر جدوى في الوصول إلى الجمهور من الصحف التقليدية، وكثيرا ما يلبي احتياجات قراء الصحف ومشاهدي التلفزيون ومستمعي الإذاعة في آن واحد، كما تعد هذه الوسيلة الإعلامية ثورة في مجال التفاعل مع الجمهور، إذ أثبتت قدرة هائلة على تقديم مواد تفاعلية لم يسبق أن قدم التاريخ مثيلا لها حتى في التواصل المباشر بين الأشخاص.

كشفت دراسة ألمانية حديثة أن الإنترنت أصبح أهم وسيلة إعلام متعددة المهام بالنسبة للشباب، بينما تراجع الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام التقليدية في حياة معظم الشباب بألمانيا. وأظهرت الدراسة التي نشرت نتائجها امس الخميس أن 93% من الشباب

في ألمانيا يستخدمون الإنترنت يوميا، كما أشارت الدراسة إلى تزايد أهمية شبكات التواصل الاجتماعي على الإنترنت بالنسبة للشباب. وفي المقابل يطالع 21% فقط من "جيل الشبكة العنكبوتية" الصحف، و6% المجلات.

ورغم أن التليفزيون والإذاعة ما زالا يتم استخدامهما كثيرا، فإن أهميتهما تتراجع أمام الإنترنت، حيث أظهر الاستطلاع أن 57% من الشباب يشاهدون التليفزيون يوميا، بينما يسمع الإذاعة نسبة 42% فقط.

ومن ناحية أخرى كشفت الدراسة أن من أهم الأمور التي يوليها الشباب اهتماما في حياتهم هي الشعور بالأمن والاستقرار الوظيفي والاستمتاع بالحياة الخاصة. وأظهرت الدراسة أن الصداقات الحميمة تمثل أهمية خاصة بالنسبة ل91% من الشباب، كما يرى 84% منهم أن الحصول على وظيفة آمنة من الأمور المهمة في الحياة. ويحرص 54% من الشباب على تحقيق الأمان المالي من خلال الالتحاق بوظيفة ذات راتب مرتفع، بينما يرى 58% منهم أن توفير وقت كاف للحياة الخاصة أمر مهم بالنسبة لهم.

أجرى الدراسة شبكة التواصل الاجتماعي "في.زد". وشملت الدراسة، التي تعتبر الأكبر من نوعها في ألمانيا بحسب بيانات الشبكة، نحو 30 ألف شخص تتراوح أعمارهم بين 14 و 29 عاما. وتم إجراء الدراسة، التي استطلعت آراء الشباب عبر الإنترنت، بالتعاون مع شركة "إيكون كيدز أند يوث" الدولية المتخصصة في أبحاث الشباب.

أظهرت دراسة ألمانية أن ثلث مستخدمي الإنترنت من الشباب تعرض مرة على الأقل لالتحرش عبر الإنترنت. وحسب الدراسة التي أجراها خبراء شركة تشنيكر كرانكنكاسه تي كيه للتأمين الصحي في ألمانيا فإن واحدا من بين كل عشرة من مستخدمي الإنترنت تحرش بآخرين يوما ما عبر الإنترنت في حين لا يستبعد واحد من كل خمسة من مستخدمي الإنترنت أن يضايق الآخرين إلكترونيا ذات يوم. شملت الدراسة نحو ألف شخص في سن 14 إلى 20 عاما في ألمانيا. وجاء في الدراسة أن المضايقات الشخصية التي كان يتعرض لها تلاميذ في الفصول المدرسية من قبل تحولت في القرن الحادي والعشرين إلى تحرشات عبر الإنترنت يقوم خلالها الفتيان والشبيبة بالهجوم إلكترونيا على نظرائهم

عبر الشبكة العنكبوتية. وكثيرا ما يصاب ضحايا هذه التحرشات باليأس والإحباط والعجز والأرق والصداع.

الفصل الخامس

الإعلام العربي بين واقع التضليل وطموح التغيير

الفصل الخامس

الإعلام العربي بين واقع التضليل وطموح التغيير

مدخل عام

لقد أصبح للإعلام دور أساسي في نهوض الأمم وتقدم الشعوب نحو تحقيق أهدافها في التحرر والبناء والتطوير في مختلف مواقع الحياة والمجتمع. ووصل الأمر بالإعلام الحديث إلى مستوى دقيق وخطير بحيث أصبح الفاعل والمؤثر الأقوى في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية على وجه العموم، ويظهر ذلك من خلال التأثير الحاسم للمادة الإعلامية المعاصرة على حياة الإنسان، ومجريات واقعه الاجتماعي والثقافي في سياق شبكة الإنتاج الصناعي والسياسي والثقافي الراهن.

ويبدو لنا أن المستفيد الأكبر من هذا التوسع الإعلامي الحديث هو الإعلام السياسي الرسمي والخاص الذي يعمل على ترسيخ مقولات وأفكار، وانتهاج أساليب عمل سياسية وفكرية معينة تخص هذا الطرف أو ذاك بما يؤدي إلى رفع شأن هذا الموقع أو النظام السياسي، أو إسقاط ذاك النظام من وعي الجماهير من خلال قوة التأثير الدعائي المضاد، وزيادة كمية الضخ الإعلامي المبهر.

وإذا كان للإعلام السياسي-في الأنظمة الديمقراطية التعددية- الدور الأكبر في دعم مسيرة حقوق الإنسانوخدمة قيم التعددية، وحرية التفكير والاجتماع والنقد، وإظهار التنمية السياسية والاجتماعية الحقيقية، وتكريس معاني الوعي والمسؤولية، والحوار، والانفتاح، والاعتراف بالآخر، فإن الدور الذي يؤديه الإعلام السياسي -في بيئتنا السياسية والفكرية العربية والإسلامية- يرتبط ارتباطاً مباشراً بالنظم السياسية التقليدية المهيمنة فقط، في دعوة الناس قسرياً إلى فكرها الجامد، وعقائدها الوهمية، وسياساتها المتخبطة، وشعاراتها الرنانة الزائفة، سواء تم ذلك عن طريق صناعة أواختلاق الأحداث بما يتناسب مع الرغبة الجامحة لدى هذه النظم في المحافظة على مواقع نفوذها

وتسلطها على البلاد والعباد، أو عن طريق تحوير الحقائق التاريخية والثقافية، أو اختلاق أحداث وأفكار جديدة للضغط على الوعي العام، وتضليله إعلامياً بما يخدم التوجهات المعلنة والمخفية الخاصة بهذا الطرف أو ذاك.

إن كل ذلك يقودنا إلى حقيقة مأساوية وهي أن إعلامنا العربي "الرسمي والخاص" يعيش مأزقاً خطيراً باعتباره إعلاماً مليئاً بالضوابط، والقيود السياسية، والخطوط الحمراء والسوداء، والدوافع الخاصة التي تراعي توازنات سياسية وحكومية رسمية وتقليدية اجتماعية تجعل أي نقاش سياسي أو فكري أو اجتماعي -خارج الدائرة الضيقة لهذا الإعلام التضليلي- نوعاً من المروق على القانون أو العُرف "المقدس؟!"، لذلك فالمطلوب -على خلفية هذا التصور- هو حجب أي كلام أو جدال خارج المألوف والعرف الخاص بنظام المجتمع والأمة ككل حتى لو كان يهدف إلى تصحيح مسار خاطئ، أو توجيه موقع منحرف، أو تغيير توازنات معينة مخلة بالنظام العام.

من هنا تأتي هذه المساهمة الفكرية لتعمل على إبراز حقيقة الوضع العام للإعلام العربي المعاصر الذي تسيطر عليه نخبة سياسية فاشلة ومريضة، وغير مؤهلة -علمياً وسياسياً- لممارسة الدور الإعلامي الحقيقي المنوط بها.. وقد كشفت الأحداث السياسية والعسكرية الأخيرة التي انطلقت مفاعيلها وتأثيراتها في العراق صحة ذلك، وأثبتت أن الإعلام العربي ليس جديراً بحمل مسؤولية إحداث تغيير جوهري في داخل البنية المعرفية والاجتماعية العربية والإسلامية، لأنه إعلام يقوم على الكذب الصارخ والتضليل السافر، وتجييش المشاعر المتدفقة والعواطف الملتهبة، ويمارس سياسية استغباء المشاهدين، وحصر اهتماماتهم بقضايا وشؤون أبعد ما تكون عن الحكمة والمنطق والعقل، وبناء أسس التفكير السليم القادر على بناء مستقبل مشرق زاهر.

لقد عملت وسائل إعلامنا العربي "والإسلامي أيضاً" -طيلة الفترة السابقة- على تكريس الوجود السياسي والاجتماعي للأنظمة المغلقة والبائدة بأساليب وطرق ملتوية كثيرة، كان من أبرزها صبغ الإعلام بصبغتها السياسية الخاصة، ومنع الآخر من استخدام منابر وسائل الإعلام المختلفة الموجودة للتعبير عن آرائها واعتقاداتها، وحريتها في ممارسة

النقد والتوجيه والترشيد، وإظهار الأخطاء، ومواجهة عناصر ومواقع الخلل والاهتراء الواسعة الموجودة في داخل بنى وهياكل الأمة.

بناءً على ذلك سأحاول مقاربة هذا الموضوع الشائك من زاويتين رئيسيتين، تتعلق الأولى منهما بالمشهد الإعلامي العربي المعاصر، أما الثانية فتتعلق بالبحث عن طبيعة الأسس والمرتكزات الفكرية والنفسية والعملية التي تقوم عليها سياسة التضليل الإعلامي وتزييف الوعي المتبعة حالياً على أوسع نطاق في داخل مشهدنا الإعلامي العربي الراهن.

أولاً: إطلالة عامة على المشهد الإعلامي العربي المعاصر شهد العالم العربي في السنوات القليلة الماضية تطوراً ملحوظاً في مجال وسائط الاتصال والإعلام الحديثة، وقد دخل العرب في هذا العصر الإعلامي الجديد عن طريق استيراد التقنية والتكنولوجيا دون المشاركة في إنتاجها وإبداعها، والاكتفاء بشراء واستهلاك منتجاتها وسلعها، الأمر الذي أدى إلى بروز وانتشار القنوات والفضائيات العربية، خصوصاً بعد شيوع تقنيات علمية حديثة تمكن الإنسان من استقبال بث القنوات المختلفة من دول متعددة، دون وجود أية قدرة لدى أجهزة الرقابة المحلية العربية على القيام بإجراءات المنع أو التحكم بقنوات البث الإعلامي المختلفة.

وهذا التطور الإعلامي الكبير هو الذي دفع أجهزة الإعلام الرسمية إلى استخدام التقيات الفضائية واستغلالها، بحيث لا يصبح الإنسان العربي هدفاً للمحطات الأخرى، بل من أجل أن يبقى في دائرة الموالاة العمياء لبيت الطاعة الداخلي، مما يوحي بأن كل ما فعله العرب في مجال الاتصالات والإعلام الحديث لا يخلو-في حقيقته- من الأبعاد السياسية المرتبطة مباشرة بفكرة سيطرة النخب السياسية الحاكمة على عقل "ووعي وإرادة" المشاهد العربي، ومنعه من التحليق إلى عوالم أخرى قد يجد فيها -كما قد يخيل له- مرتعاً خصباً لنمو أحلامه، وأفكاره، وتصوراته في العيش الحر الكريم بعيداً عن التطبيل والتزمير والتضليل.

ويُلاحظ فعلياً -في هذا المجال- أنه على الرغم من امتلاك الدول العربية كلها لقنوات بث إعلامية فضائية فإن البرامج المشاهَدة بكثرة، والتي يتابعها ويقبل عليها

المشاهد العربي بشغف تكاد تنحصر بمحطة أو محطتين على الأكثر، أو ربما يعزف - هذا المشاهد- نهائياً عن متابعة كل تلك القنوات ليشاهد القنوات الأخرى الأجنبية غير الرسمية.

إننا نعتقد أن إحجام الجمهور الأوسع في عالمنا العربي عن متابعة إعلام الدولة الحكومي -كمشهد بارز من مشاهد الإعلام العربي المعاصر- يعود في جانب منه إلى طبيعة السياسات الإعلامية المطبقة في وزارات الإعلام الرسمية التي لا تخاطب العقول الواعية، والقلوب المنفتحة، ولكنها تظهر في الواقع وكأنها تخاطب كائنات جامدة، وكتل بشرية خالية من المشاعر والأحاسيس، وكأن الناس مجرد آلات ميكانيكية تتحرك "بالريموت كونترول". وكذلك نلاحظ أن السبب في كثرة المشاهدين العرب الذين يتابعون القنوات الفضائية الأخرى "غير الرسمية محلياً ودولياً" يعود إلى وجود مساحة واسعة من الحرية السياسية والفكرية في التعبير عن الرأي، وحرية ممارسة النقد والمحاسبة، وعرض مختلف الآراء والطروحات. أي أنها "تلك المحطات" قادرة على أن تتعامل بحرية كبيرة جداً مع قضايا الاختلاف، ووجهات النظر المتعددة "وهي كثيرة في مجتمعاتنا العربية والإسلامية" إضافة إلى الرغبة الفطرية الملحة للإنسان في تذوقه الطبيعي لطرق جديدة في التعبير والبحث عن ما هو جديد في الخبر والمعلومة والمشهد.١

أما الإعلام العربي الرسمي والخاص فلا يزال يعاني من مرض خطير مزمن، لم يستطع أن يبرأ منه حتى الآن، وهو مرض "الحساسية المفرطة"الخوف والرعب الشديدين" تجاه الوافد الجديد،أياً كان هذا الجديد، وذلك بالرغم من كل الادعاءات والمزاعم التي يطلقها المسؤولون عن هذا الإعلام بأن إعلامنا منفتح، وحضاري، وواسع الانتشار.. الخ. لكن الواضح أن كل تلك الأقاويل هي مجرد أوهام، وأكاذيب لا أساس لها من الصحة في الواقع العملي.

فالجماهير العربية استنكفت -بدرجة كبيرة جداً- عن التعامل مع إعلامها الرسمي خصوصاً في المجال السياسي والثقافي، بسبب شعورها بأن هذا الإعلام لا يمثلها، ولا يعبرعن مشاكلها واهتماماتها و طموحاتها، الأمر الذي دفعها "مكرهة" للارتماء في

أحضان الإعلام الآخر، الذي بدأت قنواته الفضائية -المنتشرة بكثرة هنا وهناك- تملأ الفراغ الكبير الذي أحدثه الإعلام الحكومي.

والذي يظهر أمامنا الآن أن هذا الإعلام لا يزال مصراً -بالرغم من تحول الأرض كلها إلى قرية اتصالية وشبكة معلومات عنكبوتية واحدة- على اتباع سياسة المنع، والحجب، والإخفاء. ويبدو أن هذه السياسة الإعلامية التلفيقية المتبعة لا تزال تفعل فعلها في تزييف وتحريف وعي وسلوك أفراد مجتمعاتنا خصوصاً عندما يتعمد مسؤولو الإعلام استخدام أساليب غير لائقة بالمعنى الحضاري والإنساني. وذلك عن طريق الادعاء بالحرص على الكرامة العامة، وأمن واستقلال الأمة، ووحدة المجتمع، وضرورة تحصينه في مواجهة الغزو الإعلامي والثقافي.. الخ. لكننا نجد -بالمحصلة العامة- أن هذه المعطيات "التي قد تبدو للوهلة الأولى وكأنها مهمات حضارية ورسالية خاصة بالإعلام الرسمي وحده" هي مجرد حجج واهية وذرائع مزيفة تلعب على وتر العاطفة عند المشاهد، وتدغدغ مشاعره النفسية، لكنها لا تعبر -في العمق- عن حقائق الأمور وثوابتها. فنحن أصبحنا نعيش -كما ذكرنا- في عصر الإعلام السريع، وثورة المعلومات والاتصالات الفائقة في تقنيتها وتطورها، ولذلك فإننا نجد أن ما يحافظ على وحدة المجتمع، وأمن البلدان، واستقرار الدول، ونهضة الأمة وتقدمها، يتمحور حول نقطة وحيدة أساسية وهي ضرورة فتح المجال الواسع أمام الشعب كله ليرى الأمور والوقائع كما هي، أي ليتنفس الهواء الطلق، ويرى أنوار الحقيقة، كما يرى الشمس الساطعة في كبد السماء. وإشعار المواطن بحقيقة "وأهمية" وجوده الحر الكريم، وضرورة احترام فكره، وحريته في ممارسة حقوقه المواطنية كاملة، والمشاركة في تصويب ونقد الواقع القائم، وبناء الدولة الحديثة العادلة والحكم الصالح.

وإذا كانت بعض "أو ربما كثير من" حكوماتنا العربية تضيق ذرعاً ببرنامج حواري قد يظهر على إحدى القنوات الفضائية العربية الخاصة، وتستنفر كل طاقاتها الإعلامية والسياسية لمواجهته بقوة. أي أنها تقوم قائمتها تجاه أي كلمة ناقدة وحرة تطلق من هنا وهناك بدعوى الحرص على الوطن والمواطن "الذي لا يتحمل -في نظرهم-أي "خضات"

سياسية وإعلامية جديدة"، فكيف يمكن -والحال هذه- أن نتفاءل بمستقبل أمتنا العربية والإسلامية على طريق مواجهتها للتحديات المصيرية الهائلة "التي هي حقيقةٌ داخلية قبل أن تكون خارجية، لأن المرض والعلة فينا قبل أن يكون من غيرنا" التي تواجهها الآن وفي المستقبل؟!.

من هذا المنطلق يحتاج إعلامنا العربي إلى إعادة نظر في هياكله ومفاصله وتوجهاته الخاصة والعامة كلها،من أجل أن يمارس الرسالة الإعلامية الحضارية بمسؤولية وصدق وإنسانية.. يقدم المعلومات الصحيحة للناس جميعاً "حتى لو تعارض ذلك مع ما نعتقد أونؤمن.. لأننا معارفنا أوأفكارنا التي نختزنها ليست دائماً صحيحة، كما أنها قد لا تعبر عن الحقيقة والصدق والواقعية"، ويتسم خطابه بالشفافية، والحس الوطني والأخلاقي الملتزم بخيارات الأمة والجماهير الواسعة بعيداً عن المزاودة، والنفاق، والتدجيل، والتضليل.

وكم تبدو الحاجة ماسة حالياً إلى ضرورة أن يقوم المسؤولون عن الملفات الإعلامية عندنا بإعادة دراسة، وتقييم، ونقد تجربة هذا الإعلام الأرضي والفضائي، وتنقيته من المظاهر المرضية، والسلبيات الكثيرة التي علقت به، وأصبحت جزءاً لا يتجزأ منه، ولعل ظاهرة "المركزية" الإعلامية الفجة هي من أخطر هذه الظواهر، وأكثرها استفحالاً وتجذراً في بيئتنا الإعلامية والسياسية.

إن الإعلام قيمة كبيرة تنتمي إلى دائرة المخاطبة الإنسانية بالدرجة الأولى. أي أنها تخاطب العقل والنفس الإنسانية. وهذا -بحد ذاته- معيار أخلاقي عالي المستوى، يدخل دخولاً عضوياً في نظام القيم والمبادئ الحضارية العليا على المستوى الإنساني كله. وهو -بهذا المعنى- سلطة معرفية وأخلاقية كاملة، تدعو إنسان إلى شيء، وتمنعه عن ممارسة شيء آخر. ولكن السؤال المطروح -في هذا السياق- من يحدد أخلاقية الدعوة، وسلوكية المنع المفروضة؟!.

في الحقيقة يمكن بناء نظام إعلامي عربي حضاري في دعوته وقيمه، ولكن لا بد أن يرتبط بشكل مباشر مع ضرورة تشييد نظام قيم إنساني عالمي هادف، يقوم بطبيعته على

توازن معين -في القيمة والممارسة- في مجالات السياسية، والأمن، والاقتصاد، والاجتماع الإنساني. أي توازن حركة الدول الكبرى من خلال نظام قيم راسخ يضبط مسارات قوى المجتمع الدولي، وأقطابه، وعوامله المتعددة.

وقد يستغرب البعض سبب طرحي للسؤال السابق في إطار حديثي عن المشهد الإعلامي العربي في حالته الراهنة، وآفاقه المستقبلية.. ولكني أحببت أن أتحدث عن طبيعة التأثيرات الإعلامية الدولية، وأنظمتها القيمية والمعرفية التي تحاول -مواقع الإعلام القوية- فرضها على المجتمعات الأخرى التي تتميز بمبادئ وقيم أخلاقية، وأنماط وتقاليد سلوكية مختلفة عنها فكرياً وعملياً، خصوصاً وأننا نعيش حالياً تحت تأثير واقع إعلامي عربي جديد متعثر ومتخبط وفوضوي، يبدو فيه التسابق نحو تعميق معايير السيطرة -وأسس الهيمنة والتحكم والضبط- هو السمة الغالبة التي تطبعه، وتلونه بلونها الخاص.

وقد ساهمت الاشكالية الاعلامية في فقدان الإعلام العربي لتمايزه، وخصوصيته، وكثير من مفرداته المستمدة من واقعه الحيوي الروحي والمفاهيمي، وذلك كنتيجة طبيعية لمحاولات أصحاب العولمة الثقافية الإعلامية الضاغطة في سياق ما حدث من تطور وتفوق إعلامي هائل للدول المتقدمة في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات كما ذكرنا. وقد قاد ذلك إعلامنا الحكومي إلى الوقوع في أحضان التبعية لمناهج المدرسة الغربية، وتحليلاتها، ودراساتها، ونظرياتها الإعلامية، الأمر الذي تسبب -في جانب كبير منه- في تعطيل المسيرة الإعلامية العربية في بدايات حركتها. والواضح أن هذه التبعية شبه الكاملة، والانسياق الأعمى وراء سلبيات الإعلام الغربي، وترك إيجابياته الكثيرة، حولت الإعلام العربي -كما يحدث حالياً- إلى مجرد تجارة سلعية رابحة، ليس لها من غاية سوى تحقيق المداخيل المادية السريعة والكبيرة للشركات الإعلامية العربية الخاصة والعامة التي تحتكر-بالتعاون والتنسيق مع الشركات الكبرى- الأسواق الإعلامية المحلية كلها، وتسيطر على ملفاتها، بقطع النظر عن الوسائل التي يتم اعتمادها من قبلهم في سبيل الوصول إلى الثروة والشهرة.

ونحن عندما ندقق في حركة هذا الإعلام الرسمي الخاص نجده يتحرك على المسار السابق نفسه الذي يمكن وصفه بالقشرية والسطحية والابتذال إلى درجة فجة ومستفزة للمشاعر والقيم الإنسانية، بحيث أن معظم البرامج المستوردة –أو المصنوعة كلية على النمط الغربي– تعمل على تحطيم الوعي والذوق العام، من خلال تعميم ثقافة السلعة، وأجواء التهتك الاجتماعي والتفكك الأسري في داخل مجتمعاتنا التي يكفيها ما تعانيه من إعلامنا الرسمي المتردد والساكن القائم، الذي لا يستطيع أن يتحمل المسؤولية، ويفتقد الدقة، والموضوعية،وعنصر الشخصية المسؤولة والمتوازنة.

ثانياً: مقومات التضليل الإعلامي العربي "نقد وتصويب" إن المتابع للسياسات والممارسات التي ينتهجها إعلامنا الخاص والعام -في ظل التغيرات الإعلامية والسياسية الدولية الراهنة- يمكن أن يصل بسهولة إلى نتيجة خطيرة تبعث على الحزن والأسى، وهي عدم قدرة هذا الإعلام حتى الآن على الخروج من الدائرة السلطوية المغلقة التي حبس نفسه في داخلها. لذلك كان من الطبيعي أن يقع "هذا الإعلام" في فخ الوهم، والتضليل، والكذب، والابتعاد عن الشفافية، والحقيقة، والوعي، وتحوير الوقائع، وتحويل الهزائم الكثيرة إلى انتصارات وهمية. أي باتت مهمته الأساسية محصورة في تقديم فروض وطقوس الطاعة للقائمين بالأمر، واتباع مختلف أساليب الضغط النفسي والسلوكي والعنف الرمزي "كالتطبيل والتزمير.." للتأثير على مشاعر وعواطف وعقول الناس، وتسهيل عملية انقيادهم الأعمى وراء الاتجاهات والمسارات التي يريدها لهم هذا الموقع أو ذاك.

إننا نعتقد إن إعلاماً يمارس تلك السياسات الزائفة لا بد له من أسس ومقومات ومظاهر عامة يرتكز عليها في سياق حركته المحلية والدولية. ويمكننا أن نسجل هنا بعض أهم هذه المرتكزات:

1- تعميق النظرة المحدودة والقريبة المدى، وعدم السعي نحو المكاسب والمصالح بروح واعية وثّابة، ونفس طويل بعيد عن الكسب الفوري واللحظي. ويبدو ذلك جلياً من خلال اتباع سياسة تضخيم الشعارات والغايات التي تجاوزها

الواقع واستهلكتها الأيام، وأثبت الزمن والتجارب عقمها وفشلها، وعجزها عن بناء الحياة والإنسان الفاعل، والواعي، والقادر على المساهمة المنتجة في عملية الاستثمار والبناء الحضاري على صعيد أمته ومجتمعه.

ويظهر ذلك أيضاً -وبشكل أوضح وأعمق- من خلال سلوكية الإعلام العربي الراهن في تكراره لتلك الشعارات، وإعادة اجترارها وانتاجها بصور وأنماط شكلية جديدة فضفاضة، تتسع لأكثر من معنى. و لا يتردد مسؤولو الإعلام الخاص والعام عندنا لحضةً واحدةً عن تقديم ثقافة جماهيرية سطحية تتشكل من الفن الهابط الخلاعي، والموسيقى الجنونية الصاخبة والمبتذلة، والأدب الركيك الغرائزي الفارغ من الأهداف العليا في الحياة، طالما أن الغاية هي حجب الحقائق عن المجتمع، وتزييف وعي الناس، وتخدير عقولهم، وتسطيح أهدافهم وتطلعاتهم، وتعميم ثقافة الخنوع واللاتمرد. أي بناء الإنسان المختزل ذي البعد الواحد، والمجتمع ذي البعد الواحد الذي يعجز أبناءه عن التفكير إلا ضمن الخطط والتوجهات المرسومة لهم مسبقاً، ولا تتفتح في عقولهم إلا ما زرعوا فيها من مفاهيم ورؤى وأفكار عقيمة وغير مجدية.

2-التغطية الإعلامية المستمرة على عناصر ومواقع الخلل والفساد والإفساد الحاصلة -على قدم وساق- في جميع مواقع وهياكل المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعدم مقاربة الحقيقة في كل ذلك، وذلك بدعوى الحرص على بناء الوطن "أي وطن!"، وعدم إطلاع الآخرين على سلبياته وأمراضه، كونه يعيش في حالة "مواجهة حضارية!!" مستمرة لإثبات وجوده المهدد بالضياع في عالم اليوم. لكننا نعتقد أن تلك المزاعم -المغطاة بأفكار أيديولوجية استهلكتها الأيام والسنين- لا تشكل إطاراً سليماً لبناء وطن أو مجتمع متقدم وحضاري.. لأن بناء الأوطان القوية والحصينة لا يكتمل إلا ببناء المواقع الداخلية المتعددة "ومنها الإعلام الواضح والصريح والحر" على أسس متينة وقواعد صلبة من الصدق، والمسؤولية، والوعي، والشفافية في التعامل، وتطبيق القانون، واحترام

الإنسـان، وملاحقـة الفاسـدين، وانتهـاج طريـق مكافحـة الهـدر والإسراف، وتحقيق العدل، وبناء دولة المؤسسات المدنية.

إن الـوطن الأكـثر قـدرة عـلى مواجهـة تحـديات ودسـائس وهمـوم الواقـع الخارجي هو الوطن الأكثر قدرة على التزام جانب الحق والوعي والمسـؤولية، وقوة التزام المسؤولين فيـه "قبـل المـواطن العـادي" بقـيم العـدل، والأخـلاق، والحرية، والنقد، والمحاسبة، وسيادة القانون والنظام العـام. وبـذلك لا يمكـن للـوطن المـريض أن يقـف قويـاً ليواجـه الأخطـار والمـؤامرات الخارجيـة "والداخليـة" إلا بعـد أن يتماثـل للشـفاء، ويعـود نشـيطاً وسـليماً ومعـافى، ومتحرراً من أمراضه وقيوده الداخلية قبل الخارجية.

3- منـع الشـعب والأمـة كلهـا مـن الإطـلاع عـلى خفايـا الواقـع، وبـواطن الأمـور والحقائق التي من المفترض أن يكون المجتمـع كلـه مطلعـاً عليهـا، باعتبارهـا تمس حاجاته الحقيقية في العيش، والأمن، وتطبيق القوانين. والحجة الأساسية في سياسة المنع التي يتبعها إعلامنـا العـربي الرسـمي والخـاص في تعاملـه مـع شؤون وقضايا الوطن و المواطن، تعزف دائماً على نغمـة "الحفـاظ عـلى أمـن الأمة وأسرار الوطن"، وضرورة عدم إطلاع الرأي العام عليهـا. لأن ذلـك يمكـن أن يفتح المجال لوقوعها في أيدي أعـداء الأمـة الـذين يتربصـون بنـا الـدوائر، وبالتـالي سـيكون الفشـل هـو النتيجـة الطبيعيـة لتلـك السياسـات والخطـط السرية الخاصة ببناء الدولة والمجتمع.

وربما يبدو لنا هذا الكـلام -مـن الخـارج- صـحيحاً وواقعيـاً، ولكـن التـدقيق في معطياته الذاتية، وملاحقة خفاياه الداخلية ستقودنا إلى حقيقة فكريـة وثقافيـة يمكـن أن تكـون هـي السـبب الأسـاسي وراء سياسـة المنـع والحجـب الإعلامـي والسياسي المذكورة سابقاً، وهي حقيقة سيطرة ثقافة العصبية والاستبدادية عـلى العقول والأفئدة والسياسات كلها في الوطن العربي منذ البـدايات الأولى لتاريخنـا الإسلامي وحتى الآن. هـذه الثقافـة التـي لا تـزال تَـرْهنُ مفاصـل الأمـة لصـالح

نزعات غرائزية تتوسل كل الوسائل -المشروعة وغير المشروعة- في سبيل الاحتفاظ الجائر بمصالحها ومواقعها ونفوذها.

إن ادعاء الحرص والغيرية وواجب مكافحة الأفكار الهدامة للقانون والمجتمع، والحفاظ على أسرار الوطن وخطط الدولة -خصوصاً ما يتعلق منها بالخطط التنموية التي ترتبط بحاجة المواطن في مأكله، ومشربه، ومعيشته الضرورية- لا يعني مطلقاً أن يبقى هذا المواطن "الذي يعتبر وجوده السليم والمعافى روحياً ومادياً أساس بناء الأوطان" جاهلاً بسياسات حكوماته، بل لا بد من مكاشفته ومصارحته بأساسيات العمل والتوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة والعامة، كي يبقى على صلة واطلاع دائم بمشاريع حكوماته، يقف معها عند الأزمات، ويعطيها الفرص المناسبة لبناء المجتمع والنهوض بالأمة، ويبرر لها الفشل أحياناً عند تعرضها لمضايقات وتحديات فوق العادة.

أما بالنسبة لإعلام تلك الحكومات فنجد أنه لا يقوم -أو قد لا يسمح له- بأداء وظائفه، بل على العكس من ذلك إنه يتبع سياسة التعمية والحجر على العقول والوعي، والسكوت عن النواقص والعيوب، ويعتبر أن عدم إظهار سلبيات المجتمع -بما فيها التستر على الفساد العريض المستشري داخل المجتمع، والتغطية الإعلامية الخطيرة على أعمال تخريب وتقويض دعائم أمن وطمأنينة ومعيشة أبناء الوطن والأمة- هو نوع من السياسة الإعلامية الخاصة والضرورية للحفاظ على توازن المجتمع وأسرار الأمة، في زمن اللا أسرار طبعاً.

4- تعزيز ودعم ممارسة النظرة الأحادية الرسمية في فهم معنى الوطنية والانتماء للدولة والمجتمع، وحصر ذلك في نطاقات ضيقة ومحدودة، تجعل من انتماء المجتمع إلى الدولة "وخدمتها، وإطاعتها طاعة عمياء، وعدم نقدها، والخضوع المطلق وغير المشروط لها-يعني الخضوع الطلق والتسليم النهائي لأولي الأمر السياسيين والدينيين" هو المقياس الأوحد الذي يعبر عن هذه الوطنية، ويحققها. أما انتماء الدولة للمجتمع، وتمثيلها له، وخدمتها لأفراده، وبناؤها لمؤسساتها المدنية،

وخضوعها لمبدأ المحاسبة والنقد، ومداورة السلطة، وقيام الحكم الصالح، فليس شرطاً ضرورياً لبناء مفهوم حضاري للوطنية والمواطنة الحقيقية، يمكن أن يجعل الدولة شرعية ووطنية في نظر أفرادها.

و قد دفع هذا الإخفاق -الذي دعت إليه ومارسته معظم وسائل إعلامنا العربية الرسمية والخاصة في تحديد الشروط الأولية للمواطنية المعنوية والمادية، والمعنى الحقيقي للانتماء الوطني وفق رؤية الدولة القاهرة والمستبدة- إلى انهيارمشروعية السلطة والحكم، وتشويه الصورة الحقيقية للدولة في مجتمعاتنا. وليس لهذا الفشل من سبب -كما نعتقد- سوى التعلق "والتمركز" الأعمى والشديد بالسلطة السياسية، والتفرد المطلق باتخاذ القرارات، الأمر الذي قاد أمتنا من هزيمة إلى أخرى، ومن واقع مظلم إلى آخر، باستثناء بعض المواقع والمحطات القليلة المضيئة هنا وهناك.

من هنا اعتقادنا الجازم بأنه لا يمكن أن نبني الدولة العربية الحديثة -والحكم العادل الصلح- في كل مجتمعاتنا العربية ونجعلها تستمر في حراكها الاجتماعي والسياسي الراهن، وحسن أدائها لوظائفها المدنية والحضارية المحلية والدولية، إلا بتأسيس علاقات إنسانية جديدة تقوم على أنقاض السياسات القائمة نفسها، وبعد إلغاء المفهوم السائد حالياً عن "الوطنية" و "المواطنية"، وإكسابه معنى وروحاً وشرعية جديدة.

5- المساهمة الإعلامية الواضحة في تغييب الحس النقدي، وهدم ركائز المحاسبة والنقد في كل مواقع العمل في الأمة، والاهتمام البالغ بالخطابات العاطفية اللاعقلانية المليئة بالانفعالات الساذجة والطارئة على ساحة المشاعر والأحاسيس.

إن تركيز إعلامنا العربي الخاص والعام على الجانب الوجداني الحماسي في استثارته للعواطف الإنسانية -في سياق حديثه عن ضرورة الذود عن حياض الأمة والكرامة الوطنية، والأمجاد المستعادة كما حدث خلال أزمة العراق الأخيرة- يساهم مساهمة فعالة في إقصاء خطاب المحاكمة العقلية عن العمل والتفكير، وتغييب عملية البناء

الضروري لقواعد صحيحة لمعنى ودور النقد وأهميته الحيوية في المجتمعات العربية والإسلامية، ويعطي الإنسانية العربية "التي ملت الوعود والعهود والمواثيق والتصريحات، والتي جعلتها الانتكاسات المتكررة يائسة من كل جديد، وفاقدة لأي أفق متغير" جرعة مخدر إضافية يمكن أن تحلم من خلالها بحياة جديدة، وأمل آخر جديد.

إن هذه السياسة الإعلامية المتبعة -التي تتجلى كما ألمحنا في وجود عرض إعلامي زائف بعيد عن الواقعية والنزاهة والحيادية والصراحة.. ولا يمكن اعتباره إلا استمرارية لنفس العقلية الإعلامية التي تحاصر الإنسان العربي، وتريد أن تسيّره على هواها- تصب حتماً في مصلحة مواقع النفوذ الكبرى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من خلال تحويل أنظار الناس عن الواقع القائم، وإعطائه روحاً مطلقة، ومثلاً أعلى جديداً يهدف إلى منع الأمة من التفتيش عن واقع وموقع وفكر آخر ربما ينقلها -على حد زعمها- من الحاضر إلى المستقبل بوعي وثقة وثبات.

ولذلك إذا أراد الإعلام العربي -والإرادة هنا مشروطة بالانفصال التام عن المسبقات الأيديولوجية والعقائدية الرسمية وغير الرسمية- أن يساهم فعلياً في بناء الأمة الحصينة والحضارية، فما عليه سوى فتح المجال الواسع أمام سلوك طريق المبدئية النقدية للواقع الثقافي والنظام السياسي القائم، ونقد أسس المجتمع السياسي التقليدية القائمة التي أدت إلى فشل عمليات النهوض ومشاريع التحديث برمتها.

إن هذا الوعي النقدي الحاسم يجب أن يستكمل بفتح النقاش والحوار المسؤول في كل الملفات العالقة والقضايا الساخنة، وعدم تجاهل أي عنصر فيها. ومن ثم التزام مواقف عملية، والإسراع إلى نصرتها وتقويتها، والصبر على شدائدها وتحدياتها.إننا نعتقد أن هذه المسؤوليات النقدية الجسيمة الملقاة على عاتق المثقفين وحملة الإعلام الهادف في ظل عالم متغير ومعولم في سياسته وثقافته وإعلامه واقتصاده، لا تكتمل إلا بنقد ومواجهة العوامل المعنوية والمادية المهيئة لنشوء سياسة التضليل الإعلامي في واقعنا العربي، والتي تكاد علتها الحقيقية محصورة -كما ذكرنا- في "ثقافة العصبية العمياء" الاجتماعية والسياسية ذاتها من حيث كونها استراتيجية كبرى تلتزمها الكثير من النخب

السياسية التقليدية في ممارستها للحكم والسلطة، وتعمل على استحداث مكونات جديدة لها بتعابير متعددة، وبما يتناسب مع مصالحها وحجومها.

إن هذه الثقافة العصبية -التي تشكل أهم مصدر من مصادر حركة و"قوة!" إعلامنا العربي- لا يمكن المبادرة إلى تقويمها ونقدها في حالتها الراهنة، من دون أن ننزع عنها قيم السكون، والجبرية، والحتمية، والاتكالية، والاسترخاء، والإيمان بالخرافات.

وبهذه العقلية والروحية الشفافة فقط يمكننا تطوير الأداء العام لإعلامنا، واستلام زمام المبادرة في بناء إعلام عربي إنساني وعالمي منفتح يمارس فيه الإنسان العربي حريته المشروعة في تداول المعارف والأفكار، ونقد أساليب عمل الدولة وطرائق ثقافة وتفكير المجتمع، والمواجهة الصريحة لسياسة الأمر الواقع التي تريد لمجتمعاتنا العربية والإسلامية أن تبقى رازحة تحت ظل واقع جامد وغير متطور، يقودنا باستمرار إلى أنفاق مظلمة، ويعمل على تكريس صيغ وأوضاع جديدة لحالته التقليدية الرثة في المحافظة على "الأمر الراهن كما هو"، والخنوع لمنطق الكسل والجمود. بحيث تتحول تلك المجتمعات –ذات السياسة الإعلامية الرسمية المحافظة- تدريجياً إلى مادة قابلة للانفجار في أي لحظة.

لقد وجدنا -بعد متابعتنا للأحداث السياسية المتلاحقة الأخيرة- أن معظم وسائل الإعلام العربية العامة والخاصة والتابعة لدول العالم الثالث عموماً لا تزال بعيدة جداً عن التعامل العقلاني والمنطقي مع التحولات الكبيرة التي يمر بها عالمنا العربي والإسلامي.. فالحقيقة مغيبة وضائعة، وإعلامنا مستغرق في التحليق والسباحة في فضاء السرابيات والخيال والأحلام الوردية والتطبيل الإعلامي المضلل عن عمد وقصد، بهدف تغييب الصورة الصحيحة للواقع بما يخدم مصالح قوى فئوية وأنظمة سلطوية مشبوهة، بل ويمرر مختلف أشواط التآمر السافر الذي غدا مكشوفاً ودون حياء أو حرج.. وأما جماهيرنا العربية الكبيرة والواسعة فهي لا تزال ساكنة وجالسة باسترخاء في موقع الضحية التي تتلقى ببلادة مشاهد الكوارث من حولها ومن دون أن تحرك ساكناً في أي اتجاه.من هنا وحتى نتجنب هذا الطريق الوعر الذي بدأنا نسير عليه فعلياً يجب علينا –وبخاصة في سياستنا الإعلامية– تعميق الخط المعرفي الناقد القائم على التعصب للأخلاق العملية

والمبادئ العليا -التي تضع الإنسان، وحقوقه، ومطالبه، وحراكه الاجتماعي والسياسي الحر القائم على حرية التعبير والنقد والمساءلة "أي الديمقراطية والتداول السلمي للحكم وممارسة السياسة اليومية" فوق كل اعتبار- دون المصالح الدنيوية والمنافع الجزئية الآنية. وبذلك قد يستطيع إعلامنا العربي "الحر" المساهمة في تقدّم مجتمعاتنا على مستوى استجابتها الفاعلة وتمثلها الايجابي المتوازن للتطورات الجديدة، واستيعابها لمكتسبات الحضارة الحديثة، والانتقال بالمواطن العربي المفقر والمستضعف من حالة الدونية والهامشية الحضارية إلى حالة المشاركة الفعالة في بناء وإنتاج حضارة الإنسان المستقبلية العادلة، بل والإضافة إليها أيضاً.

الفصل السادس

الإعلام المعاصر

الفصل السادس

الإعلام المعاصر

يتجلى النظام الرأسمالي الراهن بأبعاده المعولمة، بأشكال متفاوتة التطور تتجلى من خلالها سويات التطور الدولي العام والذي يفترض منطقياً سياسيات تتناسب مع المناخ السياسي والإقتصادي المهيمن عالميا وتكون معبرةً عن واقعها الراهن وآفاق تطورها الموضوعي.لذلك فإن آليات اشتغال النظم السياسية يجب أن تكون مدركةً لسياق التطور العام و تحدد سياساتها بناءً على واقعها الملموس ضمن السيرورة العامة للتطور.

إن الدول الكبرى مازالت حتى هذه اللحظة تتحكم في المفاصل الأساسية للتطور العالمي،فارضة هيمنتها على أفاق التطور الدولي، ويأتي هذا في سياق محافظتها على الإحتكارات التي تشكل أحد أهم مصادر الهيمنة الدولية.

لقد أكد الدكتور سمير أمين على أن الدول الكبرى مازالت تحافظ على موقعها المسيطر بإبقاء هيمنتها على الإحتكارات الخمسة المبادرة التكنولوجية، مراقبة حركة التدفقات المالية العالمية، السيطرة على الموارد الطبيعية للأرض، التحكم بوسائل الإعلام والاتصالات وأخيراً وليس آخراً إحتكار أسلحة الدمار الشامل.

إن احتكار الدول الكبرى للصناعات الفائقة التطور، إضافة إلى عدم عولمة القوى العاملة الحية.. يؤكد بأن الرأسمالية الراهنة لم تنتقل بعد إلى مرحلة نوعية جديدة رغم المتغيرات الكثيرة التي طاولت تطورها والتي يمكن إدراجها في سياق التغيرات الكمية التي لم ترتقي لتكون تعبيراً عن نظام رأسمالي معولم، ليبقى حتى الآن مشروعاً في سياق السيرورة.....

إن التطورات التكنولوجية الحاصلة أثرت بشكل واضح على وسائل الإتصال محدثة ثورة في عالم المعلومات، يتضاءل فيها دور الصحافة المكتوبة أمام تزايد دور المحطات الفضائية و الأنترنيت المخترق لكافة الحدود، بحيث لم يعد مجدياً مواجهة الثورة المعلوماتية

بالوسائل التقليدية التي مازلت تتبعها بعض الدول، ويجب أن نلاحظ بأن الدول المتقدمة وكبريات الشركات الإعلامية شعرت بأهمية الأنترنيت وخطورته على استمرار سيطرتها الإعلامية، لذلك فإنها إشتغلت على إيجاد الحلول المتناسبة مع التطورات الحاصلة وتوظيف الثورة المعلوماتية للمحافظة على استمرارها، و قد أوضحت الإحصائيات على إنخفاض معدلات توزيع صحيفة الوشنطن بوست من 62,8 مليون نسخة عام 1985 إلى 55,2 مليون نسخة عام 2002، وقد تحول الكثير من متابعين الصحف إلى متابعة القنوات الفضائية والمحطات الإذاعية والإنترنيت، ولذلك نرى بأن كافة الصحف قد خصصت مواقع خاصة بها على الشبكة الدولية إضافة إلى إتباع أساليب التشويق والإثارة على صفحات جرائدها، وإرسالها للمشتركين عبر البريد الكتروني، ومع كل هذا لم تزل الصحافة المكتوبة حتى الآن تخضع لمصالح مالكيها وتوجهاتهم السياسية.

ويمكن أن نشير هنا إلى أن محرك الأبحاث الشهير google يرجع بصفة دائمة ومستمرة إلى أربعة آلاف وخمسمائة مصدر من مصادر الأخبار، يستمد منها المعلومات التي أوردت تلك المعلومات التي يتولى نشرها لحظة تسلمها مع الإشارة طيلة الوقت إلى جميع المصادر التي أوردت تلك المعلومة وهو ما تعجز عن فعله وسائل الإعلام الأخرى.... هناك من يتحدى أنه لايمكن أن يمر أكثر من عشرين دقيقة على وقوع أي حدث مهما كان صغيراً في أي مكان من العالم دون أن يتم نشره على الشبكة العالمية. وفي أحد المؤتمرات الأخيرة ذكر مدير البحوث والتنمية في YAHO أن حجم الشبكة العامة يستوعب أربعين بليون صفحة وأنه يضاف إلى هذا العدد في كل لحظة عدة آلاف جديدة من الصفحات،......

أمام التزايد الكمي الكبير للمعلومات و تعدد الوسائل الإعلامية فإن الفرد لم يعد يكتفي بما يتلقاه من أخبار ومعلومات من وسائل الإعلام المحلية، وأكثر من ذلك فأنه لم يعد يكتفي بدور المتلقي للمعلومات بل يساهم عبر الأنترنيت بنشر آرائه، و ما يتوفر لديه من معلومات، ويساهم في حوارات مفتوحة ومباشرة، ويبحث عما يريده في أي وقت يشاء ومن أي مصدر يريد.

إن الثورة المعلوماتية الراهنة حولت الإعلام إلى ساحة مفتوحة للمشاركة، لم يعد يجدي فيها محاولات المسيطرين على الوسائل الإعلامية في الكثير من دول العالم الثالث التحكم التقليدي بحركة التبادل المعلوماتي و التقييد على الحريات الإعلامية والسياسية.....إن ما وصلت إليه ثورة الإتصالات لايعني بأن نتائجها إيجابية بالمطلق فهي بقدر ما تحمل من إيجابيات فإنها تعاني من الكثير من السلبيات التي تتنافى مع الرسالة الإعلامية الهادفة إلى نشر المعرفة والتقريب بين الثقافات والشعوب، وتبرز أحد هذه الإشكاليات في الميل المتزايد للسيطرة على الوسائل الإعلامية و توظيفها سياسياً واقتصادياً بما يتناسب مع الميول المصلحية للشركات الإعلامية وتوجيهها لأهداف معينة ورغبات محددة، إضافة إلى تمركز ملكية الكثير من الوسائل الإعلامية بعدد محدود من الشركات وأصحاب الرساميل.

إن مكمن الخطورة في تحكم بعض الشركات الكبرى في الصناعة الإعلامية يتجلى في تزيف الحقائق أو إخفائها بما يخدم مصالح الجهات المالكة، تراجع الإعلام الجاد والمسؤول أمام تزايد هجوم الإعلام السطحي المخاطب للغرائز والمكرس للوعي الإستهلاكي، ميل الصحافة إلى الإثارة والإهتمام بأخبار المشاهير والفضائح السياسية والأخلاقية...

أما في الدول المتخلفة، ودول العالم الثالث عموماً فإن النخب السياسية المسيطرة توظف التطور الإعلامي لتأبيد سيطرتها على شعوبها في محاولات متكررة لعزل شعوبها عن تتبع المتغيرات والتطورات الحاصلة على الساحة الدولية، وهذا يقتضي بالضرورة تقييد حرية الرأي وتقييد الحريات الإعلامية، وقد تلجأ بعض دول العالم الثالث في محاولة منها لمجارات التطور الإعلامي إلى خصخصة بعض الوسائل الإعلامية أو فتح المجال أمام الشركات الإعلامية الخاصة، لكن بقدر ما تحمل هذه الخطوات من إيجابيات وتحديداً تقليص هيمنة وسائل الإعلام الرسمية وتكريس التعددية في مجالات العمل الإعلامي التي تفسح المجال لظهور آراء وشخصيات سياسية وإعلامية جديدة، وإبراز أهمية وضرورة تعدد وتنوع المصادر الإعلامية...، فإن السياق الطبيعي لتطور القطاعات

الإعلامية الخاصة يقود إلى تحكم رأس المال الخاص في توجيه السياسات الإعلامية بما يتلائم مع مصالح أصحاب هذه الرساميل، ومن الممكن أن تتحول إلى أدوات تخدم هيمنة الشركات الإعلامية الكبرى المهيمنة عالمياً متحولة في سياق تطورها إلى احتكارات تدور في فلك السياسيات الاحتكارية العولمية. إن هذا لا يلغي ضرورة وجود صحافة حرة تكون معبرة عن الفعاليات السياسية والمدنية.. والدفاع عن حقها في البقاء، لكونها تمثل وتعكس أهمية التنوع والإثراء والغنى الفكري والسياسي....

إن الإعلام المعولم وتحديداً بعض الشركات الإعلامية الكبرى تساهم في تزايد حدة الانحلال الاجتماعي والأخلاقي من خلال ما تنشره وتروج له من أشكال ثقافية استهلاكية هدفها الأساسي تحقيق الربح. ولكن هذا يجب أن لا ينسينا الجوانب الإيجابية للثورة المعلوماتية التي قلصت المسافات وحدت من فاعلية الحدود الجغرافية القائمة لينمو شعوراً فردياً مؤسساً على عالمية المواطنة. إن السرعة الهائلة في نقل المعلومات وضعت كثيراً من الحكومات في مواجهة مكشوفة أمم شعوبها، لم يعد يجدي معها التستر خلف الشعارات الكبرى، والتذاكي على المواطنين وتضليلهم من خلال سياسيات إعلامية إيديولوجية لم تعد تتناسب مع المرحلة الراهنة... لتتحول هذه السياسات في السياق العام للتطور لمجرد ردود أفعال تعبر عن حالة من اليأس والعجز أمام المتغيرات المتسارعة، ولا تعبر إلا عن ميول متنحية سيتجاوزها التطور التاريخي عاجلاً أم آجلاً.

إن الحجم الهائل للمعلومات والسرعة الكبيرة في تبادلها، إضافة إلى تنوع وتعدد المصادر الإعلامية ساهم بشكل واضح في تزايد إمكانيات الحوار والتقارب بين الثقافات العالمية السائدة مما يساهم في تغيير المنظومات القيمية والأخلاقية والثقافية السائدة، وكشف مكامن الضعف في هذه المنظومات، لتتصاعد في بعض اللحظات حدة المواجهات بين رموزها وممثليها مما يعزز ويزيد من حدة التعصب والأصولية المذهبية والفكرية الأيديولوجية، المتحددة بالمصالح السياسية والإقتصادية.. إن الثورة المعلوماتية تضع بعض الإيديولوجيات أمام اختبار إنحلال أشكالها السائدة المعيقة لحركة التطور التاريخي مما يؤدي نسبياً إلى تزايد إنتشار ظاهرة الأصولية السلفية وتعبيراتها الإيديولوجية في سياق

يؤكد بأن الإنسان في الدول المتخلفة عموماً يتمسك بما هو قائم، ليس رغبة منه برفض التغيير بل خوفاً من أي جديد، ذلك لافتقاده السيطرة على حاضره، وخوفاً من تغيير لا يمتلك أدواته إضافة إلى تزايد المد الديني الأصولي بأسوأ تجلياته السلفية رجعيةً ومكمن الخطورة إضافة لما سبق يتجلى في ترابط لحظة التغيير مع سيادة الاستبداد الشمولي القائم على تغييب المجتمع عن ساحة الفعل والمشاركة السياسية والمدنية المستقلة.

أخيراً نصل إلى نقطة مفادها بأن النخب السياسية الراهنة والأشكال الثقافية السائدة في معظم الدول المتخلفة ودول العالم الثالث في مواجهة مكشوفة وصعبة يؤسس لها ويساهم فيها بشكل واضح الإعلام المعولم.

الفصل السابع

الإعلام المعاصر وسيلة قدرة على تأجيج الإرهاب أو تحجيمه

الفصل السابع

الإعلام المعاصر وسيلة قدرة على تأجيج الإرهاب أو تحجيمه

على الرغم من تناقض الآراء حول تحديد مفهوم الإرهاب على المستوى المحلي الضيق، هنالك إجماع على اعتباره استخداماً مقصوداً للعنف والتخويف أو الترهيب، لتحقيق أهداف ذات طابع سياسي أو عقائدي. وباعتبار أن الإرهاب المعاصر لا يقتصر على منطقة دون أخرى، كونه يتّخذ من العالم مساحة لا محدودة لتفجير أحقاده، فهو قد تحول بإرادة صانعيه إلى قنابل بشرية ذكية وموقوتة، تتوافر فيها المعطيات العقلية عامة لاختيار الهدف بدقة متناهية، وتكبيد من تعتبره عدواً لقضيتها أكبر قدر من الخسائر المادية والبشرية.

والإرهاب يبحث عن الأضواء، لإثارة البلبلة وإحداث الرعب الجماهيري الذي هو مقصده الأساسي. إنه يسعى إلى السيطرة على النفوس من خلال نشر وقائع إنجازاته المخيفة. أما هدفه من وراء ذلك فهو التسلل إلى مقومات الصمود لدى الرأي العام، ودفعه إما إلى الاستسلام والهروب، أو إلى التسلح بردّات الفعل السلبية المتمثلة بإثارة النعرات الطائفية والعقائدية وبالتالي اللجوء إلى فوضى العنف التي تخدم المخططات الإرهابية الدخيلة.

الإرهاب إذن يتسلّح بالإعلام لتسويق غاياته. وفي سبيل نشر الخبر قد تقع وسائل الإعلام، وأحياناً من دون قصد، في فخ غايات الإرهاب المقصودة، وتخدم بالتالي أهدافه المرجوة. وفي هذا السياق بعض ما حققته الأبحاث العالمية في مجال الربط بين الإرهاب والاعلام على الصعيدين النفسي والاجتماعي.

كيف يخدم الإعلام الإرهاب؟

حسب الباحثين النفسيين في هذا الحقل، فإن محركي العمليات الإرهابية قد يحجمون عن تنفيذ عملياتهم في حال علموا مسبقاً أنها لن تترافق والدعاية الإعلامية الكافية للاعلام عن الخسائر التي ألحقوها بأعدائهم. أما هدفهم الأساسي من وراء ذلك،

فيتمثّل بخلق أجواء التأزم والفوضى والانهيار. وهي أجواء تفسح المجال أمام انتشار الشائعات المغرضة، وخصوصاً التي تؤلب الرأي العام ضد السلطة المحلية وتثير خوف المواطنين إنطلاقاً من شعورهم بعجز الأجهزة الأمنية عن حمايتهم. ومن هنا، جاءت التوصيات العالمية بضرورة محاربة الإرهاب بالسلاح النفسي ذاته الذي فرضه على المجتمعات المحلية والعالمية منذ عقود، بقصد إخضاع الرأي العام للأمر الواقع. وهذا يعني إعادة صياغة التوجهات المنطقية للعلاقة الطبيعية بين الإعلام والمجتمع، وخصوصاً في ظل الإمتداد الواسع لما يسمى برسالة الإرهاب العالمي المعاصر.

ما هي رسالة الإرهاب؟

كما يؤكد الباحثون في علم النفس الإرهابي، فإن للإرهاب رسالة معيّنة يسعى من خلالها إلى نشر وتعميم أفكار ومعتقدات تتعلق بقضية يراد توضيحها من أجل تبرير العمل الإرهابي. وحسب المعطيات المستمدة من الواقع، فإن محتضني المنظمات الإرهابية، هم رؤوس محركة لجماعات تمّت برمجتها وفق مخططات معيّنة، وذلك إثر إستغلال نقاط ضعف أفرادها تجاه أفكار وعقائد سياسية ودينية محدّدة. واللافت أن محركي هذه الجماعات يعملون على تطويعها واستخدامها لاجتذاب التأييد والتعاطف الجماهيري من جهة، ولتأليبها ضد من تعتبرهم أعداء القضية من جهة ثانية. وكما سبق وأشرنا، فإن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه، هو إضعاف القوى الأمنية واستقطاب الدعاية الإعلامية لإكتساب السيطرة على الرأي العام.

متى يكون دور الإعلام سلبياً؟

إن المشاهد المأسوية التي تنقلها وسائل الإعلام بشكل متكرر ومبالغ فيه، تشكّل بحدّ ذاتها خطورة وخدمة للهدف الإرهابي. وهذا ينطبق على نقل بعض الأحاديث المتشنجة المتعلقة بالعمليات الإرهابية، والتي من شأنها إثارة الرأي العام أو إحداث الرعب في النفوس.

مثلاً، القنوات التلفزيونية التي تبالغ في تصوير الممارسات الإرهابية الوحشية، أو نقل ردات الفعل المأسوية لآثار العمليات الإرهابية، قد تزيد من تأزيم الوضع من دون أن تقدّم حلولاً عقلانية أو طروحات بنّاءة. وهذا من شأنه الدفع إلى المزيد من التطرف والرغبة في الإنتقام للخروج من الأزمة.

فالمعروف أن معظم وسائل الإعلام يتنافس على النقل الفوري للحدث المتعلق بالإرهاب من أجل تحقيق الكسب الإعلامي وبالتالي استقطاب أكبر عدد ممكن من القراء والمشاهدين. وهو من الناحية الإعلامية توجّه إيجابي وخصوصاً على صعيد التوعية الجماهيرية وإثارة الصحوة واتخاذ تدابير الحيطة والحذر، إضافة إلى إحداث حالة من اليقظة والتأهب في صفوف المسؤولين ودفعهم إلى ممارسة مسؤولياتهم بالسرعة المطلوبة. إلاّ أن المبالغة في تصوير الأضرار، والنقل المقصود لوجهات نظر الإرهابيين، والتي يقصد بها إثارة الخوف والنعرات الطائفية، قد يؤدي إلى ردود فعل سلبية قد لا تُحمد عقباها. ومن هنا ارتأى خبراء عالميون في علم النفس والإجتماع تزويد وسائل الاعلام الحريصة على أمن مجتمعاتها، اقتراحات من أجل تصويب الخبر وبالتالي تفويت الفرص المتاحة لتحقيق الأهداف الإرهابية. وهنا أهمها:

- التعامل مع الخبر بموضوعية تامة مع التعرّف إلى كيفية التحكم بنشره وتوقيته.
- الابتعاد قدر الإمكان عن الإثارة في طريقة نشر الأخبار المتعلقة بالأحداث الإرهابية. وينصح بالتعامل معها كأحداث مأسوية عادية لمنع الإرهاب من إكتساب صفة البطولة.
- اتخاذ الحيطة والحذر في ما يتعلق بنشر أحاديث تتناول الأحداث الإرهابية وخصوصاً تلك التي توصل الآراء المؤيدة لوجهات نظر الإرهابيين إلى الرأي العام. وهو تدبير من شأنه منع الإرهاب من استغلال الإعلام للبروز.
- التركيز على البرامج التي تظهر وحشية الإرهاب ودناءته مهما كان هدفه وانتماؤه.

- التنسيق مع القوى الأمنية في ما يتعلق بنشر وقائع الأحداث الإرهابية مع الأخذ بالاعتبار الدراسة المسبقة لتأثير نشرها في الرأي العام.
- إن إخفاء الحقائق يضعف بدون شك صدقية الاعلام، ومن هنا ضرورة التركيز على طريقة صياغة الخبر بشكل يؤمن إيصال الحقيقة، ومراعاة عدم تأثيرها سلباً في نفوس المواطنين.
- الأخذ بالاعتبار أن الاعلام رسالة نبيلة هدفها نشر الخبر مع المحافظة على اللحمة الاجتماعية وتعزيز دور المؤسسات الوطنية بغض النظر عن الميول الفردية للإعلاميين. والأهم هو تفويت الفرصة على الإرهاب للإستئثار بالإضاءة الإعلامية التي يسعى إليها، وهنا تكمن مسؤولية وسائل الإعلام، وخصوصاً المحلية منها.

الفصل الثامن

الإعلام والإرهاب:البنية الفكريّة - الثقافة البديلة

الفصل الثامن

الإعلام والإرهاب:البنية الفكريّة - الثقافة البديلة

يمثّل الإرهاب في اللحظة التاريخية الراهنة تحديًا عالميا وإقليميا تعكف مراكز القرار البحثي والسياسي على دراسة تجلياته وأسباب نموّه وطرق مواجهته .

وقد تراوحت المقاربات لظاهرة الإرهاب وطرق مواجهتها بين المقاربة الأمنية والسياسية والمقاربة الاقتصادية والاجتماعية، والمقاربة الثقافية والإعلامية .

وغنّي عن البرهنة القولُ إن المقاربة الأمنية والعسكرية لهذه الظاهرة قد فشلت في القضاء عليها، أو حتى في محاصرتها، فبعد أكثر من ثلاثة أعوام من الملاحقة العسكرية والأمنية الدولية والسياسات الامريكية التي استهدفت تجفيف المنابع المالية للمجموعات المتّهمة بالإرهاب، ازدادت مجموعات العنف في العالم، وتعدّدت ساحاتها، وبدا تنظيم القاعدة الذي يُعَدّ أبرز التنظيمات الراديكالية وأوسعها نشاطا وأكثرها استهدافا لعمليات المواجهة، رغم عمليات المحاصرة لأنشطته وقياداته.. بدا قادرا على المُناورة والمُراوغة، حيث فشلت القوّات الأمريكية في القبض على زعيمه، كما بدا قادرا على توسيع رقعة نشاطه، وتغيير أساليب عمله، وإرباك خصومه في العديد من المناسبات، وأكثر شراسة في تأكيد حضوره وفرض التعامل معه خصوصا مع انتشار أسلوب ذبح الرهائن بعد خطفهم، او مساومة دولهم على تحريرهم، وهو ما يحقّق لهذا التنظيم وللحركات الراديكالية المماثلة المزيد من المكاسب السياسية والأدبية التي توظفها في ساحات الصراع الدولي .

كما أن العديد من الشكوك ثارت حول مدى فاعلية المقاربة الاقتصادية والاجتماعية لظاهرةٍ لا جغرافيةَ محدّدةً لها، ومع فصائل ومجموعات متحركة تقودها قيادات قادمة في الغالب، من أوساط مُتْرَفة .

وقد بدأت الادارة الامريكية، التي تقود الحملة الدولية على الارهاب، تعي هذه الحقيقة، حيث عبّر وزير خارجيتها رامسفيلد عن ضرورة خوض "حرب الأفكار" لتقويض أركان هذه المجموعة، واتّجهت الادارة الأمريكية إلى رسم سياسات ثقافية وإعلامية للتصدّي للإرهاب، ومن ذلك الاستثمار في مجال الإعلام، ببعث فضائيات تلفزيونية وإذاعية موجّهة للعرب، فضلا عن دعوة الحكومات العربية إلى إصلاح منظوماتها التربوية والتعليمية في اتجاه القطع مع الأنساق الفكرية والقيمية التي تساهم في تفريخ المجموعات الإرهابية .

والواقع أن الاقتصار على معالجة واقعة الإرهاب من خلال واجهة الحدث الأمني والسياسي اليومي لا يمكن إلاّ أن تصعّد من وتائر ردود الفعل غير المدروسة للحركات الراديكالية وإفشال كل السياسات الذاهبة إلى تطويقها، لذلك يقتضي هزم المشروع الإرهابي، في تصوّرنا، الذهاب إلى مصادره الثقافية والفكرية قصد الوقوف على اضطراب بُناها وتناقضاتها ولا تاريخيتها، وانغلاقها، كما الوقوف على عجزها عن ترتيب مستقبل الجموع التي تدّعي الحركات الإرهابية النطق باسمها وذلك قصد تقويضها بنشر ثقافة بديلة قادرة على تحفيزنا للخروج من مآزقنا الحضارية الراهنة .

إن المقاربة الثقافية للإرهاب هي أساسا مسؤولية الفكر العربي والإسلامي وبالتالي مسؤولية لعاملين في الحقل الإعلامي من مفكّرين وباحثين وكتّاب، قبل أن تكون مسؤولية الفكر الغربي أو السياسات الأمريكية. فالعرب والمسلمون هم أولى ضحايا هذه الظاهرة، حاضرا ومستقبلا، من جهة تعطيل مساراتهم التنموية ومصادرة مستقبل أجيالهم، وزعزعة استقرار بلدانهم، أو من جهة تشويه منظومتهم العقدية الإسلامية القائمة على حرية التديّن، ومسؤولية الفرد، وعلى التسامح والاعتراف بالآخر .

وتستوجب مقاربتنا الثقافية لظاهرة الإرهاب، الانطلاق من ملاحظتين أساسيتين، تخصّ الأولى مدى هيمنة موضوع الإرهاب على المشهد الاتّصالي العربي والدولي، وتخص الثانية مدى تعاظم سلطة الإعلام في الفترة الراهنة. كما سنعمل في مرحلة ثالثة

على تقديم المحدّدات الأساسية لثقافة الإرهاب، قبل ان نقترح بعض ملامح ثقافة تنويرية بديلة للتصدّي لهذا البلاء العربي والعالمي .

هيمنة موضوع الإرهاب على المشهد الاتصالي العالميّ:

تحوّل موضوع الإرهاب بعد إحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى تيمة قارّة في الإعلام العربي والدولي. ومع أن التطرّف الإسلامي ليس بالجديد على الساحة الدولية، وعلى الرّغم من أنّ مسرحه الأساسي هو البلدان العربية نفسها، إلاّ أن التحليلات والتعليقات السياسية والكتابات الصحفية قد ذهب أغلبها تحت هول صدمة الحدث المثير إلى تحميل ثقافة بأكملها، ومنظومة عقدية بعينها مسؤولية الزلزال الذي استهدف بُرْجي نيويورك. ومنذ الأيام الأولى للحادث الإرهابي، ان لم يكن منذ مرور الساعات الأولى على حدوثه انزلقت الرؤية الغربية من المقاربة السوسيولوجية والاستراتيجية للإسلام إلى المقاربة الثقافية التي رأت في الإسلام كلّه، لا في أصولياته المنبوذة ككل الأصوليات في الأديان والثقافات الأخرى، كتلة لا تاريخيّة منغلقة لم تُنْتج إلاّ قمع الحريات الفردية والعنف والإرهاب والتسلّط، ولم تَقُدْها صدمة الحداثة إلاّ إلى الحقد على الغرب وقيمه ومكتسبات حداثته، وهو ما يفسّر حسب هذه القراءة الثقافوية ما نراه من صدام بين الشرق والغرب، كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر إحدى مظاهره الدامية .

وقد ساهم في هذا التبسيط والتعميم الذي انجرّت إليه أغلب وسائل الإعلام الغربي في التعامل مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ومع تداعياتها من أسماهم الباحث الفرنسي فإنسان جيشير بالمثقفين الإعلاميين الذين انزلقوا من الدرس الأكاديمي الرصين إلى الكتابات التبسيطية التضليلية عن الإسلام مستفيدين في ذلك من سياقات التوتر والقلق والخوف الذي تعيشه المجتمعات الغربية، منذ الثمانينات أو ما يمكن تسميته بالرّهاب الإسلامي Islamophobie وهو رُهاب قائم على المماهاة بين الإسلام والإرهاب ممّا سمح بتداول موضوعة الإرهاب في المشهد الاتصالي الدولي، كما ساهم في هذا الحضور الإعلامي الطاغي لهذه الموضوعة العديد من الخبراء الاستراتيجيين

الأمنيين مثل الفرنسي ألكسندر دي فال صاحب كتاب "الاسلاموية والولايات المتحدة تحالف ضدّ أوروبا" الذي يحرص على نشر أعماله على المواقع الإسرائيلية أو المؤيّدة لإسرائيل على شبكة الانترنيت، وروني مارشان صاحب كتاب: "فرنسا وخطر الإسلام" وغيرهم من الباحثين الذين لا يخفون علاقاتهم بدوائر الخبراء العسكريين والأمنيين، كما لا يخفون كراهيتهم للإسلام، وتقديمه كنقيض للنموذج الغربي فكرًا وقيمًا ومؤسساتٍ .

ولاشكّ ان هذا الخطاب التبسيطي والحاقد على الإسلام قد شرّع لغُلاة الأصولية الإسلامية الردّ على هذا الخطاب التهجّمي كما سهّل عليهم اختراق الحركات والتيارات الشعبية وأجيال من الشباب دأبت على التعلّق برموز الماضي استعاضة عن بؤس الحاضر، وهي بسبب افتقارها للوعي التاريخي تجد في التطلّع إلى الوراء بديلا عن المستقبل. وقد سهّلت العديد من وسائل الإعلام العربية للحركات الإرهابية تمرير خطاباتها المنغلقة والمشرّعة للعنف بدعوى تقديم المعلومة أو الرأي الآخر ممّا يحمّلها مسؤولية كبرى في رعاية الإرهاب ونشره وتحقيق شروط ذيوعه واستمراره .

كما ان مواصلة تعرّض الشعب الفلسطيني للمجازر الإسرائيلية وقيام بعض فصائل المقاومة بالرد عليها بالعنف ثمّ انفجار دائرة العنف والفوضى في الساحة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، فضلا عن مطاردة بن لادن بعد القضاء على حكومة طالبان، كلّ هذا قد ساهم في جعل موضوع الإرهاب موضوعًا قارًا في الخطاب الإعلامي العربي والدولي، وفي الدعاية بشكل مباشر أو غير مباشر للحركات الإسلامية المتطرّفة وتقديمها كممثلة شرعية للثقافة والدين الإسلامي، مما ضاعف من موجات الكراهية والعداء للعرب والمسلمين في الغرب، ومن مُمَاهاته بين الإسلام والإرهاب وخسارة جُزْءٍ من الرأي العام الدولي الداعم للقضايا القومية العربية العادلة .

وما يمكن ان نخلص إليه من هذه الملاحظة الأولى ان التغطية الإعلامية المتواصلة للأنشطة الإرهابية وعرض مواقف أصحابها قد عزّز الاستخدام المتداول لأساليب العنف والاغتيال، وسهّل على الحركات الإرهابية - وما يعنينا منها هنا هو الحركات الإسلامية المتطرفة - تمرير خطاباتها مستفيدة في ذلك من قيم الغرب في حرية الرأي بعد ان مكّنها

هذا الغرب ذاته، قبل أحداث 11 سبتمبر، من فرص تنظيم شبكاتها ودعم وسائلها، وبعد ان قدم لقادتها الحماية السياسية لتنفيذ مشاريعهم الظلامية التي تستهدف ضرب خطوات مجتمعاتها الحثيثة نحو القضاء على الجهل والفقر والتبعية .

2- تنامي سلطة الإعلام والاتّصال:

لقد غيّرت ثورة الاتصالات الحديثة المشهد الإعلامي والاتصالي العالمي حيث تعدّدت القنوات الفضائية وتعمّمت شبكات الانترنيت وتطورت وسائل الطباعة الحديثة بحيث بامكان صحيفة واحدة ان تطبع في القارات الخمس في نفس اللحظة وبذلك اتسع تأثير وسائل الإعلام وتعاظم بشكل لافت، كما ان انهيار المنظومة الاشتراكية واستفراد مجمّعات متكتلة اقتصادية ومالية بالسوق العالمي والولايات المتحدة بالقرار السياسي الدولي، كل هذا قد جعل وسائل الإعلام تتخلى تدريجيا عن وظيفتها التقليدية كسلطة رابعة مضادّة، لتتحوّل إلى سلطة خامسة، بل إلى سلطة أولى كما يقول أحد الباحثين هو الدكتور المازري حدّاد: و"هذه السلطة الإعلامية المخيفة بقوّتها والمرعبة بهيمنتها لا تواجهها أية سلطة مضادة ناجعة ولا أي نفوذ قادر على تقويمها وإصلاحها وتأديبها ومعاقبتها عندما تخطئ". كلّ ذلك يتمّ باسم حريّة الإعلام، في حين أنه، كما يضيف الدكتور حدّاد: "بامكان صحفي صغير مبتدئ في المهنة ان يحطم حياة رجل دين، ويمكن له ان يُحْدِثَ انهيار مؤسسة ويمكن كذلك للصحفي ان يكون محرضا على أبشع وأشدّ حملات الدعاية ضررًا".

ان هذا التحول الكبير في وسائل الإعلام من سطة رقابة على الحكومات وضمير للمجتمع، إلى سلطة نفوذ غير محدودة قد تم بسبب نسيج العلاقات الممتد الذي أصبح يربط القائمين عليها وإعلامييها بمراكز صنّاع القرار السياسي والعسكري والاقتصادي وما يمليه هؤلاء من سياسات وتوجهات إعلامية تقع في نطاق نفوذهم ومصالحهم واستراتيجياتهم ومن ضمنها وضع وسائل الإعلام والاتصال في دائرة تأثيرهم "2".

وفي رأي الأستاذ ماتلار أصبحت وسائل الإعلام، في ظل تشابك المصالح وهما أكثر مما هي حقيقة، لأنها فقدت استقلاليتها وموضوعيتها، وتحولت، باستثناء القليل منها، إلى منابر للدعاية ولتضليل الرأي العام الوطني والدولي .

وتعتمد عملية التضليل هذه العديد من التقنيات المعروفة والمستحدثة مثل تسريب المعلومات الخاطئة، والإشاعات الكاذبة والتلاعب بالمصادر وبالصور، والمعالجات الصحفية المتحيّزة وعمليات الأبلسة، والإيهام بالموضوعية وغير ذلك من التقنيات التي تواتر استعمالها من قبل وسائل الإعلام الغربية "3" وأخذتها عنها بعض الفضائيات العربية، في تغطية الحرب على العراق، أو الوضع في الأراضي المحتلة أو في التهجم على بعض الحكومات العربية، وخاصة من قبل بعض الجمعيات غير الحكومية الأجنبية التي تدافع عن مشاريع ظلامية باسم منظومة حقوق الإنسان .

ولقد تفطن العديد من المفكرين والإعلاميين الغربيين إلى هذا الانحراف في وظيفة وسائل الإعلام والى تواطئها مع سلطة المال والسلطة السياسية والى دورها التضليلي الكبير وعبّروا عن تخوفهم من هذه السلطة التي لا تحدّها أية سلطة أخلاقية ولم تعد تحكمها أخلاقيات المهنة، ومن هؤلاء المفكرين نجد المفكر الفرنسي ريجيس دوبريه الذي يقول: "ان الصحفيين يخيفونني ويربكونني.. أني أخاف من السلطة التي يمتلكونها، بمعنى آخر إنني أحسّ بذات الشعور الذي يمكن أن نحسّه أمام محققي التفتيش في القرن الثالث عشر أو أمام أساتذة القرن الثامن عشر.. إنهم أناس قادرون على إدانة وتكفير وتحطيم بشر بالكلمات أو بالصور".

ولا شكّ أننا نحتاج إلى وضع هذا الواقع الجديد نصب أعيننا ونحن نتحدث عن دور الإعلام العربي في مواجهة التحديات الراهنة، وعلى رأسها ظاهرة الإرهاب التي تقودها الحركات الإسلامية المتطرّفة التي فشلت في تطوير حُدُوسِ مفكري النهضة الأولى الذين كانت تشغلهم قضية التقدم والأخذ بأسباب التطوّر، فقدمت لنا خطابا هزيلا موصولا بزمن لا علاقة له بمتطلبات زمننا، ولكنها نجحت في توظيف وسائل الاتصال الحديثة، ومن ضمنها بعض الفضائيات العربية، لنشره والحصول من خلاله على بعض

التعـاطف الضـمني لـدى فئـات شـعبية بسـبب شـعورها بـالقهر والغـبن والظلـم، وبازدواجيـة المعـايير في التعامـل مـع القضـايا العربيـة. ولعـلّ خطـورة هـذا التأييـد والتعاطف ان الشباب، بحكم تعليمهم وفوْرة سنهّم، هم أكثر التقاطا للأدوات النظرية والتعبويّة للإرهاب، وأكثر ضحايا عمليات التحشيد والتجييش، واحتفاءً بثقافـة المـوت المشهدية، ولا أدلّ على ذلك من الحوادث الإرهابية التـي جـرت خـلال الأيـام الماضـية بالقاهرة .

محدّدات ثقافة الإرهاب:

تقتضي الموضوعية العلمية ان نتحدّث عن الإرهاب الإسلامي بالجمع لا بالمفرد، لأن التيارات التي تدعو إليه وتمارسه تيارات متعـدّدة، وبـين مختلـف فصـائله معـاركُ حول تأويل الـنص، واخـتلاف حـول التركيـز عـلى معركـة الـداخل والخـارج، وتسـفيةٌ لمقولات هذه الحركة أو تلـك، ولكـن هـذه التيـارات عـلى اختلافهـا تشـترك في أربعـة محدّدات هي التالية:

أوّلا: النظرة الاقصائية إزاء المختلف الداخلي والخارجي

غالبا ما تكون هذه الحركات المتطرّفة قـد نشـأت خـارج الحركـات والأحـزاب التاريخية وأطرها، وهي تعتبر هذه الأخيرة مهـما كانـت درجـة مقاومتهـا للحكومـات أحزابا وحركات متهاونة، غير ذات فاعلية في محاربة الخصم، الداخلي والخارجي، وهي تعمل حسب تقسيمة "دار الإسلام" و"دار الحرب"، فأهل "دار الحرب" في خطابها، دار الكفار والملاحدة، وتقتضي الجهادية محاربتهم لا فقط في الداخل عنـدما تـأتي قـوّاتهم غازية مهيمنة، بل محاربتهم في مواقعهم ودولهم. ولا نحتاج إلى الوقـوف طـويلا عنـد هذه التقسيمة التي تجسّد طابعُها المركّز والعنيف في خطابات بـن لادن ورسـائله إلى الإدارة الأمريكية .

أما عن إقصائها للمختلف الداخلي فيتمثل خاصّة في احتكارها التعبير عن مصـالح الأغلبية أو الجماعة لأن هذه الجماعة جاهلة ومغتربة ومُضلّلة إمّا مـن الحداثـة الغربيـة أو من طرف الأحـزاب العلمانيـة التـي حكمـت البلـدان العربيـة خـلال العقـود الأخـيرة، ويقتضي تحرير هذه الجماعات تعبئتها إيـديولوجيا وشـحنها ضـدّ أعـداء الخـارج وأعـداء الداخل من "الحكومـات المسـتبدّة" وتـتمّ هـذه التعبئـة مـن خـلال الـترويج للشـعارات

ولخطابات الدعاية والتضليل وعبر أسطرة الماضي وشحن النفوس بالكراهية ودعوتها إلى التمرّد خارج أطر الشرعية القانونية والسياسية، وفي اتجاه الحلول وردود الفعل الاطلاقية والراديكالية، في حين ان الواقع، هو أشدّ تعقيدا من تصوّراتهم .

ومن المفارقات ان بعض هذه الحركات تذهب في نظرتها الاقصائية إلى حدّ رفض مثيلاتها من الحركات الإسلامية المتطرّفة لأنها مختلفة عنها مذهبيا، حيث يرفض الشقّ القاعدي السنّي في العراق مثلا التيارات الشيعية وبذلك أصبحت ساحة الصراع العراقية أكثر انشقاقا واحتِدَامًا. ولا نحتاج إلى دليل لإبراز مواقف الحركات المتطرّفة الإقصائية للمرأة، فَفِقْهُ التحريم والتجريم الذي تؤسّس له هذه الحركات حافلٌ بما يُخرج المرأة العربية المسلمة من دائرة الإنسانية، ومن دائرة التكريم والتبجيل التي نزّلها ضمنها النصّ القرآني، كما يُخرجها من دائرة التجربة الحضارية التاريخية للمرأة العربية التي ساهمت عبر التاريخ في حمل قيم الدين ورعايتها، كما دافعت عن الأوطان وكرامتها. والسجون الإسرائيلية التي تعجّ بالنساء المناضلات الفلسطينيات خير دليل على ذلك .

ولعلّه من المفارقة أيضا ان بعض المنظمات غير الحكومية الغربية خاصة، تدافع باسم حقوق الإنسان عن "حق" هذه الحركات في التعبير عن أطروحاتها الظلامية الماضوية ومنها إقصاء المختلف وسلب المرأة حقوقها الأساسية التي نصّت عليها المواثيق والتشريعات الدولية التي تمثل إطارا مرجعيا قانونيا للمنظمات الحقوقية .

فكرة الحاكمية

لقد برزت فكرة الحاكمية في النصف الثاني من القرن العشرين في كتابات أبي الأعلى المودودي وسيد قطب ثمّ تلقفتها بقية الحركات الإسلامية التي مثل مشروع إقامة الدولة الإسلامية الدينية مشروعها المركزي. ويقوم المشروع بدوره على مفارقة كبيرة، فهو من ناحية يتكلم باسم الجموع المقهورة ويستمد منها شرعية وجوده، ولكنه يغيّبُ تماما فكرة سلطة الشعب، أو - بتعبير هذه الحركات - الجمهور أو الجماعة، فلا سيادة للشعب ولا دور للجماعة المؤمنة في حمل أمانة الإسلام، بسبب الجاهلية التي يعيش فيها

هذا المجتمع، وبسبب وقوعه تحت تأثيرات الحضارة الغربية، واستلاب الأنظمة الحاكمة وإيديولوجياتها الاشتراكية أو القومية أو الليبرالية.. وغنيٌّ عن القول أن الحركات الإسلامية بتضحيتها بمرجعية الأمة، وسيادة الشعب تضحّي بفكرة الديمقراطية التي تكفل قيام الحق والقانون وترسيخ مبدإ المواطنة كأساس للتعامل بين جميع أطراف المجتمع والسلطة، مفهوما مركزيا في الممارسة السياسية المعاصرة ومفتاحا أساسيا من مفاتيح الإصلاح والتحديث السياسي والتنمية الشاملة .

ولا شك أن ما شهدته بعض الحركات الإسلامية ومن ضمنها الجماعة الإسلامية في مصر، أخيرا من تراجع عن تجاهل المشاركة السياسية للشعب، من حيث تمييز هذه الجماعة بين المرجعية العليا الدينية وبين مرجعية السلطة التي تدير شؤون المجتمع، وبالتالي إقرارها بأن مرجعية الشريعة لا تتنافى مع الديمقراطية وآلياتها الإجرائية من انتخابات وغيرها.. لا شكّ أن كل ذلك مثّل اعترافا صريحا بالقصور النظري لفكرة الحاكمية ولا واقعيتها، وعدم استيعابها للتجربة التاريخية الإسلامية حيث لم تكن الدولة الدينية براديغما للحكم، بل كان الدّين مكوّنا من مكوّنات الهوية والثقافة والحراك الاجتماعي والتاريخي .

وقد أدّى مفهوم الحاكمية الذي يقوم على فكرة إعادة الدين إلى المجال العمومي، والخضوع لأحكامه، وتطهير المجتمع الإسلامي من كلّ شوائب الحداثة الغربية إلى تعميم فكرة الجهاد في الداخل والخارج، وصولا إلى فكرة "الولاء والبراء" التي انبنت عليها خطابات بن لادن .

النزعة الماضوية المعادية للحداثة

يمثل التماهي المستحيل مع الماضي ممارسة لصيقة بالفكر السلفي المتطرف سواء في علاقته بالنص الديني تأويلا، أو في مواقفه من شكل إدارة المجتمع الإسلامي الذي يطمح إلى تحقيقه، فعلى مستوى قراءة النصّ الديني وتأويله كمرجعية أساسية للحركات الإسلامية نجد أنماطا، كما يقول الدكتور عابد الجابري، من "التكييف الايديولوجي"5"

للآيات القرآنية، ومن ذلك سكوت تلك الحركات ومنظريها عن مناسبات الآيات، واللجوء الى التعميم وتوظيف مسألة النسخ والعموم. وضمن هذا المنظور قرئت يات القتال. ووظفت توظيفا سيئا في ترتيب العلاقة مع الآخر، وتلك التي تحدّد الموقف من المرأة كما هو الشأن في قضية تعدّد الزوجات والطلاق وغيره. وهذا التوظيف - كما يقول الدكتور الجابري – "يخضع لما تودّ هذه الحركات تقريره، وليس لما يقوله أصحاب الاختصاص من مفسّرين وأصوليين وفقهاء" ولا شك ان هذه الممارسة التأويلية تقطع مع اجتهادات روّاد النهضة الأوائل مثل محمد عبده وعلي عبد الرّازق وقاسم أمين، والطاهر الحدّاد او الشيخ الطاهر بن عاشور في تفسيره للقرآن الذي أعطاه عنوانا دالاً وهو "التحرير والتنوير".

ان الفكر المتطرف الذي يختزل نفسه في الذاكرة ويمارس القمع الذاتي للعقل في حركته لفهم الماضي والحاضر، والمستقبل وادراك الجدلية القائمة بين هذه اللحظات الزمنية.. ان هذا الفكر، يغترب في الواقع، عن لحظته التاريخية الراهنة، وهو يعجز عن ادراك النصّ الديني في علاقته بالاجتماعي المتحرك والتاريخي المتغيّر، وعندما يحوّل الشريعة، بمقاصدها الروحية العميقة الى خطاب غيبيّ لا يخرج عن ثنائية الخير والشرّ، والحلال والحرام، والايمان والإلحاد.

وقد أهدر هذا الخطاب بانغلاقه على النصّ في ثباته وسكونيته خارج تطور المعرفة ومناهجها، وخارج مقتضيات العصر وحاجاته، فرصا لمحاورة الحداثة ومعايشتها كما حاول ذلك مفكرو النهضة عندما اجتهدوا في الوصول الى المسك بمفاتيحها الأساسية كالتعليم، وتحرير المرأة، وارساء المشاركة السياسية من خلال ما بدا لهم من أشكال التنظيم السياسي الحديث لمؤسسات الدولة في عصرهم.

والواقع ان تخلف مؤسسات التعليم الديني في معظم البلدان العربية - ولعلّنا نجد استثناء وحيدا في تونس التي نجحت في إقامة منظومة تربوية حديثة ساهمت في تطوير الدراسات الاسلامية بجامعة الزيتونة - وأسطرة السلف وتقديسه لم يساعدا أحدا من الحركات الاسلامية المتطرفة او حتى التي تعدّ "معتدلة" في عملية الاستيعاب هذه خلال

العقود الاخيرة، ولا التسلح بالادوات المعرفية الكفيلة بالوقوف على ممكنات النصّ الديني ودلالاته اللامتناهية، وقراءته من خارج هذه الرؤية السكونية الايديولوجية التي تكرّس عطالة العقل، وتقدّم إسلاما غير الذي نعرفه - كما يذهب الدكتور السيد رضوان - سواء في نشأته الأولى، أو في تطوّر رسالته واتساع تجربته وتنوّعها وتجرّدها عبر المكان والزمان .

رابعا: ان هذا الفكر الذي لا يحتمل المختلف دينيا وثقافيا، وحتى مذهبيا، والذي يرى في الخروج عن مألوفه وموروثة خروجا عن الدّين والملة.. يعيش هذا الفكر - وهذا هو المحدّد الأخير للإرهاب - ضمن تصوّر انغلاقي على المجتمع والدولة حيث يشتغل حسب آليات التحجير والتكفير التي طالت صانعي الحياة والإبداع، وتكفير المجتمعات الإسلامية باسم الإسلام الذي كان حريصا في نبذه للإكراه وتبجيله للإنسان وتكريمه، وفي دعوته للتضامن بين أبناء الإنسانية الواسعة، أبناء الشعوب والقبائل حسب التعبير القرآني، من رجال ونساء .

الثقافة البديلة:

يقول المفكر الغربي تودوروف في كتابه الجديد "الأمل والذاكرة" ان الشمولية هي أسوأ المنتجات التي انفرد بها القرن العشرون. ومأساة الشمولية هي في تعويلها على القوّة والعنف .

وفي الواقع نجح الغرب في تصفية أنظمته الشمولية، فيما شهدت نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي تعاظم الحركات الإسلامية المتطرفة في جغرافيتنا العربية الإسلامية. ومأساة هذه الحركات أنها، في انغلاقها وراديكاليتها، وعنفها المشهدي تسحق الأبرياء أكثر مما تسحق المذنبين وأنها تضحي دائما بإنسان الحاضر أملا وتوجها نحو تحقيق مستقبل أفضل، لأنها في الواقع لا تمتلك الأدوات المعرفية لتحقيق هذا المستقبل الذي تراه في الماضي بل أنها تعجز حتى عن استكناه المعنى الحقيقي لبعض اللحظات المؤسسة والفاعلة لهذا الماضي .

ان مسلسل الخسائر التي أحدثتها هذه الحركات في بلداننا العربية والإسلامية يقتضي منا اختراق ثقافة هذه الحركات التي تفكر بالماضي أكثر مما تفكر بالحاضر والمستقبل، والتي تحتفي بالموت أكثر مما تحتفي بالحياة، والتي تتكلم باسم الجماعة فيما تشكّك في أهليتها وفي مشروعيتها الدينية وبالتالي السياسية، فالمجتمع جاهل ومغترب وبالتالي لا يمكن لهذه الجماعة المغتربة في رأي تلك الحركات أن تكون شريكا في ممارسة السلطة كما تدعو إلى ذلك الأنظمة الديمقراطية والتي نجحت في النهاية كما يقول المفكّر السيد رضوان في تغيير وجه الإسلام الذي نعرفه وفي تحويل الإسلام إلى مشكلة عالمية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، عندما انطلقت الحملة العالمية على الإرهاب، وترسّخت الهيمنة الأمريكية في المنطقة تحت حجة مقاومته .

إنّ اختراق هذه الثقافة التي ولّدت التعصّب والكراهية والإرهاب، وتقويضها لا يمكن ان يتم إلا على ارض مرجعيتها الدينية والعقل الذي يحرّكها. ولا يتم ذلك إلا بالعمل على جبهة الإصلاح الديني والتنوير الثقافي، دون أن يبعدنا كلّ هذا عن جبهة الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي فالحركات المتطرفة وخطابها الإرهابي هو في الواقع نتاج الجمود الفكري والعقائديّ الذي كرّسته المنظومات التربوية والمؤسسات الدينية العربية على مدى عقود طويلة، بعد أن حوّلت الموروث الديني إلى سلطة كابحة للفكر، وبعد ان فشلت في مواصلة الجهود التي بدأها مفكرون مثل محمد عبده ورشيد رضا، وفرح أنطون وقاسم أمين وعبد العزيز الثعالبي وخير الدّين باشا والطاهر الحدّاد في تونس وغيرهم كثيرون ممّن تجرأوا على خوض تجربة إصلاحية جريئة تطلبتها مصلحة الدين والأمة واعتبارات لحظتهم التاريخية. وتقتضي لحظتنا التاريخية ان نربط الواقع الديني بأسئلة الواقع الاجتماعي وبمقتضيات الحداثة والتعايش مع الآخر وذلك في ظل الاعتراف المشترك والتضامن الإنساني لمواجهة تحديات هذه اللحظة، وكل هذا يقتضي منا ممارسة النقد الذاتي بوصفه تفجيرًا للطاقات وتوسيعا لمجالات العقل مما يمكننا من تشخيص مشكلات اللحظة التاريخية الراهنة تشخيصا واقعيا وعقلانيا وفتح الأبواب أمام تحقيق إنجازات حضارية عبر الابتكارات النظرية والمبادرات العملية الخلاّقة، فعطالة

الفكر وجموده وتحجّره تقتضي مخاصمة الذات ومواجهتها، لأن العطالة الفكرية أثبتت أنها لا يمكن إلا أن تنتج الموت في حين أن الحياة انفتاح على الممكن، على اللحظة المتجدّدة، وعلى تحدّي المجهول، بروح المغامرة الخلاّقة، وذلك هو مغزى رسالة الإسلام القائلة "اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا" التي تقاوم ثقافة الهزيمة والركون والقدرية والاستسلام، لتلقي بالمسلم في حركة المناقشة الحضارية الكبرى وخوض معركة الوجود التي ادخلت الاسلام في ديناميكية العالم، وأدخلت العالم في ديناميكيته .

ان الشمولية تضحّي بالحاضر، وفي هذه التضحية يقول تودوروف تكون المأساة كلّها، لذلك يكون الخروج من هذه المأساة بالتواصل مع زمننا، والتسلح للمواجهة الحضارية الكبرى التي تتخذ جغرافيتنا ساحة صراعها وهدفها الأسسي. لقد فشلت الحركات الإسلامية في تحقيق أي مكسب في هذه المعركة بل أنها زادتها اشتعالا، عندما حولت دار الإسلام، إلى دار حرب، وزرعت الفتنة - كما يقول جيل كيبيل - في أرضنا وضاعفت من التحديات التي تواجهنا. ولعل التفكير في مستقبل أجيلنا وأمّتنا يتطلب منا ان نخوض معركتنا الأساسية في ذاتنا في عقولنا ورؤانا وتصوّراتنا، لتحريرها من الفكر الخرافي والأسطوري واللاواقعي واللاتاريخي واللاعقلاني، لنجعلها متصلة بزماننا وبأسئلتنا الراهنة ومتطلبات عيشتنا التي أهدرنا فرصا كبيرة لتطويرها .

ان تحرير الفكر عبر نشر ثقافة التنوير التي تقوم على تبجيل العقل، والإيمان بفكرة التقدم، والتعويل على قدرات الإنسان، هذه القيم التي أسست لها الحداثة، التي تمثل إنجازا إنسانيا أكثر منها إنجازا غربيا، هي إحدى مهمات الإعلام العربي الراهنة .

فهل ينجح الاعلام العربي في النهوض بهذه المسؤولية التاريخية؟

ان مجلة "أفكار اونلاين" تسعى لذلك، ونجاحها في القيام بهذا الدور رهين مشاركة كلّ الأطراف الفاعلة التي تدرك مسؤولياتها التاريخية في لحظة هي من أخطر مراحل الوجود العربي، بل الكوني .

الفصل التاسع

الإعـلام وقضـايـا التنـمـية

الفصل التاسع

الإعـلام وقضـايـا التنـمـية

مع بزوغ قوة وسائل الإعلام في العصر الحديث وعن الدور الذي تلعبـه وسـائل الإعلام في تنمية المجتمعات الآخذة في النمو يسترعي اهتمام الباحثين في فروع المعرفـة المختلفـة سـواء أكـانوا علـماء سياسـة أم اجـتماع أم اتصـال أم اقتصـاد. ولهـذا قامـت دراسات كثيرة تبحث عن الصلة بين الإعلام والتنمية، وتبحث عـن دور وسـائل الإعـلام ومدى فعاليتها في إنجاز التنمية. ولما كانت حيـاة الإنسـان تقـوم بشـكل أسـاسي عـلى النشاط الإتصالي بين البشر، فـان وسـائل الإعـلام الجماهـيري - كوسـائل إتصـالية ذات فعالية كبيرة - تلعب دورا هاما على مستوى الفرد والجماعة والمجتمع. وتتحقق هـذه الفعالية من خلال الأدوار التي يمكن أن تلعبها وسائل الإعلام.

واذا كانـت الـدول الناميـة قـد تباينـت في السـبل والوسـائل التـي سـلكتها واستخدمتها لتنمية مجتمعاتها وفقـا لمـا تـوافر لـديها مـن إمكانـات وقـدرات متاحـة بشرية ومادية، إلا أن القاسم المشترك الأعظم في هذا الإتجاه، هو إحساس هذه الـدول بضرورة تطوير مجتمعاتها من الحالة التي هي عليها إلى وضع أفضل وأحسن.

وليس ثمة شك في أن ذلك لم يكـن ليـتم في معـزل عـن الإحسـاس بـأن الحاجـة تـدعو إلى وجـود مجموعـة مـن الأبنيـة المترابطـة والمتوازنـة للقضـايا الاجتماعيـة والاقتصادية والثقافية التي ينبغي أن يحكمها تخطيط علمي شامل ومتكامل، لتطـوير المستوى الاجتماعي والتعليمي وزيادة نواتج الدخل الـوطني، ورفـع المسـتوى الثقـافي والصـحي والإسـكاني والبيئـي، وقبـل كـل هـذا وبعـده المحافظـة عـلى القـيم الدينيـة وتدعيمها من واقع البناء الديني "العقدي" الذي يقوم عليه هذا المجتمع أو ذاك.

ولأن التنمية، على هذا النحـو، ضـخمة ومتشـعبة، فقـد غـدت الحاجـة ماسـة إلى وجود وسائل إعلام فاعلة ومؤثرة يصبح لزاما عليها، ومن ثم، أن تمارس تـأثيرا عـلى أفكـار وآراء ومعلومـات وسـلوكيات المجتمـع، بمـا يتفـق وخطـط التنميـة، حتـى أن ذلـك أدى

- كما يقول أحد خبراء الإعلام – "إلى بروز الدور التنموي لوسائل الاتصال الجماهيري".

ولما كانت التنمية تستهدف "الإنسان" في المقام الأول باعتباره المحرك لكل عناصر التنمية فإننا نستطيع أن نلمس دور تلك الوسائل في إعادة صياغة وتشكيل كثير من الأنماط السلوكية لدى مواطني الدول النامية.

تعريف التنمية:

من الشائع في العلوم الاجتماعية عدم وجود تعريف شامل جامع مانع لظاهرة ما من الظاهرات الاجتماعية.

وما ينطبق على الظاهرة ينطبق كذلك على المفهومات الاجتماعية.

ونعفي أنفسنا من الخوض في تفاصيل ذلك، إذ غدت معروفة ومعلومة لدى المشتغلين والدارسين للعلوم الاجتماعية.

وهي، على أي حال، ليست قضية من القضايا التي تعوق هذه العلوم أو تحد من انطلاقتها على الصعيدين النظري والعملي، بل على العكس من ذلك، فقد أصبحت هناك تعريفات ومفهومات شكلت ثراء فكريا لهذه العلوم.

ومع أنه يصعب علينا حصر تعريفات التنمية لكثرتها وتنوعها، إلا أن ما ينبغي أن ندركه جيدا أن مفهوم التنمية ارتبط على وجه الخصوص بالدول النامية، وأصبح ينظر إليه على أنه أداة أو وسيلة تستطيع من خلالها تلك الدول التصدي لعوامل التخلف بتبني خصائص أو سمات المجتمعات المتقدمة.

وعلى هذا النحو يمكن القول باختصار: إن التنمية تقصي التخلف وتدني التقدم.

بيد أن ذلك لن يتحقق إلا إذا روعيت اعتبارات كثيرة يدركها علماء التنمية والمتخصصون فيها والمشتغلون بها.

ولعل من الأهمية بمكان أن نشير هنا إلى أن المحاولات العديدة التي بذلت قصد تحديد تعريف التنمية تفاوتت فيها الآراء.

إلا أن الحقيقة الأساسية التي يتعين علينا أن نأخذها بعين الاعتبار، سواء قصدنا أن نقيم تصورا عاما لظاهرة التخلف، أو تحديدا دقيقا للتنمية، أن التنمية ليست عملية سهلة، بل هي معقدة وشاملة تحوي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

ما دور الإعلام في التنمية؟؟

يؤكد د.محمد قيراط أيضا: "إن وسائل الإعلام تؤدي دورا محوريا في حياة الفرد والأسرة والمنظمة والمجتمع، وفي بناء الدول والحضارات والمجتمعات، وهي بذلك تسهم في التنشئة الاجتماعية وفي تشكيل الرأي العام والذاكرة الجماعية للمجتمع. كما أنها تؤدي دورا استراتيجيا في التنمية المستدامة بمختلف مجالاتها وقطاعاتها"1

دور الإعلام وتنمية الصحة:

وتتوصل دراسة للدكتور عثمان العربي -المدرس بقسم الإعلام بكلية الآداب، جامعة الملك سعود في المملكة العربية السعودية- عن استخدام الشباب في بلاده لوسائل الإعلام، في مجال الوعي الصحي إلى أن أهم الوسائل الإعلامية التي يستخدمها الشباب مصدرًا للثقافة والمعلومات الصحية هو التليفزيون ثم الصحف اليومية ثم الإنترنت.

أما الدكتور عبد الرحمن محمد الشامي -أستاذ مساعد الاتصال بكلية الإعلام جامعة صنعاء في اليمن- فقد أكد أهمية دور الإعلام وخاصة التليفزيون التنموي بعامة، ورسالته في معالجة المشكلات الصحية التي تعاني منها البيئة.

1. جريدة البيان في 2008-12-04

2 مؤتمر الإعلام الدولي الثالث عشر، للفترة من "8 مايو حتى 10 مايو 2007".

دور الأعلام في تدعيم الأمن وإدارة الحكم:

اننا ندرك جيدا حجم المسوؤلية الملقاة على عاتق الاعلام بإعتباره يعبر عن أمال وتطلعات أي شعب، كما وانه وسينة من وسائل الكفاح وذراع من أذرع النضال، فان الاعلام الحر والنزيه تكون الحقيقة غايته والموضوعية أسلوبه في الاداء. ولما كان الاعلام بهذه الاهمية فلابد ايضاً للحكومات من مراجعة كاملة وإصلاح شامل لهذا القطاع من

خلال رسم إستراتيجية إعلامية تأخذ في الحسبان تطوير المحتوى والمادة الإعلامية، وإدخال وسائل إعلامية حديثة , وكذلك مراعاة التغييرات والمستجدات الأقليمية والدولية وإطلاق العنان لحرية التعبير والصحافة.

ويبقى هذا مرهونا بتوفر الأرادة السياسية الحقيقية لاية حكومة ، حيث حينها يمكن الحديث عن إعلام في مستوى التحديات ويرقى إلى تطلعات وحاجيات المرحلة، وعلى أية حال فإننا في زمن لايرحم والبقاء فيه للحجة والبرهان وقوة الإقناع أي إنتهاج أسلوب الملموس والمحسوس ومن لم يسلك هذا السبيل فذهابه ادراج الرياح حتمية لامناص منها .

لقد برزت وسائل الإعلام الحرة حول العالم كإحدى أهم قوى النضال من أجل تحويل الأنظمة المنغلقة على نفسها والقمعيّة إلى مجتمعات منفتحة ومنتجة. يجري هذا التحول باتجاه الديمقراطية والأسواق الحرة بشكل جدي عبر العالم، وعلى الأخص منذ نهاية الحرب الباردة.

و تؤدي وسائل الإعلام المستقلة دورين رئيسيين: دور "الرقيب الحارس" على الحكومات، ودور توعية الناس حول القضايا التي تؤثر في حياتهم.1

1 الشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية التعبير

وكان الإعلام من الأمور المهمة للدعوة والدولة الاسلامية، فهو ليس مصلحةٌ من مصالح الناس تتبع إدارة مصالح الناس، بل إن موقعها مرتبط مباشرةً مع الخليفة كجهاز مستقل، شأنه شأن أي جهاز آخر من أجهزة الدولة.

إن وجود سياسة إعلامية متميزة تعرض الإسلام عرضاً قوياً مؤثراً، من شأنه أن يحرّك عقول الناس للإقبال على الإسلام ودراسته والتفكر فيه، وكذلك يسهّل ضم البلاد الإسلامية لدولة الخلافة. هذا فضلاً عن أن كثيراً من أمور الإعلام مرتبط بالدولة ارتباطاً وثيقاً، ولا يجوز نشره دون أمر الخليفة. ويتضح ذلك في كل ما يتعلق بالأمور العسكرية، وما يلحق بها، كتحركات الجيوش، وأخبار النصر أو الهزيمة، والصناعات

العسكرية. وهذا الضرب من الأخبار يجب ربطه بالإمام مباشرة ليقرر ما يجب كتمانه، وما يجب بثه وإعلانه.

وتبرز اهمية الاعلام في الحكم الاسلامي كما جاء ذلك في الكتاب والسنة .

أما الكتاب فقوله تعالى: "وَإِذَا جَاءهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُوْلِي الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلاَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لاَتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلاَّ قَلِيلاً"083:004". وموضوع الآية الأخبار.

وأما السنة فحديث ابن عباس في فتح مكة عند الحاكم في المستدرك وقال صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي وفيه: "وقد عميت الأخبار على قريش، فلا يأتيهم خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا يدرون ما هو صانع". ومرسل أبي سلمة عند ابن أبي شيبة وفيه: "ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم: جهزيني ولا تعلمي بذلك أحداً... ثم أمر بالطرق فحبست، فعمى على أهل مكة لا يأتيهم خبر". وحديث كعب المتفق عليه في غزوة العسرة وفيه: 'ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم، يريد غزوة إلا ورّى بغيرها حتى كانت تلك الغزوة غزاها رسول الله صلى الله عليه وسلم، في حرّ شديد، واستقبل سفراً بعيداً ومفازاً وعدواً كثيراً، فجلّى للمسلمين أمرهم ليتأهبوا أهبة غزوهم، فأخبرهم بوجهه الذي يريد". وحديث أنس عند البخاري "أن النبي صلى الله عليه وسلم، نعى زيداً وجعفراً وابن رواحة قبل أن يأتيهم خبرهم فقال: أخذ الراية زيد فأصيب، ثم أخذها جعفر فأصيب، ثم أخذها ابن رواحة فأصيب، وعيناه تذرفان حتى أخذها سيف من سيوف الله حتى فتح الله عليهم".

ومن تطبيقات الراشدين لهذا الحكم ما رواه ابن المبارك في الجهاد، والحاكم في المستدرك وقال صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي، عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب "أنه بلغه أن أبا عبيدة حصر بالشام، وقد تألب عليه القوم، فكتب إليه عمر: سلام عليك، أما بعد، فإنه ما ينزل بعبد مؤمن من منزلة شدة إلا جعل الله له بعدها فرجاً، ولن يغلب عسر يسرين، و"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ

وَاتَّقُواْ الـلـه لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ"200:003". قال فكتب إليه أبـو عبيـدة: سـلام عليـك أمـا بعد، فإن الـلـه يقول في كتابه: "اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الـدُّنْيَا لَعِـبٌ وَلَهْـوٌ وَزِينَـةٌ وَتَفَـاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ"020:057" الآية، قال فخرج عمر بكتابه، فقعـد عـلى المنبر، فقرأه على أهل المدينة، ثم قال: يا أهل المدينة، إنما يعـرِّض بكـم أبـو عبيـدة أن ارغبوا في الجهاد".

ومما يلحق بالأخبار العسكرية أخبار المفاوضات والموادعـات والمنـاظرات التـي تجري بين الخليفة أو من يستنيبه وممثلي دول الكفر. ومن أمثلة المفاوضات ما جـرى بينه صلى الـلـه عليه وسلم، وبين مندوبي قريش في الحديبية، حتى استقر الاتفاق على بنود الصلح. ومن المناظرات المباشرة مناظرته صـلى الـلــه عليـه وسـلم، لوفـد نجـران والدعوة إلى المباهلة

وإنه وإن كانت الأنواع الأخرى من الأخبار ليست ذات مساس مبـاشر بالدولـة، وليست مما يتطلب رأي الخليفة المباشر بها، مثل الأخبار اليومية، والـبرامج السياسـية والثقافية والعلمية، والحوادث العالمية، إلا أنها تتداخل مع وجهـة النظـر في الحيـاة في بعض أجزائها، ومع نظرة الدولة للعلاقات الدولية؛ ومع ذلك فإن إشراف الدولة عليهـا يختلف عن النوع الأول من الأخبار.

وعليه فإن جهاز الإعلام يجب أن يحوي دائرتين رئيسيتين:

الأولى: عملهـا في الأخبـار ذات المسـاس بالدولـة، كـالأمور العسـكرية والصـناعة الحربية، والعلاقات الدولية الخ.

ويكون عمل هذه الدائرة المراقبة المباشرة لمثل هـذه الأخبـار، فـلا تـذاع في وسائل إعلام الدولة أو الخاصة إلا بعد عرضها على جهاز الإعلام.

والثانية: مختصة بالأخبار الأخـرى، وتكـون مراقبتهـا لهـا غـير مبـاشرة، ولا تحتـاج وسائل إعلام الدولة، أو وسائل الإعلام الخاصة، أي إذن في عرضها 1

دور الاعلام في تنمية التعليم والحوار:

وسائل الإعلام وسيلة لتداول وجهات النظر المتعددة وإسماع الأصوات المختلفة، مما يتيح الممارسة الفعلية للمواطنة مثل المشاركة والنقد والانتخاب. فالمواطن الواعي بإمكانه المساهمة على نحو أفضل وبنشاط أكبر في عمليات صنع القرار في مجتمعه.

وبإمكان وسائل الإعلام المستقلة والتعددية أن تعزز قدرات المواطنين باستمرار من خلال مواصلة تزويدهم بالمعلومات وتيسير تدفق المضامين التعليمية. فالتعليم عبر وسائل الإعلام وسيلة هامة لتنمية مهارات قيّمة ستسهم في وضع حد للعنف والقضاء على كافة أشكال التمييز مثل التمييز بين الجنسين والعنصرية. والأهم من ذلك، تُشجع وسائل الإعلام على اكتساب الحس المدني وتُيسر الحوار بشأن قضايا الساعة.

ومن المهم العمل مع معلمي المدارس وممارسي التعليم في مجال وسائل الإعلام لتطوير المهارات الأساسية في حقل المعلومات ووسائل الإعلام. فالدراية الإعلامية تعزز القدرة على الفهم النقدي لوسائل الإعلام وكذلك القدرة على فك رموز المنتجات الإعلامية وفهمها وإيصالها وإنتاجها. وتنشط هذه الدراية المشاركة الشعبية كما تحفز على الحوار المفتوح والواعي. وتعمل المبادرات المحلية، كالإذاعات المحلية، على تعزيز قدرات الفئات التي غالبا ما تهمش، وتشجيع أغلبية المواطنين على المشاركة في الحياة العامة. وفي هذا السياق، لا تزال الإذاعة تضطلع بدور هام في الإعلام والتعليم. فهي تشجع، بأرخص السبل الممكنة، على تنويع المضامين في وسائل الإعلام، والوصول إلى مختلف فئات المجتمع وتمثيل مصالحها، كما أنها تعزز إمكانيات الحوار المفتوح على المستوى المحلي.

وتطلع وسائل الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والاتصال الجديدة اليوم بدور غير مسبوق بشأن مسألتي التربية والمواطنة. وتتمتع وسائل الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والاتصال بقدرات هائلة على تدريب وتثقيف الجماعات المحلية التي لا يتسنى لها الحصول على التعليم النظامي أو أنها تحصل على قدر محدود منه فقط. وتعتبر المراكز

المحلية متعددة الوسائط أحد الأمثلة التي تظهر كيف يمكن لوسائل الإعلام أن تعمل كمحور لنشر المعرفة والتعلّم. ولئن كانت الإنترنت تتيح فرصة لتعزيز القدرات وتحقيق التكامل الرقمي، فإن نشر المعلومات والمعرفة لن يؤتي ثماره إلا إذا تمكن أغلبية الناس من الانتفاع بهذه التكنولوجيات. فالفجوة الرقمية والمعرفية تسهم في تفاقم عدم المساواة ولا بد لنا من إيجاد سبل لسد هذه الفجوات لضمان القضاء على الفقر من خلال التنمية الاجتماعية والبشرية.

ولكي تؤدي وسائل الإعلام دورها كاملاً في تمكين المواطن والمساهمة في تعزيز المواطنة لا بد أن يكون مفهوماً أن حرية الصحافة لا تقتصر فقط على حرية الصحفيين في إنتاج الموضوعات والتعليق عليها، بل أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحرية الجمهور في الانتفاع بالمعلومات والمعرفة والإسهام بنشاط في الحياة السياسية.1

•التعليم والتنمية:

ولعل التعليم من أهم وسائل تحقيق التنمية الشاملة؛ إذ أنه السبيل إلى تكوين قدرات ومهارات الفرد الذي يعتبر أساس التقدم الاجتماعي والاقتصادي على السواء؛ فالنهوض بمستوى التعليم يعتبر أحد المسائل الرئيسية التي تدعم الاقتصاد والتنمية.لقد أصبح من المسلمات أن التعليم أساس لنهضة الدولة والأمة ويحمل على عاتقه مهمة متميزة في مجالات إعداد الكفاءات ودفع الاختراع التكنولوجي والتنمية الاقتصادية والإعلاء بروح الأمة، ويلعب دوراً ريادياً وشاملاً في عملية بناء الدولة، كما أنه مشروع استراتيجي يهم المصير في الدول النامية، فلا يمكننا أن نرفع القدرة الكاملة للدولة من حيث الأساس ونمسك بزمام المبادرة الإستراتيجية في المنافسة الدولية العنيفة إلا من خلال الارتقاء بالتعليم، ورفع مستوى الأهلية لجميع أفراد الأمة. فاليوم تدخل البشرية عصر المعلومات بخطوات متسارعة وأصبح الربط بين التعليم والتقنية أوثق يوماً بعد يوم، وقد قدمت التقنية الحديثة وسائل جديدة لرفع مستوى التعليم.فالنهوض بمستوى التعليم يعتبر أحد المسائل الرئيسية التي تدعم الاقتصاد والتنمية إذ يرتبط التطور الاقتصادي

ارتباطاً وثيقاً بالتطور التعليمي، وقد بدأت الأنظار تتجه لدور التعليم في التنمية الاقتصادية بعد ظهور العديد من الدراسات المتعلقة بقياس مساهمة التعليم في التنمية الاقتصادية، والتي أثبتت أن عوامل التطور التقني وانتشار التعليم أدت على زيادة كبيرة في الناتج الوطني الإجمالي

دور الإعلام في قضايا المرأة:

قضايا المرأة تستحوذ على الإعلام السعودي:

الرياض: كشفت دراسة إعلامية حديثة أصدرها مركز باحثات لدراسات المرأة في الرياض عن استحواذ الاهتمام بقضايا المرأة على نحو 41 في المائة من مجمل المواد المنشورة بالصحف السعودية خلال شهر واحد فقط، والتي مثلت 1854 مادة منشورة عن موضوعات المرأة.

وكشف الرصد، حسبما أوردت صحيفة "الاقتصادية" السعودية، عن أعلى عشرة موضوعات ركزت على المرأة، حيث جاءت المظالم النفسية في المرتبة الأولى، ثم المظالم الحقوقية، تلتها المظالم الأخلاقية فالاجتماعية، ثم قضايا تنمية المرأة وتمكينها والمظالم الطبية، أما قضية العنف ضد المرأة فبلغت 6.8 في المائة.

وفيما يخص توزيع المواد الصحافية ذات العلاقة بموضوعات المرأة السعودية فتمثلت في الأخبار ثم التحقيقات والتقارير والاستطلاعات.. تليها الحوارات والتصريحات والبيانات.. أما مقالات كتاب الرأي فقد سجلت 60 مقالاً بارتفاع الضعف عن الشهر الذي سبقه.

يذكر أن مركز باحثات لدراسات المرأة هو مركز بحثي متخصص في دراسات المرأة تم افتتاحه منذ ثلاث سنوات في الرياض ومن أبرز أنشطته إعداد البحوث والدراسات والاستشارات في قضايا المرأة الفكرية والثقافية والعلمية.

دور الإعلام في دعم قضايا البيئة.

أصبحت وسائل الإعلام تلعب دوراً هاماً في تنمية الوعي بقضايا البيئة ومشكلاتها، وتعميق شعور المواطن بواجباته ومسئولياته تجاه البيئة، ونشر مفاهيم التنمية المستدامة، خاصة بعد تزايد الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على البيئة ومكوناتها وعناصرها، وتزايد حاجة المجتمعات إلى الأخبار البيئية ومعرفة تأثيرات الكوارث وحوادث التلوث البيئي والتغيرات المناخية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتشير الدراسات إلى أن قنوات التليفزيون الأرضية والفضائية تلعب الدور الأول في توصيل المعلومات البيئية للمواطنين في دول العالم الثالث، حيث ترتفع نسبة الأمية، ثم الراديو، فالصحف والمجلات، وأخيراً شبكة الانترنيت. أما في الدول لمتقدمة، فإن الصحف والمجلات تأتي في المرتبة الأولى بين وسائل الإعلام البيئي، يليها التليفزيون، ثم شبكة الانترنيت. ويكشف تقرير لمنظمة الصحة العالمية أن انتشار التليفزيون ساهم بدرجة كبيرة في مساعدة حكومات الدول الفقيرة على توعية المواطنين ومحو أميتهم البيئية، و تعريفهم بالسلوكيات البيئية والصحية السليمة، مثل عدم استخدام الترع والمصارف للشرب أو لقضاء الحاجة والاستحمام، وضرورة تطعيم أطفالهم ضد الأمراض الوبائية في المواعيد المحددة. ويجب على الحكومات والمؤسسات المعنية بالبيئة أن تهتم بتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع وبرامج وأعمال الإعلام البيئي، وإدراج مواضيع وقضايا البيئية ضمن الأعمال والبرامج الإعلامية، وتشجيع المستثمرين على تضمين القضايا البيئية الهامة في الأعمال والبرامج الإعلامية الموجهة للشباب والنشء على وجه الخصوص، كما ينبغي الاهتمام بتبادل الخبرات المكتسبة في مجال التوعية والإعلام البيئي بين الجهات المسئولة عن التوعية والإعلام البيئي في القطاعين الحكومي والخاص، لصقل وتنمية مهارات القائمين على الإعلام البيئي.

إن الإعلام البيئي هو أحد أهم أدوات نشر وتعميم التنمية المستدامة القائمة على التناغم والترابط بين البيئة وسلامتها والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، التي لا غنى عنها

في كافة المشاريع والبرامج التنموية، ولكن الرسالة الإعلامية البيئية يمكن أن تأتي بمردود عكسي، أو تنحرف عن مسارها في حالة غياب الإعلاميين المتخصصين في مجال البيئة، أو عدم استهداف المصالح العليا في معالجة قضايا البيئة والتنمية المستدامة.

ولهذا يجب الاهتمام بالت0خطيط الإعلامي المسبق للأهداف المرجوة من الطرح الإعلامي البيئي، بما يخدم مصالح الوطن ويبتعد عن الإثارة غير المبررة، والاهتمام بتحفيز المجتمع على جميع مستوياته على تحمل مسئوليته تجاه البيئة والحفاظ عليها من الاستنزاف، والقضاء على كل ما يتسبب في تلوثها أو يخل بمقوماتها الأساسية.

أهم الندوات الاعلاميه لمعالجة التنمية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقدم مشاركات نسائية متميزة

منتدى دور الإعلام في التنمية البشرية يطرح أوراق عمل سعودية في التنمية والتعليم والمرأة والشباب والصحة والبيئة.

على مدى يومين انتهى منتدى دور الإعلام في التنمية البشرية الذي نظمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الرياض بالتعاون مع وزارة الثقافة والإعلام،وقد حضيت جلساته باهتمام وحضور أكثر من 200إعلامي وإعلامية سعودية نظراً إلى أهمية المواضيع المطروحة والتي تتناول التعريف بأهداف الإنمائية للألفية ونشر ثقافتها كركيزة للتنمية المستدامة وتفعيل دور الإعلام السعودي في تحقيق هذه الأهداف والوقوف على المعوقات التي تواجهها، كما تعمل على توعية الإعلاميين في المملكة بأهمية دورهم ومسؤوليتهم تجاه التنمية البشرية بحيث يتبنوا تحقيق أهداف الإنمائية كقضية إنسانية ملحة، كما يركز المنتدى على أبراز وانجازات وإخفاقات الإعلام في مجال دفع عجلة التنمية البشرية في المملكة والعالم العربي، التأكيد على البحث عن وسائل الدعم للإعلام السعودي ليكون فاعلاً،هذا ولقد كان حسن اختيار المشاركين في الجلسات كبيراً.

وأثرى من عمق المشاركة بأوراقهم وسهولة طرحهم وتقبلهم للنقاش حول ما تم طرحه بعد كل جلسة.

الدكتورة وفاء الرشيد مستشارة في السياسات الاقتصادية في التنمية قدمت خلال اليومين الماضيين ورقتي عمل عرضت في اليوم الأول موضوع الأهداف الثمانية الألفية للتنمية التي مضى عليها الاتفاقية 6سنوات على تعهد الدول الأعضاء على تحقيقها ولم يبق سوى 9سنوات قادمة وذكرت أن دور الإعلام فاعل في إبراز أهمية هذه الاتفاقية وأهدافها والحث على تحقيقها، والتي لابد أن تتحقق خلال 15سنة القادمة في العالم ومنها محاربة الفقر والجوع، وتحقيق التعليم الابتدائي الشامل، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتخفيض معدل الوفيات عند الأطفال، وتحسين صحة الأمهات الحوامل، ومكافحة الايدز والملاريا والامراض المعدية، وضمان بيئة مستدامة، منها أهمية تحسين واقع التعليم والصحة والبيئة والمرأة والطفل مشيرة إلى تدني مستوى مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل الذي يبلغ 6، 6على الرغم من الإنفاق الحكومي على التعليم والذي يبلغ 25% من الناتج الوطني في قطاع التعليم، الإعلام والتعليم قدمت الدكتورة السعودية سهام الصويغ عميدة الجامعة الملكية في البحرين قدمت في ورقتها معوقات التعليم بشكل عام والتي تشمل الطالب والمعلم والمدرسة والمنهج وان واقع التعليم لايزال يشهد ضعفا في إطار العملية التعليمية والتي تحتاج إلى تطوير مستمر من قبل المسؤولين وقالت بالرغم من انتشار التعليم وارتفاع اعداد الخريجين السعوديين من الجنسين وعرض بعض الإحصائيات التعليمية في المملكة إلا أن التصنيف العلمي الذي حصلت علية الجامعات السعودية يعتبر مخجلاً، وانه لابد من إعادة تقييم العملية التعليمية بما يتواكب مع احتياجات واقع التنمية السعودية وان لابد من مواكبة التعليم المتطور الذي يشهده العالم وان تتفق مخرجات التعليم مع الاحتياجات الفعلية لمتطلبات التنمية وان يستفاد من الطاقات الشابة من الخريجين وإلحاقهم بمواقع العمل التي تتطلب المشاركة الجادة والحقيقية في مواقع التنمية المختلفة، يعاني التعليم في كثير من الدول العربية إما من جمود في السياسات، أو تذبذب، أو من غياب الرؤية المتكاملة للعملية التعليمية و أهدافها.

- يكمن التحدي الأهم في مجال التعليم في مشكلة نوعية التعليم المتاح.

- عناصر التعليم التي تؤثر بشكل حيوي في نوعيته مثل المناهج، وطرق التدريس، ودور المعلم وعملية تقييم التلاميذ ووضع اللغات الأجنبية ما زالت كلها مسائل لم يتم حسمها في غالبية الدول العربية.
- حصر المنهج بالكتاب المدرسي
- نقص أو ضعف المنهج في تعليم المهارات الأساسية "قراءة، كتابة، رياضيات"
- عدم اهتمام المنهج بتنمية مهارات معاصرة مثل التواصل والحوسبة.
- ازدحام المواد وتراكمها، والاستمرار في تقديم موضوعات دراسية تقليدية.

دور الإعلام في الصحة

شاركت الدكتورة سناء فلمبان مديرة البرنامج الوطني لمكافحة الايدز في جدة في أوراق العمل المقدمة في دور الإعلام في مكافحة الايدز حيث ذكرت الجهود الحكومية التي تبذل لمكافحة الايدز وأشارت إلى أن أعداد المصابين السعوديين بالايدز قد بلغ حوالي 10آلاف شخص وأكدت على أهمية دور الإعلام في مكافحة الايدز من خلال البرامج المختلفة التي تنشرها وسائل الإعلام في المجتمع وان البرامج التوعوية المستمرة تعمل على رفع مستوى الفرد الثقافي في مكافحة الايدز وتجنب العوامل التي تعمل الإصابة به.

رابط الخبر:

http://www.alriyadh.com/2006/12/01/article205764.html

هذا الخبر من موقع جريدة الرياض اليومية www.alriyadh.com

الفصل العاشر

سياسة العولمة والعلاقات الدولية الراهنة

الفصل العاشر

سياسة العولمة والعلاقات الدولية الراهنة

تمهيد

منذ عام 1990، تم إسدال الستار على المشهد الأخير من العلاقات الدولية المحكومة بالثنائية القطبية، حيث تم الإعلان عن نهاية الحرب الباردة، وولادة المشهد العالمي "الجديد" المحكوم بالرؤى والممارسات الأحادية للنظام الرأسمالي في طوره الأمريكي المعولم.

وبولادة هذا المشهد، تكرس انجاز ميزان القوى العالمي لصالح المشروع الامريكي في الهيمنة على هذا الكوكب واخضاعه -بصورة مباشرة او غير مباشرة- للسياسات والمصالح الامريكية، حيث تحولت معظم حكومات وأنظمة هذا العالم الى أدوات خاضعة او شريكة من الدرجة الثانية للنظام الامبريالي الأمريكي في هذه المرحلة التي قد تمتد إلى عقدين او اكثر من هذا القرن الحادي والعشرين، خاصة وانه لا يزال أمام الهيمنة الأمريكية ايام عمر مشرقة -كما يقول سمير امين- حيث ان "الكتل" الإقليمية القادرة على تهديدها ليست على جدول الأعمال، ذلك ان العولمة الليبرالية السائدة حالياً ليست "عولمة اقتصادية" بحتة مستقلة عن إشكالية الهيمنة او منطق التوحش الامبريالي التوسعي وادواته الذي تمارسه المؤسسات والأجهزة الأمريكية الحاكمة التي تعلم ان الخطاب السائد الذي يزعم أن الأسواق تضبط من تلقاء نفسها، وأن سيادتها المطلقة دون قيود تنتج تلقائياً الديمقراطية والسلام، إنما هو -كما يقول سمير امين بحق- خطاب أيدلوجي مبتذل لا أساس علمياً له، وبالتالي فان ما يجب ان يستنتج من هذا الاعتراف انما هو ان الولايات المتحدة سوف توظف قوتها العسكرية الاستثنائية من اجل إخضاع الجميع لمقتضيات ديمومة مشروعها للسيادة العالمية، بمعنى آخر لن تكون هناك "عولمة" دون إمبراطورية عسكرية أمريكية، تقوم على المبادئ الرئيسية التالية

1- إحلال الناتو محل الأمم المتحدة من اجل إدارة السياسة العالمية.

2- تكريس التناقضات داخل أوروبا من اجل إخضاعها لمشروع واشنطن.

3- تكريس المنهج العسكري او عولمة السلاح كأداة رئيسية للسيطرة.

4- توظيف قضايا "الديمقراطية" و "حقوق الشعوب" لصالح الخطة الأمريكية عبر الخطاب الموجه للرأي العام من ناحية وبما يساهم في تخفيض بشاعة الممارسات الأمريكية من ناحية ثانية.

أخيراً، ان الدعوة الى مقاومة العولمة الأمريكية ومواقفها العدائية، مع حليفها الصهيوني في بلادنا، هي السبيل الوحيد لمجابهة هذه الهيمنة والتغلب على آثارها وأدواتها، عبر التأسيس النظري والعملي للخطوات الأولى على طريق الخروج من الأزمة الراهنة التي تتمثل في الحوار الجاد والمعمق لبلورة آليات إعادة بناء الحركة الماركسية العربية، في موازاة الحوار بين جميع أطراف اليسار العالمي لإعادة بناء الإطار الاممي الثوري الديمقراطي كعولمة نقيضة للنظام الرأسمالي الامبريالي كله.

وتأتي هذه الدراسة، كمحاولة لتشخيص الأوضاع الدولية الراهنة، عبر تناولها لخمسة محاور رئيسية هي:

1-القسم الأول: مسار وركائز العولمة الرأسمالية الراهنة.

2-القسم الثاني: آثار العولمة على البلدان النامية.

3-القسم الثالث: حركة التجارة الدولية في ظل العولمة وانعكسها على الدول النامية.

4- القسم الرابع: العلاقات الأمريكية – الأوروبية والآسيوية.

5-القسم الخامس: الوضع الدولي –رؤية مستقبلية.

القسم الأول: مسار وركائز العولمة الرأسمالية الراهنة.

لم يكن انهيار الاتحاد السوفيتي – في العقد التاسع من القرن العشرين – حدثاً روسياً فقط، بقدر ما كان بداية تحول نوعي في مسار التطور العام للبشرية، عملت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها على إنضاج وتفعيل تراكماته الداخلية والخارجية، تمهيداً لدورها – الذي تمارسه اليوم – كقطب أحادي يتولى إدارة ما يسمى بالنظام العالمي " الجديد ".

وفي سياق هذا التحول المادي الهائل الذي انتشر تأثيره في كافة أرجاء كوكبنا الأرضي بعد أن تحررت الرأسمالية العالمية من كل قيود التوسع اللامحدود، كان لابد من تطوير بل وإنتاج النظم المعرفية، السياسية والاقتصادية الى جانب الفلسفات التي تبرر وتعزز هذا النظام العالمي الأحادي، خاصة وأن المناخ العام المهزوم أو المنكسر في بلدان العالم الثالث أو الأطراف قد أصبح جاهزاً للاستقبال والامتثال للمعطيات الفكرية والمادية الجديدة، عبر أوضاع مأزومة لأنظمة – في العالم الثالث – فقدت وعيها الوطني أو كادت، وقامت بتمهيد تربة بلادها للبذور التي استنبتها النظام العالمي " الجديد " تحت عناوين تحرير التجارة العالمية وإعادة الهيكلة، والتكيف والخصخصة، باعتبارها أحد الركائز الضرورية اللازمة لتوليد وتفعيل آليات النظام العالمي " الجديد " أو ما يسمى بالعولمة **Globalization** التي بدأت تنتشر وتتغلغل في أرجاء كوكبنا منذ بداية ثمانينات القرن الماضي حتى بداية هذا القرن الحادي والعشرين، لدرجة أن أحداً لم يعد يماري- كما يقول جاد الكريم الجباعي- في واقع أن الرأسمالية جددت نفسها، ولا تزال على الأرجح قادرة على تجديد نفسها، ولا سيما على صعيد النمو المتسارع في قوى الإنتاج، ولكن ما يغفل عنه كثيرون أن كل تطور نوعي في النظام الرأسمالي العالمي يؤدي الى تغير مقابل في نسق العلاقات الدولية، يتمظهر في صيغة أزمة دولية كالتي نعيشها اليوم، وما ذلك إلا لسبب تعمق الطابع العالمي للقيمة، وتعمق الطابع العالمي لتقسيم العمل وتوزيع الثروة وعوامل الانتاج وصيرورة السوق العالمية المبتورة، كما يصفها سمير أمين، كحقائق واقعية، ومع ذلك لا تكف التناقضات الملازمة للنظام الراسمالي عن العمل والتأثير في

بنيته وأدائه، وفي مقدمتها التناقض بين راس المال والعمل، ولا سيما في ظل الكشوف العلمية وثورة الثقافة، وتحول المعرفة الى قوة إنتاج أساسية، وما نمو البطالة والفقر واتساع دائرة المهمشين على الصعيد العالمي سوى بعض مظاهر هذا التناقض

يؤكد على ذلك تقرير البنك الدولي لعام 2002 الذي كشف عن تباطؤ معدلات نمو الاقتصاد العالمي، خاصة في البلدان النامية الذي من شأنه اعاقة عملية تخفيض أعداد الفقراء في تلك البلدان، ويضيف التقرير، أنه "على الرغم من استمرار ارتفاع اسعار النفط فقد هبط معدل النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا 2.5% مقابل 3.2% عام 2001" وما رافق ذلك من تراجعات، ليس على المستوى الاقتصادي/الاجتماعي فحسب، بل على الصعيد السياسي حيث تزايدت بصورة غير مسبوقة مظاهر تعمق تبعية الانظمة في هذه المنطقة وخضوعها الكامل للهيمنة الرأسمالية في نظام العولمة الأمريكي، يشهد على ذلك تفاقم الازمات المستعصية السياسية والاقتصادية والمجتمعية، وتكريس مظاهر التبعية والتخلف في بلدان العالم الثالث عموماً، وفي بلدان النفط خصوصاً، رغم ارتفاع الأسعار إلى ما يقرب من "80" دولاراً للبرميل الواحد في منتصف عام 2006.

السؤال الذي نطرحه هنا ونحاول الإجابة عليه، هل العولمة نظام جديد ظهر فجأة عبر قطيعة مع السياق التاريخي للرأسمالية أم أنه جاء تعبيراً عن شكل التطور الأخير للإمبريالية منذ نهاية القرن الماضي؟ وهل تملك العولمة كظاهرة إمكانية التفاعل والتطور والاستمرار لتصبح أمراً واقعاً في القرن الحادي والعشرين؟

أولاً: المعروف أن الرأسمالية منذ نشأتها الأولى في القرن السادس عشر، ومن ثم في سياق تطورها اللاحق، لم تكن في صيرورة فعلها حركة محدودة بإطار وطني أو قومي معين ضمن بعد جغرافي يحتوي ذلك الوطن أو يعبر عن تلك القومية، فالإنتاج السلعي وفائض القيمة وتراكم رأس المال لدى البورجوازية الصاعدة منذ القرن الخامس عشر التي استطاعت تحطيم إمارات وممالك النظام الإقطاعي القديم في أوروبا، وتوحيدها في أطر قومية حديثة في فرنسا وبريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة وغيرها، لم تكن هذه الدول القومية الحديثة والمعاصرة سوى محطة لتمركز الإنتاج الصناعي ورأس المال على

قاعدة المنافسة وحرية السوق، للانطلاق نحو التوسع العالمي اللا محدود، انسجاماً مع شعار الكوسموبوليتية Cosmopolitanism أو المواطنة العالمية الذي رفعته منذ نهاية القرن التاسع عشر، وهي نظرية تدعو الى " نبذ المشاعر الوطنية والثقافة القومية والتراث القومي باسم وحدة الجنس البشري، ومن الواضح أن هذا الشعار الأيديولوجي صاغته الرأسمالية في مواجهة شعار الأممية البروليتارية " Proletarian Internationalism" وجوهره " يا عمال العالم اتحدوا "، لكن الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد الأوروبي / الأمريكي في العقدين الثاني والثالث من القرن العشرين من جهة، وبروز دور الاتحاد السوفيتي وما رافقه من انقسام العالم عبر ثنائية قطبية، فرضت أسساً جديدة للصراع لم يشهده العالم من قبل من جهة أخرى، وبتأثير هذه العوامل لم يكن أمام دول المعسكر الغربي سوى إعادة النظر - جزئياً - في آليات المنافسة الرأسمالية وحرية السوق والتوسع اللا محدود، كما عبر عنها آدم سميث الأب الأول لليبرالية، حيث توصلت للخروج من أزمتها عام 1929، الى ضرورة إعطاء الدولة دوراً مركزياً لإعادة ترتيب المجتمع الرأسمالي، يتيح مشاركتها في إدارة الاقتصاد في موازاة الدور المركزي للسوق الحر وحركة رأس المال، وقد تبلور هذا التوجه في قيام هذه الدول بتطبيق الأسس الاقتصادية التي وضعها المفكر الاقتصادي " جون ماينارد كينز " حول دور الدولة، دون أي اهتمام جدي للتراجع الملموس حينذاك الذي أصاب شعار الكوسموبوليتية، ومن أهم هذه الأسس:-

1- تمكين الدولة الرأسمالية من الرد على الكوارث الاقتصادية.

2-إعطاء الدولة دور المستثمر المالي المركزي في الاقتصاد الوطني أو رأسمالية الدولة "القطاع العام" .

3- حق الدولة في التدخل لتصحيح الخلل في السوق أو في حركة المال.

4- دور الدولة في تفادي التضخم والديون وارتفاع الأسعار .

وقد استمرت دول النظام الرأسمالي وحلفاؤها في الأطراف في تطبيق هذه السياسات الاقتصادية الكينزية طوال الفترة الممتدة منذ ثلاثينات القرن العشرين حتى

نهاية العقد الثامن منه، حيث بدأت ملامح انهيار منظومة البلدان الاشتراكية وبروز الأحادية القطبية الأمريكية وأيديولوجية الليبرالية الجديدة.

على أن هذه الأحادية القطبية التي تحكم العالم منذ بدايات العقد الأخير من القرن العشرين، لم يكن مقدراً لها أن تكون بدون شكلين متناقضين من التراكم، الأول التراكم السالب في بنية المنظومة الاشتراكية أدى في ذروته الى انهيار الاتحاد السوفيتي، والثاني التراكم في بنية النظام الرأسمالي -بالرغم من أزمته الداخلية- الذي حقق تحولاً ملموساً في تطور المجتمعات الرأسمالية قياساً بتطور مجتمعات بلدان المعسكر الاشتراكي، وكان من أهم نتائج هذا التطور النوعي الهائل، خاصة على صعيد التكنولوجيا والاتصالات، إعادة النظر في دور الدولة الرأسمالية أو الأسس الاقتصادية الكينزية، وقد بدأ ذلك في عصر كل من تاتشر عام 1979 على يد مستشارها الاقتصادي " فردريك فون هايك، ورونالد ريجان عام 1980 ومستشاره الاقتصادي " ميلتون فريدمان " وكلاهما أكد على أهمية العودة الى قوانين السوق وحرية رأس المال

وفق أسس نظرية الليبرالية الجديدة liberalism new التي تقوم على:-

1- " كلما زادت حرية القطاع الخاص كلما زاد النمو والرفاهية للجميع "! .

2- " تحرير رأس المال وإلغاء رقابة الدولة في الحياة الاقتصادية "،وتحرير التجارة العالمية.

أنها باختصار، دعوة الى وقف تدخل الدولة المباشر، وتحرير رأس المال من كل قيد، انسجاماً مع روح الليبرالية الجديدة التي هي في جوهرها ظاهرة رأسمالية تنتمي - الى " حرية الملكية والسوق والبيع والشراء، ومنطقها الحتمي يؤدي الى التفاوت الصارخ في الملكية والثروة لا الى المساواة.

في ضوء هذه السياسات، اندفعت آليات الصندوق والبنك الدوليين ومنظمة التجارة الدولية WTO، وبحماس بالغ، في الترويج لهذه الليبرالية، بل والضغط على كافة دول العالم عموماً والعالم الثالث على وجه الخصوص، للأخذ بالشروط الجديدة تحت شعار برامج التصحيح والتكيف التي تمثل كما يقول د. رمزي زكي " أول مشروع أممي

تقوم به الرأسمالية العالمية في تاريخها، لإعادة دمج بلدان العالم الثالث في الاقتصاد الرأسمالي من موقع ضعيف، بما يحقق مزيداً من إضعاف جهاز الدولة، وحرمانها من الفائض الاقتصادي، وهما الدعامتان الرئيسيتان اللتان تعتمد عليهما الليبرالية الجديدة " .

ثانياً: بالطبع لم يكن ظهور مفهوم العولمة الاقتصادي معزولاً عن الانهيار الأيديولوجي الذي أصاب العالم بعد تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي، بل هو مرتبط أشد الارتباط بالمفاهيم الفكرية التي صاغها فلاسفة ومفكرو الغرب الرأسمالي، بدءاً من " عصر نهاية الأيديولوجيا " الى " صراع الحضارات "، و " نهاية التاريخ عند الحضارة الغربية "، وهي مجموعة أفكار بقدر ما تفتقر الى الانسجام العام والتواصل مع البعد الإنساني للفكر الغربي الحديث، ونعني بذلك فكر النهضة والتنوير بكل مدارسه المثالية والمادية، فإنها تتقاطع مع الأفكار النازية كما صاغها تريتشكه ونيتشه، عندما تتحدث عن تفرد الحضارة الغربية – ضمن إطارها الثقافي والجغرافي – بالقوة والعظمة دون أي دور أو ترابط مع حضارات العالم الأخرى، وعلى أساس أن حضارة الغرب – كما يقول صموئيل هنتنجتون – " لها جوهر واحد ثابت لا يعرف التغيير، وهوية مطلقة تبقى كما هي عبر القرون " ! وكذلك الأمر عند " فرنسيس فوكوياما " الذي يرى أنه " بسقوط الأنظمة الاشتراكية يكون الصراع التاريخي بين الليبرالية والماركسية قد انتهى بانتصار ساحق لليبرالية الجديدة، وبهذا النصر تكون البشرية قد بلغت نقطة النهاية لتطورها الأيديولوجي " !؟ .

"إن تصور " فوكوياما " للعالم بعد نقطة النهاية هذه – أو "نهاية التاريخ" أو "نهاية الصراع الأيديولوجي" – يستند على أنه لا وجود لتناقضات أساسية في الحياة البشرية لا يمكن حلها في إطار الليبرالية الحديثة، ومع ذلك فليس من الضروري عند نهاية التاريخ ان تصبح كل المجتمعات مجتمعات ليبرالية، بل بالعكس يرفض هذا التجانس ويؤكد أن البلدان التي تنتمي فقط الى الحضارة الغربية هي التي يجب أن تؤكد سيطرتها على العالم كله، على قاعدة السادة والعبيد، لان بلدان العالم الثالث عموما-حسب فوكوياما-

ستكون مصدراً يهدد الحضارة الغربية، سواء بشعارات التطرف القومي أو الديني أو بالأوبئة والأمراض والتخلف، وبالتالي لابد من إخضاع العالم الثالث باعتبارهم " أعداء الغد " ! "، هذه الرؤية الأيدلوجية العنصرية تستهدف بصورة مباشرة توضيح الجوهر الحقيقي للامبريالية في ظل العولمة الرأسمالية السائدة اليوم، اذ ان "الامبريالية هي السيطرة والتحكم والتملك والاستغلال الذي تمارسه الطبقات السائدة في دولة – أمة على أمة أخرى وعلى مواردها وسوقها وسكانها". وحالياً وعلى نطاق غير مسبوق تتحكم البنوك والشركات متعددة الجنسية والمؤسسات المالية لاوروبا والولايات المتحدة الامريكية في الغالبية العظمى لأهم المنظمات الاقتصادية. وتتمثل الوظيفة الاساسية للدولة الامبريالية في السيطرة بكيفية تسمح بازدهار شركاتها متعددة الجنسيات. وتقدم الدولة الامبريالية مساعدات لجيش صغير من الايديولوجيين "المفكرين" الرأسماليين في بلدان المركز، إلى جانب العديد من الايدلوجيين والمثقفين الليبراليين الجدد في بلدان العالم الثالث الذين باتت مصالحهم الشخصية بديلا لولائهم الوطني او القومي.

ففي الماضي شارك رجال الدين والسلطات الاستعمارية في الشحن العقائدي للشعوب المغلوبة على امرها. اما حاليا فان وسائل الاتصال الجماهيري ونظام التعليم العالي والمنظمات غير الحكومية التي تمولها الامبراطورية ودعاية الفاتيكان كلها تؤسس النموذج الايديولوجي الذي يصف الخضوع بما هو "تحديث"، والاستعمار الجديد بما هو عولمة والمضاربة المالية بما هي عصر الاعلاميات في ظل النظام الإكراهي الإمبريالي للعولمة، عبر المركز الأمريكي الأوروبي، فالعولمة هنا هي شكل إنتشار السلع والمنتجات والثقافة والإعلام والمعلومات، أما مضمونها مركزي الى أبعد الحدود عبر سيطرة رأس المال الأمريكي الأوروبي على حركة ومسار السلع المادية والثقافة والإعلام..... الخ. ولذلك فإن فكرة أن العولمة تخلق عالماً مترابطاً هي خاطئة بالفعل لأنها خلقت عالماً محكوماً في مساحة 85% منه لرأس المال الأمريكي الأوروبي "كما يوضح الجدول ادناه" الامر الذي يفسر لماذا يواصل اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية نموه، بينما اقتصاد أسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا يشهد توقفات وإفلاسات وأزمات وانهيارات اقتصادية.

جدول يوضح الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم "مليار دولار"

البيان	الناتج المحلي الاحمالي
الولايات المتحدة الامريكية	10.948.5
دول الاتحاد الاوروبي	10.305.3
اليابان	4.300.9
الصين	1.417.0
الهند	600.6
كوريا الجنوبية	605.3
ماليزيا	103.7
سنغافورة	91.3
تايلند	143
اندونيسيا	208.3
الدول العربية	723

المصدر: برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية الانسانية العالمية، 2005.

"وفي هذا السياق يقول " روبرت شتراوس هوب" أحد المدافعين عن الوجه العنصري البشع للعولمة، في كتابه " توازن الغد " الصادر عام 1994م، إن " المهمة الأساسية لأمريكا توحيد الكرة الأرضية تحت قيادتها، واستمرار هيمنة الثقافة الغربية، وهذه المهمة لابد من إنجازها بسرعة في مواجهة نمور آسيا وأي قوى أخرى لا تنتمي للحضارة الغربية "، ويستطرد " ان مهمة الشعب الأمريكي القضاء على الدول القومية، فالمستقبل خلال الخمسين سنة القادمة سيكون للأمريكيين، وعلى أمريكا وضع أسس الإمبراطورية الأمريكية بحيث تصبح مرادفة " للإمبراطورية الإنسانية " !. أما " ألفين توفلر " الباحث السوسيولوجي الأمريكي – يتوصل في كتابه " الموجة الثالثة " الى تعريف مغاير لهذا التحول

العالمي المعاصر، ويرى فيه " ثورة كونية جعلت العلم لأول مرة في تاريخ البشرية قوة أساسية من قوى الإنتاج تضاف الى الأرض ورأس المال والعمل، وان المشاركة في هذه الموجة أو هذا التحول مشروطة بإنتاج المعلومات والمشاركة فيها عالمياً من أجل تنمية " الذكاء الكوني "، نحن إذن أمام حالة من " الوعي الكوني " أو العولمة الفكرية في مواجهة الوعي الوطني والوعي القومي في الوطن العربي والعالم الثالث، تقوم على مبدأ " البقاء للاصلح " أو الأقوى في وطن عالمي بلا حدود !؟.

ثالثاً: هدفنا مما تقدم كشف طبيعة الموقف الأيديولوجي الشوفيني المدافع عن إمكانية تحقيق مفهوم العولمة، وانتقاله من حالة الفرضية النظرية المجردة إلى حالة الواقع والتطبيق، خاصة بعد أن توفرت له كل هذه المعطيات المادية والفكرية، في سياق ثورة العلم والتكنولوجيا وثورة المعلومات والاتصالات التي تعزز وتغطي الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعولمة، وتدفع بعمق نحو انتقال هذا المفهوم إلى حقائق مادية نشطة وفاعله على هذا الكوكب، ضمن إطار وأدوات الحضارة الغربية والبلدان الصناعية الرأسمالية التي تنضوي تحت لوائها، عبر هيمنة أحادية حتى اللحظة للولايات المتحدة الأمريكية.

القسم الثاني: آثار العولمة على البلدان النامية

في ضوء ما سبق، فإن النظرة المتأنية الموضوعية لواقع عالمنا في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تؤكد أن معظم شعوب هذا الكوكب ودوله في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، ما زالت تعيش اليوم تحت تأثير صدمة انهيار الثنائية القطبية التي أدت الى انهيار كل أشكال التوازنات الدولية التي سادت إبان المرحلة السابقة من ناحية، وما تلاه من انهيار البنية السياسية – الاقتصادية في تلك الدول، بعد ان استولت الشرائح الكومبرادورية والبيروقراطية المدنية والعسكرية على مقدراتها الداخلية من ناحية ثانية، وهي تحولات عززت احادية الهيمنة الامريكية – الاوروبية على هذا الكوكب، بعيدا عن ميثاق الامم المتحدة، أو مرحلة الحرب الباردة التي فرضت على الجميع آنذاك الاحتكام الى نصوص وقواعد ميثاق الأمم المتحدة الذي أقرته شعوب العالم

كله على أثر الحرب العالمية الثانية، والذي نص في ديباجته "إن شعوب العالم قد قررت ضرورة إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب، والعمل على إيجاد نظام أمن جماعي يحفظ السلم العالمي، ويؤسس لتنظيم دولي أكثر إحكاما وأكثر عدالة في المستقبل، وأن ذلك يتحقق عن طريق تحريم استخدام القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة". لقد شكل مبدأ تحريم استخدام القوة أحد أهم إنجازات القانون الدولي في القرن العشرين، حسب النص الصريح لميثاق الأمم المتحدة-الفقرة الرابعة من المادة الثانية التي أكدت على "تحريم استخدام القوة، أو التهديد بها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة".

إن التحولات الجديدة في العلاقات الدولية التي جاءت على أثر الفراغ السياسي والعسكري والأيديولوجي الذي تركه انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، أدت الى استكمال مقومات هيمنة النظام الرأسمالي العالمي على مقدرات شعوب العالم، في إطار ظاهرة العولمة الراهنة التي جعلت من كوكبنا كله مجتمعا عالميا، تسيطر عليه إرادة القوة العسكرية المسخرة لخدمة قوة الاقتصاد ورأس المال، وهي تحولات تعبر عن عملية الاستقطاب الملازم للتوسع العالمي للرأسمالية الذي رافقها على مدى القرون الخمسة الماضية من تاريخها، وسيلازمها -كما يقول سمير أمين- في أفق مستقبلها المنظور كله ما دام العالم سيظل مرتكزا على مبادئ الرأسمالية، إذ أن هذا الاستقطاب يتفاقم من مرحلة الى أخرى، وهو يشكل اليوم -في ظل العولمة- ذلك البعد المتفجر الأكثر ثقلا في تاريخ تطور الرأسمالية، بحيث يبدو وكأنه حدها التاريخي الأكثر مأساوية، خاصة وأن العولمة قد "تعمقت في السنوات الأخيرة عن طريق الاختراقات المتبادلة في اقتصاديات المراكز أساسا، بصورة همشت المناطق الطرفية التي أصبحت عالما رابعا"

فمنذ عام 1990، شهد العالم متغيرات نوعية متسارعة، انتقلت البشرية فيها من مرحلة الاستقرار العام المحكوم بقوانين وتوازنات الحرب الباردة، الى مرحلة جديدة اتسمت بتوسع وانفلات الهيمنة الأمريكية للسيطرة على مقدرات البشرية، وإخضاع الشعوب الفقيرة منها، لمزيد من التبعية والحرمان والفقر والتخلف والتهميش، كما جرى

في العديد من بلدان اسيا وافريقيا وفي بلدان وطننا العربي عموما والعراق وفلسطين ولبنان خصوصا، فقد تم إسقاط العديد من القواعد المستقرة في إدارة العلاقات الدولية، بدءا من هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمؤسسات الدولية الأخرى، وصولا الى تفريغ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي من مضامينهما الموضوعية الحيادية، يشهد على ذلك عجز "الأمم المتحدة" عن وقف العدوان والتدمير الأمريكي الصهيوني في العراق وفلسطين ولبنان، في مقابل تواطؤ وخضوع الاتحاد الأوروبي وروسيا واليابان للهيمنة والتفرد الأمريكي في رسم وإدارة سياسات ومصالح العولمة الرأسمالية في معظم أرجاء هذا الكوكب، وفي بلداننا العربية والإقليم الشرق أوسطي خصوصاً، في محاولة يائسة لإعادة ترتيب المنطقة الشرق أوسطية وتفكيكها وإخضاعها بصورة غير مسبوقة للسيطرة الأمريكية، عبر دور متجدد تقوم به دولة العدو الإسرائيلي في محاولتها لضرب وتصفية قوى المقاومة في فلسطين ولبنان بصورة بربرية، لم تستطع معها إسقاط رايات المقاومة التي استطاعت إثبات وجودها وصمودها وتوجيه ضرباتها إلى قلب دولة العدو الإسرائيلي، وتهديد منشآته ومدنه لأول مرة في تاريخ الصراع العربي الصهيوني، ما يشير إلى بداية عهد جديد في هذا الصراع عبر متغيرات نوعية في الأوضاع العربية لصالح قوى التغيير الديمقراطي والمقاومة من ناحية، ومتغيرات نوعية بالنسبة لمستقبل الصراع العربي الإسرائيلي الذي تؤكد المعطيات انه صراع وجودي لا تجدي معه مفاوضات أو حلول "سلمية" من ناحية ثانية.

لقد أدى إفراغ ميثاق الأمم المتحدة من مضامينه التي أجمعت عليها دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية على أثر هزيمة النازية، إلى أن أصبحت الأمم المتحدة -اليوم- غير قادرة على ممارسة دورها السابق الذي تراجع بصورة حادة لحساب التواطؤ مع المصالح الأمريكية ورؤيتها السياسية، يشهد على ذلك مواقف لكوفي عنان الامين العام للامم المتحدة، من معظم القضايا المطروحة في المحافل الدولية، خاصة ما يتعلق بدول العالم الثالث عموما والقضية الفلسطينية والعراق ولبنان خصوصا، وليس لذلك في تقديرنا سوى تفسير واحد، هو مدى تحكم الولايات المتحدة في إدارة المنظمة الدولية وأمينها

العام من جهة، ومدى خضوع الانظمة الحاكمة – عبر المصالح الطبقية – للسياسات الامريكية في المشهد العالمي الراهن الذي بات يجسد التعبير الأمثل عن تحول مسار العلاقات الدولية بعيدا عن قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، الى قواعد استخدام القوة العسكرية لتطبيق شروط وسياسات النظام الرأسمالي المعولم، واستفراده في الظروف والمتغيرات الراهنة، التي حولت –وستحول- أقاليم عديدة في العالم الى مسارح مضطربة مفتوحة على كل الاحتمالات، أدخلت العلاقات الدولية في حالة من الفوضى المنظمة، بحيث أصبحت هذه العلاقات محكومة لظاهرة الهيمنة الأمريكية المعولمة، أو لهذا الفراغ أو الانهيار في التوازن الدولي الذي أدى الى بروز معطيات جديدة في هذا الكوكب من أهمها:-

1- تم إسقاط العديد من القواعد المستقرة في إدارة العلاقات الدولية، حيث دخلت هذه العلاقات تحت الإشراف المباشر وغير المباشر للولايات المتحدة الأمريكية وإدارتها الأحادية.

2- تحولت أقاليم عديدة في هذا الكوكب الى مسارح استراتيجية مضطربة، بدأت، أو أنها في انتظار دورها على البرنامج، وهي مسارح أو أزمات مفتوحة على جميع الاحتمالات وفي جميع القارات كما جرى في يوغسلافيا أو البلقان وألبانيا والشيشان، وما أصاب هذه البلدان من تفكك وخراب أعادها سنوات طويلة الى الوراء، وكذلك الأمر في إندونيسيا وأزمة بلدان آسيا الاقتصادية والسياسية، وفي الباكستان والهند وبنغلادش وسيريلانكا.

وفي أفريقيا: الصومال وجيبوتي وموريتانيا والكونغو وغيرها، وصولا الى بلدان أمريكا اللاتينية وتزايد الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فيها، بدءاً من المكسيك الى كوبا الى الأرجنتين وكولومبيا والبرازيل. كما تتفاقم هذه الأزمات في منطقتنا العربية، حيث يتفجر الصراع الوجودي بيننا وبين العدو الصهيوني من جهة، و تتفجر الأزمات الداخلية في الجزائر و السودان و مصر

و اليمن، إلى جانب الاحتلال الإمبريالي لفلسطين وللعراق الشقيق من جهة أخرى.

3-إضعاف وتهميش دول عدم الانحياز، و منظمة الدول الأفريقية، و الجامعة العربية، و منظمة الدول الإسلامية، و كافة المنظمات الإقليمية التي نشأت إبان مرحلة الحرب الباردة والتي تكاد اليوم ان تفقد بوصلتها ودورها.

4 يبدو أنه تم إسقاط المنطقة العربية و دورها ككتلة سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، و تجريدها من أي دور سوى الخضوع السياسي و استمرار تأمين المواد الخام، و إقامة القواعد و الأحلاف العسكرية وفق ما حددته التوجهات و المخططات الأمريكية لمنطقتنا العربية، و نكتفي هنا بالإشارة إلى المجالات الرئيسية لهذه التوجهات طالما بقي الوضع العربي على حاله الراهن:

أ-استمرار عملية التسوية و التطبيع مع إسرائيل و الدول العربية، وفق الشروط الإسرائيلية –الأمريكية من " واي بلانتيشن" الى "خارطة الطريق" وصولا الى "خطة شارون/أولمرت" الهادفة إلى إنهاء المشروع الوطني الفلسطيني بعد تحطيم ثوابته و أركانه الأساسية و مقوماته التاريخية و الشرعية الدولية.

ب-احتلال العراق الشقيق لضمان السيطرة على ثروته النفطية، وإخضاعه للسياسات الجديدة وتعريضه لمحاولات التفتت الداخلي، علاوة على إخضاع وتكريس تبعية معظم الدول العربية الأخرى للنظام الأمريكي وحليفه الصهيوني المسيطر في بلادنا.

ج-استمرار الهيمنة أو السيطرة المباشرة على الخليج و الجزيرة العربية "السعودية" كمنطقة نفوذ أمريكية بصورة شاملة و كلية.

د-الوقوف في وجه أي إمكانية لأي شكل من التحالفات أو التكتلات العربية الاقتصادية و السياسية إذا حملت في طياتها حداً أدنى من التعارض مع مشروع الهيمنة الأمريكي.

هـ-فرض السياسات الاقتصادية وفق مقتضيات الخصخصة و أيديولوجية الليبرالية الجديدة عبر مركزية دور القطاع الخاص في إطار تحالفه العضوي مع البيروقراطية العليا أو النظام الحاكم المعبر عن الطبقة السائدة في بلادنا، خاصة وأن القطاع الخاص في بلادنا العربية قد تحول- الى حد كبير- الى جهاز كومبرادوري كبير في خدمة النظام السائد ونظام العولمة الإمبريالي في آن واحد، بعد أن ألغى هذا القطاع "الخاص" -في معظمه- كل علاقة له بالمشروع التنموي الوطني أو القومي، واصبح همه الوحيد الحصول على الربح ولو على حساب مصالح وتطور مجتمعاتنا العربية واستقلاله الاقتصادي.

و- دعم دولة العدو الإسرائيلي كركيزة إمبريالية صغرى متقدمة في المنطقة تضمن استمرار حماية المصالح الأمريكية المعولمة في بلدان وطننا العربي.

لقد بات واضحاً أن تطبيق مبدأ "القوة الأمريكية" ساهم بصورة مباشرة في تقويض النظام الدولي في عالمنا المعاصر، خاصة و أن حالة القبول أو التكيف السلبي، بل و المشاركة أحياناً من البلدان الأوروبية و اليابان و روسيا الاتحادية شجعت على تطبيق ذلك المبدأ، بعد أن فقدت دول العالم الثالث عموماً -عبر أنظمة الخضوع والتبعية- إرادتها الذاتية و سيادتها ووعيها الوطني، و كان استسلام معظم هذه الدول أو رضوخها لقواعد و منطق القوة الأمريكية، مسوغاً و مبرراً "لشرعية" هذه القواعد من جهة، و الصمت المطبق على ممارساتها العدوانية في كثير من بقاع العالم، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة من جهة أخرى، كما يجري اليوم في بلادنا عبر تحكُّم العدو الصهيوني في مستقبل قضيتنا الوطنية، ومحاولته المشاركة في السيطرة على مقدرات شعوبنا العربية كلها، بعد أن أصبح النظام العربي في معظمه مهمشاً وفق شروط الهيمنة الأمريكية المتجددة التي جعلت دور الدولة في بلادنا -كما في بلدان العالم الثالث أيضاً- يقتصر على الجانب الأمني و القمعي لحماية المصالح الرأسمالية الخارجية و الداخلية المتشابكة، بعد أن نجحت هذه الشروط في تصفية دور الدولة الإنتاجي و الخدماتي الذي كان مخصصاً في المرحلة السابقة لتغطية بعض احتياجات الجماهير الشعبية فيها. و بتراجع دور الدولة

الوطني و الاجتماعي ترعرعت المصالح الشخصية البيروقراطية و الكومبرادورية و الطفيلية، باسم الخصخصة و الانفتاح، مما أدى إلى تفكك الروابط الوطنية و القومية و الإقليمية، إلى جانب عوامل التفكك و شبه الانهيار المجتمعي الداخلي المعبر عنه بإعادة إنتاج و تجديد مظاهر التخلف بكل مظاهره الطائفية و الاثنية و العائلية و الدينية ...الخ، التي ترافقت مع تعمق الفجوات الاجتماعية ومظاهر الفقر المدقع بصورة غير مسبوقة فيها.

و في ظل هذه الأوضاع المتدهورة الناتجة عن أزمة التطور الاجتماعي وأزمة القيادة في بلدان العالم الثالث عموماً التي أدت بها إلى مزيد من الإلحاق و التبعية في علاقتها بالشروط الرأسمالية الجديدة، كان لا بد لاستراتيجية رأس المال المعولم، انسجاماً مع نزوعه الدائم نحو التوسع والامتداد، أن تسعى الى إخضاع الجميع لمقتضيات مشروع الهيمنة الأمريكي المعولم، وهي استراتيجية تستهدف هدفين اثنين متكاملين هما "تعميق العولمة الاقتصادية، أي سيادة السوق عالميا، وتدمير قدرة الدول والقوميات والشعوب على المقاومة السياسية، هذا هو جوهر الإمبريالية في طورها المعولم في القرن الحادي والعشرين، وبالتالي فإننا نرى أن الوضع الراهن ليس نظاما دوليا جديدا، وإنما هو امتداد لجوهر العملية الرأسمالية القائم على التوسع والامتداد بدواعي القوة والاكراه، وهو أيضا استمرار للصراع في ظروف دولية لم يعد لتوازن القوى فيها أي دور أو مكانة، ولذلك كان من الطبيعي أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها القوة الوحيدة المهيمنة في هذه الحقبة، بملء الفراغ الناجم عن انهيار التوازنات الدولية السابقة.

وبنشوء هذا الفراغ السياسي والاقتصادي والأيديولوجي، أصبحت الطريق ممهدة أمام التوسع الرأسمالي صوب المزيد من السيطرة عبر طوره الإمبريالي المعولم، كشكل أخير من تطور النظام الرأسمالي، مما دفع به الى الكشف عن مخططاته المبيتة أو الكامنة للوصول بالتوترات والتناقضات الدولية الى أقصاها، عبر المواجهة المباشرة، مستخدما كافة أساليب الضغط والإكراه، بالقوة العسكرية أو بالإخضاع والمزيد من التبعية والإلحاق لضمان استمرار سيطرته على كافة الموارد المادية الأساسية، من احتياطات

النفط والماء الى الأسواق والمنتجات الصناعية والزراعية، ووضع الحدود والضوابط الإكراهية لحركتها، بما يضمن مصالح الشرائح العليا البيروقراطية والطفيلية والكومبرادورية في أنظمة البلدان الفقيرة التابعة من جهة، وبما يؤدي الى إعاقة نمو هذه البلدان وتدمير اقتصادها وانتشار المزيد من أشكال التخلف والفقر والجهل، وتعمق الأزمات السياسية والطائفية والدينية فيها من جهة أخرى، ففي ضوء وضوح هذه المخططات خلال العقود الثلاثة الماضية تتكشف الطبيعة المتوحشة للرأسمالية المعولمة اليوم على حقيقتها عبر ممارساتها البشعة ضد شعوب العالم الفقيرة، وضد القيم الإنسانية لكبرى في العدالة الاجتماعية والمساواة، كما في الثقافة والفكر والحضارة، وذلك بالاستناد الى المؤسسات الدولية التي تكرست لخدمة النظام الرأسمالي في طوره الإمبريالي الراهن، وهي:-

1- صندوق النقد الدولي الذي يشرف على إدارة النظام النقدي العالمي ويقوم بوضع سياساته وقواعده الأساسية، وذلك بالتنسيق الكامل مع البنك الدولي، سواء في تطبيق برامج الخصخصة والتكيف الهيكلي أو في إدارة القروض والفوائد والإشراف على فتح أسواق البلدان النامية أمام حركة بضائع ورؤوس أموال بلدان المراكز الصناعية.

2- منظمة التجارة العالمية WTO التي تقوم الآن بالإشراف على إدارة النظام التجاري العالمي الهادف الى تحرير التجارة الدولية وإزالة العوائق الجمركية، وتأمين حرية السوق وتنقل البضائع في مدى زمني لا يتجاوز نهاية عام 2006.

3- الشركات المتعددة الجنسية التي باتت تملك أصولاً رأسمالية تزيد عن "36" تريليون دولار وهو ما يقارب إجمالي الناتج المحلي لجميع دول العالم في كوكبنا، وفي هذا الجانب نشير الى أن السلطة الاقتصادية لهذه الشركات العالمية تتركز بصورة كبيرة في مؤسسات أمريكية وأوروبية كما تؤكد المعلومات المستقاه من جريدة فاينانشال تايمز في يناير 1999 إنه من ضمن 500 من أكبر الشركات 244 منها من أمريكا الشمالية و 173 أوروبية و46 يابانية. أي بعبارة أخرى

83% مـن أهـم المنشآت التـي تـتحكم في التجـارة والإنتـاج العـالمي هـي أمريكية شمالية وأوروبية.ويغدو تركز السلطة مذهلاً إذا تأملنا الـ25 شركة الأكبر في العالم "تلك التي يفوق رأسمالها 86 ألف مليـون دولار": أكـثر مـن 70 % منها أمريكية شمالية و26% أوروبية و4% يابانية. ما يعنـي انـه اذا كانت الشركات المتعددة الجنسية تتحكم في الاقتصاد العالمي فإن الولايـات المتحدة الأمريكية هي القوة المسيطرة راهنـا. مـا يؤكـد عـلى أن مقولـة او فكرة أن العولمة تخلق عالماً مترابطاً خاطئة إلى ابعد الحدود.

القسم الثالث: حركة التجارة الدولية في ظل العولمة وانعكاسها على الدول النامية

وفي ضوء هذه السياسات والشروط المحددة من قبل الصندوق والبنك الدّوليّين من جهة، ومنظمـة التجـارة الدوليـة والشركـات المتعـددة الجنسـية مـن جهـة ثانيـة، أصبحت السياسة التجارية للدول المسـتقلة، ولأول مـرة في التـاريخ الاقتصـادي للأمـم شأنا دوليا أو معولماً، وليس عملا من أعمال السيادة الوطنية أو القوميـة الخالصـة ... فعلى النقيض من كل ما كتبه مفكـرو العولمـة، المـدافعون عـن إجـراءات الخصخصـة والليبرالية وتحرير التجارة العالمية، وآثارها الإيجابية على الـدول الناميـة، فـإن النتـائج الناجمة عن اندماج البلدان النامية في هذه الإجراءات تشير الى عدد من الحقائق:-

1- بالرغم من ارتفاع حجم التجارة الدوليـة الى 9.2 تريليـون دولار عـام 2003 "وهي اليوم في منتصف عام 2006 تقدر بحوالي 10 تريليون دولار سـنويا"، فقد ظل نصيب مجموعة البلاد الناميـة مـن التجـارة العالميـة ثابتـا خـلال العقود الثلاثة الماضية حول 18% بما في ذلك نصيب الدول المصدرة للنفط، رغم أن سكان هذه المجموعة من البلاد يشكلون 75% من إجـمالي سـكان العالم.

2- بالرغم من أن دعاة العولمة والتحرير المالي والتجـاري كـانوا يزعمـون أن الـبلاد النامية سوف تستفيد من تدفق الاستثمارات الأجنبية المبـاشرة، إلا أن ذلـك لم

يحدث، فقد تبين في العقدين الماضيين أن أكثر من 90% من حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة تذهب أساسا الى البلدان المتقدمة "الولايات المتحدة-أوروبا-اليابان والصين". أما بقية البلاد النامية فقد حصلت على أقل من 10% من تلك الحركة، وفي هذا السياق تشير البيانات الخاصة بالاستثمارات العالمية إلى أنها بلغت عام 2000 "1393" مليار دولار وقد تراجعت بنسبة 40% عام 2001 على أثر أحداث 11 سبتمبر، وهذه الاستثمارات تركزت بنسبة 90% منها في الدول الصناعية، حيث لم تتجاوز قيمة الاستثمارات الأجنبية التي تدفقت الى الدول النامية 162.1 مليار دولار عام 2002 لم تزد عن حدود هذا الرقم حتى عام 2005.

3- "ارتفع إجمالي رصيد ديون البلدان النامية بشكل دراماتيكي في العقد الماضي من 603.3 مليار دولار عام 1980، الى 2172 مليار دولار عام 1997، ووصلت الى ما يقارب من 2.5 تريليون دولار عام 2004، ومع نمو حجم هذه الديون ارتفعت أسعار الفائدة ومعدل خدمة الدين الذي وصل في بعض هذه البلدان الى ما يزيد عن 100%".

4-إن عولمة الأسواق المالية وما انطوت عليه من إجراءات للتحرير المالي، كانت ذات آثار هامة وخطيرة على البلاد النامية، فقد أدت الى إلغاء الحظر على المعاملات التي يشملها حساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات... وكذلك فإن هذه الإجراءات عرضت الجهاز المصرفي للأزمات، ولتدفق الأموال القذرة "غسيل الأموال"، وتعرض البلد لهجمات المضاربين، والى إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية والنقدية، وشجعت على هروب واسع لرؤوس الأموال الوطنية للخارج.

5- تراجعت مساهمة الدول النامية "146 دولة" في الناتج المحلي العالمي "البالغ كما في نهاية 2004 "36" تريليون دولار" الى 29 % في مقابل 71% للدول المتقدمة "الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي واليابان"، أما فيما يتعلق في

مساهمة دول الشرق الأوسط قد شاركت بحوالي 2% من إجمالي الناتج المحلي العالمي. "انظر جدول الناتج المحلي العالمي".

يتضح فيما تقدم، أن "البلاد النامية تعاني من وضع غير متكافئ لها في الاقتصاد العالمي، وأن هذا الوضع يتدهور فترة بعد أخرى تحت تأثير سرعة اندفاع قطار العولمة والتحرر المتسارع لاقتصاديات هذه البلاد وإدماجها في الاقتصاد العالمي وإن هذا الدمج والتحول المفاجئ والالتزام المبكر بقواعد العولمة والليبرالية والتحرير الاقتصادي كانت له نتائج سلبية، وأحيانا مدمرة على اقتصاد البلدان النامية، حيث وضعت الكثير من العقبات في وجه تنميتها، وأفقدتها القدرة على حماية صناعاتها الوطنية، وأدت الى ارتفاع تكلفة المعرفة والتكنولوجيا، وتعرضها الى المنافسة غير المتكافئة مع الواردات الأجنبية، واحتمال استيلاء الشركات العملاقة المتعددة الجنسية على المشروعات الوطنية والمجالات الأساسية، مما سيدفع، وذلك هو الأخطر، الى تقليص قدرة البلاد النامية على صياغة وتصميم سياساتها التنموية والتجارية "وغيرها من السياسات" بعد أن انتقلت عملية صنع الكثير من القرارات من مستواها الوطني الى منظمة التجارة العالمية" .

إن هذه التطورات والتراكمت السالبة، ستؤدي في تقديرنا، الى تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وتزايد مساحات الفقر والبطالة والتناقضات الداخلية بكل أنواعها، في كل بلدان العالم عموما، وفي البلدان الإفريقية والآسيوية وأمريكا اللاتينية خصوصا، وبوتائر عالية لم تشهدها هذه البلدان من قبل، حيث ستتعاظم الثروات في مقابل تعاظم الفقر واتساعه، وما ستنتجه هذه الفجوات العميقة من شعور عام لدى هذه الشعوب الفقيرة، من خوف كبير على مستقبلها، نتيجة فقدانها القدرة على التحكم والسيطرة على مقدراتها في الظروف الراهنة، بعد أن فقدت كل مكتسباتها -ضمن الحد الأدنى- التي حصلت عليها تلك الشعوب عبر نضالها في مرحلة الاستقلال وحتى نهاية الستينيات من القرن الماضي، مما سيدفع بها -دفاعا عن مصالحها الوطنية والمطلبية معا- الى الانتقال من الطابع العفوي لرفضها، نحو الطابع المنظم، لكي تمارس عملية التغيير والتجاوز لأنظمتها، وكسر حلقات التبعية والتخلف في بلادها، مقدمة لتغيير جوهري في

البنية الداخلية لمجتمعاتها، ستدفع بدورها الى تغيير جوهري أيضا في بنية العلاقات الإقليمية والدولية مؤذنة بعصر جديد من الثنائية أو التعددية في هذا الكوكب، إذ أن توحش الرأسمالية المعولمة وآثارها على البلدان النامية عبر ممارساتها البشعة ضد مصالح شعوب هذه البلدان، سيدفع بهذه الشعوب عبر طلائعها المنظمة من المثقفين والرواد والجماهير الشعبية، الى الإعلان بكل صراحة ووضوح، بأنه لو لم تكن هناك اشتراكية، فسيحرص الجميع على السعي لإيجادها والإيمان بنظريتها وبلورة نظامها من أجل العدالة الاجتماعية والديمقراطية، وتثبيته وحمايته كنتيجة منطقية لظروف الحرمان والذل والاضطهاد والفقر والمرض والمعاناة بكل ألوانها التي تتعرض لها شعوب العالم الفقيرة في ظل العولمة وأدواتها الإمبريالية.

وفي هذا السياق، فإننا ندرك، أيضا، أن عملية التغيير لتجاوز وكسر السيطرة الأمريكية الأحادية لن تتوقف فحسب على بلدان العالم الثالث، رغم اعتبارنا لهذه البلدان الحلقة المركزية في العملية التغييرية المطلوبة على الصعيد الإقليمي والعالمي، بل ستمتد عبر أشكال متعددة، الى البلدان الصناعية المتقدمة في أوروبا واليابان وروسيا، وبلدان اسكندنافيا والصين وبلدان ما يسمى بالنمور الآسيوية، وذلك عبر تحولات لن تأخذ طابعا راديكاليا شعبيا أو طبقيا ضد الرأسمالية من حيث المبدأ، ولكنها بالضرورة ستتخذ موقفا معارضا لجوهر الليبرالية الجديدة وممارساتها الضارة بل والمتوحشة، سواء على صعيد المكتسبات الداخلية للشرائح الشعبية الفقيرة في هذه البلدان من جهة، أو على الصعيد الاقتصادي والسياسي الدولي العام، في مواجهة العنجهية والتفرد الأمريكي بمقدرات العالم الذي لا يأخذ بالاعتبار الدور الأوروبي والآسيوي، كشريك حقيقي في العلاقات الدولية الراهنة، ولذلك لم يكن مستغربا ذلك التحول البسيط لدى الناخب الأوروبي الذي أطاح بالأحزاب اليمينية في ألمانيا، وبريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا، وغيرها من الدول الأوروبية، ليحل محلها في الحكم، الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية، وهو تحول له مدلولاته بالرغم من عدم جذريته، يؤكد على ذلك عودة بعض الاحزاب اليمينية إلى السلطة كما جرى في ألمانيا نهاية عام 2005،وفي ايطاليا قبل أربعة أعوام، ثم

سقوط "برلسكوني" وصعود الاشتراكيين في نيسان 2006، فهو اذن ليس تحولا جوهريا، ولكنه تعبير عن عدم الرضا عن سياسات الليبرالية الجديدة التي دعت الى إلغاء دور الدولة في الاقتصاد، وإلغاء القطاع العام، وتخفيض بعض أوجه الدعم المخصصة للشرائح الفقيرة.

إننا ندرك، انتهازية هذه الأحزاب بالنسبة للموقف الجوهري من الاشتراكية – الديمقراطية، كما ندرك مواقفها اليمينية تجاه القضايا الأساسية التحررية الوطنية والقومية لشعوب العالم عموما، ولشعبنا العربي الفلسطيني خصوصا، في صراعنا مع العدو الصهيوني، حيث لم يرتَقِ الموقف الأوروبي الى مستوى التعارض الجدي مع السياسة الأمريكية-الإسرائيلية في هذا الجانب، بالرغم من عدم تطابق الموقفين والاختلاف النسبي بينهما، وهي أشكال تعارضية تعبر عن حجم الخلاف غير الجوهري -في معظمه- بين السياستين الأوروبية والأمريكية، ولكنها بالمقابل ليست تعارضات شكلية أو بعيدة عن الواقع الأوروبي الذي يتطلع الى دور ذاتي محدد، يهدف الوصول بالاتحاد الأوروبي الى شكل أرقى تحت مظلة المجموعة الإقليمية الموحدة، سعيا منه للحصول على دور أكبر في المصالح والسياسات الاقتصادية والتبادل التجاري من جهة، ودور سياسي أكثر تأثيرا في العلاقات الدولية الراهنة، وهو أمر نعتقد أن أغلبية الدول الأوروبية تتطلع دائما الى إبرازه للمشاركة في قيادة العالم بصورة ندية على حساب الأحادية الأمريكية، ودون أي تناقض رئيسي ومباشر معها، وهو تطلع مشروع وممكن ومطلوب –أوروبيا- في آن واحد، خاصة وأن دول الاتحاد الأوروبي تدرك أهمية دورها، خاصة بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة، بغض النظر عن خضوعها أو معارضتها الشكلية أو توافقها بهذه الدرجة أو تلك مع السياسات الأمريكية راهنا، وهو دور لن يتحقق بدون مشاركتها الفعلية في إدارة العالم وصنع العلاقات الدولية الجديدة، تأمينا لمصالحها ودورها المستقبلي كشريك امبريالي الطابع، طالما بقيت أقطار العالم الثالث على ما هي عليه من تبعية وخضوع، دون أن تتجاوز السياسات "المعتدلة" للأحزاب "الاشتراكية الديمقراطية"، كما عبر عنها المفكر

البريطاني "انتوني جيدنجز" في كتابه الطريق الثالث كحل وسط بين "التطرف الليبرالي وتوحش العولمة من جهة والتطرف الاشتراكي" من جهة أخرى.

القسم الرابع: العلاقات الأمريكية -الأوروبية والأسيوية:

إن سعي أوروبا الى تفعيل الوحدة السياسية عبر البرلمان الأوروبي، والوحدة الاقتصادية عبر النقد الموحد "اليورو"، وتنشيط السوق الأوروبية المشتركة التي تضم حاليا أكثر من 25 دولة ويتم توسيعها الآن، ليس سوى تعبير وتجسيد لتطلعها عبر هذا التجمع الإقليمي الاقتصادي الكبير لتثبيت دورها وحماية مصالحها، من أية مخاطر محتملة تنتج عن الأحادية الأمريكية المهيمنة من ناحية، ولتكريس دورها كقطب رئيسي مواز للولايات المتحدة على قاعدة ثنائية التحكم بالعالم من ناحية ثانية.

إن هذه التطلعات الأوروبية تتعارض بالضرورة مع الإستراتيجية الأمريكية الراهنة تجاه ما يعرف بـ"الاوراسيا"، وهي استراتيجية حددت لنفسها هدفا مركزيا أوليا هو كما يقول د.سمير أمين "منع الوحدة الأوروبية، والأوروآسيوية، ويعني ذلك بصورة ملموسة وقف التقارب الأوروبي الغربي، والروسي الصيني، ذلك هو الكابوس الأمريكي، إذ لا يمكن الدفاع عن "الجزيرة" الأمريكية إلا إذا بقيت أورآسيا منقسمة الى أنظمة متنافسة. إن الولايات المتحدة ترغب في بناء عالم رأسمالي مندمج، لكي تبسط هيمنتها بلا حدود على هذا العالم، لا أن يقاسمها إياه أوروبيون ما زالوا يحتفظون ببعض وسائل هيمنتهم الخاصة هنا وهناك"، وفي هذا الجانب فإن من المفيد التذكير بكتاب "زبجينيو بريجنسكي" الصادر عام 1998 بعنوان "رقعة الشطرنج" الضخمة "the grand chess board" بما يعني خريطة الصراع العالمي، وفي هذا الكتاب يقوم "بريجنسكي" بإعادة بلورة الفكر الاستراتيجي الأمريكي تجاه الأوراسيا بما يتفق مع المعطيات الجديدة التي نشأت عن تفكك الاتحاد السوفيتي، حيث يؤكد أن الساسة الأمريكيين عليهم أن يتوقعوا تماما -كما في لعبة الشطرنج- تحركات مضادة من جانب دول أوراسية.

وبالتالي فإن الولايات المتحدة إذا أرادت أن تعوق عملية بناء قوة روسيا كلاعب استراتيجي مؤثر في سياسات الأوراسيا، فإن عليها أن تعمل بكل قوة علي حرمان روسيا

من ثلاث دول ركائز هي: أوكرانيا, أوزبكستان, أذربيجان، أما بالنسبة لما يجب أن تفعله الولايات المتحدة تجاه أوروبا -وفق هذه الاستراتيجية- يقول بريجنسكي بالنص إن توسيع أوروبا وحلف الناتو هو مما يخدم أهداف السياسة الأمريكية علي المدين القصير و الطويل. إذ إن أوروبا أكثر اتساعا هو أمر يزيد من طائلة النفوذ الأمريكي. فقبول أعضاء جدد من وسط أوروبا هو من جانب، سوف يزيد من عدد الدول المؤيدة لأمريكا داخل المجالس الأوروبية, ومن جانب آخر سوف يحول دون بناء أوروبي متماسك سياسيا بالقدر الذي يصبح فيه منافسا حقيقيا للولايات المتحدة في بعض المناطق التي لدي الاتحاد الأوروبي مصالح مهمة فيها كالشرق الأوسط.

على أي حال، ومهما كانت درجة اتفاقنا أو اختلافنا مع تحليل "بريجنسكي" للعلاقة الأوروبية الامريكية، فإننا نؤكد على حقيقة تتجلى في أن التعارضات الاوروبية/الأمريكية مهما اتسعت مساحتها، فإنها لن تتحول الى شكل من اشكال التناقض التناحري الحاد بينهما في هذه المرحلة، وذلك لكونهما معا، أوروبا والولايات المتحدة، يشكلان رأس الهرم في النظام الرأسمالي العالمي رغم تفوق النظام الامريكي الواضح راهنا، بل وهيمنته واستفراده المتوحش بمقدرات شعوب العالم الثالث عموماً، وبلدان وطننا العربي خصوصاً، رغم إدراكنا إلى أن تطبيقات مفهوم المركز الرأسمالي في اطار الصراع العالمي المحتدم بين دول المركز التي تمثل 15% من مجموع دول الكوكب، وبين بقية دول العالم في الأطراف تحتم نوعا من التفاهم "الأوروبي -الأمريكي" الاختياري والمصلحي في معظم الأحيان، وتفاهما اكراهيا في بعض الأحيان الأخرى وفق موازين القوى بينهما، كمركزين رئيسيين يتحكمان في مقدرات هذا الكوكب، وقد أثبتت الأحداث منذ 11 سبتمبر 2001 الى غزو افغانستان واحتلال العراق ومحاولات الولايات المتحدة تفعيل سيطرتها على هذا الكوكب، الى جانب التأييد المباشر والصريح للعدوان الصهيوني على شعبنا ومحاولاته فرض "خارطة الطريق" و"خطة شارون/أولمرت"، وأخيراً الهجوم البربري الصهيوني "تموز 2006" ضد لبنان العربي وطليعته المقاومة الوطنية بقيادة "حزب الله"، نلاحظ مدى التوافق الأوروبي العام مع تلك السياسات والمواقف الأمريكية

في العالم عموما، وتجاه العراق وفلسطين ولبنان خصوصا، يؤكد على ذلك أن دول الاتحاد الأوروبي لم تجرؤ أن تبادر بالدعوة الى عقد المؤتمر الدولي وفق " خارطة الطريق" على أثر تطبيق ما يسمى بالانسحاب من قطاع غزة، والتزمت بالموقف الامريكي/الصهيوني الرافض لكل قرارات الشرعية الدولية والحقوق الفلسطينية. المسألة الأخرى فيما يتعلق بالصراع على النفوذ في الأوراسيا، ترتبط بهدف الولايات المتحدة الذي ينبغي –كما يقول بريجنسكي- ان يكون دائما هو الحفاظ على التعدديات الجيوسياسية في الأوراسيا بكل ما تعنيه من خصوصيات ثقافية وخطوط تماس عقائدي, فالحفاظ علي هذه التعدديات -كما يقول بريجنسكي- يمنع نشوء تحالف كيانات معادية للولايات المتحدة. من جانب آخر, فإن على الولايات المتحدة أن تبحث عن شركاء استراتيجيين يساعدونها في بناء نظام أمني أوراسي-أطلنطي. وعلي المدى الطويل أي ما يزيد عن عشرين عاما, فإن على الولايات المتحدة بأن تكون مستعدة لتقبل المشاركة في المسئولية والقرار فيما يتعلق بنظام أمني أوراسي-أطلنطي، وهو اعتراف ضمني من بريجنسكي بأن الأوراسيا سوف تشهد في نهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين نشوء الأقطاب الجدد للنظام العالمي. وهو ما يفسر هذا الانتشار الأمريكي الاستراتيجي الواسع النطاق من خلال عدد كبير من القواعد العسكرية في أوروبا وآسيا الوسطي رغم انهيار الاتحاد السوفيتي! وما من تفسير لهذا الانتشار الأمريكي الواسع في الأوراسيا -كما يقول د.خالد عبد العظيم- "مجلة السياسة الدولية" سوى الاستباق لما هو قادم، ومع موافقتنا على تحليل د.عبد العظيم، الا أننا نرى أن تحليلات بريجنسكي انبنت على قاعدة الاستقرار والنمو الدائم، اذا صح التعبير، لنظام العولمة الراهن، دونما ان يضع "بريجنسكي" في الاعتبار "وهذا من طبيعة المفكرين الرأسماليين" عوامل الصراع المتراكمة وتفجرها في لحظة م عينة من التطور اللامتكافئ بين الشعوب المضطهدة من جهة وبين المراكز الرأسمالية من جهة ثانية، ذلك أن حقائق الحياة في وضعها الراهن، وكذلك في مسارها المستقبلي تؤكد على أن هذه الهيمنة الامبراطورية الأمريكية/الأوروبية لن يقدر لها الاستمرار والتواصل، ما يؤكد على ذلك، النهوض المتدرج والعميق في مجابهة العولمة

الرأسمالية خاصة في أمريكا اللاتينية، وصعود الحركات اليسارية في العديد من دولها من ناحية وشدة تعمق مظاهر البطالة والافقار في البلدان الفقيرة في بلدان الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا، مع تزايد شدة وبشاعة الانقسام والصراع الطبقي على قاعدة العداء لنظام العولمة الامبريالي وعملائه، ما يجعل من توفر الظروف الموضوعية لمجابهة العولمة أمرا رئيسا على جدول أعمال الحركات الوطنية والقومية اليسارية الثورية في هذا العالم.

أما بالنسبة لدور روسيا والعديد من بلدان أوروبا الشرقية الاشتراكية السابقة التي تسعى اليوم الى إثبات وجودها في هذا العالم المضطرب المحكوم بالأحادية الأمريكية، خاصة بعد أن عاشت شعوب هذا البلدان أشكالا من المعاناة والحرمان والبؤس في ظل ديمقراطية الليبرالية الجديدة و السوق الحر، فإننا نعتقد أن شعوب هذه البلدان، خاصة الطبقات المتضررة، ستندفع مجدداً للمطالبة بالعودة إلى النظام الاشتراكي في صيغته الجديدة المتطورة، خاصة وأن روسيا لن تستطيع في الظروف الراهنة اللحاق بشروط التطور الاقتصادي والتكنولوجي عبر آليات الرأسمالية، فذلك أمر لن تسمح به المراكز الرأسمالية المعولمة، وبالتالي لا مناص أمامها من العودة الى آليات النظام الاشتراكي كمدخل وحيد لاستعادة دورها وتطورها وإثبات وجودها في هذا الكوكب.

المسألة الثانية في هذا الجانب،فإننا نعتقد، أن الدولة الروسية لا يمكن أن تتخلى عن وعيها المستمر بدورها الكبير و المتميز تاريخياً في إدارة هذا العالم مستذكرة دائماً تراثها القديم، سواء عبر روسيا "بطرس الأكبر"، أو تراثها الحديث عبر روسيا "لينين" أو الاتحاد السوفيتي، و ذلك وفق مفهوم مصالح الدولة الروسية و ليس وفق مفهوم الإمبراطورية الغابر، و بالتالي يخطئ كثيراً من يتصور أن هذا العملاق النووي الذي يملك إمكانات اقتصادية هائلة، سيظل صامتاً على كل ما يجري فيه أو من حوله، و خاصة تلك المتغيرات المتسارعة و الخطيرة في صلب العلاقات الدولية، و لكن ذلك كله مرهون بالتغيير الجذري للواقع الروسي الراهن الذي يتعرض اليوم لأوضاع اقتصادية اجتماعية داخلية أكثر سوءا من تلك العوامل الداخلية –البيروقراطية و الطفيلية الضارة التي أوصلت الاتحاد السوفيتي عبر تراكماتها السالبة إلى حد القطع أو نقطة اللاعودة أو

الانهيار، و بالمقابل فإن ما نتابعه اليوم من تراجعات متسارعة في بنية الدولة الروسية، الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في إطار هيمنة البديل الرأسمالي المحكوم بسياسات المافيا و الاحتكارات الاقتصادية، و تراجع الناتج القومي الإجمالي من أكثر من "2" تريليون دولار إلى 432.9 مليار دولار فقط عام 2004 حسب تقرير التنمية الصادر عن البنك الدولي عام 2005، سيؤدي كل ذلك إلى مزيد من إضعاف الدور الروسي، ليس فقط على المستوى الدولي كما جرى بعد انهيار حلف وارسو، و إنما على المستوى الإقليمي أيضاً بما سيؤخر إعادة إحياء ذلك الدور على الصعيد العالمي دون أن تستطيع كل هذه العوامل إلغاء ذلك الدور، إن لم تكن حافزاً لتوليده.

بعد كل ما تقدم، نأتي الى الحديث عن الدور الآسيوي الذي يبرز بقوة اليوم على الصعيد العالمي، في كل المجالات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية أو ثورة العلم والمعلومات، وخاصة في كل من الصين واليابان كعملاقين يسعى كل منهما الى تحقيق دور مركزي في العلاقات الدولية الراهنة والمستقبلية.

فالصين الشعبية هي الدولة الأولى من حيث عدد السكان "22% من سكان العالم"، وتشير كافة المصادر الى أنها تقترب وبشكل سريع من الوصول الى قمة قائمة أكبر الدول الصناعية في العالم، فالاقتصاد الصيني --بشهادة العديد من الخبراء- هو الاقتصاد الأسرع نموا في العالم خلال الخمسة عشر عاما الأخيرة، ويقدر البعض أنه بعد عودة هونج كونج إليها، فإن الاقتصاد الصيني سيصبح الاقتصاد الثالث في العالم بعد الولايات المتحدة واليابان، بل إنه من المتوقع مع حلول عام 2007 أن يرتفع الناتج القومي الصيني ليصل الى أكثر من 2 تريليون دولار حسب الخطة الصينية الهادفة الى مضاعفة الناتج القومي الإجمالي خلال هذه الفترة. وإذا استمر معدل النمو الحالي "حوالي 10% سنويا" فإن الاقتصاد الصيني سيصل إلى مستوى الاقتصاد الأمريكي بحلول عام 2020، وهو أمر تدركه الولايات المتحدة الأمريكية اليوم التي تعتبر الصين عدوا محتملا في المستقبل أكثر بما لا يقاس منه في الحاضر، خاصة مع التطور في العلاقات السياسية الصينية الروسية، وتوقيع معاهدة الصداقة المشتركة في تموز 2001 هي الأولى منذ أكثر من خمسين عاما،

والتي عبر عنها الرئيس الصيني السابق "جيانج زيمين" بقوله: "إن هذه المعاهدة تستهدف مواجهة الهيمنة الأمريكية على الساحة الدولية"، وذلك انسجاما مع ما جاء في تقرير المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي الصيني "المنعقد عام 1999" الذي نص على أن "الحرب الباردة ما زالت موجودة ذهنيا، والهيمنة وسياسات القوة تواصل أن تكون المصدر الرئيسي لتهديد السلام والاستقرار العالميين، علينا أن نعارض الهيمنة، ونحمي السلام العالمي، وعلى حزبنا الشيوعي أن يساعد على فهم العالم ويعمل على تغييره، ولذلك ينبغي على كل الحزب أن يولي الدراسة جلّ الاهتمام وأن يبدع فيها وأن يفتح نهوضا جديدا في دراسة الماركسية اللينينية وأفكار ماوتسي تونج ونظرية دنغ شياو بينج"، وأضاف التقرير "إن نظام الدولة بالصين الذي يتميز بالدكتاتورية الديمقراطية الشعبية ونظام حكومتها المتميز بمجلس نواب الشعب هما ثمرة النضالات التي خاضها الشعب وخيار التاريخ، ولا بد لنا من أن نتمسك بالنظام السياسي الأساسي، ونحسنه بدلا من استنساخ أي نماذج غربية، إن هذا يتصف بأهمية حاسمة في التمسك بقيادة الحزب والنظام الاشتراكي وتحقيق الديمقراطية الشعبية".

إن التقدم الملموس، على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي المدني والعسكري الذي أحرزته الصين الشعبية تحت قيادة الحزب الشيوعي، أدخل الصين بقوة كشريك أساسي وقطب عالمي فعال كمحور رئيسي في النظام العالمي الراهن في القرن الحادي والعشرين، سيكون له دورٌ رائدٌ ومميزٌ في تحديد شكل وطبيعة التعددية القطبية القادمة لا محالة، خاصة وأن هذا الدور سيشكل مدخلا هاما لشعوب العالم الثالث التي ترى في الصين الشعبية الاشتراكية المحور الوحيد في التعددية القطبية القادمة القادر على أن يشكل تحديا حقيقيا للوجه البشع للعولمة الرأسمالية والهيمنة الأمريكية، من أجل التحرر والعدالة الاجتماعية والاشتراكية والديمقراطية، لكن السؤال الذي لم تتبلور إجابته بوضوح حتى اللحظة: هل ستبقى الصين دولة اشتراكية حقاً في ظل اقتصاد السوق المتبع حالياً، أم أنها ستتحول تدريجياً إلى نظام رأسمالية الدولة تمهيداً لتحولها إلى دولة رأسمالية بمزايا صينية؟ إن هذه المخاوف أو الاحتمالات تستند إلى العديد من

المؤشرات والمعطيات التـي تؤكـد عليهـا، عـلاوة عـلى أن حـديث القيـادة الصـينية "في الحزب والحكومة" عن تطبيق قوانين اقتصاد السوق منذ أواخر القرن الماضي، لا يمكـن أن يستقيم مع قوانين الاقتصاد الاشتراكي ومناهجه التـي بـدأت في التراجـع والانحسـار لحساب القطاع الخاص الذي بات يسيطر على حـوالي 60% مـن الاقتصـاد الصـيني في إطار الشركات المساهمة التي تجمع بين الرأسماليين وعمال المصـانع، وفي كـل الأحـوال يظل المستقبل مرهوناً بمدى اتساع التناقضات بين القطاع الخاص الصـيني مـن ناحيـة وبين الحزب الشيوعي وبرامجه من ناحية ثانية.

بالنسبة لليابان التي تحتل اليوم الموقع الثاني في العالم من حيـث حجـم النـاتج القومي الإجمالي، البالغ "4300" مليار دولار عام 2004 حسب تقرير التنمية الإنسانية "العالمي" لعام 2005 المشار إليه، واليابان التي بلـغ عـدد سـكانها كـما في عـام 2004، "128" مليون نسمة هي الدولة الثامنة من حيث مقـدار دخـل الفـرد السـنوي الـذي يبلغ "33731" دولار، بينما يبلغ دخل الفرد في الولايات المتحدة "37650" دولار وتـأتي في المرتبة الخامسة حسب الجدول المبين ادناه:

جدول يوضح ترتيب دخل الفرد السنوي لأعلى 25 دولة في العالم كما في عام 2004

الرقم	الدولة	دخل الفرد السنوي	الرقم	الدولة	دخل الفرد السنوي
1	لوكسمبرج	59143	13	ايطاليا	25471
2	النرويج	48412	14	هونج كونج	22987
3	سويسرا	43553	15	سنغافورة	21492
4	ايرلندا	38487	16	أسبانيا	20404
5	الولايات المتحدة	37648	17	نيوزلندا	19847
6	أيسلندا	36377	18	إسرائيل	16500

7	الدنمارك	39332	19	اليونان	15608
8	اليابان	33731	20	قبرص	14786
9	النمسا	31289	21	البرتغال	14160
10	بريطانيا	30253	22	سلوفينيا	14000
11	فرنسا	29410	23	كوريا	12634
12	ألمانيا	29115	24	مالطا	12157

رغم أن اليابان تأتي في المرتبة الثامنة من ناحية دخل الفرد السنوي، إلا أنها الدولة الأولى من حيث السيولة المالية، وحجم الاستثمارات الخارجية، وهي الأولى من حيث "الأصول الوطنية الثابتة التي تبلغ 43.7 تريليون دولار مقابل 36.2 تريليون دولار في الولايات المتحدة، وهي الدولة الأولى في العالم بالنسبة لتصنيع منتجات الحديد والصلب "رغم أنها تفتقر للمواد الخام"، وهي الأولى للمكننة الصناعية في العديد من المجالات".

إن التراكم الاقتصادي وحجم التقدم النوعي والكمي التكنولوجي، يؤهل اليابان لأن تصبح واحدة من الدول العظمى التي ستسهم في تحديد المعالم المستقبلية للنظام العالمي المعاصر، من حيث تحديد مراكزه وأقطابه أو تعدديته التي لم تتبلور بعد، دون أن يعني ذلك الإسهام أن الدور الياباني سيشكل تناقضا مع سياسة الولايات المتحدة وتوجهاتها العالمية، بل سينطلق من رؤيته للمصالح اليابانية والآسيوية الخاصة التي ستظل ترى في الولايات المتحدة حيفا استراتيجيا على صعيد رسم السياسات والعلاقات الدولية في إطار النظام الرأسمالي العالمي، من موقع المشاركة والندية، بالمعنى النسبي الذي يأخذ بعين الاعتبار خصوصية الوضع الياباني ودوره الآسيوي، وهي علاقة تقترب من الرؤية الأوروبية وتتقاطع معها.

فاليابان اليوم، تشكل نموذجا اقتصاديا لدول شرق وجنوب شرق آسيا بالذات، وهي دول باتت تملك اليوم اقتصادا قويا رغم ما تعرضت له من أزمات –ساهمت فيها

الولايات المتحدة بصورة مباشرة وغير مباشرة-، حيث أثبتت أنها ليست فقاقيع مالية يمكن أن تنفجر وتتلاشى تجربتها بسهولة ويسر، وهي بالتالي تجد في اليابان مثالا وملاذا في آن واحد، ولذلك كان من الطبيعي أن يلتقوا جميعا في تكتل "الآسيان" المشار إليه سابقا، إثباتا للقوة الاقتصادية من جهة، وتمهيدا لدور سياسي آسيوي مركزي في العلاقات الدولية تكون الصين احد اهم اقطابه من جهة أخرى.

القسم الخامس: الوضع الدولي – رؤية مستقبلية

في كل الأحوال، سيظل الوضع الدولي لفترة طويلة نسبيا، قد تمتد حتى نهاية العقد الثاني من القرن الحالي، مفتوحة على كل الاحتمالات، ولكن من المؤكد في مواجهة كل ذلك، أن هيمنة النظام الرأسمالي وأحاديته القطبية الراهنة، ليست ولن تكون نهاية التاريخ كتجسيد لانتصار الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ففي مقابل حقائق القوة ومقوماتها التي تعطي الانطباع على أن الولايات المتحدة تملك من عناصر القوة الاقتصادية والعسكرية والمعلوماتية وغيرها، بما لا يجاريها أي اقتصاد آخر في هذا العالم، إلا أن هناك وجه آخر للحقائق أو الوقائع الأمريكية التي تنمو وتتراكم بصورة سلبية، ستجعل وجه الولايات المتحدة الأمريكية في نظر شعوب العالم في بلدان الأطراف خصوصاً، أكثر بشاعة من وجه النازية في أحط درجاتها وممارستها، وذلك عبر سياسة "عولمة السلاح" وإرادة القوة الباغية التي تمارسها الولايات المتحدة ضد شعوب عالم الأطراف عموماً وفي بلداننا العربية خصوصاً عبر وكيلها الامبريالي الصغير دولة العدو الصهيوني التي تقوم في هذه المرحلة بممارسة أبشع أدوارها الوظيفية في خدمة المصالح والسياسات الامبريالية الأمريكية في بلادنا، يشهد على ذلك ما جرى ويجري في فلسطين ولبنان من قتل عنصري للطفولة والمرأة والشيوخ وتدمير منهجي للمدن والقرى والمخيمات، ليس بذريعة ضرب المقاومة الفلسطينية واللبنانية فحسب، بل لتنفيذ السياسات الأمريكية فيما يسمى بالشرق الأوسط الجديد. أما الصورة الأخرى لهذا الوجه الأمريكي البشع فهي تتجلى في حالة المد الثوري اليساري المتصاعد في أمريكا اللاتينية... فنزويلا شافيز وبوليفيا والبرازيل والبيرو، والعديد من دول هذه القارة

السائرة في الحراك والتغيير الثوري النقيض لهيمنة الامبريالية الأمريكية ونظام العولمة الرأسمالي برمته، كما تتجلى أيضاً في داخل المجتمع الأمريكي عبر أزماته الاقتصادية والمجتمعية والأخلاقية المتراكمة، وهي أزمات تحمل من الدلالات والمعاني بما يتناقض مع صورته "الوردية" المرسومة -بشكل مبرمج- في أذهان الكثير من الليبراليين العرب أو الحالمين في هذا العالم، المأخوذين بشكل الظاهرة فقط بعيدا عن مضامينها. فبالرغم من انتصارها في الحرب الباردة، "تبدو الولايات المتحدة اليوم وكأنها تخسر حاليا حرب البطالة والمخدرات والإنتاجية والتعليم، علاوة على تزايد أزمة الاقتصاد الأمريكي منذ عام 2000-2005 عبر جملة من المؤشرات:

1-حسب ميدل ايست اون لاين http://www.middle-east-online.com

فقد أكد تقرير بنك الاحتياط الفدرالي عام 2001 على استمرار ضعف النمو في قطاعي الصناعة والتجارة مع اتجاه لمزيد من الخفض في اسعار الفائدة، كما "شكل افلاس كل من شركتي world com للاتصالات في يوليو 2000 التي بلغت ديونها 41 مليار دولار، وشركة انرون enron وهي أكبر شركة في قطاع الطاقة التي تجاوزت ايراداتها 100 مليار دولار في ديسمبر 2001، أكبر حالتي افلاس في تاريخ الولايات المتحدة، مما كشف طبيعة الأزمة الموجودة في مفهوم السلطة السياسية corporate governance، كما طال مسلسل الفضائح شركة "زيروكس zerox" العالمية التي تعد أكبر شركة لتقنيات التصوير في العالم، كما تعرضت مؤسسة "جي-بي مورجان تشيس" ثاني أكبر شركة مصرفية قابضة في الولايات المتحدة، وشركة "ميريل لينش" المالية، ومؤسسة "كلوبال كروسينج" و"أديلفيا للاتصالات" و"تشارتر للاتصالات" ثاني أكبر شركة كابل" ، اما "بالنسبة لأثر هذه الأزمة على الاقتصاد الأمريكي، فإن أغلب التقديرات تشير الى أن الخسائر قد طالت ما يزيد عن 80مليون من المستثمرين الأمريكيين قدر حجم خسارتهم نحو 8.6 تريليون دولار".

2- من واقع قراءة الأرقام والبيانات الاقتصادية الهامة التي يوردها د.عبد الخالق عبد الله في دراسته المشار إليها، فإن الولايات المتحدة تستهلك أكثر مما تنتج، وتستورد أكثر مما تصدر، وخلال السنوات الماضية سجلت الولايات المتحدة -كما اشرنا من قبل- أعلى حالات الإفلاس في كل تاريخها المعاصر، "أكثر من "700" ألف حالة إفلاس"، كذلك أخذت الولايات المتحدة تعاني من أكبر عجز مالي في العالم تجاوز 400 مليار دولار، أما إجمالي ديونها فإنه قد تجاوز كل الأرقام القياسية بعد أن أصبح يزيد عن ثلاثة آلاف مليار دولار، أي أكثر من 1.5 ضعف إجمالي الديون المترتبة على كل الدول الأخرى في العالم، الى جانب أكثر من "10" مليون شخص عاطل عن العمل "8% من القوة العاملة"، كما تراجعت الولايات المتحدة الى الدولة رقم "13" من حيث الإنفاق على الصحة، والدولة رقم "17" من حيث الإنفاق على التعليم، ورقم "29" من حيث عدد العلماء والفنيين بالنسبة الى إجمالي السكان، حيث أن لديها "55" عالما وفنيا فقط لكل ألف نسمة مقابل "317" عالما وفنيا لكل ألف نسمة في اليابان، وبالنسبة لاستهلاك المخدرات والكحول فإن الولايات المتحدة هي الأولى في العالم في هذا المجال، حيث أنها تستهلك 80% من إجمالي المخدرات في العالم، وهي من أعلى الدول في العالم بالنسبة لحالات التفكك الأسري والعنف والاغتصاب والقتل، حيث أصبح 50% من الشعب الأمريكي يتعرض لشكل من أشكال الإجرام، ونسبة 21% من كل النساء يتعرضن للاغتصاب.

3- لقد بات من الواضح أن الاقتصاد الأميركي في السنوات الأخيرة يعاني عدة صعوبات من بينها الركود، فقد وصل عجز الموازنة الأميركية في العقد الأخير من القرن الماضي إلى ما يناهز 350 ملياراً وبلغ حجم الديون الخارجية 3.5 تريليون دولار، وزادت ديون الأفراد بنسبة 12 في المئة، في حين لم يرتفع دخل الفرد إلا بنسبة 7 في المئة، كما ارتفعت معدلات البطالة

إلى 8 بالمئة. وخلال فترة التسعينيات هبطت معدلات البيع في أسواق السيارات والعقارات هبوطاً حاداً, وأصبحت سرعة الإنتاجية تقل ثلاث مرات عن مثيلاتها في اليابان ومرتين عنها في أوروبا الغربية، هذا بالإضافة إلى التردي الذي تعرفه الخدمات الصحية والتعليمية، وتزايدت نسبة الإقصاء والتهميش في أوساط الفئات الفقيرة, وتراجعت نسبة العلميين والفنيين حسب تقرير التنمية البشرية في العالم، فهناك 55 فنياً وباحثاً لكل ألف من السكان الأميركيين مقابل 129 في كل من السويد وهولندا، و257 في كندا و317 في اليابان، وتشهد المدارس والجامعات الأميركية حالات من التدهور، يبرزها تراجع طلابها أمام الطلاب الأجانب وخاصة في مجال الرياضيات والكيمياء وعلوم الحاسب الآلي. وحسب "ايمانويل تود" صاحب كتاب: "ما بعد الإمبراطورية، دراسة في تفكك النظام الامريكي" الذي يتنبأ بانهيار الولايات المتحدة الأميركية، وهو كان سبق وتنبأ بتفكك الاتحاد السوفيتي قبل عشر سنوات من انهياره، فإن أميركا بحاجة إلى 1.5 مليار دولار يومياً لتغطية العجز في ميزانها التجاري الذي قارب عام 2000 الـ 450 مليار دولار. وهو يعتبر أن أميركا عشية القرن الحادي والعشرين أصبحت غير قادرة على أن تعيش على إنتاجها وحده إذا شاءت الاحتفاظ بنفس مستوى المعيشة، ويتنبأ المؤلف الذي أثار كتابه ضجة, بأنه مع ازدياد قوة "أوراسيا" ستنخفض وتتوقف التدفقات المادية والمالية التي تغذي أميركا اليوم، مما سيجعل منها دولة مثل غيرها من الأمم.

4- الولايات المتحدة تعاني من عجز كبير في الموازنة يُقدّر أن يصل إلى أكثر من ستمائة وخمسين مليار دولار في العام "2005" وربما يصل حتى سبعمائة مليار دولار، وحسب ما يقول رجل الاقتصاد الأمريكي "وارن بافيت"وهو ثاني أغنى رجل في أمريكا" فإن العجز المتوقع في الموازنة الأمريكية أو مجموع الديون الأمريكية سيصل عام 2015 إلى "11" تريليون دولار، وهذا

يعني أن خزينة الولايات المتحدة ستتكبد فقط فوائد سنوية على هذه القروض تشكل حوالي خمسمائة وتسعين مليار دولار، ستكون عبء الفائدة التي ستتكبدها الخزينة الأمريكية، وقد حذر مدير مكتب الكونغرس في تصريحات نشرتها وكالة الأنباء الفرنسية في 6مارس 2004 إن العجز التجاري الأمريكي المتراكم قد يلامس 2600مليار دولار من الآن وحتى العام2015.

وفي هذا السياق يكشف "صموئيل هنتنغتون"، صاحب نظرية صدام الحضارات، الهاجس الديموغرافي الذي يخيف أميركا ويستشهد بإحصائية تقول أنه عام 2050 سيكون من بين السكان الأميركيين 23 بالمئة من أصول لاتينية و16 بالمئة سوداً و10 بالمئة آسيويين. ويعلق على هذه الإحصائية بالقول، انه إذا نجحت الولايات المتحدة في السابق في استيعاب المهاجرين فلأنهم في الغالب كانوا أوروبيين، فهل ستنجح مستقبلاً عندما سيصبح 50 بالمئة من السكان لاتينيين أو غير بيض؟.

نعم الولايات المتحدة الأميركية هي الأولى في الإنفاق العسكري والرؤوس النووية والطائرات المقاتلة، إلاّ أنها الثامنة في متوسط عمر الفرد والثامنة عشرة في معدل وفيات الأطفال وأظهرت دراسات أكاديمية حديثة فيما يتعلق بالكسب والعمالة والتعليم والجريمة أن الولايات المتحدة تبدو وكأنها تتكون من أمتين بينهما تفاوت هائل، وهي كذلك بالفعل، بل ربما أسوأ بكثير.

لا يعني عرض ما تقدم التهوين من قدرات الولايات المتحدة الأميركية وقوتها، إلا أنه يعني بوضوح أن المشروع الإمبراطوري على المدى البعيد يقف على أرض اقتصادية واجتماعية رخوة, وهي تتجه يوماً بعد يوم لتصبح أكثر هشاشة.

وبالرغم من إدراكنا لطبيعة هذه المظاهر، كسمة أساسية من سمات الرأسمالية التي يصفها ماركس بقوله "إن الرأسمالية تنزف دما من كل مساماتها"، إلا أن أهميتها تكمن في أنها تعكس الواقع الداخلي للمجتمع الأمريكي، وتكشف بوضوح الوجه القبيح للرأسمالية التي لا يمكن ان تنمو وتتراكم بعيدا عن الانقسامات الطبقية الحادة،

والفجوات الهائلة بين من يمتلكون الثروة من جهة، والمحرومين من جهة ثانية في إطار من الصراعات المباشرة وغير المباشرة، المكشوفة أو الكامنة، التي لن تتوقف عن الحركة والاستمرار بين من يملك ومن لا يملك، بين المُستغلِّين والمستَغلين، تلك هي حقائق الحياة المعبرة عن مسار التاريخ وحركته التي لا مستقر لها، وهي حقائق تتناقض بصورة كلية ومطلقة مع كل أولئك الذين يتحدثون عن نهاية التاريخ أو سقوط الأيديولوجيا، تعبيرا عن أكذوبة الانتصار النهائي للنظام الرأسمالي الامريكي وأيديولوجيته، بالرغم من هذا الانتشار الواسع له على معظم مساحة كوكبنا، إذ أن هذا الانتشار عمّق الى درجة كبيرة، عملية الاستقطاب الآخذة في التصاعد، وهو "استقطاب يتمثل في التضاد بين ثروة المراكز المتزايدة، وفقر الأطراف المتفاقم، خاصة وأن هذا الاستقطاب ليس ناتج ظروف خاصة بمختلف مناطق العالم -كما تدعي أيديولوجية الليبرالية الجديدة- بل هو ناتج عمل التوسع الرأسمالي في حد ذاته، إذ ان هذا التوسع يقوم على عولمة سوق المنتجات ورؤوس الأموال دون أن يصاحبها اندماج أسواق العمل التي تظل متفتتة ومحبوسة في أطر السياسة القائمة، ولذلك فإن التحدي الحقيقي بالنسبة لقوى اليسار العربي وقوى اليسار العالمي، يتلخص في مقولة واحدة مفادها، ضرورة تجاوز حدود الرأسمالية من أجل ضمان بقاء الإنسانية، فالخيار التاريخي الحقيقي قد أصبح كالآتي: إما ان تتيح النضالات الاجتماعية تجاوز منطق آليات وقوانين الرأسمالية، وإما في غياب ذلك، أن يؤدي فعل هذه الآليات الى انتحار جماعي للإنسانية وتدمير للكرة الأرضية".

فبعد مرور ما يقرب من أربعة عقود على ولادة نظام العولمة، يتكشف اليوم، طبيعة التناقضات الملازمة للنظام الرأسمالي عموما، وتفجر هذه التناقضات في المشهد الراهن لعولمة السوق عبر عدد من المظاهر:

1-طغيان آليات السوق الحر المفتوح والمنفلت في جميع بلدان العالم، وما أدت اليه هذه الظاهرة من تراجع وتدمير للصناعة المحلية والمنتجات السلعية في بلدان العالم الثالث، حيث تتكشف لشعوب هذه البلدان حجم الويلات التي أفرزها تطبيق آليات السوق الحر التي أثبتت مجددا أنها اعادت انتاج التشوهات في

النشاط الاقتصادي، من خلال تزايد حجم البطالة الثابتة "البنيوية" والبطالة المؤقتة، والتضخم وارتفاع الأسعار وثبات الأجور، وما يرافق ذلك من تزايد انتشار الفقر والفقر المدقع في اوساط الجماهير الكادحة، بحيث أصبحت هذه الاحوال المتردية السمة الرئيسة للعولمة الراهنة في تطبيقاتها على بلادنا وبلدان العالم الثالث، علاوة على تزايد انتشار السرقة والجريمة والمخدرات والدعارة والانهيار النفسي، جنبا إلى جنب مع اقتصاد الكومبرادور والمضاربة والمقامرة والطفيليين بكل أشكالهم.

2-التدهور الشديد والمتفاقم في المساواة الاجتماعية، بفعل الفجوة الهائلة في توزيع الثروات والدخل من ناحية والزيادة الكبيرة في نسبة الفقراء التي تزيد في بلادنا وبلدان العالم الثالث عن 70% من ناحية ثانية.

3-تطور الفقر وتفاوت الدخول عالميا واقليميا وقطريا بفعل العولمة الراهنة حيث اتسع الفقر افقيا ليشمل أوسع الفئات الوسطى، وينحدر بها إلى ما يقرب من خط الفقر.

4-التراجع المهني على الصعيد العالمي، عن نظام الخدمات الاجتماعية، بينما تتقدم التكنولوجيا وتنتشر بصورة هائلة غير مسبوقة، لتحقق انتاجية فائقة وارباحا اسطورية، والمفارقة هنا -كما يقول د.عصام الزعيم- "في العولمة، بينما تزيد الانتاجية وتتضاعف، تتقلص الخدمات الاجتماعية للفقراء العاطلين عن العمل وذوي الدخل المحدود".

فالعولمة -كما يقول "اريك هوبسبوم ERIC HOBSBAWM- قد بلغت طوراً مستجداً على ثلاثة مستويات: هي الترابط والتكنولوجيا والسياسة، فبادىء ذي بدء بتنا اليوم نعيش في عالم مترابط الى درجة أن العمليات الجارية يتعلق بعضها ببعض، وأن أي انقطاع قد يولد انعكاسات عالمية فورية".

ثم أن "هناك هذه السلطة الفائقة لتكنولوجيا في حالة ثورة مستمرة، تفرض نفسها في المجال الاقتصادي كما في المجال العسكري بنوع خاص".

وأخيراً، -كما يستطرد هوبسبوم- فإن "السياسة في أيامنا هذه باتت تتسم بطابع على درجة من التعقيد. فعصرنا هذا لا يزال عصر الدول القومية، وهو العنصر الوحيد الذي يعوق سير نظام العولمة. لكن المقصود دولة ذات نمط خاص حيث الشعب العادي يلعب دوراً مهماً".

ومع استمرار تراكمات التناقضات الداخلية للعولمة الامريكية الراهنة، يصبح سؤال اريك هوبسبوم مطروحا بقوة:

فهل أن امام هذه السياسة فرصة للنجاح؟ ويجيب بقوله: يبدو أن العالم هو على درجة من التعقيد بما لا يسمح بسيطرة دولة واحدة، ولا ننسينّ أن الولايات المتحدة وباستثناء التفوق العسكري، مرتهنة لموارد تنقص أو في طريقها الى النقصان. ومع أن اقتصادها عظيم الا ان الحيز الذي يحتله في الاقتصاد العالمي يتضاءل، ولا بد من الاستنتاج أن الأميركيين خلال عامي 2003/2002 "الهجمة ضد أفغانستان والعراق"، قد ضحّوا بمعظم اوراق قوتهم السياسية، حتى وإن ظلوا يمسكون بالبعض منها، ثم يضيف: "غير أن الميزة الرئيسة التي يملكونها في مشروعهم الامبراطوري تكمن في الناحية العسكرية. إن الهدف الأساسي –من الهجوم على أفغانستان والعراق- من العملية قام على استعراض القوة عالمياً، مما يعني أن السياسة التي تحدث عنها المتطرفون في واشنطن، ومنها إعادة صياغة شاملة لمجمل الشرق الأوسط، لم تكن ذات معنى. ونحن ندرك أنهم إذا كانوا يخططون جدياً لتغيير المعطيات في المنطقة فليس أمامهم الا أمر واحد يقومون به وهو ممارسة الضغط على اسرائيل".

ومن المستحيل التنبؤ كم من الوقت سيدوم التفوق الأميركي، لكن الأمر الوحيد الذي نحن متأكدون منه كلياً هو أن في الأمر ظاهرة موقتة في التاريخ كما كانت جميع الامبراطوريات.

وفي هذا السياق يقول هوبسبوم "والامبراطورية الأميركية قد تسقط لأسباب داخلية، والأكثر الحاحاً منها هو كون الامبريالية بمعنى السيطرة على العالم وإدارته، لا تثير اهتمام معظم الاميركيين الملتفتين بالأحرى الى ما يحدث داخل الولايات المتحدة،

فالاقتصاد هو على درجة من الوهن ما سيحمل الحكومة والناخبين الأميركيين يوماً على اتخاذ قرار بأن من الأهم الانكباب على هذا الأمر بدلاً من خوض المغامرات في الخارج. أضف الى ذلك أنه وكما يحدث حالياً، سوف يكون على الأميركيين انفسهم أن يمولوا جزءاً كبيراً من هذه التدخلات الخارجية، وهذا ما لم يحدث لا في حرب الخليج ولا الى حد كبير إبان الحرب الباردة".

على أي حال، ومع تقديرنا لاهمية العوامل الداخلية الامريكية كما يقول "هوبسباوم"، إلا أن عملية الاستقطاب الخارجي ستظل عاملا رئيسا اوليا، وفي هذا السياق يقول د.سمير امين "إن التوسع الرأسمالى على صعيد عالمى قد أنتج استقطاباً لم يسبق له مثيل منذ آلاف السنين، ففى أوائل القرن التاسع عشر لم يتجاوز مدى التفاوت الأقصى فى توزيع الثروة بين 80% من سكان الكوكب نسبة الواحد إلى اثنين. وبعد قرنين من التوسع الرأسمالى صارت هذه المعادلة نسبة الواحد إلى ستين، بينما انكمشت نسبة سكان المراكز إلى 20% فقط من سكان الكوكب".

ومن هنا يستطرد د.سمير امين: يمكن أن نميز المرحلة الأولى للاستقطاب وتشكيل التفاوت الاجتماعى على الصعيد العالمى والأصعدة القطرية فى الفترة من عام 1800 إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية. أما عن آليات الاستقطاب المتحكمة فى هذه المرحلة، ومن ثم أنواع "الفقر" الناجمة عنها فنلحظ أولاً قيام منطق التوسع الرأسمالى على الصعيد العالمى على أساس "سوق مبتورة"، أى الميل إلى تكوين سوق عالمية للمنتجات ورؤوس الأموال، دون أن يصاحبه ميل موازٍ إلى اندماج أسواق العمل عالمياً، وتجلى هذا المنطق فى "إقامة تقسيم العمل الدولى على أسس غير متكافئة، أهمها انفراد قوى الثالوث فى المركز "الولايات المتحدة، أوربا، واليابان" بالإنتاج الصناعى، وتخصيص دول الأطراف لإنتاج الخامات "الزراعية والمعدنية" للتصدير. وقد صار هذا "التبادل غير المتكافىء" الآلية الرئيسية الفاعلة فى إنتاج الاستقطاب المعنى، أى امتصاص الفائض المنتج فى الأطراف لصالح المراكز. وكان الشرط السياسى لضمان فعالية هذا التوسع هو التحالف بين

رأسمالية المراكز من جانب، ومن الجانب الآخر الطبقات الحاكمة محلياً فى الأطراف - وهى طبقات ذات جذور "اقطاعية" سابقة - وتحويلها إلى "برجوازيات كمبرادورية" أى تابعة.

أما المرحلة الثانية -كما يقول د.سمير أمين- للاستقطاب فهى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت مقدماتها فى المرحلة السابقة حيث أنتج الاستقطاب المترتب على التوسع الرأسمالى فى تلك المرحلة انتفاضات ضد النظام السائد، تجلت فى ثورات اشتراكية فى روسيا والصين "وهى مناطق طرفية، ولم يكن هذا مجرد صدفة" وفى ثورات التحرر الوطنى فى آسيا وأفريقيا. وقد كان الانتصار المزدوج للقوى الشعبية والديمقراطية ضد الفاشية والكولونيالية القديمة بمثابة فاتحة لمرحلة جديدة من التراكم الحثيث، فساد رواج "ارتفاع معدلات النمو" فى الأقسام الثلاثة للمنظومة: الغرب والشرق والجنوب. وتجلى هذا الرواج فى تبلور أشكال اجتماعية خاصة بكل قسم من هذه الأقسام الثلاثة؛ فكانت دولة الرفاهيةWelfare state فى الغرب، وبناء الاشتراكية فى الشرق، وتجارب إنجاز مشروع تنمية وطنية مستقلة فى الجنوب. وبالرغم من تباين خصوصيات هذه الأشكال الثلاثة، فقد كان بينها قاسم مشترك ألا وهو قيامها على توازنات اجتماعية عملت لصالح الطبقات الشعبية - ولو نسبياً على الأقل-، أى أقيمت على أساس ظروف اجتماعية ملائمة لتعجيل النمو. إذن، كان الرواج نتاج تكيف التراكم لمقتضيات العلاقات الاجتماعية التى فرضتها القوى الديمقراطية والشعبية، وهو وضع معاكس تماماً "للتكيف" الذى يدعو إليه أصحاب النظام حالياً.

واتخذ تكيف التراكم لهذه المقتضيات الاجتماعية -فى المرحلة السابقة -كما يؤكد سمير أمين- أشكالاً من "تقنين الأسواق" Regulation خاصة بكل منطقة من المناطق الثلاث المذكورة. فالرواج يأتى دائماً نتيجة لتقنين الأسواق، وليس نتيجة إطلاق الحرية لها كما تدعى الأيديولوجية الليبرالية السائدة حالياً. فالأسواق لا تحقق "توازناً" من تلقاء نفسها، إذ إن الطابع الانفجارى الذى تتسم به لا بد وأن ينتج تصاعد التفاوت، ومن ثم أزمة تراكم، وهو ما نراه حالياً. لقد نتج عن تقنين التراكم وتعجيل النمو المترتب عليه تحسن ملحوظ فى أشكال توزيع الدخل قطرياً وعالمياً، ومن ثم تخفيف ظواهر الفقر. واتسمت هذه المرحلة بمعدلات مرتفعة فى العمالة، كما ارتفعت مستويات الأجور بموازاة معدلات نمو الإنتاجية فى المراكز، فتقلصت البطالة وأقيمت نظم ضمان اجتماعى فعالة فى المراكز. أما فى الجنوب فقد قام الرواج على أساس تحقيق إصلاحات على الأصعدة الوطنية، من أهمها الإصلاح الزراعى والتأميمات وإصدار بعض القوانين

لصالح العمل. وبفضل هذه الإصلاحات دخلت بلدان الجنوب في مرحلة التصنيع والتحديث

ونأتي إلى المرحلة الحالية، وهي -كما يصفها سمير أمين- مرحلة تفكك عالم ما بعد الحرب العالمية، والعودة إلى تصاعد ظواهر الاستقطاب والتفاوت الاجتماعي والفقر. فالتوازنات الاجتماعية التي قام عليها التراكم الحثيث أخذت في التآكل التدريجي، الأمر الذي أدى بدوره إلى سقوط النماذج الثلاثة المذكورة: دولة الرفاهية في الغرب، وبناء الاشتراكية في الشرق، ومشروع الدولة الوطنية الشعبوية في الجنوب. وهو ما أدخل النظام في أزمة هيكلية عنيفة منذ أوائل السبعينيات. واتخذت هذه الأزمة مظاهر عدة من أهمها انخفاض معدلات النمو والتراكم والعودة إلى مستويات مرتفعة من البطالة في الغرب، واتجاهات نحو الخلف "أي التكور" في مناطق عديدة من الشرق الاشتراكي سابقاً ومن الجنوب. وتجلت هذه الأزمة في أن الأرباح المستخرجة من الاستغلال الرأسمالي أصبحت لا تجد منافذ كافية للاستثمارات المربحة القادرة على إعادة توسيع القدرات الإنتاجية. وقد حدثت خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية تغيرات ملحوظة في هرم ترتيب الأمم في المنظومة العالمية، من بينها انقسام العالم الثالث السابق إلى مجموعتين من التشكيلات الرأسمالية الطرفية: إحداهما حققت بالفعل -من خلال التصنيع- قدرة على مواجهة المنافسة في الأسواق العالمية في مجال تصدير المنتجات الصناعية، أما المجموعة الأخرى فلم تتحقق لها هذه القدرة بعد، فالمجموعة الأولى قادرة على المساهمة في تشكيل المنظومة العالمية بصفتها فاعلة، وعلى أن تطور استراتيجياتها الخاصة التي تدخل في تناقض وتفاعل مع خطط الثالوث المهيمن، ومن ثم تستحق تسميتها "بالعالم الثالث". أما المجموعة الثانية فهي في موقع المفعول به والعاجز عن تطوير استراتيجيات خاصة به، فالقوى المهيمنة عالمياً هي التي تفرض على بلدان هذه المجموعة "تكيفاً" أحادي الجوانب والخضوع لاحتياجات التوسع الاستعماري، وهي بهذا المعنى منطقة مهمشة تماماً، ومن ثم يمكن أن نطلق عليها "العالم الرابع".

وتتجلى في المرحلة الراهنة "مرحلة أزمة التراكم" ظواهر متجددة من التفاوت الاجتماعي والفقر يمكن أن نسميها أشكالاً من "تحديث الفقر". فلا تزال مجتمعات الأطراف تعاني من حجم كبير "لجيش احتياطي" من قوى العمل يستحيل امتصاصها في إطار سيادة منطق التراكم الرأسمالي، وخاصة في إطار انفتاح التراكم المحلي على العولمة الليبرالية وإطلاق حرية الأسواق دون تقنين يذكر. فالمنافسة في هذه الأسواق المفتوحة

تفـترض تركيـز الاسـتثمارات فى مشروعـات تمـتص أمـوالاً هائلـة نظـراً لاحتياجـات التكنولوجيات الحديثة، وبالتالى يتقلص الاهتمام برفع مستويات الإنتاجية فى القطاعات التى تعمل فيها أغلبية قوى العمل. وإذا كانت ظـواهر "تحـديث الفقـر" قـد أخـذت فى البروز خلال المرحلة الأخيرة للـنظم الاشـتراكية والـنظم الوطنيـة الشـعبوية "أى مرحلة التآكل والتفكك"، إلا أنها قد تفاقمت بحدة خلال العقدين الأخيرين مـع دخـول آليـات التراكم أزمتها الراهنة.

وبالتالى فإن مشروعات "التخلص من الفقر"حسب لغة البنك الدولى" لن تكون فعالة، بل ستظل حبراً على الورق، ما لم يتم التخلى عـن اعتنـاق مبـدأ سـيادة السـوق الحرة، والعودة إلى مبدأ تقنين الأسواق، الأمر الذى يفـترض بـدوره -كـما يقـول سـمير امين- الشروط الآتية:-

1- على المستوى القطرى، إقامة نظم حكـم ديمقراطيـة جذريـة ذات مضـمون اجتماعى حقيقى.

2- على المستوى العالمى، بنـاء عولمـة بديلـة متعـددة الأقطـاب تتـيح هامشـاً لتحـرك الطبقـات الشـعبية فى مختلـف المجتمعـات المكونـة للمنظومـة العالمية بما يمكن مـن حلـول هـذه العولمـة البديلـة محـل نمـط العولمـة الليبرالية السائدة.

أخيراً يتحدث د.سمير أمين، عن تحديات المستقبل ممثلة فى الاستقطاب الجديد الآخذ فى التكوين، ألا وهو مشروع العولمة الليبراليـة تحـت هيمنـة الولايـات المتحـدة الأمريكية. وفى البدء لابد من تسجيل أن التطورات التى طرأت على المنظومـة العالميـة مؤخراً قد أدت إلى تبلور تدريجى لوسائل جديدة لضمان السيطرة على صـعيد عـالمى لصالح الثالوث المركزى المهمين وهى ما أطلق عليها "الاحتكارات الخمسة الجديدة".

"أ"احتكار التكنولوجيات الحديثة، وهو ما يؤدى إلى تحول صـناعات الأطـراف إلى نوع من إنتاج البطن، حيث تتحكم احتكارات المركز فى مصـير هـذه الصناعات وتصادر النصيب الأعظم من أرباحها المحققة.

"ب"احتكار المؤسسات المالية ذات النشاط العالمى، وهو يكمل عمـل الاحتكـار السابق فى تدعيم هيمنة المركز على التصنيع من الباطن فى الأطراف.

"ج" احتكار القرار فى استخراج واستخدام الموارد الطبيعية عـلى صـعيد عـالمى، والتحكم فى خطط تنميتها من خلال التلاعب بأسـعارها، بـل وقـد يصـل الأمر إلى الاحتلال العسكرى المباشر للمناطق الغنية بهذه الموارد.

"د" احتكار وسائل الإعلام الحديثة على صعيد عالمى، كوسيلة فعالة لصياغة والتأثير فى "الرأى العام" بما يدعم الهيمنة وخططها عالمياً وقطرياً.

"هـ" احتكار أسلحة التدمير الشامل والوسائل العسكرية المتطورة التى تتيح التدخل "من بعيد" أو "من فوق" دون خوض عمليات حربية طويلة ومكلفة بشرياً.

إنها احتكارات خمس متضامنة ومتكاملة وتعمل معاً لإعطاء قانون القيمة المعولمة الجديد مضمونه. وليس هذا القانون تعبيراً -بحال من الأحوال- عن ترشيدية اقتصادية "محضة" يمكن فصلها عن السياقات الاجتماعية والسياسية التى يعمل فيها هذا القانون. بل إن قانون القيمة هو تعبير "مكثف" عن هذه التكيفات الاجتماعية والسياسية. إذ إن التكيفات المذكورة تعمل على إلغاء مغزى تصنيع الأطراف من خلال تخفيض القيمة المضافة المنوطة بهذه الصناعات، بينما ترفع فى المقابل نصيب القيمة المضافة فى الأنشطة المرتبطة بالاحتكارات الخمسة إياها. إذن فهى تكيفات تنتج تراتبية جديدة غير متكافئة تمثل جوهر الشكل الجديد والمستقبلى للاستقطاب على صعيد عالمى. ذلكم هو منطق آليات الرأسمالية المعاصرة.

أخيرا، وفيما يتعلق بنظام العولمة الامريكي، فإن البحث المدقق والمتعمق فى صميم هيكل المجتمع الأمريكى وعلاقاته بالمنظومة العالمية يوضح أن طاقاته أقل من طموحاته. فالولايات المتحدة – كما أشرنا من قبل- تعانى من عجز مزمن فى ميزانها التجارى، أى أنها لا توفر لباقى العالم الأموال اللازمة لدفع التوسع الرأسمالى قدماً، وبما يضمن شروط إعادة إنتاج هيمنتها. وهو وضع يختلف عن وضع بريطانيا فى القرن التاسع عشر، حيث كانت الأخيرة تصدر أموالاً للعالم كله فى ظل وجود فائض هيكلى للميزان التجارى البريطانى، ومن ثم توفرت لها الشروط الملائمة لإعادة إنتاج موقعها المهيمن. أما الولايات المتحدة فهى أكبر مستورد للأموال، ومن ثم أصبحت مجتمعاً طفيلياً يمتص النصيب الأعظم من الفائض المنتج خارجه. ولا شك أن استمرار هذا الوضع الهش، رهين برضوخ بقية بلدان العالم لتفاقم إفقارهم بلا نهاية. ونظراً لإدراك الولايات المتحدة التام لذلك، فإنها تسعى بدأب إلى تعويض ضعفها الاقتصادى باستغلال تفوقها العسكرى والنووى، وذلك من خلال إقناع شركائها فى "الثالوث المركزى" بضرورة تسليم زمام إدارة العالم لحلف شمال الأطلنطى، حتى تتحقق عبارة كيسنجر الذائعة: "العولمة ليست إلا مرادفاً للهيمنة الأمريكية"، دونما أي اعتبار لمؤسسات الأمم المتحدة ووثائقها

وقراراتها، يؤكد على ذلك استفراد الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين عموماً، ودولة العدو الإسرائيلي خصوصاً في استمرار الهجمات العدوانية على العراق ولبنان وفلسطين في محاولة يائسة لإخضاعها للشروط والسياسات الأمريكية في إطار ما يسمى ب "الشرق الأوسط الجديد".

من كل ما سبق تتجلى أمامنا حقيقة ساطعة لا ضير من تكرارها، ألا وهي أن ردم الفجوة بين الأغنياء والفقراء -عالمياً وقطرياً- يتطلب عملية تحرر مزدوج من العولمة الليبرالية ومن الهيمنة الأمريكية، فهما وجهان لعملة واحدة يستحيل الفصل بينهما.

وفي ضوء ذلك، تبرز الأسئلة الحقيقية، هل ستؤدي حركة النضال التحرري والاجتماعي الديمقراطي لشعوب العالم -وفي بلدان وطننا العربي بالذات- الى بلورة مشروعات سياسية مجتمعية على قدر التحدي المطلوب، بما يؤدي الى كسر هذه الأحادية القطبية وخلق مقومات الثنائية القطبية في إطار من التوازن والصراع؟.

والجواب على ذلك يكمن في استجابة القوى اليسارية الطليعية في كافة الأقطار العربية، للضرورات الموضوعية التي تؤكد نضوج المناخ والظروف المهيأة لعملية التغيير، بالرغم من كل التراجعات والانهيارات السياسية الدولية عموما، وفي الحركة التقدمية العالمية خصوصا التي أربكت أعدادا غفيرة من اليساريين، في الوطن العربي والعالم الثالث وبلدان الجنوب بالذات، عبر تساؤلاتهم سواء من موقع الحرص والالتزام، أو من موقع الدفاع عن الليبرالية الجديدة والاستسلام لمغرياتها: هل يمكن أن نظل ماركسيين بعد كل هذه الانهيارات؟ نقول لكل هؤلاء -بكل هدوء ووضوح وإدراك- أن السؤال الواجب طرحه اليوم هو: هل يمكن ألا نكون ماركسيين في ضوء هذا التوحش الإجرامي للعولمة والنظام الرأسمالي ضد مصالح أكثر من 85% من شعوب العالم؟ صحيح أن الأزمة تحيط باليسار الماركسي وتحاصر مشروعه الوطني/القومي، والإقليمي، والأممي، ولكن الإشكالية التي تعيق عملية مواجهة هذه الأزمة، لا تكمن في الفكر الماركسي والاشتراكي، بقدر ما هي أزمة العامل الذاتي أو قوى اليسار أنفسهم، إذ أنه ليس ثمة بديل للماركسية كنظرية ومشروع تغييري، طالما بقيت تناقضات النمط الرأسمالي المعاصر وميله الدائم نحو لمزيد من الفجوات، والمزيد من الإفقار والتخلف الذي يصيب اليوم أكثر من 4.5 مليار نسمة في هذا الكوكب، تتزايد تراكمات معاناتهم واستغلالهم بصورة تلقائية ناتجة عن ارتباط هذه المعاناة بعملية التوسع الرأسمالي واستمرارها من

جهـة، وفي ظـل غيـاب المشروع الشـعبي التقـدمي عـلى الصـعيد القـومي والإقليمـي والأممي، النقيض من جهة أخرى.

إن التحدي الذي تفرضه إمبرياليـة العولمـة اليـوم عـلى شـعوب العـالم، هـو في حقيقته انعكاس لظرف موضوعي، يعبر عن التناقض التـاريخي الـذي وصـل اليـوم الى ذروته عبر الصراع أو التناقض بين التراكم الرأسمالي في المراكز من جهة، وضرورات كسر التبعية والتخلف في بلدان الأطراف وسعيها نحو النهوض والتقدم من جهـة أخـرى، إذ أن هذا الصراع التناحري بين المراكز والأطراف هو أيضا، تعبير عن التناقض الصارخ بين الطابع الاجتماعي أو الجماعـي للإنتـاج الرأسـمالي، بوصـفه محـددا رئيسـيا للعلاقـات الاجتماعية المحلية والإقليميـة والدوليـة مـن جهـة، وبـين مـا يسـميه مـاركس الطـابع الخاص أو الملكية الخاصة لوسائل الإنتـاج بوصـفه المحـدد الـرئيسي للإنتـاج الرأسـمالي الهادف الى ضـمان اسـتمرارية الحصـول عـلى فـائض القيمـة، أو زيـادة معـدل الـربح والتراكم الرأسـمالي الهائل الذي دفع الى تطـور القـوة الاقتصـادية المعولمـة الراهنـة، أو الشركات المتعددة الجنسية من جهة أخرى، خاصة بعد أن أصبحت الأسواق المحلية أو القومية غير قادرة على استيعاب هذا التوسع غير المسـبوق في الإنتـاج وفي تـراكم رأس المال وحركته المتسارعة والمعولمة، ولـذلك فـإن الوجـود المتزايـد الاتسـاع و الـتراكم، و الدور المتنامي للشركات المتعددة الجنسية هـو في الحقيقـة شـكل مـن أشـكال تطـور الرأسمالية المعولمة المتوحشة في طورها الإمبريالي الراهن، كنتاج مباشر لعملية الـتراكم الرأسـمالي الـذي بـات بحاجـة إلى أطـر عالميـة قـادرة عـلى احتـواء حركتـه و توسـعه المستمرين، و هنا بالضبط تتبدى مدلولات و مضـامين العولمـة الأحاديـة، لـيس فقـط تعبيراً عن البعد السياسي للهيمنة الأمريكية، و إنما أيضـاً كأحـد تعبـيرات هـذا الـتراكم الرأسمالي و قوته الاقتصادية التي وجدت في العولمة ملاذها و مستقرها الأخير.

فهذه القوة الاقتصادية المتجسـدة في الشركـات المتعـددة الجنسـية، هـي المحـرك الأساسي للسياسة و العلاقات الدولية المعاصرة، عـبر سـيطرتها -المبـاشرة و غـير المبـاشرة- على صناع القرار في الدول الصناعية الكبرى، فهي تقوم بتوجيه و صياغة هـذه العلاقـات بين الأمم، وفق معايير استراتيجية خاصة، تتمحور كلها عنـد تعظـيم معيـار الـربح كغاية أولية، و من أجل تأمين هذه الغاية فإن هذه الشركات تمتلك اليـوم دوراً مركزيـاً خفيـاً في صياغة و توجيه السياسات العالمية، لا يقابلها أي قـوة سياسـية في مثـل ضـخامتها، سـوى

الولايات المتحدة الأمريكية التي تتماهى وتتطابق سياساتها مع مقتضيات الشركات المتعددة الجنسية باعتبارهما وجهين لعملة واحدة.

وفي ضوء ذلك، لم يكن غريبا ما يجري اليوم، من تزايد حدة التناقضات بين ظاهرة العولمة والرأسمالية من جهة، وبين مفهوم الاستقلال الكامل والتنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية بآفاقها الاشتراكية في دول العالم الثالث من جهة أخرى، وهي تناقضات كامنة حتى اللحظة، ومقتصرة على المستوى الجماهيري الشعبي الذي يفتقر للقوى التغييرية اليسارية الديمقراطية المنظمة، القادرة على الخروج بهذه التناقضات الى شكل المواجهة العلني الديمقراطي والثوري المطلوب، خاصة وأن أنظمة دول العالم الثالث عموما تتعرض اليوم -بحكم تبعيتها ومصالحها الخاصة- لحالة من الرخاوة والخضوع والتراجع، لأسباب ملموسة وواضحة ومعروفة، في ظل تنامي مظاهر ثورة المعلومات والإنترنت والقنوات الفضائية المبرمجة والمسيطر عليها من المراكز، وهي مظاهر ترافق نموها بصورة مباشرة وعضوية مع تنامي حركة صعود رأس المال المالي في إطار العولمة، عبر شبكة عالمية أدخلت البشرية عموما، والجماهير الشعبية الفقيرة خصوصا في مرحلة من القلق والفوضى والإحباط والميل نحو الاستسلام واليأس، وهي حالة تعبر عن الاختلال الكبير في التوازن بين دول المركز الرأسمالي من جهة، والشعوب الفقيرة من جهة ثانية، الناجم عن اتساع التناقضات وتزايد مظاهر الاستغلال والاضطهاد، الى جانب الفجوة الهائلة في ثورة التكنولوجيا والعلوم والحداثة.

إننا نرى في هذا الاختلال والتناقض شكلا غير متبلور من الثنائية أو التعددية القطبية في مراحلها الأولى، والتي ستتنامى في حركتها تدريجيا –وبصورة موضوعية- عبر تطور العامل الذاتي، لكسر أحادية القطب الواحد وإزاحته، خاصة وأننا نثق أن هذه الأحادية لا يمكن أن تستمر في القدرة على امتلاك مقومات استقراره رغم كل مظاهر القوة وغطرستها، فالعولمة بما تتضمنه من تناقضات داخلية، وتوازنات غير مستقرة، لا يمكن استمرارها ضمن هذه الصورة الأحادية، إلا على حساب المزيد من السيطرة والانقسامات الحادة بين الثراء الفاحش والفقر المدقع، أو بين الشمال والجنوب، وهي انقسامات قد تطيل أمد هذه الأحادية، ولكنها لا تلغي الضرورة الحتمية لولادة النظام التعددي في العلاقات الدولية، وهذا بدوره مرهون بتشكيل الحركة أو الأطر اليسارية المنظمة، خاصة في بلدان الجنوب، أو العالم الثالث التي يتحمل طلائعها المثقفة الملتزمة مسؤولية المبادرة في هذا الفعل أو التشكيل، وانتقاله من طور الفكرة الى طور الحركة،

وامتلاكها لمفهوم وبعد أيـديولوجي مغـاير ونقـيض لمفـاهيم وأيديولوجيـة العولمـة أو الليبرالية الجديدة.

وفي هـذا السـياق، فـإن المثقفـين اليسـاريين عمومـا، وبخاصـة في إطـار القـوى والأحزاب التقدمية -في البلدان المهمشة بالذات- يتحملون دورا مركزيا في هذا التوجه بكل ما يترتب عليه من قمع ومعاناة وتضحيات، للخروج من هذا المأزق، عـبر صـياغة وامتلاك البرنامج السـياسي الاقتصـادي الاجتماعـي المسـتند الى أيديولوجيـة الماركسـية كمنهج لتحليل الواقع وتفسيره من جهة، ودليل عمل في النضال من أجل التغيـير مـن جهـة ثانيـة، بشرط إعـادة النظـر -بصـورة موضـوعية وبعقـل جمعـي- في كثـير مـن الاسـتنتاجات والتحلـيلات الماركسـية التـي تلقاهـا معظـم المثقفـين العـرب بصـورة ميكانيكية في المرحلة السابقة، دون أي نقاش جدي أو وعي جدلي حقيقي بهـا، بحـث أصبح الواقـع الاجتماعـي الاقتصـادي وتفاصـيله الحياتيـة في واد، والنظريـة عـبر تلـك العلاقة في واد آخر، وهو ما يفسر بقاء المثقف في بلدان العالم الثالث والـوطن العـربي، متلقيا للمعرفة عاجزا -بشكل عـام- عـن إنتاجهـا، ولا شـك أن لهـذه الظـاهرة أسـبابا متعددة، ولكن يبدو أن أهمها -كما يقول- المفكر العربي التقدمي محمود أمين العـالم "إننا لا نمتلك معرفة حقيقية بالماركسية، وعلينا أن نعـترف بـأن هـذه المعرفـة معرفـة محدودة، مسطحة، واليوم ونحن نتساءل عن مصير الماركسية وأزمتهـا، فـإن تسـاؤلاتنا وإجاباتنا ستكون بالضرورة محدودة بحدود معرفتنا بالفكر الماركسي. على أنه برغم ما حدث خلال السنوات الماضية، وبـرغم البلبلـة الفكريـة التـي تغـذيها ترسـانة النظـام الرأسمالي ضد الفكر الاشتراكي عامة، والماركسي خاصة، فلم تـبرز الحاجـة الى الاشـتراكية والى الفكر الماركسي كما تبرز إليـه هـذه الأيـام، فـالحكم عـلى الاشـتراكية لا يكـون بمـا أصاب التجربة السوفيتية من انهيار، وإنما الحكم الصحيح عـلى الاشـتراكية والماركسـية يكون بما تعانيه الرأسـمالية العالميـة اليـوم مـن عجـز عـن تقـديم حلـول للمشـكلات الأساسية للواقع الإنسـاني، بـل وبشراسـتها العدوانيـة والاسـتغلالية إزاء شـعوب العـالم الثالث بوجه عام".

إن العلاقات الدولية في هذه المرحلة التي دخلت فيها الرأسمالية طورها الإمبريـالي المعولم، لا يعني أنها قد تغلبت على تناقضاتها، ولا يعني أن الكامن، ونقصد بـذلك حركـة فقراء العالم وكادحيه قد مات، فبالرغم من أن الرأسمالية قد أفلحـت في تأجيـل الانفجـار عبر توسيع مجال التناقضات باسم العولمة، إلا أنه تأجيل سيؤدي بالضرورة الى تزايد معاناة وإفقار شعوب العالم وأممـه المسـحوقة مـن جهـة والى تزايـد حركـات المقاومـة الشـعبية

ببعدها الطبقي الثوري اليساري- رغم ظاهرة انتشار المد اليميني الرجعي في اللحظة الراهنة- من جهة اخرى، ولذلك فمن الطبيعي والضروري بصورة حتمية، أن تسعى هذه الأغلبية المتضررة من هذا النظام الشرير، الى تقويض أركانه من أجل بناء نظام لا تحكمه هذه التناقضات، بشرط امتلاك البرنامج الواضح المستند الى مفهوم وتطبيقات الاشتراكية بصورة أولية، بمثل استناده الى مقومات العلم والحداثة والمعرفة المعاصرة، والتكنولوجيا التي أصبحت –قوة أساسية من قوى الإنتاج في هذه المرحلة، تمهيدا لصياغة المشروع الإنساني التقدمي البديل، وتفعيل حركته، خاصة في بلدان العالم الثالث، من أجل إخضاع مقتضيات العولمة لاحتياجات شعوب هذه البلدان وتقدمها الاجتماعي، ومن أجل المساهمة في بناء النظام السياسي العالمي الجديد الرافض لسلطة رأس المال الاحتكاري، لقد حانت اللحظة الضرورية للعمل الجاد والمنظم في سبيل تأسيس عولمة نقيضة من نوع آخر، عبر أممية جديدة، ثورية وعصرية وإنسانية.

الفصل الحادي عشر

تأصيل الاستبداد والعودة لزمن الإرشاد

الفصل الحادي عشر

تأصيل الاستبداد والعودة لزمن الإرشاد

يعكس قيام الحكومة المصرية بطرح مشروع قانون الجهاز القومى للبث المسموع والمرئي الطبيعية الاستبدادية للسلطة المصرية ورغبتها الجامحة والمتأصلة فى مواكبة التطور بالاستبداد،ومن زاوية أخري فأن قيام السلطة بإجراء تعديل تشريعي أو طرح تشريعات جديدة تستهدف به مواجهة مخاطر وأخطار قد تتهددها وهو ما يبدو فى الدور الذى لعبه الإعلام الخاص والغير حكومى فى الفترة الأخيرة والتى شهدت احتجاجات وفاعليات لها طابع معارض لسياسات السلطة المصرية.

فلا ينكر أحد أن الطبيعة المتلازمة بين السلطة والاستبداد،ولا يجادل أحد أن أعتى النظم الديمقراطية فى أرجاء المعمورة تمارس الاستبداد، فكما قيل وبحق أن الدولة شر لابد منه،ولكن يظل الاستبداد هنا وسيلة من وسائل المجتمعات فى تكريس احترام القانون وحسن تطبيقه،عن طريق إعطاء بعض الأفراد"السلطة" الحق فى الاعتداء على حقوق الأفراد من أجل حماية مصالح المجتمع.

كما أننا لا نشك فى أن القوانين بصفة عامة تعكس حجم القوى الاجتماعية فى المجتمعات فهى تعبر عن سيطرة طبقة ونخبة حاكمة،وهو أمر بديهي فكل قوى اجتماعية تحاول قدر طاقتها أن تعبر الدولة "ممثلة فى القانون عنها وعن مصالحها"، ولكن الحديث عن الاستبداد فى مصر له شأن أخر حيث تحول الاستبداد إلى طريقة للحكم ومنهج عمل للقائمين على خدمة المواطنين.

ولذلك فأن كل تعديل يطرأ على المنظومة التشريعية المصرية هو بالقطع يعبر عن طبيعتها المزدوجة الاستبدادية والطبقية.فالطبيعة الاستبدادية للسلطة المصرية بدأت منذ منتصف القرن المنصرم وتشعبت لتصل لتفاصيل الحياة اليومية للمواطنين وتوحشت بدرجة كبيرة فى العشرون عاماً الماضية،ولا يقتصر الاستبداد هنا على السلطة المصرية

بالمعنى الضيق "الحكام" وإنما يمتد هذا الاستبداد إلى النخبة المصرية سواء الحاكمة أو المعارضة حيث أصبح الاستبداد جزء لا يتجزأ من ممارسة العمل العام فى مصر،كما تتضح الطبيعة الطبقية للسلطة المصرية فى الحراك الاجتماعى الذى حدث للنخبة الحاكمة المصرية،فالمتابع التعديلات التشريعية للمنظومة التشريعية سوف يجد أنها متوافقة مع التطور المصاحب للتركيبة الاجتماعية للنخبة الحاكمة.

أن هذه الطبيعة المزدوجة للسلطة فى مصر تأتى فى ظل نظام سياسي لا يمثل سوى النخبة الحاكمة سياسيا/اجتماعيا،فلا يوجد تمثيل للمواطنين حقيقى فى السلطة المصرية سواء فى السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية أو السلطة القضائية،وغنى عن البيان أن فاعلية أى نظام ديمقراطي حقيقى هو بفاعلية تمثيل الشعب بجميع فئاته فى السلطة،وهو الأمر الذى يضمن حيادية الدولة تجاه انتماءات مواطنيها،وهو الأمر الذى تفتقر إليه الدولة المصرية.

البنية التشريعية الاستبدادية أن الدولة المصرية تقوم بالتحصن خلف ترسانة عتيدة من التشريعات الاستبدادية"البنية التشريعية الاستبدادية" والتى تتيح لها انتهاك ما نص عليه الدستور من حماية للحقوق والحريات،ويذخر قانون العقوبات والإجراءات على الكم الأكبر من تلك التشريعات ومنها على سبيل المثال القانون الذى يجرم تجمع أكثر من خمسه أشخاص"القانون 10 لسنة 1914"،والمواد التى تعطى للنيابة العامة سلطات قاضى التحقيق،والجمع بين سلطتى الاتهام والتحقيق فى يد النيابة العامة،ولا يقتصر الأمر على قانوني العقوبات والإجراءات وإنما يمتد النهج الاستبدادى إلى كافة نواحى تنظيم الحياة العامة وعلاقاتها بالمواطن مثل قانون النقابات المهنية"القانون رقم 100 لسنة 1993"،كذلك قانون الجمعيات الأهلية وقانون الجمعيات التعاونية،وقانون مباشرة الحقوق السياسية وقانون الأحزاب،وغيرها من القوانين التى تعكس نهج السلطة الاستبدادى ورغبتها التاريخية فى السيطرة على الشأن العام.

وفى هذا الإطار ياتى نية الحكومة المصرية لطرح مشروع قانون الجهاز القومى لتنظيم البث المسموع والمرئي والمعروف بمشروع قانون" البث الفضائي" للسيطرة على هذا

النوع الجديد من الإعلام.

وسوف نقسم تلك الورقة إلى ثلاثة أقسام أولها يتناول الرقابة على الإعلام فى مصر ويناقش الثاني مواد مشروع قانون البث الفضائي وأخيرا سوف نذكر بعد الانتهاكات التى يمثلها إقرار هذا المشروع وتطبيقه على الحقوق والحريات فى مصر،وذلك على النحو التالي:

الرقابة على الإعلام فى مصر

أن تاريخ الرقابة بشكل عام يؤرخ له بتاريخ السلطة،فطالما وجدت الدولة وجدت السلطة ووجدت الرقابة،فالرقابة بشكل عام تعتبرها السلطات الاستبدادية حقاً مكتسباً،لا يجوز لأحد أن يجادل فيه،ويظل الجدل والحديث دائما حول حدود الرقابة وسوء استخدامها..الخ.

وتتنوع الرقابة ما بين رقابة السلطة التنفيذية والتى تستقيها مباشرة من تشريعات رقابية،وبين رقابة هيئات دينية مثل الأزهر أو الكنيسة تستقيها من مكانتها الدينية أو رقابة أجهزة بيروقراطية /دينية مثل مجمع البحوث الإسلامية وتستقي رقابتها من تشريعات رقابية،إلى ما غير ذلك.

ويخضع معظم الإنتاج الإنسانى فى مصر للرقابة مثل الصحف المطبوعة والكتب والإبداع الفنى والثقافي وغيرها وتختلف الجهات الرقيبة باختلاف المحتوى المراقب،وسوف نقصر الحديث هنا على الرقابة على الإعلام المرئي والمسموع،وقبل هذا التناول سوف نشير فى عجالة إلى مفهوم الإعلام وظاهرة الإعلام الرقمى أو الالكتروني وذلك على النحو التالي:

مفهوم الإعلام:

يتسع مفهوم الإعلام ليشمل العديد من الوسائل والأدوات التى تستهدف الجمهور لتوصيل معلومات محددة،إلى جمهور مستهدف،وقد تطور الإعلام من كونه طريقة فى التعبير عن إرادة الحاكم إلى وسيلة للتمرد ومعارضته،ويرى البعض أن مفهوم

الإعلام بأنه:

أما تعريف الإعلام باعتباره نشاطا اجتماعيا فان أوضح تعريف له هو ما وضعه العالم الألماني "أتجورت " بان الإعلام هو التعبير الموضوعي عن عقلية الجماهير ولروحه أو ميولها واتجاهاتها في نفس الوقت.

وثمة تعريفات للإعلام عديدة فيعرفه "ريدفيلد" بأنه المجال الواسع لتبادل الوقائع والآراء بين البشر. بينما يعرفه "ريفيز" بأنه يشمل كافة طرق التعبير التي تصلح للتفاهم المتبادل.

وتشمل وسائل الإعلام "أو وسائط الاتصال" أشكالا مختلفة ومتراكمة تاريخياً،فعلى الرغم من أن لم يبدأ الحديث عن الوسائط إلا في في عشرينات القرن العشرين،إلا أن الاهتمام بتلك الوسائط كان أقدم من ذلك بكثير بداية بفن البلاغة الذى مارسه اليونانيين والرومان القدماء،الاتصال الشفهى والبصري وغيرها حتى مرت البشرية بما سمى "بعصر الصحافة" و"عصر الإذاعة"و"عصر التلفزيون" و"عصر الفضاء الرمزى أو التخيلي أو الافتراضي

ظاهرة الإعلام الرقمى أو الإلكترونى

أن التقدم الهائل في وسائل الاتصالات والتى أثرت بشكل كبير على مختلف نواحى الحياة،بشكل جعل البعض يتحدث عن الثورة المعلوماتية أو التكنولوجية أو الرقمية،باعتبارها مرحلة مفصلية في تاريخ البشرية مثل الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر،ومن أهم القطاعات تأثرا بهذه الثورة هو قطاع الإعلام،حيث حدثت نقلة نوعية وكمية لهذا القطاع في غضون عقود قليلة.

فالثورة المعلوماتية أزاحت الإعلام التقليدي والمتمثل في الصحافة وهيئات الإذاعة والتلفزيون الحكومية عن عروشها باعتبارها،الأدوات الناجزة والمؤثرة على متلقي خدمات الإعلام،وذلك بانتشار مئات الفضائيات الخاصة ومئات الآلاف من مواقع الانترنت وغيرها من الوسائل التى أتاحها التقدم الهائل في وسائل الاتصال.

وشكلت عدة معطيات سببا لانتشار تلك الوسائل والإقبال المتزايد عليها من قبل أعداد متزايدة من المجتمع سواء كفاعلين أو كمتلقين:

- سهولة استخدام وقله تكاليف بعض تلك الوسائل "خاصة مواقع الانترنت والمدونات الشخصية"
- المصداقية التى بدأت تتمتع بها بعض القنوات والمواقع الالكترونية مقارنة بوسائل الاعلام التقليدي،الذى تسيطر على مجمله الحكومات،
- صعوبة سيطرة الدولة على تلك الوسائل الجديدة،بما تتيحه تلك التقنيات"فى حالة المواقع الالكترونية" من سهولة الهروب من الرقابة،بل وإنشاء مواقع بديلة تحسبا لإغلاق الموقع.

كل تلك المعطيات وغيرها أهلت تلك الوسائل الجديدة وخاصة الإعلام الرقمى،أن يلعب دورا هاما فى المجال العام،وذلك لكونه بطبيعته قائم على التفاعل بين المتلقين ومقدمى الخدمات على عكس الإعلام التقليدي – ودون الخوض فى أسباب هذا التفاعل وحدوده – فأن النخب المصرية قد استخدمت تلك التقنيات وهذا الإعلام فى مقاومة السلطة والاستبداد،بدء ذلك فى بداية الحراك السياسي الأخير فى بدايات القرن الحالي بنشر وقائع اعتداءات الشرطة المصرية عى المتظاهرين فى العديد من المظاهرات والفاعليات الانتخابية مثل انتخابات مجلس الشعب والانتخابات الرئاسية وغيرها مرورا بأحداث القضاة وغيرها،انتهاء بالإضرابات العمالية التى عمت مصر فى عام 2007 انتهاء بالدعوة لإضراب 6 إبريل.

ولم يقتصر دور هذه الوسائل على نقل الأحداث والتفاعل معها وتوفير المعلومات الحية والوفيرة عنها،بل تعدت ذلك إلى دعم تلك الاحتجاجات والدعوة إليها،هو ما حدث فى أحداث إضراب 6 إبريل والذى كانت الوسيلة الأساسية للدعوة إليه هو المواقع الالكترونية والمنتديات والمدونات الشخصية تشريعات متعددة وأجهزة مختلفة تنظم عدة تشريعات ما يسمى بالإعلام المسموع والمرئي أهمها:

- القانون رقم 13 لسنة 1979 بشأن اتحاد الإذاعة والتلفزيون

• قانون رقم 10 لسنة 2003 بشأن تنظيم الاتصالات

ووفقا لتلك التشريعات فأنه يمكن للسلطة فى مصر فرض رقابتها وتوقيع العقوبات،وأن كانت قد اختلفت فى توسيعها لنطاق السيطرة،وذلك فى رأينا لاختلاف الزمن الذى شرعت فيه هذه القوانين،وبإضافة مشروع قانون الجهاز القومى لتنظيم البث المسموع والمرئي نجد أننا أمام ترسانة من التشريعات تزداد استبدادها وسطوتها بتطور وسائل الاتصال أو وسائل البث،وسوف نقارن فى هذا الجزء بين تلك التشريعات من حيث نطاق تطبيقها "ونقصد به المجال الذى تمارس فيه تلك الأجهزة الرقابية رقابتها" ومن حيث الجهات الرقيبة واختصاصاتها،وذلك على النحو التالي:

من حيث نطاق تطبيق التشريع بين التشريعات المختلفة فى قانون اتحاد الإذاعة والتلفزيون تنص المادة الأولى من القانون رقم 13 لسنة 1979 بشأن اتحاد الإذاعة والتلفزيون على:

مادة 1-

"تنشا هيئة عامة باسم " اتحاد الإذاعة والتليفزيون " تتولى شئون الإذاعة المسموعة والمرئية في جمهورية مصر العربية، وتكون لها الشخصية الاعتبارية ومركزها مدينة القاهرة.

فى قانون الاتصالات

تنص المادة الأولى بند 3 من القانون رقم 10 لسنة 2003 بشأن تنظيم الاتصالات على:

"مادة "1" يقصد فى تطبيق أحكام هذا القانون بالمصطلحات التالية المعاني المبينة قرين كل منها:

الاتصالات:أية وسيلة لإرسال أو استقبال الرموز،أو الإشارات،أو الرسائل،أو الكتابات أو الصور،أو الأصوات،وذلك أيا كانت طبيعتها،وسواء كان الاتصال سلكيا أو لا سلكيا. "

من حيث الجهة واختصاصاتها تتنوع الجهات التى تراقب بتعدد التشريعات فبينما نجد وفقا لقانون إنشاء اتحاد الإذاعة والتلفزيون،فأن اتحاد الإذاعة والتلفزيون هو المختص

بكل ما يتعلق بالبث الإذاعى والمرئي،ووفقا لقانون الاتصالات فأن الجهاز القومى للاتصالات هو المختص بكل ما يتعلق بإنشاء وتشغيل الشبكات التى تستخدم وسائل الاتصالات،وبذلك يكون هناك أكثر من جهة تختص بالبث الفضائي،ويضيف المشروع جهة جديدة هى "الجهاز القومى لتنظيم البث المسموع والمرئى"،وحيث أننا سوف نتناول بالتفصيل مشروع القانون بما فيه الجهاز القومى للبث فأننا سوف نقصر التناول هنا على جهتين هما اتحاد الإذاعة والتلفزيون والجهاز القومى للاتصالات،وذلك على النحو التالي:

وفقا لقانون اتحاد الإذاعة والتلفزيون

مادة 1- تنشا هيئة عامة باسم " اتحاد الإذاعة والتليفزيون " تتولى شئون الإذاعة المسموعة والمرئية في جمهورية مصر العربية، وتكون لها الشخصية الاعتبارية ومركزها مدينة القاهرة.

أهداف الاتحاد واختصاصاته

مادة 2- يهدف الاتحاد إلى تحقيق رسالة الإعلام الإذاعى، المسموع والمرئي، سياسية وتخطيطا وتنفيذا في إطار السياسة العامة للمجتمع ومتطلباته الإعلامية، أخذا بأحدث ما تصل إليه تطبيقات العلم الحديث وتطوراته في مجالات توظيف الإعلام المرئي والمسموع، لخدمة المجتمع وبلوغ أهدافه.

وفى سبيل ذلك يعمل الاتحاد على تحقيق الأغراض الآتية:

1- أداء الخدمة الإذاعية المسموعة والمرئية بالكفاءة المطلوبة، وضمان توجيهها لخدمة لشعب والمصلحة القومية وفى إطار القيم والتقاليد الأصيلة للشعب المصري وفقا للمبادئ العامة التي نص عليها الدستور.

2- العمل على دعم النظام الاشتراكي الديمقراطي والوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وصيانة كرامة الفرد وحريته وتأكيد سيادة القانون من خلال جميع الأعمال الإذاعية من مسموعة ومرئية.

3- العمل على نشر الثقافة، وتضمين البرامج الجوانب التعليمية والحضارية والإنسانية وفقا للرؤية المصرية والعربية والعالمية الرفيعة لخدمة كافة فئات الشعب وتكريس برامج خاصة للطفولة والشباب والمراه والعمال والفلاحين، إسهاما في بناء الإنسان حضاريا وعملا على تماسك الأسرة.

4- تطوير الإعلام الاذاعى والتليفزيوني والالتزام بالقيم الدينية والأخلاقية في المواد الإذاعية.

5- الإسهام في التعبير عن مطالب جماهير الشعب ومشكلاته اليومية وطرح القضايا العامة مع إتاحة الفرصة لبيان مختلف الآراء في شانها بما فيها الاتجاهات الحزبية وعرض الجهود المبذولة لعلاجها عرضا موضوعيا.

6- الإعلان عن مناقشات مجلس الشعب والمجالس المحلية والالتزام بإذاعة ما تطلب الحكومة إذاعته رسميا وكل ما يتصل بالسياسات العامة للدولة والمبادئ والمصالح القومية العليا.

7- الالتزام بتخصيص جانب من وقت الإرسال الاذاعى والتليفزيوني للأحزاب السياسية ايام الانتخابات لشرح برامجها للشعب وكذلك تخصيص جانب من وقت الاسال بصفة منتظمة لعرض الاتجاهات الفكرية الرئيسية للراى العام.

8- نشر الإرسال الاذاعى المسموع والمرئي بالكفاءة المطلوبة لتغطية جميع أنحاء الجمهورية ودعم وتطوير أجهزته وفقا للأساليب العلمية الحديثة، مع الالتزام بالإدارة العلمية والاقتصادية لمختلف أجهزته ومرافقه.

9- تنمية المناخ الملائم لتشجيع الملكات الخلاقة والطاقات المبدعة لإفراد الشعب وإظهار وتشجيع المواهب الجديدة.

10 - توثيق الروابط الإذاعية مع مثيلاتها في البلاد العربية والإسلامية والأجنبية

11 - تطوير الخدمات الإذاعية الموجهة للخارج وضمان تحقيقها للمصلحة العليا للدولة

12 - العمل على دعم نشرات الأنباء والتغطية النشطة للأحداث المحلية والعالمية

والتعليق الموضوعي عليها والاهتمام بدعم امكانيات المندوبين والمراسلين الإذاعيين في الداخل والخارج.

13 - النهوض بالمستوى الفني والمهني للقائمين بالخدمات الإذاعية المسموعة والمرئية.

وفقا لقانون الاتصلات الجهاز القومى للاتصالات

مادة "3" تنشأ هيئة قومية لإدارة مرفق الاتصالات تسمى "الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات" ويكون للجهاز الشخصية الاعتبارية العامة ويتبع الوزير المختص ويكون مقره الرئيسى محافظة القاهرة أو الجيزة. وله إنشاء فروع أخرى بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

اهداف الجهاز واختصاصاته

مادة "4" يهدف الجهاز إلى تنظيم مرفق الاتصالات وتطوير ونشر جميع خدماته على نحو يواكب أحدث وسائل التكنولوجيا ويلبى جميع احتياجات المستخدمين بأنسب الأسعار ويشجع الاستثمار الوطنى والدولى فى هذا المجال فى إطار من قواعد المنافسة الحرة.

وعلى الأخص ما يأتى:

1- ضمان وصول خدمات الاتصالات إلى جميع مناطق الجمهورية بما فيها مناطق التوسع الاقتصادى والعمرانى والمناطق الحضرية والريفية والنائية.

2- حماية الأمن القومى والمصالح العليا للدولة.

3- ضمان الاستخدام الأمثل للطيف الترددى وتعظيم العائد منه طبقاً لأحكام هذا القانون.

4- ضمان الالتزام بأحكام الاتفاقيات الدولية النافذة، والقرارات الصادرة عن المنظمات الدولية والإقليمية المتعلقة بالاتصالات والتى تقرها الدولة.

5- مراقبة تحقيق برامج الكفاءة الفنية والاقتصادية لمختلف خدمات الاتصالات.

مادة "5" للجهاز فى سبيل تحقيق أهدافه أن يباشر جميع التصرفات والأعمال

اللازمة لذلك. وله على الأخص ما يأتى:

1- وضع الخطط والبرامج وقاعد وأساليب الإدارة التى تتفق وشاطة طبقاً لأحكام هذا القانون والقرارت الصادرة تنفيذاً له ودون التقيد باللوائح والنظم الحكومية.

2- العمل على مواكبة التقدم العلمى والفنى والتكنولوجى فى مجال الاتصالات مع مراعاة المعايير الصحية والبيئية.

3- إعداد ونشر بيان بخدمات الاتصالات وأسماء المشغلين ومقدمى الخدمة والأسس العامة التى يتم منح التراخيص والتصاريح بناء عليها.

4- تحديد الأسس العامة التى يلتزم بها مشغلو ومقدمو خدمات الاتصالات.

5- تحديد معايير وضوابط خدمات الاتصالات غير الاقتصادية التى يجب أن توفر لجميع المناطق التى تعانى من نقص فيها، وتحديد الالتزامات التى يتحمل بها مشغلو مقدمو خدمات الاتصالات غير الاقتصادية طبقاً لأحكام هذا القانون.

6- وضع القواعد التى تضمن حماية المستخدمين بما يكفل سرية الاتصالات وتوفير أحدث خدماتها التى بأنسب الأسعار مع ضمان جودة أداء هذه الخدمات، وكذلك وضع نظام لتلقى شكاوى المستخدمين والتحقيق فيها والعمل على متابعتها مع شركات مقدمى الخدمة.

7- الإشراف على المعاهد التى تؤهل للحصول على الشهادات الدولية فى الاتصالات بالتنسيق مع المعهد القومى للاتصالات.

8- وضع القواعد اللازمة لمنح تصاريح المعدات.

9- وضع خطة الترقيم القومى للاتصالات والإشراف على تنفيذها.

مادة "6" يختص الجهاز بوضع القواعد الفنية المتعلقة بالسلامة الصحية والبيئية الواجبة الاتباع عند تركيب وتشغيل واستخدام شبكات الاتصالات ومتابعة تنفيذها وتشغيلها، وذلك طبقاً للمعايير التى يتم وضعها بالاتفاق مع الوزارات والجهات المعنية بالدولة. وتصدر بهذه المعايير قرارات من الوزراء المعنيين ورؤساء الجهات المشار إليها،

وتنشر هذه القرارات في الوقائع المصرية.

وبالنظر إلى تلك التشريعات نجد أن هناك اختلاف جوهري في ذهنية المشرع،وذلك لاعتبارات تتعلق بالتطور التقنى الذى صاحب وسائل الاتصال ما بين قانون اتحاد الإذاعة والتلفزيون وقانون الاتصالات.

فبينما نجد أن قانون اتحاد الإذاعة والتلفزيون الذى شرع فى عام 1979،هو فى حقيقته قانون لتنظيم مرفق الإذاعة والتلفزيون،ولذلك تعامل معه المشرع مثلما تعامل مع تشريعات إنشاء المرافق من حيث التزامها بتحقيق سياسات الدولة،ولم يعطى المشرع اختصاصات رقابية واضحة لإتحاد الإذاعة والتلفزيون،وذلك لعده اعتبارات منطقية أولها أنه لم يكن من المتصور أن يستطيع أحد – سوي الدولة – امتلاك القدرة على البث المرئي أو المسموع،وثانيها أن اتحاد الإذاعة والتلفزيون هو اتحاد حكومي خالص ولا يمكن أن يكون محلاً للمراقبة.

بينما جاء قانون الاتصالات باختصاصات واضحة للجهاز القومى للاتصالات،وتعريفات لها طابع متخصص لبعض أدوات الاتصال،وذلك أمراً طبيعياً نظراً لحداثة هذا التشريع"عام 2003".

ولكن يظل التساؤل الجوهري فى اعتقادي مطروحاً،هل تتيح تلك التشريعات الرقابة على محتوى المنتج الإعلامى؟

ونقصد بمحتوى المنتج الإعلامى هنا،المادة الإعلامية المعروضة على وسائل الإعلام المختلفة سواء أكانت نشرة إخبارية أو برنامجاً إذاعياً،أو مادة صحفية مرئية أو غيرها من المواد الإعلامية المختلفة والمتنوعة،ونقصد أيضا بالرقابة هنا الرقابة السابقة على الإنتاج أو العرض أو اللاحقة عليهما.

ووفقا للتشريعين السابقين"قانون إنشاء اتحاد الإذاعة والتلفزيون و قانون الاتصالات" لا يجوز اعمال رقابة على محتوى المنتج الإعلامي بأي حال من الأحوال،فقد خلا التشريعين من نصوص رقابية واضحة ومحددة،فقانون اتحاد الإذاعة والتلفزيون معنى بالأساس بشئون ما يسمى "بمرفق الإذاعة والتلفزيون" أما قانون

الاتصالات فهو معنى بالأساس بالأدوات والمعدات المستخدمة فى مجال الاتصالات ويتمحور دور الجهاز القومى للاتصالات فى هذا الشأن بإصدار تراخيص وتصاريح لعمل تلك الأجهزة والمعدات،وتدخل بالطبع تلك المعدات والأجهزة فى مجال عمل المؤسسات الإعلامية،وبالتالي فقد خلا كلا من التشريعين من نصوص رقابية واضحة،على محتوى المنتج الإعلامى.

ورغم أن كلا التشريعين قد خلا من نصوص رقابية واضحة،إلا أنه تظل بهما نصوص يمكن النفاذ من خلالها لقمع وسائل الإعلام وفرض وصاية عليها،بما يحقق معنى الرقابة.

ومن تلك النصوص ما نص عليه فى المادة الأولي من قانون إنشاء الاتحاد الإذاعة والتلفزيون من أن الأخير "يتولي شئون الإذاعة والتلفزيون "المادة الأولي من القانون رقم 13 لسنة 1979"، وما نص عليه فى قانون الاتصالات من أن من ضمن أهداف الجهاز القومى للاتصالات"حماية الأمن القومى والمصالح العليا للدولة"المادة 4 بند 2" وهو هدفاً فضفاضاً ويحتمل التأويل والتفسير من قبل السلطة،ويتسع ليشمل فرض رقابة على وسائل الإعلام، وكذلك اعتبار أن من ضمن أهداف الجهاز" مراقبة تحقيق برامج الكفاءة الفنية والاقتصادية لمختلف خدمات الاتصالات"وهو هدفاً مبهماً"المادة 4 بند 5"،وما ورد فى المادة الخامسة من القانون أن للجهاز فى سبيل تحقيق أهدافه أن يقوم "تحديد الأسس العامة التى يلتزم بها مشغلو ومقدمو خدمات الاتصالات"المادة 5 بند 4".

تلك النصوص هو أمثله لما تتيحه تلك التشريعات عملياً للسلطة للقيام بدورها الاستبدادى بالرقابة على وسائل الإعلام،كذلك يمكن للسلطة عرقلة عمل المؤسسات الإعلامية عن طريق عرقلة حصولها على التراخيص والتصاريح

الرقابة بالترخيص

أن المدقق فى التشريعين يجد أن وسائل الإعلام العاملة فى مصر،لديها جهتين تتعامل معها فى مجال عملها الإعلامي،هما اتحاد الإذاعة والتلفزيون والجهاز القومي للاتصالات،إلا انه عمليا فأنه يجب التعامل مع أكثر من جهة بالإضافة إلى الجهتين السابقتين، مثل وزارة الإعلام وهيئة الاستعلامات ووزارة الداخلية وغيرها من الهيئات والأجهزة، والتى يتنوع دورها ما بين التصريح والترخيص والموافقة.

فعلى الشركات العاملة فى مجال الإعلام فى مصر أن تحصل على عدة تراخيص وموافقات، مثل الترخيص بتقديم الخدمة،والترخيص باستيراد او بتصنيع معدات وسائل الإعلام إلا بعد الحصول على التراخيص اللازمة سوابق الدولة المصرية فى الرقابة على البث الفضائي

أن السوابق السلطة المصرية فيما يتعلق بالرقابة على البث الفضائي – وقبل طرح مشروع القانون – تنبئ أنها لا تحتاج إلى قانون لقمع القنوات الفضائية فقد سبق للدولة المصرية أن حجبت إرسال قنوات فضائية مثل قناة"الزوراء" العراقية وقناة البركة الدينية وغيرها من القنوات دون حاجة إلى قانون للرقابة والقمع،كما أنها أحالت أحدى الشركات التى تقدم خدمات إخبارية وهى شركة "CNC" الإخبارية إلى المحاكمة بتهم تتعلق بإنشاء شبكة اتصالات بدون ترخيص،بالإضافة إلى سجل السلطة الحافل فى قمع المدونين وغيره.

تنظيم قطاع البث أم فرض رقابة ووصاية عليه

قسم معدو مشروع قانون الجهاز القومى لتنظيم البث المرئي والسمعي، القانون المقترح إلى ثلاثة أجزاء رئيسة، أولها التعريفات والتزامات مقدمو خدمات البث "المادة الأولي والثانية" والجزء الثانى واختص به الجهاز القومى لتنظيم البث واستحوذ هذا الجزء على النصيب الأكبر من نصوص المواد"من المادة 3 وحتى المادة 33 من المشروع" وأخيراً الجزء الأخير العقوبات"وتشمل المواد من 34 وحتى 44".

وسوف نناقش مواد المشروع هنا من حيث نطاق تطبيق القانون ومن حيث اختصاصات وأهداف الجهاز القومى لتنظيم البث ومن حيث العقوبات،لنصل إلى إجابة عن فلسفة هذا القانون وذلك على النحو التالي:

من حيث نطاق تطبيق القانون

عرف مشروع القانون البث تعريفاً واسعاً وفضفاضاً وذلك بأن عرفه بأنه:

"البث المسموع والمرئي: كل إذاعة أو إرسال أو إتاحة مشفرة أو غير مشفرة لأصوات أو لصور أو لصور وأصوات معًا أو أي تمثيل آخر لها، أو لإشارات أو كتابات من أي نوع كانت لا تتصف بطابع المراسلات الخاصة، بما يسمح بأن يستقبلها أو يتفاعل معها الجمهور أو فئات أو أفراد معينة منه، ومن ذلك ما يتم عن طريق وسائل سلكية أو لاسلكية أو عن طريق الكابلات والأقمار الصناعية أو عبر الشبكات الحاسوبية والوسائط الرقمية أو غير ذلك من وسائل وأساليب البث أو النقل والإرسال والإتاحة. ويعتبر من قبيل البث أي إذاعة أو إرسال أو إتاحة مشفرة أو غير مشفرة في الحالات التي يمكن فيها لأفراد من الجمهور أن يختار الواحد منهم بنفسه وقت الإرسال ومكان استقباله."

وبذلك يشمل نطاق تطبيق القانون جميع وسائل الإعلام السمعي والمرئي المعروفة من قنوات فضائية وإذاعات وكذلك الإمكانيات التى تتيحها شبكة الانترنت مثل المواقع والمدونات الشخصية وغيرها.

ثانياً: الجهاز القومي لتنظيم البث المرئي والمسموع

بمقتضى مشروع قانون تنظيم البث المسموع والمرئي،يتم إنشاء جهاز قومى للبث يتبع وزير الإعلام"المادة 3 من القانون".

ويهدف الجهاز إلى تحقيق خمسة أهداف منصوص عليها بالمادة 4 من مشروع القانون وهى:

1- تنظيم ومتابعة كل ما يتعلق بنشاط البث، وبصفة خاصة من حيث محتوي المنتج وإتاحته وتوزيعه واستقباله بما يضمن توافر واستمرار الخدمة في الوفاء

بمتطلبات أوجه الاستخدام المختلفة لدفع عجلة التنمية المستدامة.

2- إنشاء وتنظيم الآليات اللازمة لحماية مصالح الجمهور ومنتجي وناقلي وموزعي هذه الخدمات.

3- اتخاذ التدابير ووضع الآليات اللازمة للتحقق من المنافسة المشروعة في أنشطة إنتاج وبث وإعادة بث وتوزيع الخدمات المسموعة والمرئية وتجنب الممارسات الاحتكارية طبقًا لأحكام القوانين السارية والقواعد الخاصة التي يحددها الجهاز.

4- تحقيق وإنفاذ المعايير الفنية والبيئية في مجال البث المسموع والمرئي ومعايير الجودة في شؤون المحتوي والبث والإنتاج والتوزيع والاستهلاك، وذلك كله بما يتفق ومتطلبات الحفاظ على القيم والسلام الاجتماعي.

5- ضمان وصول خدمات البث المسموع والمرئي إلى جميع مناطق الجمهورية، بما فيها مناطق التوسع الاقتصادي والعمراني والمناطق الحضرية والريفية والنائية بأعلى درجة ممكنة من جودة الأداء.

وبموجب مشروع القانون فأن الجهاز له أكثر من عشرين اختصاصا نصت عليها المادة الخامسة من المشروع وهى:

1- وضع النظم الإدارية والمالية والخطط والبرامج التي تتفق ونشاطه، طبقًا لأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذًا له ودون التقيد باللوائح والنظم الحكومية.

2- وضع الأسس والقواعد التي يتم بناءً عليها منح التراخيص والتصاريح التي يصدرها الجهاز ووضع اللوائح التنفيذية لهذه الأسس والقواعد، متضمنة تحديد المقابل المالي للتصاريح والتراخيص والخدمات التي يقدمها الجهاز.

3- تحديد الاشتراطات الواجب توافرها في المرخص والمصرح له وعلى الأخص فيما يتعلق بالطبيعة القانونية والشروط الفنية والتقنية والمالية.

4- تحديد الأسس والقواعد التي يلتزم بها المرخص لهم ومقدمو خدمات البث

وإعادة البث والتوزيع والتعامل على المنتجات المسموعة والمرئية وفقًا لأحكام هذا القانون.

5- تحديد الضوابط والأكواد الخاصة بمواصفات الجودة الفنية البرامجية، وتلك المتعلقة بميثاق الشرف الإعلامي والمتعلقة بالمواد الإعلامية والإعلانية، والأكواد الخاصة بالتمويل بطرقه المختلفة وأي أكواد أخري يصدرها الجهاز، وتكون هذه الأكواد ملزمة للمرخص لهم بمجرد إصدارها أو اعتمادها من الجهاز.

6- وضع القواعد التي تحقق المنافسة المشروعة في أنشطة الإنتاج والبث وإعادة البث المسموع والمرئي وتوزيع منتجات وخدمات البث المسموع والمرئي والتعامل عليها، وذلك ضمانًا لمصالح المتلقين للخدمة.

7- وضع أسس وأساليب وآليات تسوية المنازعات التي قد تنشأ فيما بين المرخص أو المصرح لهم.

8- وضع قواعد منح تراخيص إنشاء وإدارة وتشغيل وبث وإعادة بث وصيانة مشروعات وأنشطة خدمات البث المسموع والمرئي وإعادة البث ونقلها وتوزيعها.

9- وضع قواعد منح تراخيص بفتح مكاتب تمثيل لجهات البث وإعادة البث المسموع والمرئي الأجنبية في مصر وتحديد نطاق مباشرة أعمالها.

10- منح الترخيص في شأن استخدام الترددات المخصصة للبث المسموع والمرئي.

وفي حالة الترددات التي يتم تخصيصها للاستخدام المشترك بين جهاز تنظيم البث وجهاز تنظيم الاتصالات، يكون الترخيص من سلطة جهاز تنظيم الاتصالات، بالتنسيق مع جهاز تنظيم البث علي، أن يكون العائد المادي حقًا خالصًا لجهاز تنظيم البث.

11- منح التصاريح في شأن الاستيراد أو الاتجار أو التصنيع أو التجميع أو التعامل على الأجهزة والمعدات التي يتم تحديدها بقرار من مجلس الإدارة

والتي تستخدم في البث المسموع والمرئي وفي استقبال البث المشفر أو غير المشفر.

12- متابعة خدمات البث المسموع والمرئي عبر نظم الاتصالات السلكية واللاسلكية المختلفة والمستخدمة حاليًا أو مستقبليًا لضمان الالتزام بالضوابط والمواصفات ومعايير الجودة المقررة في شأن المحتوي والإنتاج والتوزيع وحماية المجتمع وقيمه وحماية صغار السن من التجاوز في المحتوي المتعلق بالجنس والعنف والقهر، وذلك مع مراعاة الالتزام بالقوانين السارية في جمهورية مصر العربية.

13- متابعة ومراجعة مواصفات الجودة لدي المرخص والمصرح لهم، بهدف تطبيق المعايير المثلي للتشغيل ومستويات الأداء التقني البرامجي والإعلاني، وفي المجالات الأخرى التي تنظمها الأكواد الصادرة عن الجهاز.

14- نشر وإتاحة المعلومات والتقارير والتوصيات التي تساعد المرخص والمصرح لهم والمتعاملين مع الجهاز على معرفة حقوقهم والتزاماتهم وتعريفهم طبيعة الدور الذي يؤديه الجهاز، وذلك في إطار من الشفافية الكاملة.

15- إبداء المشورة وتقديم الخبرة في شأن المنازعات التي قد تنشأ حول حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالبث المسموع والمرئي.

16- بحث شكاوي الجمهور ومستهلكي خدمات البث المسموع والمرئي بما يكفل حماية مصالحهم قبل المرخص لهم.

17- النظر في المنازعات التي قد تنشأ فيما بين المصرح أو المرخص لهم أو فيما بينهم وبين المستخدمين.

18- تمثيل الدولة في المحافل والمؤتمرات المتعلقة بعمل الجهاز وبإبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية في مجال البث المسموع والمرئي.

19- التنسيق مع الأجهزة النظيرة في الدول الأخرى بالنسبة للأمور ذات الاهتمام المشترك.

20- تنظيم برامج تدريبية وندوات في نطاق اختصاص الجهاز.

بالإضـافة إلى أن المشروع قـد أوكـل للجهـاز تطبيـق وإنفـاذ أحكـام تشريعـات حماية الملكية الفكرية وذلك بموجب المادة السادسة من المشروع.

الهيكل الإداري والتنظيمي

يتكون الجهاز القومي لتنظيم البث إدارياً من وزير الإعلام رئيسـاً لمجـس إدارة الاتحاد وستة عشر عضواً من بينهم ثمانية ممثلـين لهيئـات ووزارات حكوميـة وأجهـزة أمنية وأحد نواب مجلس الدولة وعد من الشخصيات العامة يكـون مـن بيـنهم أثنـين ممثلين لمقدمى خدمة البث بالإضافة إلى رئيس تنفيذى للجهاز ويعـين الجميـع بقـرار من رئيس الوزراء "المادة 12 من مشروع القانون".

وحددت المادة 13 اختصاصات مجلس إدارة الجهاز القومى لتنظيم البث عـلى النحو التالي:

1- اعتماد الهيكل التنظيمي والإداري للجهـاز بمـا يكفـل تحقيـق أغراضـه وأهدافـه ومباشرة جميع اختصاصاته على أن يتضمن هذا الهيكـل عـلى وجـه الخصـوص اللجان الآتية:

- لجنة بحث وتسوية المنازعات بين المرخص لهم.
- لجنة شكاوي الجمهور.
- لجنة متابعة المحتوي المسموع والمرئي.
- اللجنة الهندسية.
- اللجنة القانونية.
- اللجنة الاقتصادية والمالية.
- لجنة التراخيص والتصاريح.
- لجنة البحوث والتطوير.

2- إصدار ومنح تراخيص الإنشاء والإدارة والتشغيل والبث، وإعـادة البـث والصـيانة

اللازمة للقيام بأنشطة إنتاج ونقل وبث وإعادة بث وتوزيع منتجات وخدمات البث المسموع والمرئي وإعادة البث وكذا تحديد حالات إيقاف وسحب التراخيص وإجراءات التظلم منها، وذلك كله دون الإخلال بالأنشطة التي تحكمها اتفاقيات خاصة سارية وقت صدور هذا القانون وحتى انتهاء مدتها الأصلية.

- يراعي في تطبيق الفقرة السابقة أن تقتصر المساهمة والملكية للأشخاص المعنوية المرخص لها بالبث الأرضي إعمالا للفقرة السابقة على الأشخاص الطبيعيين المصريين.

3- إصدار التصاريح ووضع القواعد والضوابط واللوائح الخاصة بإصدار التصاريح للاستيراد أو الاتجار أو التصنيع أو التجميع أو التعامل في الأجهزة والمعدات التي يتم تحديدها بقرار من مجلس إدارة الجهاز والتي تستخدم في البث المسموع والمرئي وفي استقبال البث المسموع والمرئي المشفر وغير المشفر.

4- وضع القواعد والضوابط واللوائح الخاصة بمنح تراخيص إنشاء وإدارة وتشغيل وبث وإعادة بث وصيانة مشروعات وأنشطة خدمات البث المسموع والمرئي وإعادة البث ونقلها وتوزيعها وتجديد هذه التراخيص ومراقبة تنفيذها.

5- إصدار التصاريح ووضع القواعد والضوابط واللوائح الخاصة بمنح تراخيص فتح مكاتب تمثيل لجهات البث وإعادة البث الأجنبية في مصر وتحديد نطاق مباشرة أعمالها.

6- إصدار الشروط الواجب توافرها في الاتفاقات المتعلقة باستخدام شبكات نقل وتوزيع وإعادة البث للخدمات المقدمة من آخرين ووضع القواعد الكفيلة بضبط مستوي أسعار تقديم خدمات البث للجمهور.

7- اعتماد وإصدار معايير الأداء لإدارة خدمة مستخدمي خدمات البث وحماية مصالحهم وتقييم مدي استجابة المرخص لهم لشكاواهم.

8- اعتماد التدابير الإدارية اللازمة لمواجهة حالات المخالفة الواردة بالمادة "32" من هذا القانون.

9- اعتماد اللوائح الداخلية المتعلقة بالشؤون الفنية والمالية والإدارية ولوائح المشتريات والمخازن وغيرها من اللوائح المتعلقة بتنظيم نشاط الجهاز وذلك دون التقيد بالقوانين أو القواعد أو اللوائح أو النظم المطبقة على الأجهزة والمؤسسات والهيئات الحكومية.

10- إصدار اللوائح الخاصة بالعاملين في الجهاز على أن تتضمن جميع الأحكام المنظمة لشؤونهم وعلى الأخص لتعيينهم وتحديد رواتبهم وبدلاتهم ومكافآتهم ومزاياهم النقدية والعينية ورعايتهم صحيًا واجتماعيًا وثقافيًا وتأديبهم وإنهاء خدماتهم وسائر شؤونهم الوظيفية دون التقيد بالقوانين أو القواعد أو اللوائح أو النظم التي تلتزم بها الأجهزة في المؤسسات والهيئات الحكومية.

11- إصدار اللوائح المنظمة لتحديد مقابل التراخيص والتصاريح والخدمات التي يؤديها الجهاز.

12- اعتماد وإصدار القواعد والضوابط الخاصة بالجودة التقنية والقياسات المعيارية وقياسات جودة الأداء لمختلف خدمات البث، بما يؤدي إلى الالتزام بالمستوي المحدد للأداء والمتابعة الدورية لنتائج تطبيق هذه القواعد والضوابط والقياسات.

13- قبول الهبات والتبرعات والإعانات والمنح التي ترد إلى الجهاز بما لا يتعارض مع أغراضه.

14- الموافقة على الموازنة السنوية وكذلك اعتماد الميزانية والحسابات الختامية للجهاز.

وبجانب مجلس إدارة الجهاز،أنشأ المشروع بالمادة الحادية عشر منه ما يسمى بمجلس أمناء الجهاز،يتكون من رئيس المجلس وعدد زوجى لا يجاوز عشرين عضواً يصدر بتعيينهم قرار من رئيس الوزراء بعد اقتراح الوزير المختص"وزير الإعلام"،ويكون به عدد من الشخصيات العامة على المستوي الدينى والفنى وغيرها من الأنشطة والاهتمامات العامة،وحدد المشروع اختصاصات لمجلس الأمناء وهى

- وضع ميثاق شرف للعمل الإعلامي والرقابة على الإعلام في الإذاعة "المسموعة والمرئية" وأخلاقيات الرسالة الإذاعية وتحديد أسلوب الالتزام بهذا الميثاق.

- إبداء الرأي في التشريعات المتعلقة بالبث وإعادة البث المسموع والمرئي.
- وضع قواعد الاستعانة بالخبرات الأجنبية في مجال الإذاعة "المسموعة والمرئية".
- وضع المعايير العامة لاختيار المواد والبرامج التي يحصل عليها من الخارج.
- وضع أسس تقييم الأداء والحكم على كفاية النشاط.

من حيث العقوبات

وضع مشروع القانون عقوبات فى الجزء الأخير من القانون "من المادة 34 وحتى المادة الأخيرة 44" وقد تنوعت النصوص لتشمل عقوبات خاصة بالجهاز القومي لتنظيم البث ذاته وعقوبات لها علاقة بالبث وإعادة البث والأجهزة المستخدمة بالبث وإتلافها،وذلك على النحو التالي:

نصوص خاصة بالجهاز القومى لتنظيم البث

- التعدى على حق من حقوق الجهاز وحدد لها المشرع عقوبة الحبس والغرامة "م 33 من مشروع القانون"
- الافصاح أو الادلاء بأي بيانات أو معلومات تتعلق بنشاط الجهاز أو المرخص لهم سواء كان ذلك بسبب علمه أو بأي سبب أخر،وقرر المشرع لهذه المخالفة عقوبة الحبس "م/41 من القانون"
- تخويل العاملين بالجهاز "بعد موافقة وزير العدل"صفة الضبطية القضائية للجرائم التى تقع بالمخالفة للقانون"م 43 من مشروع القانون".
- يكون تحريك الدعوى الجنائية بناء على طلب رئيس الجهازوهو وزير الإعلام"مادة 44 من مشروع القانون".

نصوص خاصة بالبث وأجهزته

- البث أو إعادة البث أو التوزيع أو التشغيل لخدمات البث المسموع والمرئي دون الحصول على ترخيص،وحدد لها المشروع الحبس والغرامة والمصادرة"مادة 34 من مشروع القانون".
- استيراد من أجل الاتجار أو إنتاج أو تجميع أو العرض بقصد البيع أو التأجير

لأجهزة البث أو فك الشفرة دون تصريح من الجهاز،وحدد المشروع عقوبة الحبس والغرامة والمصادرة للأجهزة "المادة 35 من مشروع القانون"

- هدم أو إزالة أو إتلاف أو تعطيل أو تعييب لأي أجهزة من أجهزة البث أو إعادة البث أو الاستقبال أو إتلاف لأي حماية تقنية لأي إرسال مشفر بأي وسيلة أو فك الشفرة بما يسمح بأن يستقبلها الشخص أو أن يرسلها إلى غيره من الجمهور بأي وسيلة من وسائل البث،وحدد المشروع عقوبة الحبس لمدة لا تقل عن شهرين ولا تزيد عن سنتين فى حالة العمد،ومدة لا تزيد عن 3 أشهر فى حالة أن يكون الفعل بسبب الإهمال"المادة 36 من مشروع القانون"

تدابير إدارية

يحق للجهاز القومى لتنظيم البث وفقا لنص المادة 31 من مشروع القانون أن يتخذ تدابير إدارية تجاه المخالفين لأحكام القانون أو اللوائح أو قرارات الجهاز بعد إجراء التحقيق اللازم بمعرفة الجهاز،وهذا التدابير هى:

- إنذار المخالف.
- وقف الترخيص أو التصريح جزئيًا أو كليًا لمدة يحددها الجهاز.
- سحب الترخيص أو التصريح.
- إخطار الجهاز القومي للاتصالات ليتولي تنفيذ التدبير الذي يتقرر من بين التدابير المتقدمة فيما يخصه من نظم الاتصالات التابعة له والخارجة عن اختصاص الجهاز القومي لتنظيم البث المسموع والمرئي طبقًا لهذا القانون.

وباستقراء مواد المشروع - بعد أن استعرضنا أهم وأبرز جوانبه والتى تتوافق مع منهج الورقة - فأننا يتضح لنا عدة ملاحظات وهى:

1. التوسع فى تعريف البث وهيئات البث وعدم ذكر لحقوق مقدمى الخدمة

توسع مشروع القانون فى تعريف البث ليشمل كافة وسائل الإعلام المرئي والسمعي،بما فى ذلك الفضائيات الخاصة وكل ما يتعلق بشبكة المعلومات الدولية"الانترنت"،وكذلك توسعه فى تعريف هيئات البث بأن أدخل فيه الهيئات والأفراد على السواء،وهو ما يدخل الأفراد الذين يمتلكون مواقع إلكترونية أو مدونات شخصية على الانترنت وساوى بينهم وبين شركات الإنتاج الإعلامى.

بينما نجد على الجانب الأخر أن مشروع القانون قد حدد التزامات مقدمى الخدمة فى المادة الثانية بالتزامات واسعة وبعضها فضفاض،أبرزها الالتزام بعدم التأثير سلبا على السلام الاجتماعى والوحدة الوطنية وغيرها من المصطلحات التى تقترب من الشعارات أكثر من المصطلحات القانونية،وعادة ما تكون مدخلاً للزج بكثير من المعارضين والنشطاء،ولم يحدد المشروع حقوق مقدمى خدمات البث.

2. جهاز بيروقراطى حكومى/أمنى

أن المتابع والمدقق فى الهيكل الإداري والتنظيمى للجهاز ولجانه وأعضاءه واختصاصاته اللانهائية فيما يتعلق بالبث،يتضح له أن للجهاز هيكل إداري بالغ فى التضخم فالجهاز يتكون من شكلين إداريين الأول له سلطات واسعة وهو مجلس إدارة الجهاز بينما الثاني له صفة استشارية وهو مجلس أمناء الجهاز،

فيتكون مجلس الإدارة من رئيس وستة عشر عضوا يعينون جميعا بمعرفة رئيس الوزراء – عدا رئيس مجلس الإدارة والذى حدده القانون بالوزير المختص أي وزير الإعلام –، ويختص المجلس بأكثر من أربعة عشر اختصاصا،ويتضمن ثمانية لجان متخصصة فى شئون مختلفة ويحق للمجلس إضافة لجان أخري.

بينما نجد أن مجلس الأمناء والذى نص عليه مشروع القانون وهو مجلس له صفة استشارية لمجلس الإدارة يتكون من رئيس حدده المشروع بأنه رئيس الجهاز "أي وزير الإعلام" وعدد من الأعضاء لا يتجاوز عددهم عشرون عضواً يعينون جميعا بقرار من رئيس الوزراء بعد ترشيح الوزير المختص أي بعد ترشيح رئيس مجلس إدارة الجهاز

القومى لتنظيم البث ورئيس مجلس الأمناء،ويحق لمجلس الأمناء تشكيل لجان نوعية به،وقد أعطى مشروع القانون،وهو ما يجعل هذا الجهاز.

فالجهاز القومى لتنظيم البث يبلغ مجمل أعضائه سبعة وثلاثين عضواً بالإضافة إلى وزير الإعلام وثمانية لجان قابلة للزيادة واللجان التى سوف تنشأ بمعرفة مجلس الأمناء،بالإضافة إلى السلطات والاختصاصات الواسعة والمبالغ فيها أحياناً حيث يبلغ عدد الاختصاصات للجهاز بصفة عمة أكثر من عشرون اختصاصاً بالإضافة إلى أربعة عشر اختصاصا لمجلس إدارة الجهاز وما يزيد عن ستة اختصاصات لمجلس الأمناء،بعدد أجمالي للاختصاصات أربعون اختصاص لهذا الجهاز.

ويتضح الطابع الحكومى/الأمنى للجهاز،من خلال سيطرة وزير الإعلام على كل شيء بالجهاز فهو رئيس الجهاز ورئيس مجلس إدارته ورئيس مجلس أمنائه،وهو من يرشح أعضاءه لرئيس الوزراء،والأخير هو من يعين أعضاء مجلس إدارة الجهاز وكذلك يعين أعضاء مجلس الأمناء،ولم يقتصر الأمر على ذلك بل أن مشروع القانون ذاته قد أشترط فى عضوية الجهاز وجود أكثر من ثمانية ممثلين للحكومة ما بين ممثلين لوزارات وهيئات وأجهزة أمنية.

3. ازدواجية تشريعية

تضمن مشروع قانون الجهاز القومى لتنظيم البث بنصوص متشابهة مع قوانين أخري وخاصة قانونى اتحاد الإذاعة والتلفزيون والاتصالات وذلك على مستويين أولهما من حيث الهيمنة على البث والثانى من حيث ازدواجية الاختصاصات فى الترخيص أو التصريح،وذلك على النحو التالي:

ازدواجية التراخيص والتصاريح يعتمد البث الفضائي بشكل أساسي على أنظمة الاتصالات المختلفة،فلكى تستطيع أن تستقبل إرسال إحدى القنوات الفضائية أو تدخل على شبكة المعلومات الدولية "سواء كمستخدم أو كناشر" يجب أن تمتلك التقنية اللازمة من وسائل الاتصالات الحديثة،فقد عرف قانون الاتصالات رقم 10 لسنة 2003 بانها " أية وسيلة لإرسال أو استقبال الرموز، أو الإشارات، أو الرسائل، أو الكتابات أو

الصور، أو الأصوات، وذلك أياً كانت طبيعتها، وسواء كان الاتصال سلكياً أو لاسلكياً "المادة 1 بند 3"

وقد اختص قانون الاتصالات مجلس إدارة الجهاز القومى للاتصالات بتنظيم الحصول على تصاريح وتراخيص امتلاك تلك الأجهزة وخاصة ما يتعلق بالإرسال،وذلك بأن وضع فى اختصاصات الجهاز القومى للاتصالات وضع القواعد المنظمة لإنشاء وتشغيل شبكات الاتصالات وقواعد استخدام الطيف الترددى"المادة 13 بند 6 و 7"،واكد المشرع على هذا الاختصاص مرة أخري،فى نص المادة 21 فقرة 1 من قانون الاتصالات،حظر إنشاء أو تشغيل شبكة اتصالات أو تقديم الخدمة دون الحصول على ترخيص من الجهاز القومى للاتصالات.

وحدد قانون الاتصالات عقوبة لهذه المخالفة فى المادة 72 منه بالحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز خمس سنوات وبالغرامة أو بأحدى هاتين العقوبتين.

كما حظرت المادة 44 من قانون الاتصالات الاستيراد أو التجميع أو التصنيع أي معدة من معدات الاتصالات إلا بعد الحصول على تصريح من الجهاز القومى للاتصالات والأخير لا يحق له التصريح إلا بعد أخذ موافقة عدة جهات أمنية.

وقد حدد المشرع عقوبة لهذه المخالفة فى المادة 77 من قانون الاتصالات وذلك بالحبس لمدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنية ولا تجاوز خمسين ألف جنية أو بأحدى هاتين العقوبتين

بينما نجد أن مشروع قانون الجهاز القومى لتنظيم البث فى الحديث عن اختصاصات الجهاز،قد فرق بين الترخيص والتصريح وقرر بأنه فى الترخيص الذى يشترك فيه الجهاز القومى للبث مع الجهاز القومى للاتصالات يكون الترخيص من الجهاز القومى للاتصالات على أن يكون عائد الترخيص من حق الجهاز القومى للبث،بينما فى التصاريح فأنه سكت ولم يوضح علاقة الجهاز القومى للاتصالات بالتصاريح وخاصة أن التصاريح هنا تنصب على استيراد وانتاج وتصنيع وصيانة الاجهزة والمعدات المستخدمة فى البث."البند 10 و 11 من المادة الخامسة من

المشروع"،وأكـد مشروع القـانون عـلى هـذا الاختصـاص مـرة أخـري فى أثنـاء تحديـد اختصاصات مجلس إدارة الجهاز القومى لتنظيم البث "البنود 3 و 4 و5 و 6 من المادة 13 من مشروع القانون"

وقـد حفلـت نصـوص مشروع القـانون بنصـوص عقابيـة لعـدم الحصـول عـلى ترخيص او تصريح منها نص المادة 35 من مشروع القانون

وقـد حـاول مشروع القـانون فـض الاشـتباك بـين الجهـازين "تنظـيم البـث و الاتصالات" فى الفقرة الأولى من المادة 20 وذلك بأن نص على أن الترددات التـى تكـون خارج البـث المسـموع والمـرئي يكـون مـن اختصـاص الجهـاز القـومى للاتصـالات أمـا الـترددات الخاصـة بالبـث المسـموع والمـرئي تكـون مـن اختصـاص الجهـاز القـومى للبث"المادة 20 من مشروع القانون"، فأي ترددات تكون خارج البث المسموع والمرئي.

وهو الأمر الذى يعنى أنه سوف يكون على مقدمى البث الفضـائي أن يحصـلوا على تراخيص وتصاريح من جهات مختلفة وفى حالة المخالفة فأنهم سيحاكمون مـرتين مرة بقانون الاتصالات ومرة بقانون البث الفضائي.

من الذى يهيمن على البث على الـرغم مـن أن مشروع القـانون قـد نـص عـلى تحويل اتحاد الإذاعة والتلفزيـون إلى شركـات تبـاشر نشـاط الاتحـاد فى البث،ويسـتمر نشاط الاتحاد إلى حين إنشاء تلك الشركات،إلا أنه النص لم يحدد صراحة مصـير قـانون الاتحاد أو بالأحرى مصير قـانون إنشـاء اتحـاد الإذاعـة والتلفزيون،وهـو مـا يعنـى فى النهاية غموض تشريعي حول اختصاصات الاتحاد بموجب القانون رقم 13 لسنة 1979 واختصاصات الجهاز القومى لتنظيم البث بموجب مشروع القانون الجديد،وأن كان فى الأغلب أن يتم إلغاء قانون إنشاء اتحاد الإذاعة والتلفزيون ليحل محله مشروع قـانون الجهاز القومى لتنظيم البث.

4. عقوبات مجحفة ومخالفة للدستور

حفل مشروع القانون بنصوص عقابية – كما أوضحنا سلفاً - أبسط مـا يقـال عنهـا أنها مجحفة وغير دستورية وتتعارض مع جوهر الرسالة الإعلامية،فعلى سـبيل المثـال فـأن

معد القانون قد وضع عقاب للتعدى على حقوق الجهاز وهو نص مبهم وغامض ولم يحدد ما هي حقوق الجهاز"م 33"،كما وضع نص عقابي للنشر معلومات عن الجهاز أو المرخص لهم ولم يقصر هذا النص – كما هى العادة – على العاملين بالجهاز،وانما تعدى ذلك بأن قرر بأنه سواء كان ذلك بسبب عمله أو لأي سبب أخر،وهو ما يشمل الصحفيين "م 41"،بما يعنى أننا إزاء مخالفة دستورية واضحة وقيد جديد على حرية الصحافة وحرية التعبير.

كما وضحت نية معد مشروع القانون من التربص بالفقراء وحماية الشركات من خلال وضع عقوبات مغلظة على ما يعرف " التوصيلات" و "فك الشفرات "وهى وسيلة يلجأ إليها الفقراء فى مصر لتمكنهم من مشاهدة عدد من القنوات المشفرة لقاء مقابل يتناسب مع دخولهم القليلة.

ولم يكتفى المشروع بالنصوص العقابية المغلظة والتى لا تتناسب مع ما يعتبره المشروع من مخالفات وإنما أعطى الجهاز الحق فى اتخاذ تدابير إدارية هى فى حقيقتها عقوبات تضاف إلى النصوص العقابية،ليؤكد أن المشروع أن هذا القانون هو امتداد لتاريخ طويل من التشريعات الاستبدادية المصرية الأصيلة.

المشروع تطبيقا لوثيقة البث الفضائي العربي

استكمالاً لدورها الريادي فى القمع والاستبداد بادرت السلطة المصرية بتطبيق وثيقة البث الفضائي العربي والتى رفضتها عدد من الدول العربية،وخاصة البند الثاني عشر من الوثيقة، والتى تخاطب الدول الأعضاء بتعديل تشريعاتها الداخلية لتناسب مع الوثيقة،ووضع نظام تشريعي يواجهه المخالفات التى ترتكبها وسائل الإعلام العربي،ولم تستثنى الوثيقة وسائل الإعلام التى تعمل فى المناطق الإعلامية الحرة.

وبالنظر إلى وثيقة البث الفضائي العربي والتى لم يكتب لها النجاح،نجد أن مشروع القانون المقدم من الحكومة المصرية ما هو إلا تطبيقاً للمبادئ الواردة بالوثيقة،ويؤكد أن تلك الوثيقة ما هى إلا نتاج الخبرة المصرية فى القمع والاستبداد.

القمع والرقابة هى فلسفة القانون

بعد أن استعرضنا نصوص القانون فأنه يتضح لنا أن مشروع قانون الجهاز القومى لتنظيم البث،قد جاء ليكون له هدف واضح ومحدد،وهو مراقبة محتوى ما يبث،حيث نص المشروع فى أكثر من موضع على الرقابة على المحتوى.

فأول أهداف الجهاز كما قررتها المادة الرابعة هى متابعة المحتوى،وعند تحديد الاختصاصات أكد المشروع مرة أخري على هدف المشروع الجوهري وهو مراقبة المحتوى "م/5" بل ووضع مشروع القانون لجنة مختصة بمراقبة المحتوى واسماها"لجنة متابعة المحتوى المسموع والمرئى"المادة 13".

أن البث الفضائي سواء المرئي أو المسموع لا يحتاج لرقابة أو لتنظيم أو لإنشاء جهاز قومى أو محلى وإنما يحتاج إلى الحرية والانطلاق،وهو ما لا يتفق مع رغبة وهدف القابعين فى أروقة الحكم وأذنابهم.

مشروع القانون والحقوق والحريات فى مصر

أن مشروع قانون الجهاز القومى لتنظيم البث المسموع والمرئي يعتبر فى جوهره،اعتداء واضح وصريح على الحقوق والحريات،وتقليص فاضح لهامش الحريات المتاح فى مصر،وأن كان أبرز الحقوق والحريات المنتهكة هنا هى الحقوق المتعلقة بحرية الرأي والتعبير مثل الحق فى المعرفة وحرية النشر والإنباء وكذلك حرية الصحافة وهو ما سنحاول توضيحه فى هذا الجزء من الورقة.

انتهاك مشروع القانون لحرية التعبير

أن جوهر المشروع ينتهك حرية التعبير باعتبارها أحد الحقوق الرئيسية والأساسية للإنسان،فأن مجرد فرض رقابة على محتوى المنتج الإعلامى،ينطوى على مخالفة واضحة وانتهاك فاضح لحرية التعبير،ويتضح هذا الانتهاك أكثر فى النصوص التى حفل بها المشروع من إنشاء جهاز حكومى تكون مهمته تقييد حرية التعبير عبر فرض رقبة على ما تنتجه وسائل الإعلام المختلفة بما فيها المواقع الإلكترونية والمدونات الشخصية من إنتاج

بشري سواء فنى أو إعلامي أو ثقافي،ومن زاوية أخري فأن مشروع القانون – وكما أوضحنا سلفاً - وضع قيود لا نهائية على حرية الأشخاص فى التعبير عن أرائهم من حلال ما تتيحه التقنيات الحديثة من إمكانيات،وذلك باشتراط المشروع الحصول على تراخيص وتصاريح من جهات يغلب عليها الطابع الأمنى،بما يقيد حرية الأشخاص فى الإعلان عن مواقفهم وأرائهم الشخصية بحرية.

ولقد حمى الدستور المصري والمواثيق الدولية الحق فى التعبير وذلك على النحو التالي:

تنص المادة 47 من الدستور المصري على:

" حرية الرأى مكفولة ولكل إنسان التعبير عن راية ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون والنقد الذاتى والنقد البناء ضمان لسلامة البناء الوطنى."

كما تنص المادة 19 من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان على:

"لكل شخص الحمق فى حرية الرأى والتعبير، ويشمل هذا الحمق حرية اعتناق الراء دون أى تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية."

كما تنص المادة 19 من العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية على:

"1- لكل فرد الحق فى اتخاذ الراء دون تدخل.

2- لكل فرد الحق فى حرية التعبير، وهذا الحق يشمل حرية البحث عن المعلومات أو الأفكار ممن أى نوع واستلمها ونقلهما بغض النظر عن الحدود وذلك إما شفاهة أو كتابة أو طباعة وسواء كان ذلك فى قالب فنى أو بأية وسيلة أخرى يختارها."

انتهاك الحق فى المعرفة

أن وسائل الإعلام المختلفة تمكن الأشخاص من أمرين متمايزين الأمر الاول أنها تمكن الشخص من التعبير عن ارائه والأمر الثانى أنها توفر للشخص التمتع بحقه فى

المعرفة،والعلاقة بين الحق فى المعرفة وبين حرية واستقلال وسائل الإعلام هى علاقة متلازمة ولصيقة،فكلما تنوعت وتعددت وسائل الإعلام المختلفة والتى تعكس وجهات النظر الأساسية والمختلفة فى المجتمع كلما تمكن الإنسان من التمتع بحقه فى المعرفة،والذى ينظر إليه بإعتباره حقاً مستقلا ومتميزاً،وينظر إليه أيضا باعتباره وسيلة لممارسة الإنسان حقه فى التعبير،حيث يتيح له حقه فى المعرفة تكوين وجهة نظر ورأي شخص له، ومن ثم قدرته على التعبير عنه.

وقد ضمن الدستور المصري والمواثيق الدولية هذا الحق منها النصوص الأتية:

تنص المدة 48 من الدستور المصري على "حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة والرقابة على الصحف محظورة وإنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور ويجوز استثناء فى حالة الإعلان الطوارئ أو زمن الحرب أو يفرض على الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام رقابة محددة فى الأمور التى تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومى وذلك كله وفقا للقانون."

كما تنص المادة 9 من الميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان والشعوب على:

"1- كل فرد له الحق فى الحصول على معلومات.

2- كل فرد له الحق فى التعبير ونشر آرائه فى إطار القانون."

وقد حفل مشروع القانون على العديد من النصوص التى تنتهك الحق فى المعرفة – كما أوضحنا سلفا – وذلك من زاويتين الأولى أن مشروع القانون قد وضع قيود متمثله فى التراخيص والتصاريح التى استلزمها بالإضافة إلى فرض مراقبة على وسائل الإعلام وخاصة رقابة على محتوى المنتج الإعلامى،بما يعنى ضرب تنوع واستقلال تلك الوسائل الإعلامية فى مقتل،وتنميط الإعلام ليتوافق مع وجهه نظر ورغبات الرقيب "الجهاز القومى لتنظيم البث" الحكومى/الأمنى،ومن زاوية أخري فأن مشروع القانون قد وضع انتهك الحق فى المعرفة مباشرة وبشكل واضح بحظر النشر فى بعض الموضوعات المتعلقة بالبث والجهاز.

انتهاك حرية النشر

تعتبر حرية النشر هى أحد الحريات المرتبطة بحرية الصحافة وحرية الإعلام بشكل عام ولكن قبل التطرق إلى الانتهاك الذى يمثله مشروع القانون لحرية النشر فأننا سوف نعرض سريعا لمدى إمكانية تطبيق الحماية المقررة لحرية الصحافة على وسائل الإعلام المختلفة وذلك النحو التالي:

وسائل الإعلام و الصحافة

ينصرف مصطلح "الصحافة" للوهلة الأولي على الصحافة المطبوعة،ويعزز ذلك أن لقب الصحفى عادة ما يطلق على الصحفيون المشتغلون بالصحافة المطبوعة،وهو ما يرتب نتيجة أن المقصود بالصحافة هو الصحف أو الجرائد،والصحفيين هم العاملين بتلك الوسائل،إلا أن هذا الفهم الشائع يتناقض مع الفهم لفكرة الصحافة كما يتناقض مع اعتبار أن الصحف ما هى إلا وسيلة من وسائل الإعلام،وقد يكون لحداثة باقى وسائل الإعلام دور فى هذ الفهم الشائع،وهذا المفهوم قد يكون محل جدلاً فى الأوساط الإعلامية والصحفية،إلا أنه لا يجوز أن يكون كذلك فى المفهوم الحقوقي للصحافة والإعلام.

فالمادة 2 من قانون تنظيم الصحافة رقم 96 لسنة 1996 تنص على

" يقصد بالصحف في تطبيق أحكام هذا القانون المطبوعات التي تصدر باسم واحد و بصفة دورية كالجرائد والمجلات ووكالات الأنباء."

فالمشرع أضاف وكالات الأنباء على الرغم من أنها لا تدخل ضمن المفهوم التقليدى والشائع للصحف،إلا أن التطور الزمنى وتطور ذهنية المشرع قد جعله يدخل وكالات الأنباء فى مفهوم الصحف،وهو أمر طبيعي حيث أن القوانين بما لها من طبيعة مستقرة لا تستطيع مواكبة التطور البشري – وخاصة التطور المذهل لوسائل الإعلام – بما ينعكس على القوانين والتشريعات.

فلا شك أن وسائل الإعلام المختلفة تؤدى نفس الدور الذى تقوم به الصحف بمفهومها التقليدى،فالصحف الإلكترونية التى تنتشر على شكبة المعلومات الدولية"الأنترت"،تلعب نفس الدور ولها نفس الأهمية،وأن كان هناك غموض تشريعي فيما يتعلق بتعريف الصحافة والصحفيين،وكذلك موقف محافظ من نقابة الصحفيين تجاه العاملين بالمجال الإعلامى فأن هذا الأمر لا يغير من كون أن وسائل الإعلام المختلفة تستفيد من النصوص الحمائية لحرية الصحافة،وخاصة النصوص التى تحظر الرقابة على الصحف.

وهو ما نخلص منه إلى اعتبار وسائل الإعلام المختلفة تأخذ حكم الصحف بمفهومها التقليدى، ومن ثم تستفيد من النصوص الحمائية الخاصة بحرية الصحافة.

وبعد أن انتهينا إلى تلك النتيجة فأن مشروع القانون ينتهك بشكل فاضح حرية الصحافة والإعلام بشكل فاضح حيث يخضعها لرقابة – حظرها الدستور والقانون – بالإضافة إلى انتهاكه حرية النشر،حيث تتضمن نصوص المشروع نصوص خاصة بإلغاء الترخيص بما يعنى المصادرة وهى أيضا محظورة بنصوص الدستور والقانون وذلك على النحو التالي:

الدستور المصري

المادة 48 من الدستور على:

حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة والرقابة على الصحف محظورة وإنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور ويجوز استثناء فى حالة الإعلان الطوارئ أو زمن الحرب أو يفرض على الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام رقابة محددة فى الأمور التى تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الامن القومى وذلك كلة وفقا للقانون.

- مادة "206": الصحافة سلطة شعبية مستقلة تمارس رسالتها علي الوجه المبين في الدستور والقانون.

- مادة "207": تمارس الصحافة رسالتها بحرية وفي استقلال في خدمة المجتمع بمختلف وسائل التعبير، تعبيرا عن اتجاهات الراي العام وإسهاما في تكوينه وتوجيهه، في إطار المقومات الأساسية للمجتمع والحفاظ علي الحريات والحقوق والواجبات العامة، واحترام حرمة الحياة الخاصة للمواطنين، وذلك كله طبقا للدستور والقانون.
- مادة "208": حرية الصحافة مكفولة والرقابة علي الصحف محظورة وإنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري محظور وذلك كله وفقا للدستور والقانون.
- مادة "209": حرية إصدار الصحف وملكيتها للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والأحزاب السياسة مكفولة طبقا للقانون.

وتخضع الصحف في ملكيتها وتمويلها والأموال المملوكة لها لرقابة الشعب علي الوجه المبين بالدستور والقانون .

- مادة "210": للصحفيين حق الحصول علي الأنباء والمعلومات طبقا للأوضاع التي يحددها القانون، ولا سلطان عليهم في عملهم لغير القانون.

قانون تنظيم الصحافة رقم 96 لسنة 1996

- مادة 4 – فرض الرقابة علي الصحف محظور.
- مادة 5 – يحظر مصادرة الصحف أو تعطيلها أو إلغاء ترخيصها بالطريق الإداري.
- مادة 8 – للصحفي حق الحصول علي المعلومات و الإحصاءات و الأخبار المباح نشرها طبقا للقانون من مصادرها سواء كانت هذه المصادر جهة حكومية أو عامة، كما يكون للصحفي حق نشر ما يتحصل عليه منها.

أن طرح الحكومة المصرية لمشروع قانون الجهاز القومى لتنظيم البث المسموع والمرئي،يعكس فى حقيقته طبيعة السلطة المصرية الاستبدادية،التى تسعى بكل ما تمتلك من وسائل لقمع وتقييد الحريات وخاصة حرية التعبير،من خلال ترسانة من التشريعات والإجراءات الكفيلة باسكات أصوات المعارضين لها المطالبين بالحرية والعدالة،ودولة القانون.

وقد لعب الحراك السياسي الذى شهدته مصر فى بدايات القرن الحالي وخاصة منذ عام 2005 الدور الأكبر فى دفع السلطة المصرية فى تطوير بنيتها الاستبدادية لتتواكب مع التطور البشري المذهل فى وسائل الاتصالات وخاصة وأن تلك الوسائل قد لعبت دوراً فى الدعوة ودعم هذا الحراك السياسي والاجتماعي،بما يمكن السلطة فى النهاية من قمع تلك التحركات.

وفى هذا الإطار تم إعداد مشروع قانون البث الفضائي والذى سبقه الدعوة لإقرار ما يسمى بوثيقة البث الفضائي العربي والتى عارضتها دولا مثل قطر والبحرين والأمارات.

ففى العقود الأخيرة تطور الإعلام من وسيلة من وسائل الحاكم فى السيطرة على المحكومين إلى وسيلة لتمرد المحكومين على الحاكم ومعارضته،حيث أن كسر احتكار الدولة للإعلام جلعها عاجزة عن السيطرة على السيل المتدفق من القنوات والصحف ومواقع الانترنت التى انتشرت بشكل يفوق التصور،بما جعلها تهز عرش الإعلام الحكومى والسلطوى السائد لفترة ليست ببعيدة،بل وتفوقت عليه فى كثير من الاحيان لاسباب عديدة،أهمها مصداقية وسائل الإعلام الخاصة والغير حكومية.

وقد جاءت نصوص مشروع قانون الجهاز القومى لتنظيم البث مؤكدة على رغبة السلطة فى السيطرة على هذه الوسائل الجديدة والتى يبدوا أنها سببت أزعاجاً لها،فأكد المشروع اكثر من مرة وبأكثر من طريقة على أن دور وهدف الجهاز القومى لتنظيم البث ليس التنظيم وأنما هو التقييد والرقابة على تلك الوسائل وخاصة محتواها،وذلك من خلال إجبار تلك الوسائل على الحصول على تراخيص وتصاريح لانهائية،وتغليظ العقوبات على أبسط المخالفات للقانون.

أن مشروع القانون يهدد ما وصلت إليه الدولة المصرية من تقدم فى المجال الإعلامى وهو ما تسميه بعض النخب "بالريادة الثقافية والإعلامية لمصر فى المنطقة العربية"،استناداً إلى أن مصر تعتبر من أوائل الدول فى المنطقة العربية التى عرفت الصحافة المكتوبة"حيث صدرت جريدة الوقائع المصرية 1828" وتمتلك بنية صحافية

حيوية بصدور العديد من الصحف الخاصة"مثل المصري اليوم - البديل - البديل - صوت الأمة - الفجر........الخ" والحزبية"الأهالي - الوفد - العربي الناصري،... الخ"،وبالإضافة إلى تلك البنية الصحفية المتميزة لمصر باعاً فى مجال الإعلام،حيث كانت أول دولة فى المنطقة يظهر بها التلفزيون عام 1960 وكذلك الإذاعة وتمتلك بنية إعلامية بإمتلاكها قمرين صناعيين "نايل سات"ويبث كل من القمر الأول والثاني معا 24 قناة فضائية قمرية مضغوطة تبث أكثر من 180 قناة تليفزيونية و800 محطة إذاعية مصرية وعربية ودولية،وتستعد لإطلاق القمر الثالث،بالإضافة إلى امتلاكها مدينة متكاملة للانتاج الإعلامى،وعدد من المناطق الإعلامية الحرة.

وقد انطوى المشروع على انتهاكات فاضحة وواضحة للحقوق والحريات وخاصة حرية التعبير والحق فى المعرفة وحرية النشر،بما يستلزم من جميع المهمومين بالعمل العام وفى القلب منهم العاملين فى المجال الإعلامى العمل على مواجهة هذا المشروع،الذى يعتبر وبحق تأصيل وتقنين للاستبداد وعودة للخلف إلى زمن كان الإعلام يعنى بالأساس الإرشاد،إلى الطريق الذى تراه السلطة - وحدها - طريقاً إلى الصواب عن طريق احتكارها لوسائل الإعلام،وهو زمن قد انتهى ويجب إلا يعود.

الوثائق

مشروع " قانون الجهاز القومي لتنظيم البث المسموع والمرئي"

"نقلا عن موقع قضايا http://qadaya.net/node/444"

المادة الأولى:

1- الوزير المختص: وزير الإعلام.

2- الجهاز: الجهاز القومي لتنظيم البث المسموع والمرئي.

3- مجلس الإدارة: مجلس إدارة الجهاز القومي لتنظيم البث المسموع والمرئي.

4- البث المسموع والمرئي: كل إذاعة أو إرسال أو إتاحة مشفرة أو غير مشفرة لأصوات أو لصور أو لصور وأصوات معًا أو أي تمثيل آخر لها، أو لإشارات

أو كتابات من أي نوع كانت لا تتصف بطابع المراسلات الخاصة، بما يسمح بأن يستقبلها أو يتفاعل معها الجمهور أو فئات أو أفراد معينة منه، ومن ذلك ما يتم عن طريق وسائل سلكية أو لاسلكية أو عن طريق الكابلات والأقمار الصناعية أو عبر الشبكات الحاسوبية والوسائط الرقمية أو غير ذلك من وسائل وأساليب البث أو النقل والإرسال والإتاحة. ويعتبر من قبيل البث أي إذاعة أو إرسال أو إتاحة مشفرة أو غير مشفرة في الحالات التي يمكن فيها لأفراد من الجمهور أن يختار الواحد منهم بنفسه وقت الإرسال ومكان استقباله.

5- هيئة البث المسموع والمرئي: كل شخص أو جهة منوط بها أو مسئول عن أي عمل من أعمال البث الإذاعي اللاسلكي السمعي أو السمعي البصري والذي يستوفي شرائط تكوينه طبقًا لقانون إنشائه، ويتم بمبادرة منه وعلى مسؤوليته أي عمل من أعمال البث أو ما يسبقها من أعمال بقصد البث. ويدخل في الأعمال السابقة للبث تجميع أو إنتاج أو شراء أو تخزين أو جدولة مواد البث أو أي مواد تقع عليها الحقوق محل الحماية بموجب التشريعات المنظمة للملكية الفكرية والحقوق المتصلة بها.

6- خدمة البث المسموع والمرئي: إعداد أو إتاحة البرامج والمواد المسموعة والمرئية وفقًا لتعريف البث.

7- إعادة البث المسموع والمرئي: إعادة الإذاعة أو الإرسال أو الإتاحة طبقًا لتعريف البث.

8- ترددات البث المسموع والمرئي: مخصصات البث المسموع والمرئي الأرضي والفضائي من الطيف الترددي والمحددة وفقًا لإصدارات الاتحاد الدولي للاتصالات "ITU".

9- المنطقة الجغرافية: هي التي تقع داخل الحدود الجغرافية لجمهورية مصر العربية، بما في ذلك المناطق المنظمة بتشريعات خاصة، التي يتم في نطاقها الترخيص أو

التصريح وفقًا للقانون.

10- التشفير: أنظمة تقنية للتحكم في خدمة البث المسموع والمرئي بالإتاحة أو المنع أو الإيقاف.

11- الأكواد: مجموعات الضوابط التي يضعها الجهاز.

12- الترخيص: هو الذي يصدر لشخص اعتباري وذلك لتمكينه من القيام بالأعمال المتصلة بالبث وإعادة البث المسموع والمرئي.

13- المرخص له: أي شخص اعتباري يرخص له من الجهاز بإنشاء وتشغيل عمليات البث أو إعادة البث المسموع والمرئي أو التوزيع أو البيع لهذه الخدمات.

14- التصريح: هو الذي يصدره الجهاز لشخص طبيعي أو اعتباري لتمكينه من القيام بالاستيراد أو الاتجار أو التصنيع أو التجميع أو التعامل تجاريًا في الأجهزة والمعدات التي يتم استخدامها في البث وفي استقبال البث المسموع والمرئي.

15- المصرح له: أي شخص طبيعي أو اعتباري يصرح له من الجهاز مباشرة نشاط أو أكثر من أنشطة الاستيراد أو الاتجار أو التصنيع أو التجميع أو التعامل على الأجهزة والمعدات التي تستخدم في البث وفي استقبال البث المسموع والمرئي المشفر أو غير المشفر.

المادة الثانية:

يلتزم مقدمو خدمات البث المسموع والمرئي بمراعاة القواعد الآتية:

1- علانية وشفافية المعلومات وحماية حق الجمهور في الحصول على المعلومة السليمة.

2- حماية المنافسة الحرة بين المتنافسين في مجال خدمات البث المسموع والمرئي.

3- حماية حقوق ومصالح متلقي خدمات البث المسموع والمرئي.

4- توفير الخدمة الشاملة للجمهور بما يتفق مع التطور الديمقراطي، وضمان إتاحة

البرامج الثقافية والتعليمية.

5- عدم التأثير سلبًا على السلام الاجتماعي والوحدة الوطنية ومبدأ المواطنة والنظام العام والآداب العامة.

6- التقيد بضوابط وأكواد الخدمة التي تصدر وفقًا لأحكام هذا القانون، وكذلك ميثاق العمل الإعلامي العربي، وكذلك وثيقة الضوابط العامة للبث الفضائي العربي المسموع والمرئي.

7- الارتقاء بمستوي الرسالة الإعلامية وتقديم خدمة متميزة تلبي الحقوق والاحتياجات من العملية الإعلامية.

المادة الثالثة: إنشاء الجهاز

تنشأ هيئة قومية لإدارة مرفق البث تسمي "الجهاز القومي لتنظيم البث المسموع والمرئي" يتبع الوزير المختص، ويكون للجهاز الشخصية الاعتبارية العامة، ويكون مقره الرئيسي مدينة القاهرة كما يجوز بقرار من مجلس إدارة الجهاز إنشاء فروع أو مكاتب أخري له بجميع أنحاء الجمهورية.

المادة الرابعة: أهداف الجهاز

يهدف الجهاز إلي:

1- تنظيم ومتابعة كل ما يتعلق بنشاط البث، وبصفة خاصة من حيث محتوي المنتج وإتاحته وتوزيعه واستقباله بما يضمن توافر واستمرار الخدمة في الوفاء بمتطلبات أوجه الاستخدام المختلفة لدفع عجلة التنمية المستدامة.

2- إنشاء وتنظيم الآليات اللازمة لحماية مصالح الجمهور ومنتجي وناقلي وموزعي هذه الخدمات.

3- اتخاذ التدابير ووضع الآليات اللازمة للتحقق من المنافسة المشروعة في أنشطة إنتاج وبث وإعادة بث وتوزيع الخدمات المسموعة والمرئية وتجنب الممارسات الاحتكارية طبقًا لأحكام القوانين السارية والقواعد الخاصة التي يحددها الجهاز.

4- تحقيق وإنفاذ المعايير الفنية والبيئية في مجال البث المسموع والمرئي ومعايير الجودة في شؤون المحتوي والبث والإنتاج والتوزيع والاستهلاك، وذلك كله بما يتفق ومتطلبات الحفاظ على القيم والسلام الاجتماعي.

5- ضمان وصول خدمات البث المسموع والمرئي إلى جميع مناطق الجمهورية، بما فيها مناطق التوسع الاقتصادي والعمراني والمناطق الحضرية والريفية والنائية بأعلى درجة ممكنة من جودة الأداء.

المادة الخامسة:

اختصاصات الجهاز للجهاز في سبيل تحقيق أهدافه أن يقوم بجميع التصرفات والأعمال اللازمة، وله على الأخص ما يأتي:

1- وضع النظم الإدارية والمالية والخطط والبرامج التي تتفق ونشاطه، طبقًا لأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذًا له ودون التقيد باللوائح والنظم الحكومية.

2- وضع الأسس والقواعد التي يتم بناءً عليها منح التراخيص والتصاريح التي يصدرها الجهاز ووضع اللوائح التنفيذية لهذه الأسس والقواعد، متضمنة تحديد المقابل المالي للتصاريح والتراخيص والخدمات التي يقدمها الجهاز.

3- تحديد الاشتراطات الواجب توافرها في المرخص والمصرح له وعلى الأخص فيما يتعلق بالطبيعة القانونية والشروط الفنية والتقنية والمالية.

4- تحديد الأسس والقواعد التي يلتزم بها المرخص لهم ومقدمو خدمات البث وإعادة البث والتوزيع والتعامل على المنتجات المسموعة والمرئية وفقًا لأحكام هذا القانون.

5- تحديد الضوابط والأكواد الخاصة بمواصفات الجودة الفنية البرامجية، وتلك المتعلقة بميثاق الشرف الإعلامي والمتعلقة بالمواد الإعلامية والإعلانية، والأكواد الخاصة بالتمويل بطرقه المختلفة وأي أكواد أخري يصدرها الجهاز، وتكون هذه الأكواد ملزمة للمرخص لهم بمجرد إصدارها أو اعتمادها من

الجهاز.

6- وضع القواعد التي تحقق المنافسة المشروعة في أنشطة الإنتاج والبث وإعادة البث المسموع والمرئي وتوزيع منتجات وخدمات البث المسموع والمرئي والتعامل عليها، وذلك ضمانًا لمصالح المتلقين للخدمة.

7- وضع أسس وأساليب وآليات تسوية المنازعات التي قد تنشأ فيما بين المرخص أو المصرح لهم.

8- وضع قواعد منح تراخيص إنشاء وإدارة وتشغيل وبث وإعادة بث وصيانة مشروعات وأنشطة خدمات البث المسموع والمرئي وإعادة البث ونقلها وتوزيعها.

9- وضع قواعد منح تراخيص بفتح مكاتب تمثيل لجهات البث وإعادة البث المسموع والمرئي الأجنبية في مصر وتحديد نطاق مباشرة أعمالها.

10- منح الترخيص في شأن استخدام الترددات المخصصة للبث المسموع والمرئي.

وفي حالة الترددات التي يتم تخصيصها للاستخدام المشترك بين جهاز تنظيم البث وجهاز تنظيم الاتصالات، يكون الترخيص من سلطة جهاز تنظيم الاتصالات، بالتنسيق مع جهاز تنظيم البث علي، أن يكون العائد المادي حقًا خالصًا لجهاز تنظيم البث.

11- منح التصاريح في شأن الاستيراد أو الاتجار أو التصنيع أو التجميع أو التعامل على الأجهزة والمعدات التي يتم تحديدها بقرار من مجلس الإدارة والتي تستخدم في البث المسموع والمرئي وفي استقبال البث المشفر أو غير المشفر.

12- متابعة خدمات البث المسموع والمرئي عبر نظم الاتصالات السلكية واللاسلكية المختلفة والمستخدمة حاليًا أو مستقبليًا لضمان الالتزام بالضوابط والمواصفات ومعايير الجودة المقررة في شأن المحتوي والإنتاج والتوزيع وحماية المجتمع وقيمه وحماية صغار السن من التجاوز في المحتوي

المتعلق بالجنس والعنف والقهر، وذلك مع مراعاة الالتزام بالقوانين السارية في جمهورية مصر العربية.

13- متابعة ومراجعة مواصفات الجودة لدي المرخص والمصرح لهم، بهدف تطبيق المعايير المثلي للتشغيل ومستويات الأداء التقني البرامجي والإعلاني، وفي المجالات الأخرى التي تنظمها الأكواد الصادرة عن الجهاز.

14- نشر وإتاحة المعلومات والتقارير والتوصيات التي تساعد المرخص والمصرح لهم والمتعاملين مع الجهاز على معرفة حقوقهم والتزاماتهم وتعريفهم طبيعة الدور الذي يؤديه الجهاز، وذلك في إطار من الشفافية الكاملة.

15- إبداء المشورة وتقديم الخبرة في شأن المنازعات التي قد تنشأ حول حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالبث المسموع والمرئي.

16- بحث شكاوي الجمهور ومستهلكي خدمات البث المسموع والمرئي بما يكفل حماية مصالحهم قبل المرخص لهم.

17- النظر في المنازعات التي قد تنشأ فيما بين المصرح أو المرخص لهم أو فيما بينهم وبين المستخدمين.

18- تمثيل الدولة في المحافل والمؤتمرات المتعلقة بعمل الجهاز وبإبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية في مجال البث المسموع والمرئي.

19- التنسيق مع الأجهزة النظيرة في الدول الأخرى بالنسبة للأمور ذات الاهتمام المشترك.

20- تنظيم برامج تدريبية وندوات في نطاق اختصاص الجهاز.

المادة السادسة:

يقوم الجهاز بتطبيق وإنفاذ أحكام تشريعات حماية الملكية الفكرية وبصفة خاصة الأحكام المنظمة لحقوق هيئات الإذاعة، ويكون للجهاز إصدار اللوائح التنفيذية لما ورد بها في هذا الخصوص.

المادة السابعة:

المواد المالية للجهاز تتكون موارد ومصادر تمويل الجهاز مما يأتي:

1- المبالغ التي تخصصها له الدولة في الموازنة العامة.

2- مقابل التراخيص والتصاريح التي يصدرها الجهاز.

3- مقابل الأعمال والدراسات والاستشارات والخدمات التي يؤديها الجهاز للمرخص أو المصرح له أو للغير سواء في الداخل أو الخارج.

4- النسبة التي يخصصها مجلس الوزراء للجهاز مقابل امتياز استخدام الترددات المخصصة للبث المسموع والمرئي، الذي يؤول للخزانة العامة للدولة عند منح هذا الامتياز، وذلك بناء على عرض الوزير المختص بعد التشاور مع وزير المالية.

5- عائد استثمار أموال الجهاز.

6- حصيلة الغرامات والتعويضات التي يحكم بها طبقا لهذا القانون.

7- الهبات والتبرعات والإعانات والمنح التي يقبلها مجلس إدارة الجهاز وكذلك القروض، التي يوافق عليها في ضوء القواعد والقرارات التي يصدرها في هذا الشأن.

المادة الثامنة:

يكون للجهاز موازنة خاصة مستقلة يتم إعدادها طبقًا للقواعد التي تحددها اللوائح الداخلية للجهاز وباتباع قواعد النظام المحاسبي الموحد، وذلك دون التقيد بالقوانين أو اللوائح أو القواعد أو النظم الحكومية.

ويحدد مجلس إدارة الجهاز بداية السنة المالية ونهايتها في أول جلسة انعقاد له. كما يكون للجهاز حساب خاص لدي البنوك تودع فيه موارده ويرحل الفائض من موازنة الجهاز من سنة لأخرى إلى صندوق الخدمة الشاملة أو إلى الميزانية المستقلة للجهاز، حسب القرار الذي يتخذه مجلس إدارته.

المادة التاسعة:

يحدد مجلس إدارة الجهاز أوجه الإنفاق على الأغراض والأهداف التي يختص بها الجهاز على أن يشمل ذلك الإنفاق على البحث العلمي ودراسات التطوير ذات الصلة بنشاط الجهاز التي يتولاها أو يسندها للغير.

المادة العاشرة:

تعامل أموال الجهاز معاملة المال العام فيما يتعلق باقتضاء حقوقه بطريق التنفيذ المباشر والحجز الإداري طبقًا لأحكام التشريعات المنظمة لذلك.

المادة الحادية عشرة:

مجلس الأمناء يكون للجهاز مجلس للأمناء، كما يجوز إنشاء مجالس وقطاعات أخري وفقًا لاحتياجات العمل، وذلك بقرار من مجلس إدارة الجهاز.

يشكل مجلس أمناء الجهاز على النحو الآتي:

- رئيس الجهاز رئيسًا لمجلس الأمناء.
- عدد زوجي من الأعضاء لا يجاوز عشرين عضوًا من بين الشخصيات العامة ذات المشاركة الفعالة في النشاط الفكري الديني والفني والعلمي والثقافي والصحفي والاقتصادي والهندسي والمالي والقانوني والمهتمين بنشاط الشباب والمرأة والطفولة وغيرها من النشاطات. ويصدر بتعيينهم وتحديد مكافآتهم ومدة عضويتهم قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على ترشيح الوزير المختص.
- لمجلس الأمناء أن يتخذ ما يلزم من القرارات لتحقيق أغراضه وفقًا لأحكام هذا القانون، وله على وجه الخصوص ما يأتي:
- وضع ميثاق شرف للعمل الإعلامي والرقابة على الإعلام في الإذاعة "المسموعة والمرئية" وأخلاقيات الرسالة الإذاعية وتحديد أسلوب الالتزام بهذا الميثاق.

- إبداء الرأي في التشريعات المتعلقة بالبث وإعادة البث المسموع والمرئي.
- وضع قواعد الاستعانة بالخبرات الأجنبية في مجال الإذاعة "المسموعة والمرئية".
- وضع المعايير العامة لاختيار المواد والبرامج التي يحصل عليها من الخارج.
- وضع أسس تقييم الأداء والحكم على كفاية النشاط.
- لمجلس الأمناء أن يشكل لجانًا دائمة أو مؤقتة من بين أعضائه لمعاونته في دراسة ما يقدم له من موضوعات وله أن يضم إلى تلك اللجان أعضاء من داخل الجهاز أو خارجه.
- يعقد مجلس الأمناء دورة عمل عادية كل شهر على الأقل ويجوز دعوته للانعقاد في غير موعد الدورة العادية، بناء على طلب من رئيسه، أو إذا طلب ذلك نصف عدد أعضاء المجلس، ولا يكون الاجتماع صحيحًا إلا إذا حضره نصف عدد أعضئه على الأقل. ويتولي رئيس المجلس توجيه الدعوة إلى اجتماعاته وإعداد جدول أعماله، وتصدر قرارات المجلس بأغلبية الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس.

وتبلغ قرارات مجلس الأمناء إلى مجلس إدارة الجهاز لوضعها موضع التنفيذ.

المادة الثانية عشرة:

إدارة الجهاز يتولي إدارة الجهاز مجلس إدارة برئاسة الوزير المختص وعضوية كل من:

1- الرئيس التنفيذي للجهاز.
2- رئيس اتحاد الإذاعة والتيفزيون أو من يحل محله من رؤساء الكيانات المملوكة للدولة التي يتم إنشاؤها للقيام بأعمال منوطة حالية بالاتحاد.
3- رئيس الهيئة العامة للاستعلامات.
4- أحد نواب رئيس مجلس الدولة.
5- ممثل عن هيئة الأمن القومي.
6- ممثل عن وزارة الداخلية.

7- ممثل عن وزارة الخارجية.

8- ممثل عن وزارة الاتصالات.

9- ممثل عن وزارة الثقافة.

10- ممثل عن وزارة المالية.

11- ستة أعضاء، منهم أربعة من ذوي الخبرة من غير العاملين في الجهاز الحكومي أو الهيئات أو المؤسسات العامة وشركات القطاع العام أو شركات قطاع الأعمال العام، على أن يكون منهم اثنان من الشخصيات العامة يمثلان مستخدمي خدمات البث المسموع والمرئي.

ويصدر بتعيين أعضاء مجلس إدارة الجهاز وتحديد مكافآتهم قرار من رئيس مجلس الوزراء وتكون مدة عضوية مجلس الإدارة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة.

ويجوز لمجلس الإدارة أن يشكل من بين أعضائه أو من ذوي الخبرة لجنة أو أكثر يعهد إليها بما يوكله إليها الجهاز من مهام، كما يجوز له أن يفوض الرئيس التنفيذي للجهاز في بعض اختصاصاته.

المادة الثالثة عشرة:

يهيمن مجلس إدارة الجهاز على شؤونه وتصريف أموره وله أن يتخذ ما يراه لازمًا من قرارات لتحقيق الأهداف التي أنشئ الجهاز من أجلها.

ويباشر المجلس اختصاصاته على الوجه المبين بهذا القانون وله على الأخص ما يلي:

1- اعتماد الهيكل التنظيمي والإداري للجهاز بما يكفل تحقيق أغراضه وأهدافه ومباشرة جميع اختصاصاته على أن يتضمن هذا الهيكل على وجه الخصوص اللجان الآتية:

- لجنة بحث وتسوية المنازعات بين المرخص لهم.
- لجنة شكاوي الجمهور.
- لجنة متابعة المحتوي المسموع والمرئي.
- اللجنة الهندسية.

- اللجنة القانونية.
- اللجنة الاقتصادية والمالية.
- لجنة التراخيص والتصاريح.
- لجنة البحوث والتطوير.

2- إصدار ومنح تراخيص الإنشاء والإدارة والتشغيل والبث، وإعادة البث والصيانة اللازمة للقيام بأنشطة إنتاج ونقل وبث وإعادة بث وتوزيع منتجات وخدمات البث المسموع والمرئي وإعادة البث وكذا تحديد حالات إيقاف وسحب التراخيص وإجراءات التظلم منها، وذلك كله دون الإخلال بالأنشطة التي تحكمها اتفاقيات خاصة سارية وقت صدور هذا القانون وحتى انتهاء مدتها الأصلية.

- يراعي في تطبيق الفقرة السابقة أن تقتصر المساهمة والملكية للأشخاص المعنوية المرخص لها بالبث الأرضي إعمالا للفقرة السابقة على الأشخاص الطبيعيين المصريين.

3- إصدار التصاريح ووضع القواعد والضوابط واللوائح الخاصة بإصدار التصاريح للاستيراد أو الاتجار أو التصنيع أو التجميع أو التعامل في الأجهزة والمعدات التي يتم تحديدها بقرار من مجلس إدارة الجهاز والتي تستخدم في البث المسموع والمرئي وفي استقبال البث المسموع والمرئي المشفر وغير المشفر.

4- وضع القواعد والضوابط واللوائح الخاصة بمنح تراخيص إنشاء وإدارة وتشغيل وبث وإعادة بث وصيانة مشروعات وأنشطة خدمات البث المسموع والمرئي وإعادة البث ونقلها وتوزيعها وتجديد هذه التراخيص ومراقبة تنفيذها.

5- إصدار التصاريح ووضع القواعد والضوابط واللوائح الخاصة بمنح تراخيص فتح مكاتب تمثيل لجهات البث وإعادة البث الأجنبية في مصر وتحديد نطاق مباشرة أعمالها.

6- إصدار الشروط الواجب توافرها في الاتفاقات المتعلقة باستخدام شبكات نقل

وتوزيع وإعادة البث للخدمات المقدمة من آخرين ووضع القواعد الكفيلة بضبط مستوي أسعار تقديم خدمات البث للجمهور.

7- اعتماد وإصدار معايير الأداء لإدارة خدمة مستخدمي خدمات البث وحماية مصالحهم وتقييم مدي استجابة المرخص لهم لشكاواهم.

8- اعتماد التدابير الإدارية اللازمة لمواجهة حالات المخالفة الواردة بالمادة "32" من هذا القانون.

9- اعتماد اللوائح الداخلية المتعلقة بالشؤون الفنية والمالية والإدارية ولوائح المشتريات والمخازن وغيرها من اللوائح المتعلقة بتنظيم نشاط الجهاز وذلك دون التقيد بالقوانين أو القواعد أو اللوائح أو النظم المطبقة على الأجهزة والمؤسسات والهيئات الحكومية.

10- إصدار اللوائح الخاصة بالعاملين في الجهاز على أن تتضمن جميع الأحكام المنظمة لشؤونهم وعلى الأخص لتعيينهم وتحديد رواتبهم وبدلاتهم ومكافآتهم ومزاياهم النقدية والعينية ورعايتهم صحيًا واجتماعيًا وثقافيًا وتأديبهم وإنهاء خدماتهم وسائر شؤونهم الوظيفية دون التقيد بالقوانين أو القواعد أو اللوائح أو النظم التي تلتزم بها الأجهزة في المؤسسات والهيئات الحكومية.

11- إصدار اللوائح المنظمة لتحديد مقابل التراخيص والتصاريح والخدمات التي يؤديها الجهاز.

12- اعتماد وإصدار القواعد والضوابط الخاصة بالجودة التقنية والقياسات المعيارية وقياسات جودة الأداء لمختلف خدمات البث، بما يؤدي إلى الالتزام بالمستوي المحدد للأداء والمتابعة الدورية لنتائج تطبيق هذه القواعد والضوابط والقياسات.

13- قبول الهبات والتبرعات والإعانات والمنح التي ترد إلى الجهاز بما لا يتعارض مع أغراضه.

14- الموافقة على الموازنة السنوية وكذلك اعتماد الميزانية والحسابات الختامية للجهاز.

المادة الرابعة عشرة:

ينشأ بقرار من مجلس إدارة الجهاز صندوق يسمي صندوق الخدمة الشاملة ويحدد قرار إنشائه طريقة تشكيل مجلس إدارته ومعاملته المالية وكذلك تحديد اختصاصات وأهداف وأغراض الصندوق.

ويختص مجلس إدارة الجهاز أيضًا بإصدار اللوائح المالية والإدارية للصندوق وما يلزم لحسن سير عمله من لوائح وضوابط أخري، وذلك دون التقيد بالقوانين أو اللوائح أو القواعد أو النظم الحكومية.

ويختص مجلس إدارة الصندوق بالصرف من ميزانية الصندوق وموارده على أوجه الصرف التي تتعلق بأغراضه وأهدافه واختصاصاته وبصفة خاصة ما يلي:

1- مشروعات البنية الأساسية لتحقيق الخدمة الشاملة للبث المسموع والمرئي في جميع أنحاء الجمهورية.

2- دعم البرامج التعليمية والثقافية العامة والتاريخية في إطار توجهات الدولة.

3- إجراء البحوث ودراسات التطوير وعمليات التدريب المتصلة والمتعلقة بعمل الجهاز.

4- أي مشروعات أخري يكون من شأنها تحقيق أهداف الجهاز.

المادة الخامسة عشرة:

يجتمع مجلس إدارة الجهاز بدعوة من رئيسه مرة على الأقل كل شهر وكلما اقتضت الضرورة ذلك، ويكون اجتماعه صحيحًا بحضور أغلبية أعضائه، وتصدر قراراته بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس.

وللمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يري الاستعانة بخبراتهم دون أن يكون لهم صوت معدود في التصويت.

المادة السادسة عشرة:

يلتزم الجهاز في إطار مبدأ الشفافية بإصدار تقارير دورية أو كلما اقتضت الحاجة ذلك عن أنشطة البث المسموع والمرئي مع عدم الإخلال بمقتضيات سرية المعلومات وتلتزم جميع الجهات العاملة في مجال البث إنتاجًا ونقلا وتوزيعًا بموافاة الجهاز بما يطلبه من تقارير أو بيانات أو إحصاءات أو معلومات أو تسجيلات أو نصوص تتصل بنشاطه.

المادة السابعة عشرة:

يقدم رئيس الجهاز إلى رئاسة مجلس الوزراء تقريرًا سنويًا عن نشاط الجهاز وأعماله.

المادة الثامنة عشرة:

الرئيس التنفيذي للجهاز يكون للجهاز رئيس تنفيذي يعين بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ويتضمن قرار تعيينه معاملته المالية، ويقوم الرئيس التنفيذي للجهاز بتمثيل الجهاز أمام القضاء وأمام الغير، كما يكون مسئولا أمام مجلس الإدارة عن سير أعمال الجهاز فنيًا وإداريًا وماليًا في ضوء الاختصاصات المنوطة بالجهاز، وله على الأخص ما يأتي:

1- تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.

2- المعاونة في إدارة الجهاز وفي تصريف شؤونه والإشراف على سير العمل به.

3- عرض تقارير دورية على مجلس الإدارة عن نشاط الجهاز وسير العمل به وما تم إنجازه وفقًا للخطة والبرامج الموضوعة وتحديد معوقات الأداء والحلول المقترحة لتفاديها.

4- القيام بأي أعمال أو مهام يكلفه بها مجلس الإدارة.

5- الاختصاصات الأخرى التي تحددها اللوائح الداخلية للجهاز.

6- ويجوز للرئيس التنفيذي أن يفوض غيره ممن يحددهم مجلس الإدارة في مباشرة بعض اختصاصاته.

المادة التاسعة عشرة:

يباشر الرئيس التنفيذي للجهاز اختصاصات رئيس مجلس الإدارة، وذلك في حالة غيابه أو خلو منصبه.

ويحدد رئيس مجلس الإدارة من يحل محل الرئيس التنفيذي في حالة غيابه أو خلو منصبه.

المادة العشرون:

1- مع مراعاة اختصاص الجهاز القومي للاتصالات بإصدار التراخيص اللازمة لمستخدمي ومشغلي خدمات الاتصالات الحالية والمستقبلية خارج ترددات البث المسموع والمرئي. لا يجوز مباشرة أي أعمال أو أنشطة أو إبرام أي تعاقدات مما تطلبت المادة "5" من هذا القانون إصدار التراخيص أو التصاريح بشأنها إلا بعد استصدار الترخيص أو التصريح وفقًا للقواعد والإجراءات المبينة في هذا القانون واللوائح والقرارات المنفذة له.

كما يتولي الجهاز وحده دون غيره إصدار التراخيص لهيئات الإذاعة وللقنوات الفضائية والجهات التي تتولي البث داخل الجمهورية وفقًا للشروط والضوابط التي يضعها مجلس إدارة الجهاز.

2- تقدم طلبات الحصول على التراخيص المنصوص عليها في هذا القانون مرفقًا بها جميع المستندات المطلوبة ويسدد عن كل طلب رسم قدره ألف جنيه مصري.

3- للجهاز أن يطرح موضوع التراخيص المتاحة عن طريق الممارسة أو في مزايدة علنية يتم إرساؤها على أعلى عرض يقدم بشأن المقابل الذي يسدد للجهاز، ويصدر الترخيص لمن رسا عليه المزاد بذات الضوابط والشروط التي طرح بناء عليها المزاد وبدون رسوم. ويستوفي رسم لا يجاوز خمسمائة ألف جنيه سنويًا على كل ترخيص يصدر في غير الحالات التي لا يطرح فيها الجهاز النشاط في مزايدة علنية أو عن طريق الممارسة.

4- تنشر القرارات الصادرة من الجهاز بشأن التراخيص أو التصاريح في الوقائع المصرية وإحدى الصحف اليومية واسعة الانتشار وذلك على نفقة المرخص له على أن يشمل النشر جميع شروط الترخيص.

5- على الأشخاص والجهات والقنوات التي تباشر نشاطها أو استكملت مقومات إنشائها قبل إصدار هذا القانون توفيق أوضاعها خلال سنة من تاريخ العمل به.

المادة الحادية والعشرون:

بمراعاة الاشتراطات التي يحددها الجهاز وفقًا لأحكام المادة "5" فقرة "3" من هذا القانون يقدم طلب الحصول على أي من التراخيص والتصاريح المنصوص عليها في هذا القانون على النماذج التي يضعها الجهاز مصحوبًا بالبيانات والمستندات التي يحددها وعلى الأخص ما يثبت الكفاءة الفنية والتقنية والمالية لطالب الترخيص.

المادة الثانية والعشرون:

يتولى الجهاز دراسة طلبات الترخيص المقدمة وفقًا لأحكام المادة "21" وعلى الجهاز البت فيها خلال مدة لا تتجاوز تسعين يومًا من تاريخ تقديمها بشرط أن تكون مستوفية لكافة البيانات والمستندات، وللجهاز مد هذه المهلة لمدة أخري مماثلة.

وإذا لم يبت الجهاز في الطلب خلال تلك المدة اعتبر الطلب مرفوضًا.

المادة الثالثة والعشرون:

يتولى الجهاز دراسة طلبات الحصول على التصاريح وفقًا لأحكام المادة "21"، وعلى الجهاز البت في تلك الطلبات خلال مدة لا تتجاوز ستين يومًا من تقديم الطلب مستوفيًا لكافة البيانات والمستندات، فإذا لم يبت الجهاز في الطلب خلال تلك المدة اعتبر الطلب مرفوضًا.

المادة الرابعة والعشرون:

استثناء من أحكام القانون رقم 7 لسنة 2000، يحق لمقدم الطلب الذي يرفض الجهاز طلبه، ولكل ذي شأن، أن يطعن مباشرة على قرارات الجهاز أمام محاكم مجلس

الدولة خلال المواعيد المقررة في قانون مجلس الدولة.

المادة الخامسة والعشرون:

في مجال إعمال أحكام هذا القانون يختص الجهاز بوضع وتطبيق اللوائح والضوابط الخاصة بتنظيم المنافسة ومنع الاحتكار.

المادة السادسة والعشرون:

يحدد الترخيص الصادر للمرخص له التزاماته ويجب أن تتضمن التراخيص على الأخص ما يأتي:

1- اسم المرخص له وبياناته.

2- نوع الخدمة والتقنية المستخدمة.

3- مدة الترخيص على ألا تقل عن سنة قابلة للتجديد ولا تحتسب فيها فترة البث التجريبي التي يحددها الجهاز.

4- الترددات والمناطق الجغرافية لتقديم الخدمة.

5- الالتزام بضوابط سعر الخدمة وعناصر التكلفة التي روعيت عند تحديدها وطرق تحصيلها والالتزام بالإعلان عن ذلك.

6- الالتزام بالاستمرار في تقديم الخدمة والإجراءات الواجبة الاتباع في حالة قطع الخدمة أو إيقافها.

7- الالتزام بإعداد تقارير دورية عن النشاط شاملة تزويد مستخدمي الخدمة بالنشرات والمعلومات اللازمة.

8- الالتزام بإتاحة الخدمات لجمهور المستخدمين دون تمييز.

9- الالتزام بفحص الشكاوي التي قد يتقدم بها المستخدمون والرد عليها.

10- الالتزام بأداء ما يحدده الجهاز مقابل الأعباء التي يتحملها في سبيل التحقق من وفاء المرخص له بالتزاماته وكذلك الوفاء بالتأمينات والضمانات التي يقررها الجهاز وجميع المستحقات الدورية.

11- الالتزام بتقديم ما يطلبه الجهاز من المعلومات والبيانات المتصلة بموضوع الترخيص.

12- الالتزام بتقديم الخدمات في ظل قواعد المنافسة الحرة.

المادة السابعة والعشرون:

يحدد الجهاز الخدمات التي تعتبر أساسية في تشغيل ومزاولة الأنشطة المرخص بها ويتولي وضع ضوابط أسعار كل منها، ويراعي في هذا الشأن الدراسات والاقتراحات التي يقدمها طالب الترخيص إلى الجهاز.

المادة الثامنة والعشرون:

لا يجوز التنازل كليًا أو جزئيًا عن التراخيص أو التصاريح الصادرة وفقًا لهذا القانون إلا بعد الحصول على موافقة كتابية مسبقة من الجهاز وفقًا للضوابط التي يضعها الجهاز.

المادة التاسعة والعشرون:

ينشئ الجهاز نظامًا للتسجيل يتضمن على وجه الخصوص ما يأتي:

1- أسماء المتقدمين بطلبات الحصول على التراخيص والتصاريح وأسماء المرخص والمصرح لهم ونوع الخدمات وموضوع التصاريح في كل حالة.

2- مقابل التراخيص والتصاريح والخدمات التي يقدمها الجهاز.

3- مقابل الخدمات التي يقدمها المرخص له.

4- المعلومات الأخرى المتعلقة بشبكات البث المسموع والمرئي وخدمات البث المسموع والمرئي ومن ذلك الترددات المتاحة والترددات التي تم الترخيص بها.

5- قوائم المشتركين لدي كل مرخص له.

ويكون لكل ذي شأن بناء على طلب كتابي الاطلاع على البيانات المسجلة المشار إليها بمقابل يحدده الجهاز بما لا يجاوز ألف جنيه.

المادة الثلاثون:

فض المنازعات يتولى الجهاز النظر في المنازعات التي قد تنشأ فيما بين المصرح أو المرخص لهم أو فيما بينهم وبين المستخدمين واتخاذ القرارات في شأنها خلال مدة لا تتجاوز ستين يومًا من تاريخ التقدم بطلب للنظر فيها من صاحب الشأن، وذلك كله دون إخلال بحق أطراف المنازعة في اللجوء إلى القضاء أو التحكيم بشأنها بعد صدور قرار الجهاز فيها أو انقضاء المدة المحددة لإصدار هذا القرار.

المادة الحادية والثلاثون:

التدابير الإدارية يجوز للجهاز وبعد إجراء التحقيق اللازم في حالة مخالفة أي من أحكام هذا القانون أو اللوائح التنفيذية له أو قرارات الجهاز أو ضوابط الجودة التقنية أو الأكواد البرامجية أو ضوابط الإعلان أو القياسات المعيارية لجودة الأداء أن يتخذ أيًا من التدابير الآتية:

- إنذار المخالف.
- وقف الترخيص أو التصريح جزئيًا أو كليًا لمدة يحددها الجهاز.
- سحب الترخيص أو التصريح.
- إخطار الجهاز القومي للاتصالات ليتولى تنفيذ التدبير الذي يتقرر من بين التدابير المتقدمة فيما يخصه من نظم الاتصالات التابعة له والخارجة عن اختصاص الجهاز القومي لتنظيم البث المسموع والمرئي طبقًا لهذا القانون.

المادة الثانية والثلاثون:

أحكام انتقالية تنشأ شركات مصرية مملوكة للدولة تباشر الأعمال المنوطة باتحاد الإذاعة والتليفزيون في ضوء ما تصدر به اللائحة التنفيذية وتحدده القرارات الصادرة من الوزير المختص.

تؤول إلى الشركات المنشأة وفقًا للفقرة السابقة الأصول والحقوق الخاصة باتحاد الإذاعة والتليفزيون والالتزامات الواقعة على عاتقه، وذلك وفقًا للحصر والتحديد الذي

تصدر به اللائحة التنفيذية وتحدده القرارات الصادرة من الوزير المختص.

ومع عدم الإخلال بسلطات واختصاصات الجهاز الواردة في هذا القانون يستمر اتحاد الإذاعة والتليفزيون في مباشرة نشاط البث المسموع والمرئي لحين إنشاء الشركات السالف الإشارة إليها ومباشرتها لنشاطها.

ويصدر الجهاز التراخيص والتصاريح اللازمة لاستمرار اتحاد الإذاعة والتليفزيون في القيام بعمليات البث التي يضطلع بمباشرتها، على أن يكون ذلك دون مقابل لمدة سبع سنوات من تاريخ إصدار هذه التراخيص والتصاريح.

المادة الثالثة والثلاثون:

العقوبات مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها في قانون العقوبات أو أي قانون آخر يعاقب على المخالفات والجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تتجاوز خمسين ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين كل من تعدي على أي حق من الحقوق المقررة للجهاز أو المرخص لهم بموجب هذا القانون.

المادة الرابعة والثلاثون:

يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مقابل الترخيص ولا تتجاوز ضعفه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من قام دون الحصول على ترخيص من الجهاز بالبث أو إعادة البث أو التوزيع أو التشغيل لخدمات البث المسموع والمرئي، وتكون عقوبة الحبس وجوبية في حالة العود.

وفي جميع الأحوال تحكم المحكمة بمصادرة الأجهزة والمعدات التي استعملت في ذلك النشاط.

المادة الخامسة والثلاثون:

يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مقابل التصريح ولا تجاوز ضعفه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من قام دون الحصول على تصريح من الجهاز بالاستيراد من أجل

الاتجار أو قام بإنتاج أو التجميع أو العرض بقصد البيع أو التأجير لأجهزة البث أو فك الشفرة Decoder الخاصة باستقبال البث المسموع والمرئي.

وتحكم المحكمة بمصادرة الأجهزة التي لم يصدر تصريح بشأنها.

المادة السادسة والثلاثون:

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهرين ولا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تتجاوز خمسين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تعمد أو قام بسوء نية أو بهدم أو إزالة أو إتلاف أو تعطيل أو تعييب لأي أجهزة من أجهزة البث أو إعادة البث أو الاستقبال أو إتلاف لأي حماية تقنية لأي إرسال مشفر بأي وسيلة كانت أو فك الشفرة المخصصة للبث المسموع والمرئي بما يسمح بأن يستقبلها الشخص أو أن يرسلها إلى غيره من الجمهور بأي وسيلة من وسائل البث أو الإرسال أو جعلها كلها أو بعضها غير صالحة للاستعمال بأي كيفية.

وإذا وقع فعل من الأفعال المشار إليها في الفقرة السابقة نتيجة إهمال أو عدم احتراز فتكون العقوبة الحبس الذي لا يجاوز ثلاثة أشهر والغرامة التي لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين.

ويعاقب بذات العقوبة كل من قام بتوصيل برامج مسموعة أو مرئية إلى الغير دون ترخيص مسبق من الجهاز إذا كانت البرامج محل حماية تقنية.

كما يعاقب بذات العقوبة كل من قام بنسخ أو تسجيل هذه البرامج دون موافقة صاحب الحق بقصد التوزيع أو البيع أو التأجير أو النقل أو إعادة البث بأي وسيلة.

وفي جميع الأحوال تقضي المحكمة من تلقاء نفسها بإلزام من قام بالفعل بأداء قيمة الأشياء التي هدمت أو أزيلت أو أتلفت أو بنفقات إعادة الشيء إلى أصله، مع عدم الإخلال بالحق في التعويض المناسب.

المادة السابعة والثلاثون:

تتعدد العقوبة المالية بتعدد التسجيلات أو النسخ الصوتية أو البرامج الإذاعية محل

الجريمة أو عدد التوصيلات التي وصلت للجمهور بغير ترخيص كتابي مسبق من هيئة البث.

وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز ثلاث سنوات، وترفع الحدود الدنيا والقصوى لعقوبة الغرامة المبينة في المواد السابقة إلى ضعفيها.

المادة الثامنة والثلاثون:

في جميع الأحوال تقضي المحكمة بمصادرة النسخ محل الجريمة أو المتحصلة منها وكذلك الأجهزة والأدوات التي استخدمت في ارتكاب الجريمة.

وينشر الحكم الصادر بالإدانة في جريدة يومية واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه.

ويجوز للمحكمة عند الحكم بالإدانة أن تقضي بغلق المنشأة التي استغلها المحكوم عليه في ارتكاب الجريمة مدة لا تزيد على ستة أشهر، ويكون الغلق وجوبيًا في حالة العود في الجرائم المنصوص عيها في المادة السابقة.

المادة التاسعة والثلاثون:

يعاقب بغرامة لا تتجاوز المقابل المحدد للترخيص أو التصريح كل من قام بالتنازل عن أي منهما للغير دون الحصول على موافقة الجهاز على هذا التنازل وذلك فضلا عن الحكم بإلغاء الترخيص أو التصريح.

المادة الأربعون:

كل من خالف التسعير المعتمد من الجهاز لتقديم الخدمة يعاقب بغرامة تعادل عشرة أمثال قيمة المخالفة وتتضاعف المخالفة بعدد المستخدمين، الذين وقعت المخالفة بالنسبة لهم.

المادة الحادية والأربعون:

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر كل من أفصح أو أدلي ببيانات أو معلومات

لا يجوز الإفصاح عنها أو الإدلاء بها متى تعلقت بنشاط الجهاز أو بالمرخص أو بالمصرح لهم سواء كان علمه بها بسبب عمله أو لأي سبب آخر.

المادة الثانية والأربعون:

يعاقب المسئول عن الإدارة الفعلية للشخص الاعتباري بالعقوبات المقررة للأفعال التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون إذا ثبت علمه بها وكان إخلاله بالواجبات التي تفرضها عليه تلك الإدارة قد أسهم في وقوع الجريمة.

ويكون الشخص الاعتباري مسئولا بالتضامن عن الوفاء بما يحكم به عقوبات مالية أو تعويضات.

المادة الثالثة والأربعون:

يجوز بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص تخويل العاملين الذين يحددهم الجهاز صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة للمخالفات والجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون.

ويحظر على مأموري الضبط القضائي الإفصاح للغير عن أي معلومات أو بيانات يكونون قد حصلوا عليها بسبب عملهم، إلا إذا كان هذا الإفصاح تستلزمه طبيعة عملهم.

المادة الرابعة والأربعون:

يكون تحريك الدعوي الجنائية عن أي مخالفة لأحكام هذا القانون بناء على طلب رئيس الجهاز.

وثيقة البث الفضائي العربي

- البند الأول: ـ تهدف هذه الوثيقة إلى تنظيم البث وإعادته واستقباله في المنطقة العربية وكفالة احترام الحق في التعبير عن الرأي وانتشار الثقافة وتفعيل الحوار الثقافي من خلال البث الفضائي.
- البند الثاني: ـ يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه الوثيقة المعاني

المبنية قرين كل منها:

- البث الفضائي: كل إذاعة أو إرسال أو إتاحة مشفرة أو غير مشفرة لأصوات أو لصور أو لصور وأصوات معا أو أي تمثيل آخر لها أو لإشارات أو كتابات من أي نوع كانت لا تتصف بطابع المراسلات الخاصة، وذلك عبر الأقمار الصناعية بما يسمح بأن يستقبلها أو يتفاعل معها الجمهور أو فئات أو أفراد معينة منه بما في ذلك الحالات التي يمكن فيها لأفراد من الجمهور أن يختار الواحد منهم بنفسه وقت الإرسال ومكان استقباله.

- هيئة البث الفضائي: ويطلق عليها أيضا هيئة الإذاعة ويقصد بها كل شخص طبيعي أو معنوي أو أي جهة يناط بها أو تكون مسؤولة عن أي عمل من أعمال البحث الفضائي الإذاعي والتلفزيوني والذي يستوفي شروط تكوينه طبقا لهذه المبادئ وطبقا لقانون إنشائه والذي يتم بمبادرة منه وعلى مسؤوليته أي عمل من أعمال البث الفضائي أو ما يسبقها من أعمال بقصد البث.

ويدخل في هذا المفهوم الأعمال السابقة للبث من تجميع أو إنتاج أو شراء أو تخزين أو جدولة مواد البث أو أي مواد تقع عليها الحقوق محل الحماية بموجب التشريعات المنظمة للملكية الفكرية والحقوق المتصلة بها. - خدمة البث: إعداد أو إتاحة البرامج وكل ما تتضمنه من المواد المسموعة والمرئية وفقا لتعريف البث.

- البرنامج: كل ما يتم إعداده للبث أو بثه عبر أجهزة البث الفضائي بنية استقبالها من قبل الجمهور أو المشاهدين، ومن ذلك كل المواد المرئية أو المسموعة أو كلاهما موضوع أو نتيجة النشاط الذي تمارسه هيئات البث من أعمال البث أو الإذاعة أو الإرسال أو الإتاحة أو ما يسبقها من أعمال، ومن ذلك المصنفات، والبرامج بمعناها الفني الدقيق وبجميع أنواعها، المواد الناجمة عن تجميع وتخزين مواد الإذاعة وجدولتها وإرسالها في إشارات سبقة على الإذاعة. ويعد برنامجا على وجه الخصوص ما يتم بثه أو إعداده صالحا للبث من المصنفات الفنية والعلمية والأدبية وما يلحق بها من أعمال وأداءات فنية،

والبرامج والمسلسلات والأحداث الترفيهية والرياضية، وغير ذلك من المواد والصور والإشارات والأصوات والكتابات التي يتم إعدادها للبث أو يتم بثها.

ـ إعادة البث الفضائي: إعادة إرسال البث الفضائي بلا تغيير من هيئات بث أو محطات أخرى عبر الأقمار الصناعية.

ـ هيئة إعادة البث الفضائي: ويطلق عليها أيضا هيئة إعادة الإذاعة، ويقصد بها كل شخص طبيعي أو معنوي أو أي جهة استوفت شرائط تكوينها وقيامها بأعمال وفقا لمبادئ هذه الوثيقة وقانون الإنشاء، متى أنيط بها أو كانت مسؤولة عن أي عمل من أعمال البث وفقا للتعريف السابق.

ـ رخصة البث الفضائي أو إعادة البث الفضائي الإذاعي أو التلفزيوني: الإذن الصادر عن السلطة المختصة بالدولة التى يتقدم إليها طالب الترخيص للسماح له بإنشاء محطة للبث الفضائي أو إعادة البث الفضائي.

ـ المرخص له: أي شخص طبيعي أو شخص اعتباري يرخص له من السلطة المختصة بدولة من الدول العربية بإنشاء وتشغيل عمليات البث أو إعادة البث أو التوزيع أو البيع لهذه الخدمات.

ـ التصريح: هو الصادر من السلطة المختصة في أي دولة عربية لشخص طبيعي أو اعتباري لتمكينه من القيام بالاستيراد أو الاتجار أو التصنيع أو التجميع أو التعامل تجاريا في الأجهزة والمعدات التي يتم استخدامها فى البث وإعادة البث الفضائي وفي استقبال البث الفضائي.

ـ المصرح له: أي شخص طبيعي أو شخص اعتباري يصرح له بمباشرة نشاط أو أكثر من نشاطات الاستيراد أو الاتجار أو التصنيع أو التجميع أو التعامل على الأجهزة والمعدات التي تستخدم في البث وفي استقبال البث المشفر أو غير المشفر.

ـ المحطة الأرضية: هي كل منشأ أرضي ثابت أو منقول يقام بغرض الإرسال والاستقبال عن طريق القمر الصناعي بخلاف محطات التتبع والقياس عن بعد والسيطرة والمراقبة. ـ الموجة: حيز التردد الذي يشغل لغاية البث أو إعادة البث

الإذاعي والتلفزيوني.

ـ القناة: حيز التردد الذي يشغله المرخص له لغاية البث الإذاعي والتلفزيوني الفضائي.

ـ الترددات في مجال البث الفضائي: هي مخصصات البث الإذاعي والتلفزيوني الفضائي من الطيف الترددي والمحددة وفقا لإصدارات الاتحاد الدولي للاتصالات.

ـ التشفير: أنظمة تقنية للتحكم في خدمة واستقبال البث بالإتاحة أو المنع أو الإيقاف.

ـ دولة المنشأ: تعتبر دولة منشأ أو أي دولة من الدول أعضاء جامعة الدول العربية تتوافر فيها أي من الحالات التالية:

1 ـ الدولة المانحة للترخيص.

2 ـ الدولة التي يوجد على أرضها أي من المقار الإدارية "مقار الإدارة المركزية للمحطة" أو البرمجية "مقار الإدارة التي تصدر منها القرارات الخاصة للبرمجة أو الإنتاج أو البث" لهيئات البث أو إعادة البث أو مكتب من مكاتب هيئة البث أو إعادة البث متى كان يعمل بها أغلبية موظفيه. فإذا تساوى المقران "الإداري والبرمجي" عددا تصبح دولة المنشأ هي الدولة التي يوجد على أراضيها المقر الإداري الرئيس.

3 ـ الدولة التى تقام على أراضيها مرافق بث الإشارة الصاعدة إلى الأقمار الصناعية أو التي تستخدم مرافقها في بث الإشارة الصاعدة للأقمار الصناعية المعنية.

- البند الثالث: تطبق هذه المبادئ على هيئات البث في الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية وعلى كل من يباشر أي عمل أو نشاط من أعمال أو نشاطات البث وإعادة البث الفضائي الصادرة من أو الموجهة إلى أراضي الدول العربية.

كما تطبق على كل من يباشر أي عمل أو نشاط متعلق بتقديم خدمات متعلقة بالبث أو إعادة البث الفضائي مثل النقل أو التوزيع أو غيرها متى كان هذا

العمل أو النشاط محله أي من الدول العربية.

- البند الرابع: تلتزم هيئات البث ومقدمو خدمات البث الفضائي وإعادة البث الفضائي بمراعاة القواعد العامة الآتية..

1 ـ علانية وشفافية المعلومات وحماية حق الجمهور في الحصول على المعلومة السليمة.

2 ـ حماية المنافسة الحرة في مجال خدمات البث.

3 ـ حماية حقوق ومصالح متلقي خدمات البث.

4 ـ توفير الخدمة الشاملة للجمهور.

5 ـ عدم التأثير سلبا على السلم الاجتماعي والوحدة الوطنية والنظام العام والآداب العامة.

6 ـ التقيد بضوابط وأنماط خدمة البث وإعادة البث الفضائي التي تصدر وفقا لمبادئ هذه الوثيقة، وما نص عليه ميثاق الشرف الإعلامي العربي.

- البند الخامس: تلتزم هيئات البث ومقدمو خدمات البث وإعادة البث الفضائي بتطبيق المعايير والضوابط العامة التالية في شأن كل المصنفات التي يتم بثها:

1 ـ الالتزام باحترام حرية التعبير بوصفها ركيزة أساسية من ركائز العامل الإعلامي العربي على أن تمارس هذه الحرية بالوعي والمسؤولية بما من شأنه حماية المصالح العليا للدول العربية وللوطن العربي واحترام حريات الآخرين وحقوقهم، والالتزام بأخلاقيات مهنة الإعلام.

2 ـ الالتزام باحترام مبدأ السيادة الوطنية لكل دولة على أرضها، بما يتيح لكل دولة من الدول أعضاء جامعة الدول العربية الحق في فرض ما تراه من قوانين ولوائح أكثر تفصيلا.

3 ـ الالتزام بمبدأ ولاية دولة المنشأ ـ من دون إخلال بحق أي شخص أو كيان في اللجوء إلى أجهزة تلقي الشكاوى وتسوية المنازعات التي تنظمها هذه الوثيقة ـ بالنظر إلى أن هذا المبدأ يوفر الضمان القانوني لهيئات البث الفضائي ومقدمي خدمات البث الفضائي بمختلف أنواعها ومشغليها كما يضمن في

نفس الوقت لمستقبل الخدمة وجود جهة يحتكم إليها.

4 ـ الالتزام بمبدأ حرية استقبال البث وإعادة البث، بمعنى حق المـواطن العـربي على امتداد أراضي الدول الأعضاء في استقبال مـا يشـاء مـن بـث تلفزيـوني صادر من أراضي أي من الدول أعضاء جامعة الدول العربية.

5 ـ ضمان حق المواطن العربي في متابعة الأحداث الوطنيـة والإقليميـة والدوليـة الكبرى، وخصوصا الرياضية منها، التي تشارك فيها فـرق أو عنـاصر وطنيـة؛ وذلك عبر إشارة مفتوحة وغير مشفرة أيا كان مالك حقوق هـذه الأحـداث حصرية كانت أو غير حصرية.

6 ـ الالتزام بحقوق الملكية الفكرية في كـل مـا يبـث مـن بـرامج طبقـا للقـوانين الدولية في هذا المجال.

7 - الالتزام بتخصيص مساحة باللغة العربية، لا تقل عن عشريـن في المائـة مـن إجمالي الخريطة البرامجية للقناة الواحدة أو لمجموعة القنوات التابعة لهيئة واحدة.

- البند السادس: تلتزم هيئات البث ومقدمو خـدمات البـث وإعـادة البـث الفضـائي بتطبيق المعايير والضوابط المتعلقة بالعمل الإعلامي التالية في شأن كـل المصـنفات التي يتم بثها:

1 ـ احـترام كرامـة الإنسـان وحقـوق الآخـر في كامـل أشـكال ومحتويـات الـبرامج والخدمات المعروضة.

2 ـ احترام خصوصية الأفراد والامتناع عن انتهاكها بأي صورة من الصور.

3 ـ الامتناع عن التحريض عى الكراهية أو التمييز القائم على أساس الأصل العربي أو اللون أو الجنس أو الدين.

4 ـ الامتناع عن بث كل شكل من أشـكال التحـريض عـلى العنـف والإرهـاب مـع التفريق بينه وبين الحق في مقاومة الاحتلال.

5 ـ الامتناع عن وصف الجرائم بكافة أشكالها وصورها بطريقة تغري بارتكابهـا أو تنطوي على إضفاء البطولة على الجريمة ومرتكبيها أو تبرير دوافعها.

6 ـ مراعاة أسلوب الحوار وآدابه، واحترام حق الآخر في الرد.

7 ـ مراعاة حقوق ذوى الاحتياجات الخاصة في الحصول على ما يناسبهم من الخدمات الإعلامية والمعلوماتية تعزيزا لاندماجهم في مجتمعاتهم.

8 ـ حماية الأطفال والناشئة من كل ما يمكن أن يمس بنموهم البدني والذهني والأخلاقي أو يحرضهم على فساد الأخلاق أو الإشارة إلى السلوكيات الخاطئة بشكل يحث على فعلها.

9 ـ الالتزام بالقيم الدينية والأخلاقية للمجتمع العربي ومراعاة بنيته الأسرية وترابطه الاجتماعي، والامتناع عن دعوات النعرات الطائفية والمذهبية.

10 ـ الامتناع عن بث كل ما يسيء إلى الذات الإلهية والأديان السماوية والرسل والمذاهب والرموز الدينية الخاصة بكل فئة.

11 ـ الامتناع عن بث وبرمجة المواد التي تحتوي على مشاهد أو حوارات إباحية أو جنسية صريحة.

12ـ الامتناع عن بث المواد التي تشجع على التدخين والمشروبات الكحولية مع إبراز خطورتها.

- البند السابع: تلتزم هيئات البث ومقدمو خدمات البث وإعادة البث الفضائي بتطبيق المعايير والضوابط المتعلقة بالحفاظ على الهوية العربية في شأن كل المصنفات التي يتم بثها، بما في ذلك الرسائل القصيرة "اس ام اس" ومن ذلك على وجه الخصوص ما يلي:

1 ـ الالتزام بصون الهوية العربية من التأثيرات السلبية للعولمة، مع الحفاظ على خصوصيات المجتمع العربي.

2 - إثراء شخصية الإنسان العربي والعمل على تكاملها قوميا وإنمائها فكريا وثقافيا واجتماعيا وسياسيا والحفاظ على اللغة العربية.

3 ـ الامتناع عن بث كل ما يتعارض مع توجهات التضامن العربي أو مع تعزيز أواصر التعاون والتكامل بين الدول العربية أو يعرضها للخطر.

4 ـ الالتزام بالموضوعية والأمانة باحترام كرامة الدول والشعوب وسيادتها الوطنية وعدم تناول قادتها أو الرموز الوطنية والدينية بالتجريح.

5 ـ الالتزام بإبراز الكفاءات والمواهب العربية وخاصة تلك التي تنال اعترافا أو تقديراً عالمياً، وذلك إثباتا لثراء الطاقات الإبداعية والقدرات الخلاقة للوطن العربي وتحفيزا للناشئة على الاقتداء بالنماذج العربية الناجحة.

6 ـ الالتزام بإتاحة استخدام كل الإمكانيات التي يتيحها التطور التكنولوجي في بث البرامج والمواد الإذاعية والتلفزيونية التي تكفل حق الأمة العربية في نشر ثقافتها ورؤيتها الحضارية ومواقفها من القضايا المطروحة.

7 ـ الالتزام بالصدق والدقة فيما يبثه الإعلام من بيانات ومعلومات وأخبار، واستقاؤها من مصادرها الأساسية السليمة وتحري ذلك في الأشكال الإعلامية كافة، والالتزام بتصويب كل معلومة خاطئة أو ناقصة تم تقديمها من قبل، مع الاحتفاظ بحق الرد للشخص أو الدولة أو الجهة صاحبة الحق في ذلك.

- البند الثامن: مع عدم الإخلال بالحق في إنشاء قنوات إعلانية متخصصة لا ينطبق عليها ما يرد بهذا البند، فإن هيئات البث وإعادة البث تلتزم في شأن ما يتم بثه أو إعادة بثه من مواد إعلانية بما يأتي:

1 ـ الالتزام بالتنويه الصريح عن المادة الإعلانية في بدايتها ونهايتها، وفصلها عن المادة البرامجية فصلا واضحا.

2 ـ الالتزام بوجود فاصل زمني بين كل فقرتين إعلانيتين أثناء عرض الأفلام والأعمال السينمائية وبرامج الأطفال والبرامج الإخبارية.

3 ـ إظهار كلمة إعلان على نحو واضح ومتواصل في الإعلان الذي يعرض في صورة برنامج.

4 ـ مراعاة المعايير الدولية لنسبة مدة الإعلانات بكافة أنواعها إلى إجمالي مدة البث في اليوم الواحد.

- البند التاسع: تلتزم هيئات البث الإذاعي والتلفزيوني ومقدمو خدمات البث

الفضائي في شأن توجيه المواد الإذاعية والتلفزيونية من حيث المحتوى والفئات المتلقية من الجمهور بالمعايير والضوابط والاشتراطات والأنماط المختصة بإصدار الترخيص ومن ذلك على وجه الخصوص:

1 ـ التقيد بجداول زمنية يتم وضعها من قبل لجنة مختصة بالرقابة على محتويات البرامج، على أن توضع قيود زمنية على البرامج أو المصنفات التي يتم بثها ويكون محتواها لا يتناسب مع سن الأطفال، بحيث يتم عرضها في الأوقات التي لا يكون فيها الأطفال من ضمن المشاهدين.

2 ـ الالتزام بالبيان الواضح قبل بدء البرنامج عن نوع المصنف والفئة العمرية غير المسموح بمشاهدته أو التي يكون من غير المناسب لها مشاهدته أو التي يجب أن تكون مشاهدتها له تحت رقابة عائلية.

- البند العاشر: يلتزم أي شخص، طبيعيا كان أو معنويا، بألا يمارس أي عمل من أعمال البث أو إعادة البث أو أن يقدم أي خدمة من خدماته، ما لم يكن حاصلا على رخص بث أو إعادة بث صادرة من السلطة المختصة بإصدارها في أي دولة من الدول الأعضاء، متى تم استيفاء الشروط والضوابط والمعايير التي تحتويها هذه الوثيقة والشروط التي تضعها الدول على أراضيها والمناطق المفتوحة.

- البند الحادي عشر: تلتزم هيئات البث وهيئات تنظيم البث في الدول الأعضاء بالمبادئ والأطر الواردة في هذه الوثيقة، والعمل على حسن تطبيقها وإنفاذها.

- البند الثاني عشر: تقوم الدول الأعضاء بوضع الإجراءات اللازمة في تشريعاتها الداخلية لمعالجة حالات الإخلال بمبادئ هذه الوثيقة من قبل المخاطبين بهذه المبادئ وبصفة خاصة هيئات البث الفضائي وإعادة البث الفضائي ومقدمي خدمات البث الفضائي التابعة الموجودة على أراضيهم ولو كانت تعمل من خلال مناطق خاصة أو مناطق حرة وحتى لو كانت تخضعها لتشريعات خاصة بهذه المناطق أو غيرها من التشريعات. تعتبر الأعمال التالية مخالفة لمبادئ هذه الوثيقة:

1 ـ كل من يمارس أعمال البث الفضائي أو إعادة البث الفضائي أو تقديم أي

خدمة من خدمات البث الفضائي دون الحصول على ترخيص من السلطة المختصة وفقا لمبادئ هذه الوثيقة، مع ضمان أن يشمل ذلك مصادرة جميع المعدات والأجهزة المستخدمة وإزالة الضرر الناشئ عن المخالفة ومضاعفة العقوبات حال تكرار المخالفة.

2 ـ كل مرخص له بمباشرة أي نشاط من النشاطات المنظمة بهذه الوثيقة ومن ذلك ممارسة نشاط البث الفضائي أو إعادة البث أو تقديم خدمة من خدماته متى تم ذلك بالمخالفة للمبادئ أو المعايير أو الضوابط أو الشروط التي تتضمنها هذه الوثيقة، أو التي يتم وضعها من أي من الأجهزة التي تقوم على تطبيق مبادئها.

3 ـ وفي جميع الأحوال ومتى ما رصدت السلطات المختصة بالدولة العضو التي منحت السلطة المختصة بها الترخيص أو تم إبلاغها بأي مخالفة لأحكام القانون الداخلي أو الأحكام الواردة بهذه الوثيقة، فإنه يحق لها سحب ترخيص المخالف أو عدم تجديده أو إيقافه للمدة التي تراها مناسبة.

الفصل الثاني عشر

الأعلام والقضايا الثقافية معاصرة

الأعلام والقضايا الثقافية معاصرة

معنى الوسطية:

في اللغة: الوسطية من الوسط، وهو ما يكون في الماديات بين طرفين متساويين في القدر والمسافة، وفي المعنويات ما بين صفتين مذمومتين، مثل الاعتدال في الإنفاق بين البخل والإسراف، ومثل الشجاعة بين التهور والجبن"1" .

وتعني أيضا الاعتدال، ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في تفسير في قوله تعالى :" وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلاَّ لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللّهُ وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللّهَ بِالنَّاسِ لَرَؤُوفٌ رَّحِيمٌ"البقرة: 143 أنه قال: "عدلا""2"، وتعني كذلك الخيار والأفضل، قال ابن كثير في تفسير الآية: " الوسط ههنا الخيار والأجود""3"، وفي الحديث: "خير الأمور أوسطها""4"، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم وسطا في قومه، أي أشرفهم نسبا، ومنه الصلاة الوسطى، أي أفضل الصلوات"5".

"1 " معجم الوسيط/1031.

"2" رواه أحمد، المسند 9/3.

"3" تفسير ابن كثير 190/1.

"4" رواه ابن السمعاني في ذيل تاريخ لعداد بسند فيه مجهول عن علي رضي الله عنه مرفوعا، قال ابن الغرس: الحديث ضعيف. كشف الخفاء للعجلوني 469/1.

"5" تفسير ابن كثير 190/1.

ويتبين من هذه المعاني أن الوسطية تعني الاعتدال بحيث لا يطغى جانب على جانب، ولا يحدث إفراط ولا تفريط"[1]".

الوسطية من خصائص الإسلام:

من حكمة الله تعالى أن جعل الوسطية شعارا للأمة الإسلامية التي هي آخر الأمم ، وصفة لرسالة الإسلام التي ختم الله بها الرسالات، وبعث بها محمدا خاتم أنبيائه رسولا للناس جميعا، ورحمة للعالمين"[2]"، وقد اتصف الإسلام باعتدال منهجه بين مناهج الأديان الأخرى إذ سلمت عقائده وأحكامه وأخلاقه من الغلو والتقصير.

ووسطية الأمة الإسلامية التي دل عليها قوله تعالى: "وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلاَّ لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللّهُ وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللّهَ بِالنَّاسِ لَرَؤُوفٌ رَّحِيمٌ" البقرة :، 143 تقتضي اتصافها بالصفات الآتية:

1. صفة العدل التي هي ضرورة لقبول شهادة الشاهد فضلا عن قبول شهادتها على الأمم الأخرى.
2. صفة الاستقامة التي هي البعد عن الميل والانحراف؛ لذا وصف الله تعالى دين هذه الأمة وهو الإسلام بالصراط المستقيم، وهو الواقع وسط الطرق الجائرة عن القصد، وقد هدى الله إليه الأمة الإسلامية بين الأمم التي سلكت الطرق المنحرفة"[3]"، قال تعالى: "اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ "6/1" صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ "7/1" الفاتحة: 6 - 7.

"1" الحوار مع أهل الكتاب لخالد القاسم / 33.

"2" الخصائص العامة للإسلام ليوسف القرضاوي /122.

"3" تفسير أبي السعود 133/1.

3. صفة الخيرية التي هي مظهر التفضيل الذي أخرجت بها الأمة الإسلامية للناس، يدل عليه قوله تعالى:" كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ "110/3"آل عمران: 110.

مظاهر الوسطية في الإسلام:

1. مظهر الوسطية في الاعتقاد: تقع عقيدة الإسلام في موقع الوسط بين انحراف المنحرفين من أهل الأديان وأهل الأهواء، يقول ابن تيمية: "المسلمون وسط في التوحيد بين اليهود والنصارى؛ فاليهود تصف الرب بصفات النقص التي يختص بها المخلوق لما قالوا: إنه بخيل، وإنه فقير، وإنه لما خلق السموات والأرض تعب، والنصارى يصفون المخلوق بصفات الخالق التي يختص بها وحده، ويشبهون المخلوق بالخالق لما قالوا: إن الله هو المسيح بن مريم، وما أمروا إلا ليعبدوا إلها واحدا"[1]، وكذلك الحال في النبوات؛ فإن المسلمين وسط بين اليهود والنصارى؛ "فاليهود تقتل بعض الأنبياء، وتستكبر على اتِّباعهم، وتكذبهم وتتهمهم، والنصارى يجعلون من ليس بنبي ولا رسول نبيا ورسولا، كما يقولون في الحواريين إنهم رسل؛ بل يطيعون أحبارهم ورهبانهم كما تطاع الأنبياء"[2]

والمسلمون يصفون الله تعالى بصفات الكمال، وينزهونه سبحانه عن صفات المخلوقين، ولا يغلون في نبيهم محمد صلى الله عليه وسلم فيرفعونه إلى درجة الألوهية، ولا في أصحابه رضي الله عنهم فيرفعونهم إلى درجة الرسل كما فعلت النصارى، وإنما يؤمنون برسولهم محمد صلى الله عليه وسلم،

"1" منهاج السنة 168/5.

"2" منهاج السنة 169/5.

فيتبعونه ولا يغلون فيه، اجتنابا لما نهاهم عنه في قوله: "لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى ابن مريم إنما أنا عبد اللـه ورسوله"، كما يعرفون لأصحابه رضي اللـه عنهم قدرهم، ويعطونهم حقهم من غير غلو فيهم، ولا حط من شأنهم.

كما أن عقيدة الإسلام وسط بين عقيدة الخرافيين الذين يصدقون بكل شيء من غير برهان، وبين الماديين الملحدين الذين ينكرون الغيب دون استماع لنداء الفطرة، ولا نداء العقل، ولا تسليم بدلالة المعجزة، ذلك أن عقيدة الإسلام تقوم على الدليل القاطع والحجة الصحيحة، وما عدا ذلك ترفضه، وتعده من الأوهام[1] استنادا إلى قول اللـه تعالى: "وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلاَّ مَن كَانَ هُوداً أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ" البقرة: 111 .

2. مظهر الوسطية في العبادة: يتصف فرض العبادات في الإسلام بين الأديان بأنه عدل في منهجه من غير إفراط ولا تفريط، ووسط بين الشدة واللين؛ إذ يجد فيها المسلم ما يصلح حاله في معاشه ومعاده، ويستجمع منها خير دنياه وآخرته، فإن "كل من تأمل سنن الأديان في أقامة الشريعة، واعتبر وصفها بحسب الكمية والكيفية علم أنه لا سنة فيها أحسن في مقتضى العقل من سنة أهل الإسلام؛ أما من جهة الكمية فلأنه لم يطل فيمل كصوم الرهبان من النصارى والصديقين من الثنوية وعبدة الأصنام، ولم يقصر فيقل كصوم المجوس؛ إذ هو ليس بصيام على الحقيقة، أما من جهة الكيفية فإنه لم يجعله كصوم النصارى والثنوية الذين يعتقدون معه تحريم اللحمان، ويسلطون على أنفسهم النحول كصوم اليهود المتفرق في أيام السنة على صورة لا يوجد لها نظام مستقر، ولا تعرف أوقاتها إلا خصائص علمائها"[2]، وهذا خلاف ما فرض اللـه تعالى من عبادات صلاة وزكاة وصوم وحج وغيرها من

"1" الخصائص العامة للإسلام ليوسف القرضاوي /127.

"2" الإعلام في مناقب الإسلام لأبي الحسن محمد العامري/142.

العبادات التي يتقرب بها إلى اللـه تعالى؛ فإن مـن تأملها وجـدها في طاقة الإنسان وقدرته، يؤديها المسلم في يسر من غير حرج ولا مشقة وفق مـا أراد اللـه تعالى لهذه الأمة من تيسير ورفع للحرج والمشـقة، قـال تعـالى: "شَـهْرُ رَمَضَانَ الَّذِيَ أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُـدَى وَالْفُرْقَـانِ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللـهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيـدُ بِكُـمُ الْـعُسْرَ وَلِتُكْمِلُـواْ الْعِـدَّةَ وَلِتُكَبِّرُواْ اللـهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ"البقرة: 185،وقـال تعـالى: "وَجَاهِدُوا فِي اللـهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَـيْكُمْ فِي الـدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَـمَّاكُمُ الْمُسْـلِمينَ مِـن قَبْـلُ وَفِي هَـذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ فَـأَقِيمُوا الصَّـلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللـهِ هُوَ مَـوْلَاكُمْ فَـنِعْمَ الْمَـوْلَى وَنِعْـمَ النَّصِـيرُ" الحج: 78، كما يؤدي المسلم هذه العبادات عن علم وبصيرة وفق ما نزل به القرآن الكريم، وجاء به الرسول صلى اللـه عليه وسلم مـن غـير تكلـف ولا ابتداع خلافا للنصارى الذي عبدوا اللـه ببدع ابتدعوها ما أنزل اللـه بها من سلطان، وخلافا لليهود الذين أعرضـوا عـن العبـادات حتـى في يـوم السـبت الذي أمرهم اللـه تعالى أن يتفرغوا فيه لعبادته سبحانه"[1].

وكذلك الحال في عبادة أهل الأهواء الذين أضافوا من الرسوم والشعائر ما لم يشرعـه اللـه تعـالى، كـما أعفـوا أنفسـهم مـن أداء بعـض الواجبـات والفـرائض دون رخصة أو عذر، فكان في ذلك ضلال عن اتباع منهج الهداية؛ خلافا لأهل الحق الذين اتبعوا نبيهم صلى اللـه عليه وسلم وتمسكوا بسنته، ورأوا في الزيادة أو النقصان ابتداعا في الدين ما كتبه اللـه عليهم امتثالا لقول الرسول صلى اللـه

"1" منهاج السنة لابن تيمية 171/5.

عليه وسلم: "كل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار"[1]، وقوله صلى الله عليه وسلم: "من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد"[2].

3. مظهر الوسطية في الأخلاق والآداب: فإنها في الإسلام وسط بين الغلاة الذين تخيلوا الإنسان ملاكا معصوما من الخطأ، وبين الواقعيين الذين تصوروا الإنسان حيوانا بهيما؛ فأولئك أحسنوا الظن بالفطرة حتى اعتبروها خيرا محضا، والآخرون أساءوا الظن بها حتى اعتبروها شرا محضا[3]، والإسلام يخالفهم حيث رأى في الإنسان استعدادا للخير والشر، وأن لديه قدرة على تزكية نفسه باتباع الحق، وتدنيسها بمخالفة الحق، كما قل تعالى: "وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا "7/91" فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا "8/91" قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا "9/91" وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا "10/91" الشمس: 7 – 10.

كما أن الإسلام وسط في المأكولات يحل لأتباعه الطيبات، ويحرم عليهم الخبائث، قال تعالى واصفا نبيه صلى الله عليه وسلم: "الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَآئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلاَلَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُواْ بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُواْ النُّورَ الَّذِيَ أُنزِلَ مَعَهُ أُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ"الأعراف: 157؛ خلافا للنصارى الذين لم يحرموا ما أحل الله فاستحلوا النجاسات والخبائث والميتة والدم ولحم الخنزير، وخلافا لليهود الذين حرموا طيبات أحلت لهم[4].

كما أن الإسلام وسط في الأخلاق بين اليهود والنصارى، فقد أمر بالصفح عمن أساء إليه أو مقابلته بمثل ما وقع منه إذا كان لا ينفع معه الصفح[5]، قال تعالى: "وَإِنْ

"1" رواه النسائي في كتاب العيدين، باب كيفية الخطبة.

"2" رواه مسلم في كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة.

"3" الخصائص العامة ليوسف القرضاوي/130.

"4" منهاج السنة 171/5.

"5" الإسلام والرد على منتقديه لمحمد عبده/6.

عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّابِرينَ" النحل: 126، وقال تعالى: " وَجَزَاء سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ" الشورى: 40 ؛ خلافا لأهل الكتاب فإن دين اليهود مؤسس على الانتصار المحض، ودين النصارى مؤسس على التذلل المحض"[1].

اتباع منهج الوسط:

الوسطية هي منهج الحق ومسلك الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وأتباعهم، وقد انحصر في منهج الرسول صلى الله عليه وسلم الذي ختم برسالته جميع الرسائل، ونسخ بشريعته جميع الشرائع، وأصبح منهج أهل السنة والجماعة هو المنهج الوسط بعد ظهور الأهواء والافتراق، فعلى المسلم اتباع هذا المنهج القائم على الاعتدال، البعيد عن طرفي الغلو والتفريط، كما كان شأن سلف الأمة من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم؛ فإنهم اتبعوا سنة الرسول صلى الله عليه وسلم، وسلكوا مسلكه ودعوا إليه، يقول علي رضي الله عنه: "خير الناس هذا النمط الأوسط، يلحق به التالي، ويرجع إليه الغالي"[2]، هذا النمط هو الصراط المستقيم الذي دعا إليه محمد صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم، ودعا إليه من سار على نهجه واتبع سنته، وهو يجنب صاحبه سبل الضلال التي يدعو إليها شياطين الإنس والجن؛ فعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: "خط رسول الله صلى الله عليه وسلم خطا بيده. ثم قال: هذا سبيل الله مستقيما. ثم خط عن يمينه وشماله. ثم قال: هذه السبل ليس منها سبيل إلا عليه شيطان يدعو إليه"[3]، ثم قرأ "وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ" الأنعام: 153.

"1" الإعلام بمناقب الإسلام لأبي الحسن محمد العامري /142.

"2" رواه ابن أبي شيبة في المصنف رقم 35639، وإسناده جيد.

"3" رواه أحمد465/1، قال محمود شاكر: إسناده صحيح.

ولما كان الغلو في المعتقدات والعبادات يدفع إلى التشدد في الدين نهى اللـه عنه أهل الكتاب، قال تعالى: "قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لاَ تَغْلُواْ فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلاَ تَتَّبِعُواْ أَهْوَاء قَوْمٍ قَدْ ضَلُّواْ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرًا وَضَلُّواْ عَن سَوَاء السَّبِيلِ"المائدة: 77، كما حذر منه الرسول صلى اللـه عليه وسلم أمته منه بقوله: "إياكم والغلو في الدين فإنما أهلك من كان قبلكم بالغلو في الدين"[1] وذلك لأن الغلو يخرج صاحبه عن منهج الوسط فيؤدي به إلى الهلاك.

الإرهـــاب

احتلت ظاهرة الإرهاب في الوقت الحاضر موقع الصدارة من اهتمام الباحثين؛ نظرا لاتساع دائرتها، وانتشارها في معظم أنحاء العالم ، مما اقتضى بذل مزيد من الجهود العلمية في دراستها وتحليلها للتعرف على أسبابها ووسائل علاجها؛ لذا كانت ومنذ ثلاثة عقود مبعث قلق المجتمع الدولي، عبرت عنه الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم 3034 الصادر في 18 ديسمبر 1972م ، حيث أوصت الدول الأعضاء فيها بالبحث عن حلول عادلة وسليمة تسمح بإزالة الأسباب المؤدية إلى أعمال العنف[2]، وفي الوقت الحاضر ازداد الاهتمام بهذه الظاهرة بسبب تنامي الأعمال الإرهابية، وتباين أشكالها.

"1" رواه أحمد 215/1.

"2" الإرهاب الدولي لمحمد عزيز شكري /240.

تعريف الإرهاب:

أ - في اللغة: مشتق من الفعل الثلاثي "رَهَبَ" أي خاف، والرهبة في أصل اللغة تعني الخوف والفزع"[1].

وقد ظهرت كلمة رعب "Terreur" لأول مرة في اللغة الفرنسية عام 1355م وجاءت من اللغة اللاتينية "Terreor" التي تعني الخوف والقلق المتناهي الذي يساوي تهديدا غير مألوف وغير متوقع بصورة واسعة"[2].

ب - في الاصطلاح: يصعب وضع تعريف جامع مانع نظرا لاختلاف نظرة الدول والمجتمعات إلى هذه الظاهرة وتشعبها وتنوع بواعثها وأهدافها، ولاختلاف الأطر المرجعية والقانونية التي يستند عليها في التعريف.

وبسبب عدم الاتفاق على تعريف اصطلاحي محدد كثرت التعريفات؛ لذا نكتفي منها بتعريف قانوني وآخر شرعي يوضحان المقصود به:

- عرفه مجس وزراء الداخلية العرب بأنه: "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر"[3].

- عرفه المجمع الفقهي في مكة المكرمة بأنه: "العدوان الذي يمارسه أفراد أو جماعات أو دول بغيا على الإنسان في دينه وعقله ودمه وماله وعرضه، ويشمل صنوف التخويف والأذى والتهديد والقتل بغير حق وما يتصل بصور الحرابة

"1" لسان العرب لابن منظور 3/ 1748.

"2" الإرهاب بين التجريم والمشروعية لإمام حسانين خليل /33.

"3" اجتماع مجلس وزراء الداخلية العرب عام 1417هـ بتونس.

وإخافة السبيل وقطع الطريق وكل أفعال العنف أو التهديد"[1].

الإرهاب في الماضي والحاضر:

الإرهاب ليس جديدا في تاريخ الشعوب والمجتمعات، بل عرفته البشرية منذ تاريخها القديم، فهو ظاهرة قديمة ابتدأت بالإقدام على قتل النفس البريئة حين استباح قابيل قتل أخيه هابيل ظلما وعدوانا فكان من النادمين كما أخبر تعالى: "وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِن أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ "27/5" لَئِن بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَاْ بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لَأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ "28/5" إِنِّي أُرِيدُ أَن تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاء الظَّالِمِينَ "29/5" فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ "30/5"المائدة: 27 - 30 ، ويمكن عد الإرهاب المتمثل في قتل الأبرياء والاعتداء على الممتلكات وتدمير المنجزات الإنسانية والحضارية من قبيل التطرف العملي.

ومن الظواهر القديمة الغلو أو التطرف الديني الذي كان متفشيا في بني إسرائيل كما أخبر تعالى: " يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لاَ تَغْلُواْ فِي دِينِكُمْ وَلاَ تَقُولُواْ عَلَى اللهِ إِلاَّ الْحَقِّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ فَآمِنُواْ بِاللهِ وَرُسُلِهِ وَلاَ تَقُولُواْ ثَلاَثَةٌ انتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ إِنَّمَا اللهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَن يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَات وَمَا فِي الأَرْضِ وَكَفَى بِاللهِ وَكِيلاً "النساء: 171، فقد مارسه اليهود ضد النصارى عمليا من منطلق عنصري يقوم على فكرة أنهم شعب الله المختار، فكان ما أنزلوه بهم في عهدهم الأول شاقا وعظيما حين أباحوا دماءهم وأعراضهم وأموالهم، وعدوا ذلك نوعا من القربة إلى الله تعالى؛ بل حدد التلمود أنواعا من الطهر لا يصل إليها اليهودي إلا باستعمال الذبائح

"1" بيان المجمع الفقهي في مكة المكرمة 2001/1/10م

البشرية من النصارى، فوقعت أحداث عظيمة مدونة في كتاب الكنز المرصود "لـروهلنج" منها قتل اليهود في الشام للأب "توما الأكويني" وعصره ليصنعوا منه كعكة الغفران.

وفي المجتمعات الرومانية القديمة شهدت النصرانيـة عـلى أيـدي الأبـاطرة الرومـان "نيرون ودوميشان سبتموس سفريوس" وغيرهم إرهابا قاسيا بسبب مصادرة حرية التدين، كان من أبرز مظاهره إحراق الأمبراطور الرومـاني "نـيرون المتـوفى عـام 96م" مدينـة رومـا ليشفي حقده بمرآها وهي تشتعل بأهلها وأموالهم، وتعذيبه لمؤمني النصـارى، ومارسـت الكنيسة أسلوب الإرهاب الديني مع مخالفيها في عهد الأمبراطور الروماني "قسـطنطين" في نهاية الربع الأول من القرن الرابع الميلادي حينما أصدر قرارا بحـرق اليهـود، وفي بريطانيـا أحرقت الملكة تيودور عام 1155م مائتين وثلاثـة وثمـانين شخصـا لأنهـم ينتمـون لطائفـة البروتستانت، وفي فرنسا ابتداء من عام 1208م ولمدة خمس سنوات ذبـح مليـون شـخص من "الألبيين" للعلة نفسها، وفي أمريكا مورس الإرهاب ضد الهنود الحمر والملونين السود.

كما ارتكب البرتغـاليون والأسـبان في القـرن الخـامس عشر المـيلادي أبشـع أنـواع العنف والإرهاب ضـد الشـعوب المسـتعمرة، وتـبعهم في ذلـك الهولنـديون والبريطـانيون والإيطاليون، وكانت الدول الاستعمارية تنكر على شعوب البلاد المسـتعمرة مقاومـة هـذا الإرهاب"[1].

وتعرض العالم لآثار مدمرة نتيجة حربي الإبادة العالميتين الأولى والثانية التي قادتها بريطانيا وفرنسا واليابان وأمريكا وذهب ضحيتها الملايين من البشر وتركت خسـائر ماليـة كبيرة لا تقدر بعدد، وكانت أبشع صورها إلقاء الولايات المتحدة الأمريكية القنبلة الذريـة على مدينتي هيروشيما ونجزاكي اليابنيتين.

"1" تشريعات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي لمحمد محيي الدين عوض / 41.

وبالرغم مما تتمتع به شعوب الدول الغربية واليابان من حريات، وما يتوافر لدى حكوماتها من قوة هائلة في المعلومات ونظم الأمن المتطورة فإنها غدت في العقود الماضية بيئة للأعمال الإرهابية الموجهة ضد أمنها وسيادة القانون فيها، فقد:

- ظهر التيار النازي في ألمانيا ثانية وبقوة منذ عام 1986م.
- ظهرت حركة "لوبن" القومية المتطرفة في فرنسا.
- ظهرت حركة "الباسك" الأسبانية التي تسببت في قتل مئات الأبرياء من المواطنين والسياح، وإتلاف ما قيمته ملايين الدولارات.
- تعرضت بريطانيا منذ عام 1970م لسلسلة من الأعمال الإرهابية الخطيرة من جانب جيش إيرلندا الجمهوري "IRA".
- ظهرت جماعات اليمين المتطرف في ألمانيا على أعقاب توحيد ألمانيا وزيادة حجم البطالة.
- ظهر الجيش الأحمر الألماني ومجموعة "اندرياس بادر ماينهوف".
- ظهرت الأنشطة الإرهابية للأجنحة العسكرية اليسارية في كل من فرنسا وبلجيكا.
- ظهرت الفيالق الحمراء الإيطالية "الألوية الحمراء"[1]
- ظهرت منظمة "حقيقة أوم العليا"، و"مافيا يكوزا" في اليابان.
- عانت الولايات المتحدة الأمريكية من المنظمات الإرهابية الأمريكية وغيرها، وفي مقدمتها منظمة "كو كلوكس كلان" التي تأسست ما بين عامي 1861م ـ 1865م [2]، وتعرضت لعدد من الأعمال الأرهابية منها حادث المركز التجاري بأكلاهوما عام 1995م الذي راح ضحيته 186مدنيا و400 جريح على يد أحد رجال الجيش الأمريكي ويدعى "تيموثي ماك فاي".

"1" تشريعات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي لمحمد محيي الدين عوض / 42ـ47.
"2" الإرهاب في العالمين العربي والغربي لأحمد يوسف التل /432.

- تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر لحوادث اختطاف طائرات أدت إلى تدمير المركز التجاري في نيويورك وهدم جانب من وزارة الدفاع الأمريكية في واشنطن، وتسبب في قتل ثلاثة آلاف شخص تقريبا.

تطورت ظاهرة الإرهاب في الوقت الحاضر لتظهر في أشكال مختلفة ومتنوعة مثل اختطاف الطائرات ونسف المباني والجسور وتدمير المنشآت الحضارية وغيرها، ولم تسلم منها دولة من الدول أو مجتمع من المجتمعات البشرية بما فيها المجتمعات المتقدمة علميا والغنية ماديا والقوية أمنيا، مما يدل على أنها لا ترتبط بدين من الأديان ولا بشعب من الشعوب، ولا بطبقة اجتماعية معينة، وإنما تحدث غالبا كمسلك تنفيذي لمعتقد خاطئ، أو مسلك انتقامي، أو بسبب وازع عدواني يصدر عن نفس خبيثة ملئت حقدا وكراهية للآخرين وطبعت على حب التدمير والإفساد في الأرض، وغذاها الجهل والفقر والإحباط النفسي.

وقد تعرضت الشعوب الإسلامية أكثر من غيرها لحوادث القتل والإبادة الجماعية، فقد عانى المسلمون لمدة قرنين ابتداء من نهاية القرن العاشر الميلادي من حروب صليبية متوحشة في الشام ومصر، وتعرضوا في الأندلس لألوان من التعذيب والتنكيل والإبادة الجسدية خلال عامي 1609-1610م عن طريق محاكم التفتيش التي سيقوا إليها في قشتالة وأشبيلية وغرناطة، وذاقوا مرارة الهيمنة العسكرية الاستعمارية الإيطالية والبريطانية والفرنسية والأسبانية والهولندية خلال القرنين التاسع والعشرين التي تفننت في التعذيب والاضطهاد واجتثاث كل حركات التحرر من الاستعمار، ولم تزال الشعوب الإسلامية في فلسطين وكشمير والفلبين تتعرض لألوان من الإذلال والمهانة.

موقف الإسلام من الإرهاب:

لا ريب أن الإرهاب مرفوض في الأديان والقوانين، ويمثل خطرا على المجتمعات والدول إذ يتخذ من إهلاك الحرث والنسل بغير حق وسيلة لتحقيق هدف من الأهداف الشخصية أو القومية أو الدولية، وقد نبذ الإسلام التطرف بكل أشكاله، وعده نوعا من

الظلم، قال تعالى: "يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاء فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِن بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا" الطلاق: 1، وبين أن مصير الغالي المتنطع الهلاك والانقطاع، قال صلى الله عليه وسلم: "هلك المتنطعون"[1]، وقال صلى الله عليه وسلم: "إن الدين يسر، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه فسددوا وقاربوا"[2]، واعتبر الإسلام التطرف العملي نوعا من المحاربة لله ورسوله صلى الله عليه وسلم والإفساد في الأرض يستحق فاعله أشد العقوبات وأقساها، قال تعالى: "إِنَّمَا جَزَاء الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُواْ أَوْ يُصَلَّبُواْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلافٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ الأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ"البقرة: 205 .

ذلك أن الإسلام "دين يمتلك صيغة وفاق إنساني عالمي، يملكها منهجا، ويملكها سيرة وتاريخا وحضارة من غير أن يصادر حقوق الآخرين وتطلعاتهم، ويحقق ذلك من خلال مبادىء عادلة يرتضونها لأنفسهم، من هذه المبادىء سماحته ورحابة مبادئه واحتواؤه على أسس التعايش السلمي العالمي لجميع أمم الأرض مهما اختلفت انتماءاتها الدينية والطائفية والعرقية والثقافية، ومنها أنه لا يكره أحدا على دخول الإسلام"[3].

كما أن الإسلام دين يدعو إلى السلام والتسامح والأمن والاستقرار على الأرض، وهو دين رفع شعار السلام، وجعله عنوانا له، وعلى أساسه رسم ملامحه ومبادئه، فقد قضى على نزعات العنف الهدامة، وعلى بذور الشر في النفس الإنسانية،

"1" رواه مسلم في كتاب العلم، باب: " هلك المتنطعون".

"2" رواه البخاري في كتاب الإيمان، باب الدين يسر.

"3" ملخص محاضرة بعنوان: موقف الإسلام من الإرهاب، ألقيت في ندوة الإسلام وحوار الحضارات للدكتور صالح بن حميد، صحيفة اليوم، الثلاثاء 1423/1/5هـ 19مارس 2002م العدد / 10504.

وإذا كان التطرف أو الإرهاب ينشأ أو يرتكب لدوافع سياسية واقتصادية واجتماعية فإنه عالج هذه الدوافع من المهد، ولم يسمح بوجودها أو تطورها، وقد دعا إلى نبذ العنف والإكراه، والجنوح إلى السلم، وحرم استخدام القوة بشكل غير مشروع، وأمر أن يعتمد الحوار مع المخالف على المجادلة بالتي هي أحسن، وشرع قانونا متكاملا يحدد جرائم الإفساد في الأرض التي تحدث على وجه الإخافة والإرهاب، وبين صورها، وجزاء مرتكبيها، وعدها نوعا من محاربة الله تعالى قبل محاربة أفراد المجتمع"[1"]، وعاقب عليها بجزاء رادع للمجرم وزاجر لغيره من ارتكاب ذات الجريمة وتكرارها.

بل سبق الإسلام جميع الدساتير الحديثة في معالجة ظاهرة التطرف ومكافحة الإرهاب والعنف، وذلك عن طريق تقرير المبادىء التي تعترف بكرامة الإنسان ومسؤوليته، وتشريع الأحكام التي تحفظ حياته وعرضه وماله ودينه وعقله؛ لذا "منع الإسلام بغي الإنسان على أخيه الإنسان، وحرم كل عمل يلحق الظلم به، قال تعالى: "قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِاللّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى اللّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ"الأعراف: 33، وشنع على الذين يؤذون الناس في أرجاء الأرض، ولم يحدد ذلك بديار المسلمين كما في قوله تعالى: "وَلَمَّا بَرَزُواْ لِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ قَالُواْ رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ" البقرة: 205، وأمر بالابتعاد عن كل ما يثير الفتن بين الناس، وحذر من مخاطر ذلك"[2]، قال تعالى: "وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ" الأنفال: 25.

"1" مقالة: إرهاب المقاومة للدكتور ماجد ياسين الحموي، صحيفة الشرق الأوسط، الأربعاء 1423/2/11هـ 24 إبريل 2002م

"2" بيان مكة الصادر عن المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي في دورته /16 المنعقدة من21-1422/10/26هـ صحيفة اليوم، السبت 1422/10/28هـ العدد 10438.

ويقيم الإسلام علاقة المسلم بالمخالف له في الدين من أهل الكتاب وغيرهم على أساس التعامل بالبر والقسط والاعتراف له بالحقوق المدنية، والعيش في ديار المسلمين بأمان سواء كان ذميا أو مستأمنا، قال تعالى: "لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ "8/60" إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ "9/60" الممتحنة: 8 - 9، وقال تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ للهِ شُهَدَاء بِالْقِسْطِ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُواْ اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُواْ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ "8/5" المائدة: 8، وقد أوجب الدية والكفارة على قتل أحدهم خطأ، قال تعالى: "وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِّيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةً فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا"[1].

موقف المملكة العربية السعودية من الإرهاب:

تعد المملكة في مقدمة الدول التي أعلنت حربها على الإرهاب، وقد حرصت على المشاركة في المؤتمرات الأقليمية والدولية التي تعنى بهذا الموضوع، وعلى الانضمام إلى الاتفاقيات العربية والدولية التي تسهم في مكافحة ظاهرة الإرهاب، كما أنها عملت بكل دقة وجدية على تنفيذ بنود الاستراتيجيات والخطط الأمنية التي تم إقرارها لتحقيق التكامل الأمني ومكافحة الجريمة بكل صورها وأشكالها والحفاظ على أمن الوطن وحماية حياة أفراده وممتلكاتهم، وتوثيق أواصر التعاون الأمني خاصة بين الدول العربية، ومن ذلك تنفيذ الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب التي أقرها مجلس وزراء الداخلية العرب عام 1417هـ وأعقب ذلك إقرار الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب في صورتها

"1" سورة النساء /92.

النهائية عام 1419هـ بهدف تعزيز التعاون لمنع الإرهاب ومكافحته وإزالة أسبابه، والتعاون مع الدول والمنظمات الدولية من أجل ذلك"[1].

ومن المؤسف أن المملكة العربية السعودية لم تسلم من هذه الظاهرة؛ إذ اجتاحت موجتها بعض مدنها الكبيرة متعرضة لحوادث إرهابية مؤلمة، كان ضحيتها الأبرياء من المدنيين ورجال الأمن، وحصول دمار لبعض مرافقها الهامة وبنيتها التحتية، واستهدفت أمنها ووحدتها إلا أن هذه الظاهرة تم التصدي لها بعون من الله تعالى ثم بفضل حزم الدولة في التعامل معها، ووعي المواطن بخطورتها وتعاونه في مكافحتها.

إن الأعمال الإرهابية تعد من الناحية الشرعية جريمة خطيرة لما لها من آثار سيئة على ضروريات الناس وحياتهم ومعاشهم، لذلك ألحقتها هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية بجريمة الحرابة والإفساد التي توعد الله فاعلها بعقوبة زاجرة بقوله تعالى: "إِنَّمَا جَزَاء الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُواْ أَوْ يُصَلَّبُواْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلافٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ الأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ" المائدة: 33 لبشاعتها وعظم ضررها، يظهر هذا جليا في قرارات الهيئة وفق ما يأتي:

1ـ اعتبار قتل الغيلة نوعا من الحرابة ، وهو ما كان عمدا عدوانا على وجه الحيلة والخداع، أو على وجه يأمن معه المقتول من غائلة القاتل، وذلك بقرار الهيئة رقم "38" وتاريخ 1395/8/11هـ.

2ـ اعتبار التفجير والاختطاف وإشعال الحرائق في الممتلكات العامة والخاصة، ونسف المساكن والجسور والأنفاق، وتفجير الطائرات أو خطفها من الحرابة، وذلك بقرار الهيئة في دورتها الثانية والثلاثين المنعقدة في مدينة الطائف في الفترة من 1409/1/8هـ إلى 1409/1/12هـ.

"1" مقالة: قراءة متأنية للتفجيرات الإجرامية لسعد عودة الردادي، جريدة عكاظ في عدد الثلاثاء 19 ربيع الأول 1424هـ رقم 13415 / 8.

3ـ اعتبار حوادث التفجير التي حدثت في بعض المدن العربية، وما حصل بسببها من قتل وتدمير وترويع وإصابات لكثير من الناس من المسلمين وغيرهم من الإفساد، وذلك في بيان أصدره مجلس الهيئة في الطائف في 1417/2/14هـ.

لذا فإن المسلم يجب عليه أن يخاف الله تعالى ويتقه، ويتجنب كل ما فيه إضرار بأمن الناس ومعاشهم، وأن يتعاون مع ولي الأمر والقائمين على الأمن في التصدي لكل من يتبنى أفكارا ضالة، أو يمارس سلوكا يخل بأمن الوطن أو يسيء إلى مبادئه ووحدته، فإن الأمن نفيس لا يصح التهاون فيه بأي حال من الأحوال.

الاستشراق

معنى الاستشراق:

هو تعلم علوم الشرق ويرى المستشرق "ميكائيل أنجلو جويدي" أن المستشرق الجديد بهذا اللقب هو الذي لا يقتصر على معرفة بعض اللغات التي تتحدث بها الأمم الشرقية وإدراك عاداتها فحسب، بل يجمع إلى ذلك الوقوف على القوى الروحية والفكرية والأدبية التي أثرت في الثقافة الإنسانية"[1]

تاريخ الاستشراق:

لا يمكن تحديد اسم أول غربي اعتنى بالدراسات الشرقية، ولا في أي وقت، ولكن المتوقع أن رجال الكنيسة في أوروبا هم أول من قصد البلاد الشرقية، ولاسيما الأندلس إبان ازدهارها لدراسة العلوم الإسلامية وترجمة القرآن الكريم والعلوم الأخرى وبخاصة الفلسفة والطب والرياضيات، ومن أوائل هؤلاء الراهب الفرنسي "جربرت" الذي انتخب بابا لكنيسة روما عام 999م بعد عودته من الأندلس، وبطرس المحترم "1092 ـ 1156م"، وجيراردي كريمون "1114ـ 1187م"[2].

"1" الاتجاهات الفكرية المعاصرة للدكتور علي جريشة / 17.

"2" الاستشراق والمستشرقون للدكتور مصطفى السباعي / 13.

تلك كانت البداية، إلا أن المؤرخين يكادون يجمعون على أن الاستشراق انتشر في أوروبا بصفة نشيطة بعد فترة عهد الإصلاح الديني على يد "مارتن لوثر" عام 1543م، كما يشهد بذلك التاريخ في هولندا والدانمارك "[1]".

مراحل الاستشراق:

لقد مرَّ الاستشراق بثلاث مراحل، وهي على النحو الآتي:

- المرحلة الأولى: مرحلة استكشاف كنه الإسلام وأسباب انتشاره، وحقيقة الفاتحين المسلمين وسر قوتهم العسكرية، وتعد هذه المرحلة مرحلة موضوعية تبحث عن الحقيقة.
- المرحلة الثانية: وهي مرحلة مشوبة بالعدوان،وتبحث عن العيوب والنقائص في العلوم الإسلامية وبُنية المجتمع، وتوجّه الصليبيين ضد مصالح المسلمين، وتعمل على إثارة الشّبه حول قضايا الإسلام لإضعاف القناعة به.
- المرحلة الثالثة: وهي مرحلة العدوان السافر، وقد ظهرت بعد فشل الحملات الصليبية التي كان آخرها الحملة الثامنة بقيادة لويس التاسع الذي لفت أنظار الغرب بعد أسره في المنصورة بمصر إلى الغزو الفكري حين قال: "لا سبيل إلى النصر والتغلب على المسلمين عن طريق القوة الحربية، لأن تدينهم بالإسلام يدفعهم للمقاومة والجهاد وبذل النفس في سبيل الله لحماية دار الإسلام وصون الحرمات والأعراض، وأنه لابد من سبيل آخر وهو تحويل الفكر الإسلامي وترويض المسلمين عن طريق الغزو الفكري"[2].

فكانت منعطفاً في تاريخ الاستشراق حوّلته إلى حرب العقيدة والفكر عن طريق التأليف والمؤتمرات والمجلات ووسائل النشر.

"1" الفكر الإسلامي الحديث لمحمد البهي / 472.

"2" الاتجاهات الفكرية المعاصرة للدكتور علي جريشة / 18.

أهداف الاستشراق:

الهدف الأول ـ هدف علمي "هدف موضوعي": أقبل نفر قليل من المستشرقين على كتب التراث الإسلامي بهدف الإطلاع على حضارات الأمم وثقافاتها ولغاتها ودراستها دراسة موضوعية وجادة رغبة في الوصول إلى الحقيقة العلمية، وقد كانوا أقل من غيرهم خطأً، لأنهم فيما يظهر لم يتعمدوا التحريف والدّس، فجاءت بحوثهم أقرب إلى الصواب والموضوعية من غيرهم، بل إن منهم من اهتدى إلى الإسلام مثل "اللورد هيدلي دانين دنينيه" وتسمى " بناصر الدين دنينيه"، ومنهم من كان مُنصفاً في رأيه مثل "رينان" الذي أنكر ألوهية المسيح عليه السلام وأثنى على كتب السيرة النبوية، و "كان لايل" الذي أعجب بشخصية الرسول، ووعدّه من الأبطال، على أن هؤلاء غالباً ما يعتمدون على مواردهم المالية الخاصة بحيث يتمكنون من البحث المجرد عن الهوى أو التأثير الخارجي "1".

الهدف الثاني ـ هدف صليبي، وتمثل فيما يأتي:

1 ـ الانتصار للصليبية التي اتجهت حملاتها إلى البلاد الإسلامية ثم الاستمرار في القيام بدور الهجوم الفكري على عقيدة الأمة الإسلامية وفكرها بعد فشل هذه الحملات عسكرياً عن طريق تشويه مبادئ الإسلام وقِيَمه ومصادره وتاريخه.

2 ـ التهيئة للتبشير بالنصرانية بين المسلمين ليقوم الاستشراق بوظيفة تجهيز المنصرين، وإحاطتهم بواقع العالم الإسلامي، وعيوب المجتمعات الإسلامية، وأماكن تجمعات النصارى المقيمين في البلاد الإسلامية، ومدى تأثيرهم ومساعدتهم لدوائر التنصير بالمعلومات.

3 ـ الحاجة إلى العلوم الإسلامية تجاوباً مع الضغط الفكري الذي تتعرض له الكنيسة عن طريق النقد للنظريات والآراء الفلسفية والتاريخية التي كانت

"1" الاستشراق والمستشرقون للدكتور مصطفى السباعي / 19.

تتبناها الكنيسة وتُضفي عليها صفة القداسة، مما اضطرها إلى إعادة النظر في شروح الأناجيل لمحاولة تفهمها على أساس التطورات العلمية الجديدة، ولاسيما بعد حركة الإصلاح الديني التي قادها "مارتن لوثر"، ومن هنا اتجهوا إلى الدراسات العبرانية وهذه أدّت إلى الدراسات العربية، لأن هذه الأخيرة كانت ضرورية لفهم الأولى، ومع مرور الزمن اتسع نطاق الدراسات الشرقية "[1]".

الهدف الثالث ـ هدف دفاعي: حرص عليه رجال الكنيسة عن طريق الكتابة باللغات المحلية في أوروبا لتشويه صورة الإسلام ووصفه بالوحشية والعداء للشعوب الأخرى، والشدة في الأحكام حتى لا يغتر أبناء أوروبا بالحضارة الإسلامية ولاسيما في عهد ازدهار الحضارة العثمانية وامتداد فتوحاتها إلى قلب أوروبا مما كان محل إعجاب كثير من الأوروبيين وانبهارهم متنكرين بذلك للأهداف العلمية "[2]".

وسائل الاستشراق وأنشطة المستشرقين:

1 ـ التأليف: اتجه عدد كبير من المستشرقين إلى التأليف في موضوعات مختلفة عن الإسلام وعقيدته ورسوله صلى الله عليه وسلم وقرآنه والسنة النبوية، وتعمّد غالب هؤلاء تشويه صورة الإسلام وإثارة الشبهات حوله، ومن هؤلاء:

ـ أ. ج. أربري: وهو مستشرق إنجليزي معروف بالتعصب ضد الإسلام، ومن كتبه: "الإسلام اليوم" صدر عام 1943م. "التصوف" صدر عام 1950م "ترجمة القرآن" صدر عام 1950م.

ـ أ. ر. جب: وهو مستشرق إنجليزي معادٍ للإسلام، تتّسم كتبه بالعمق والخطورة ومنها: "طريق الإسلام" بالاشتراك، "الاتجاهات الحديثة في الإسلام" صدر عام 1947م، "المذهب المحمدي" صدر عام 1947م.

"1" الفكر الإسلامي الحديث لمحمد البهي / 472.

"2" الاتجاهات الفكرية المعاصرة للدكتور علي جريشة / 19 ــ 20.

ـ أ. ج. فينسينك: عدوّ لدود للإسلام يدّعي أن الرسول صلى الله عليه وسلم ألّف القرآن من خلاصة الكتب الدينية والفلسفية التي سبقته، ومن كتبه "عقيدة الإسلام" صدر عام 1932م.

2 ـ الجمعيات والمجلات: أنشئ في أوروبا عدد من الجمعيات التي تخدم الاستشراق، وتسعى إلى تحقيق أهدافه ابتداءً من عام 1787م، حيث أنشئت جمعية المستشرقين في فرنسا، وأُلحق بها أخرى عام 1820م، وأصدرت "المجلة الآسيوية"، وفي لندن تألفت جمعية تحت رعاية الملك عام 1823م باسم "الجمعية الآسيوية الملكية"، وفي أمريكا عام 1842م نشأت "الجمعية الشرقية الأمريكية"، وصدرت عدة مجلات منه: "مجلة الدراسات الشرقية" وكانت تصدر في ولاية "أوهايو"، ومجلة "شئون الشرق الأوسط" وهي ذات طابع سياسي.

3 ـ الدوائر المعرفية: ومن أشهرها "دائرة المعارف الإسلامية" التي كانت تصدر بعدة لغات، وقد استنفر المستشرقون كل قواهم وسخروا كل أقلامهم من أجل إصدار هذه الموسوعة التي تعتمد على الخلط والتحريف والعداوة السافرة لفكر الإسلام.

إلى غير ذلك من المجالات، مثل محاولتهم الدخول في المجامع العلمية العربية كمجمع اللغة العربية بالقاهرة وفي دمشق، كما حاولوا التأثير على مبادئ التربية الإسلامية واستبدالها بالمبادئ الغربية[1].

آثار الاستشراق على ثقافة المسلمين:

أدّى الاستشراق إلى إضعاف عقيدة المسلمين، وتشويه صورة الإسلام لدى أبنائه، وإشعارهم بتناقض دينهم وقصوره في مواجهة الجديد والمتطور في واقع الحياة، ومقارنة

"1" الفكر الإسلامي الحديث لمحمد البهي / 474 ــ 476. الاستشراق والمستشرقون للدكتور مصطفى السباعي / 26 ــ 43.

ذلك بالفكر الغربي الذي أظهره المستشرقون في صورة الفكر المتكامل والمتلائم مع الحياة العصرية، مما أدّى إلى انهزام نفسية كثير من المسلمين أمام التيار الجارف من كتابات المستشرقين التي تدس الفكر المنحرف، وتثير الشبه حول الإسلام.

التنصير

تعريف التنصير:

أ - في اللغة: كلمة التنصير مأخوذة من نصَّره أي أدخله في النصرانية، وجعله نصرانيا"[1]، ومنه قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "ما من مولود إلا يولد على الفطرة؛ فأبواه يهودانه أو ينصرانه، أو يمجسانه"[2]، وقيل: سميت بالنصرانية نسبة إلى مدينة الناصرة بفلسطين، وقد موه المستشرقون لما سموا التنصير بالتبشير لإخفاء غايتهم منه، وهي الدعوة إلى النصرانية؛ إذ تسميته بالتبشير مأخوذة من البشارة، وهي الخبر الذي يفيد السرور، ويظهر أثره الحسن على بشرة الإنسان .

ب - في الاصطلاح: هي الجهد المبذول بصفة فردية أو جماعية في دعوة الناس إلى النصرانية، ويطلق أيضا على ما تقوم به المنظمات الدينية من تعليم الدين النصراني ونشره [3].

نشأة التنصير:

يعود تاريخ التنصير كدعوة إلى مبتدأ دعوة المسيح عليه السلام إلى توحيد الله تعالى وإلى إصلاح ما أفسده بنو إسرائيل في شريعة موسى عليه السلام، قال تعالى: "وَقَفَّيْنَا عَلَى

"1" لسان العرب لابن منظور، مادة: نصر.

"2" رواه البخاري في كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات 456/1، ومسلم في كتاب القدر، باب: معنى كل مولود يولد على الفطرة.

"3" الغزو الفكري لعلي عبد الحميد / 161.

آثَارِهِم بِعَيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَآتَيْنَاهُ الإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ" المائدة: 46، وكانت دعوة سرية بسبب تكذيب اليهود للمسيح عليه السلام واضطهاد الرومان لأتباعه إلا أن النصارى مع تقادم العهد بالمسيح، وابتعادهم عن تعاليمه انحرفوا عن التوحيد، وبدلوا الشريعة التي أمرو باتباعها، وأعادوا كتابة الأنجيل بما يتوافق مع أهوائهم، ونسبوا ما ادعوه من تحريف في التوحيد وتبديل في الشريعة إلى الله تعالى زورا وبهتانا ، كما قال تعالى: "فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِندِ اللّهِ لِيَشْتَرُواْ بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُمْ مِّمَّا يَكْسِبُونَ" البقرة: 79.

وبعد اعتناق "قسطنطين" النصرانية في القرن الرابع الميلادي وإصداره قرار حرية التدين عام 312م بميلانو تحولت دعوة أتباع المسيح عليه السلام إلى دعوة جهرية، إلا أن دعوة المسلمين إلى النصرانية لم تعرف بالتأثير والنشاط المدعومين إلا بعد فشل الحملات الصليبية التي استمرت مائتي سنة من الحروب الدامية، تمكن النصارى خلالها من الهيمنة على بيت المقدس، ومن ثم استردها المسلمون من أيديهم في معركة حطين عام "583هـ 1188م" بقيادة القائد صلاح الدين الأيوبي، وما تبع هذه المعركة من هزائم شنيعة للنصارى، دفعهم إلى إيقاف هذه الحملات، واتباع مسلك آخر في مواجهة المسلمين، هو الغزو الفكري، ويُذكر أن القسيس "فرانس" من أوائل النصارى الذين وصلوا إلى العالم الإسلامي، فقد وصل إلى مصر عام "616هـ 1219م"، كما أرسل القديس "فرانسيس" عددا من المنصرين إلى مراكش بالمغرب، كما قدم "ريمون لول" الراهب الأسباني عام "693 هـ 1294م" إلى البابا خطة لتنصير المسلمين بعد أن أتقن اللغة العربية في مدارس الأندلس بكل مشقة، وجال في بلاد الإسلام وناقش علماء المسلمين"[1"]، وغيرهم من القساوسة الذين اتجهوا إلى بلدان العالم الإسلامي لتنصير أبناء المسلمين.

"1" الغارة على العالم الإسلامي لشاتليه، ترجمة محب الدين الخطيب ومساعد اليافي / 22.

وبرز التنصير بعد ذلك نشاطا للكنائس حينما أرسلت عددا من أرسالياتها المتعددة إلى الهند وجزائر السند"[1]" والشرق العربي لتنصير المسلمين، ففي عام 1209هـ 1795م بدأ نشاط جمعية التنصير المعمدانية في بنغلاديش، وفي عام "1258هـ 1843م أسست الجمعية التنصيرية "أخوات القديس يوسف" مدرسة للبنات بتونس، وفي عام 1285هـ 1868م أسست "جمعية الآباء البيض للسيدة العذراء" في شمال أفريقيا لتنصير المسلمين، وفي عام 1309هـ 1892م وصل القس "صموئيل زويمر" إلى البحرين ليتخذها مركزا للتنصير في منطقة الخليج العربي، وهكذا تتابعت الإرساليات وتلاحقت، وشملت بقاعا واسعة في البلدان الإسلامية"[2]".

بواعث التنصير:

أولاً: الباعث الديني:

يستند المنصِّرون في دعوتهم الناس إلى النصرانية على تفويض إلهي ورد في إنجيل "متى" بتنصير الناس ينسب إلى المسيح عليه السلام في قوله للحواريين: "اذهبوا وتلمذوا جميع الأمم، وعمدوهم باسم الأب والابن وروح القدس""[3]"، وقوله: "اذهبوا إلى العالم أجمع، واكرزوا – أي عظوا – إلى العالم أجمع، واكرزوا إلى العالم أجمع، واكرزوا بالإنجيل لخليقة كلها""[4]".

وواقع حال التنصير أنه تحول من دعوة لإنقاذ المسلم من الضلال إلى وسيلة إفساد تعمل إلى إخراج المسلم من دينه ليكون ملحداً كما يقول "زويمر" في مؤتمر القدس عام 1935م: "مهمة التنصير التي نَدَبَتْكُم دول المسيحية للقيام بها في البلاد المحمدية ليست هي إدخال المسلمين في المسيحية، فإن في هذا هداية لهم وتكريماً، وإنما مهمتكم أن تخرجوا

"1" أجنحة المكر الثلاثة لعبد الرحمن الميداني/ 28.

"2" نحو ثقافة وسطية راشدة للدكتور محمد اليحياوي /184.

"3" الإصحاح 28 /18-20.

"4" إنجيل مرقص، الإصحاح 15/16-16.

المسلم من الإسلام ليصبح مخلوقاً لا صلة له بالله"[1]، والتالي فإن هذا الباعث صار ثانوياً، إذ أن نفراً قليلاً من المبشرين يهدف إلى نشر الدين النصراني، على أن الكثرة ترمي إلى إخراج المسلم من دينه .

ثانياً: الحقد الصليبي:

يمكن القول بأن هذا الباعث من أقوى البواعث، فإنه منذ انتشر الإسلام وظهر على الدين كله وأهل الكتاب يضمرون العداوة للإسلام وأهله، وزاد الأمر كراهية بعد اتساع نفوذ الدولة الإسلامية في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه وسيطرتها على الشام ومصر التي ينظر إليها الصليبيون على أنها تابعة لهم على أساس أنها كانت جزءا من ممالك الدولة الرومانية، وامتدادها في عهد العثمانيين إلى شرق أوروبا وجنوبها، وهو ما عبر عنه المنصر الألماني "بيكر" في قوله: "إن الإسلام لما انبسط في العصور الوسطى أقام سدا في وجه انتشار النصرانية، ثم امتد إلى البلاد التي كانت خاضعة لصولجانها"[2] وزاد حقد النصارى بعد ارتدادهم على أدبارهم مهزومين إثر الحروب الصليبية التي دامت قرنين، مما ولّد في نفوسهم آلاماً صعب عليهم نسيانها ففرغوها في مخططات التنصير التي تسعى إلى تحويل المسلمين عن دينهم وَلَوْ إلى الإلحاد[3] وتعمل على بسط النفوذ الغربي عن طريق تلاميذ التنصير والمُغْتَرِّين بحضارة الغرب، وهذا ما أبدته ألسنتهم، كما قال تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لاَ يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاء مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الآيَاتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ"آل عمران: 118، يقول المنصر "جون تاكلي": يجب استخدام أمضى سلاح ضد الإسلام

"1" الاتجاهات الفكرية المعاصرة، لعلي جريشة / 31.

"2" التبشير والاستعمار للخالدي/36.

"3" أجنحة المكر الثلاثة، لعبد الرحمن الميداني / 27.

لنقضي عليه تماما "[1]، ويقول المنصر "روبرت ماكس": "لن تتوقف جهودنا وسعينا في تنصير المسلمين حتى يرتفع الصليب في سماء مكة، ويقام قداس الأحد في المدينة"[2].

ثالثاً: الباعث السياسي:

حقق الغرب عن طريق التنصير نفوذاً سياسياً في العالم الإسلامي، بدأ مع الاستعمار حين اعتمدت سياسة الدول الاستعمارية على جهود الرهبان والمبشرين، فكثيراً ما كان المنصرون يتولون مناصب سياسية وعسكرية ويتسترون بالتنصير، ويعملون على حض حكوماتهم على بث المبشرين في العالم، منهم الجنرال "هانغ" الذي نصح الحكومة البريطانية أن ترسل مبشريها إلى شبه جزيرة العرب، والمنصر "لافيجري" الذي كان رئيسا لبعثة المرافقة للجيش الفرنسي بتركيا، وكان يقوم بتقديم النصح للجيش الفرنسي باحتلال البلدان الإسلامية، وبذلك ساهم التنصير والاستشراق في تقديم النصح والمعلومات للدول الاستعمارية الغربية[3] التي رأت في احتلال الدول الإسلامية ما يحقق أهدافها التوسعية التي تؤمن حاجتها من الأيدي العاملة للعمل في المصانع وبناء البنية التحتية، ومن المواد الخام المعدنية والزراعية التي تتطلبها مصانعها الحديثة، ومن الأسواق لمنتجاتها الكثيرة، ومن ثم صارت الحكومات الاستعمارية معينا للمنصرين في الدول الإسلامية التي خضعت لسيطرتهم عرافانا بجميلهم، كما وجد المنصرون في هذا العون ما يحقق هدفهم وهو إعادة مملكة المسيح، كما يظهر من قول المنصرين اليسوعيين لما مارسوا نشاطهم في ظل الحكومات الاستعمارية: نحن ورثة الصليبين، رجعنا تحت راية الصليب لنستأنف التسرب التنصيري، ولنعيد... مملكة المسيح"[4] .

"1" التبشير والاستعمار للخالدي/40.

"2" الزحف إلى مكة: حقائق ووثائق عن مؤامرة التنصير في العالم الإسلامي لعبد الودود شلبي /13.

"3" التنصير والاستعمار لعمر فروخ، و مصطفى خالدي / 34.

"4" التبشير والاستعمار للخالدي/115-116.

الأمر الآخر أن التنصير يسهم في درء خطر الوحدة الإسلامية التي يحن إليها المسلمون بعد سقوط الخلافة العثمانية عام 1343هـ ـ 1924م، لقد أبرز "لورنس براون" هذا الموقف في صورة واضحة حين قال: "إذا اتحد المسلمون في إمبراطورية عربية أمكن أن يصبحوا لعنة على العالم وخطراً، أو أمكن أن يصبحوا نعمة أيضاً، أما إذا بقوا متفرقين، فإنهم يظلون حينئذ بلا وزن ولا تأثير".

لذلك كان التنصير عاملاً مهماً في كسر كل دعوة إلى الوحدة الإسلامية، لأنه عمل على إظهار الغرب بمظهر جذاب يبهر العقول، ويستميل النفوس، إلى جانب حرصهم على تحويل مجاري التفكير في الوحدة الإسلامية إلى التفكير في الدخول في النصرانية[1]، والأخذ بأسباب نهضة أوروبا التي هي سبيل نهضة العالم الإسلامي، إلى غير ذلك من البواعث الشخصية والمالية.

وسائل التنصير:

أولاً: التنصير المباشر: يقوم به فرد أو مجموعة من المبشرين المتفرغين لهذه الوظيفة ممن توظفهم الكنيسة وعّاظاً لنشر النصرانية، ويعتمد هذا النوع على الإقناع الفردي والوعظ العام في الكنائس أو الأماكن العامة لتعريف الناس بالمسيح وحياته وتعاليمه، وقد أهمل استخدام هذه الوسيلة لأنها لم تكن مجدية في العالم الإسلامي بسبب حرص المسلمين على تمسكهم بدينهم، واعتقادهم أن الديانة النصرانية ديانة محرفة .

ثانياً: وسائل التنصير المساعدة: يُقْصَد بها التنصير عن طريق مجالي التعليم والعلاج والخدمة الاجتماعية والإعلام، وقد ظهر هذا الأسلوب في القرن التاسع عشر الميلادي عندما دخلت البلاد الاستعمارية في تحالف مع الإرساليات التنصيرية، وقد حققت هذه الوسائل نجاحاً في ذلك.

"1" المرجع نفسه / 36.

أما وسيلة التعليم فتُعد من أنجح الوسائل لنشر النصرانية، ويتم ذلك عن طريق إنشاء مدارس للمراحل الأولى، والتي غالباً ما يدرس فيها المنهج النصراني والفكر العلماني، ويتعلم فيها أبناء علية القوم الذين يتوقع لهم التأثير في واقع مجتمعاتهم مستقبلاً، كما امتد نشاط المبشرين إلى التعليم العالي فافتتحت كليات تنصيرية كجامعة مانيلا وبيروت والقاهرة وتركيا وغيرها، لمناهضة أنشطة الجامعات الإسلامية إذ لم يكن اهتمامهم بالتعليم بقصد نشر العلم ومحاربة الأمية والجهل بين المسلمين، وإنما الغاية كما يقول المنصر الأمريكي "هنري جسب" هي: "قيادة الناس إلى المسيح، وتعليمهم حتى يصبحوا أفرداً نصارى وشعوبا نصرانية"[1].

أما العلاج فهو الوسيلة الفعالة في المجتمعات الإسلامية لإقناع الناس بحاجة المجتمع إلى المنصّرين لاسيما في المجتمعات الفقيرة المتخلفة التي تمارس فيها التعاويذ والتمائم كوسيلتي علاج، ولإيجاد روح الاعتراف بالجميل والعرفان للمعملة الطبية التي قدمت لهم، وحقق المبشرون منها كسر حدّة التحامل عليهم وبناء قناة اتصال بهم[2].

فقد استغل المنصرون آلام المرضى وحاجتهم إلى العلاج على أساس مقولتهم: "حيث تجد بشرا تجد آلاما، وحيث تكون آلام تكون الحاجة إلى الطبيب، وحيث تكون الحاجة إلى الطبيب فهناك فرصة مناسبة للتنصير"[3]، لذا سارع المنصرون إلى إنشاء المراكز الصحية والمستشفيات لتقديم العلاج فأنشأوا أول عيادة لهم في منطقة الأناضول بمدينة "سيواس" عام 1275هـ 1859م، وفي الشام أنشأوا مركزا طبيا عام 1292هـ 1875م، وفي مصر أنشأوا مركزا طبيا بمدينة القاهرة عام 1306هـ 1889م، وفي الخليج العربي أنشأوا "مستشفى لانسنج التذكاري" بمدينة البصرة عام 1329هـ 1911م، و"مستشفى ماسون التذكاري التذكاري" بمدينة المنامة عام 1330هـ 1912م، وتتابع نشاطهم الطبي مموهين

"1" المرجع نفسه / 66.

"2" ملامح عن النشاط التنصيري في الوطن العربي لإبراهيم عكاشة / 26 ـ 31.

"3" التبشير والاستعمار للخالدي / 59.

حقيقة ما يستهدفونه من تقديم العلاج للمريض المسلم في الظاهر إلى ما يبطنونه من دعوته إلى النصرانية"[1]، وهو ما يفصح عنه الطبيب المنصر "أرهاس" في قوله: "يجب على طبيب إرساليات التنصير أن لا ينسى ولا في لحظة واحدة أنه منصر قبل كل شيء، ثم هو طبيب بعد ذلك"[2].

آثار التنصير على ثقافة المسلمين:

1 ـ إخراج المسلمين من دينهم وإدخالهم في النصرانية كما حدث في تنصير بعض المناطق الإسلامية في أفريقيا وشرق آسيا، يوضح ذلك المنصر "رايد" حيث يقول: "إنني أحاول أن أنقل المسلم من محمد إلى المسيح"[3]، وإن كان النصارى لم يحققوا في سبيل تحقيق هذا الهدف نجاحا كبيرا يتناسب مع الجهد المبذول إلا أنهم نجحوا في إحداث ردة بين المسلمين وإضعاف ولاء كثير منهم لدينهم، وتلك كانت غاية أخرى للمنصرين، وهو ما أفصحوا عنه في مؤتمرهم الذي عقد عام 1927م بأن "الغاية التي نرمي إليها هي إخراج المسلم من الإسلام فقط؛ ليكون مضطربا في دينه، وعندها لا تكون له عقيدة يدين بها ويسترشد بهديها، وعندها يكون المسلم ليس له من الإسلام إلا اسم أحمد أو مصطفى"[4] .

2 ـ إضعاف قوة المسلمين بإضعاف صلتهم بدينهم، فإن المنصرين أدركوا أن تمسك المسلمين بدينهم هو سر قوتهم يقول، المنصر "جاردنر": "إن القوة التي تكمن في الإسلام هي التي تخيف أوروبا"، كما أن الإسلام العائق الأول أمام تقدم

"1" نحو ثقافة وسطية راشدة للدكتور محمد اليحياوي/200-201.

"2" الغارة على العالم الإسلامي لشاتيلييه /23.

"3" التنصير والاستعمار لعمر فروخ، و مصطفى خالدي / 192.

"4" ملامح عن النشاط التنصيري في الوطن العربي لإبراهيم عكاشة / 38.

انتشار النصرانية في دول العالم، يقول مستر "بلس": "إن الدين الإسلامي هو العقبة القائمة في طريق تقدم التبشير بالنصرانية في أفريقيا"[1].

3 ـ تفريق كلمة المسلمين والحيلولة دون وحدتهم وتخلصهم من سيطرة الغرب عليهم، يعبر عن هذا المنصر القس "سيمون" في قوله: "إن الوحدة الإسلامية تجمع آمال الشعوب الإسلامية، وتساعد على التملص من السيطرة الأوروبية، والتبشير عامل مهم في كسر شوكة الحركة، من أجل ذلك يجب أن نحول بالتبشير اتجاه المسلمين عن الوحدة الإسلامية"[2]

4- تغريب المسلمين في بلادهم عن طريق التعليم الذي اعتنى به التنصير لإيجاد أجيال تنتمي إلى الإسلام اسماً، وتحمل فكر الغرب حقيقة، وتمارس عاداته بعيدا عن تعاليم الإسلام وأحكامه، يقول "تاكلي": "يجب أن نشجع إنشاء المدارس على النمط الغربي العلماني؛ لأن كثيرا من المسلمين قد زعزع اعتقادهم بالإسلام والقرآن حينما درسوا الكتب الغربية، وتعلموا اللغات الأجنبية"[3].

"1" نحو ثقافة إسلامية أصيلة لعمر سليمان الأشقر/127.

"2" نحو ثقافة إسلامية أصيلة لعمر سليمان الأشقر/127.

"3" التبشير والاستعمار للخالدي /66.

الاستعمار

تعريف الاستعمار:

أ - في اللغة: فرض السيادة على الأرض واستغلالها"1".

ب - في الاصطلاح: سيطرة دول الغرب على دول الشرق، أي العالم الإسلامي بقصد الاستيلاء على خيراته والسيادة على أهله وتوجيه كل ذلك لخدمة مصالحهم"2".

تاريخ الاستعمار:

كان أول من نادى بالحروب الصليبية على المسلمين "البابا أوربان الثاني" الذي تولى كرسي البابوية سنة 1088م، ومهد لهذه الحروب، وحشد لها الجموع من رجال الدين والساسة والعامة، وأجج نارها في أصقاع أوروبا، وقد امتدت ما يقرب من تسعة قرون منذ الحملة الصليبية الأولى على العالم الإسلامي التي قادها بطرس الراهب سنة "491هـ ـ 1097م" وتمكن من السيطرة على الأراضي المقدسة في بلاد الشام، إلى الحملة الصليبية الثامنة بقيادة لويس التاسع سنة 652 ـ 1249م، الذي أُسر في معركة المنصورة سنة 1250م، ونبّه إلى عدم جدوى الصِّدام العسكري مع المسلمين في ذلك الحين ونادى بالغزو الفكري لعقيدتهم وأخلاقهم وفكرهم.

وقد استطاعت الحروب الصليبية التي استمرت زهاء قرنين في المشرق استنزاف جميع القوى البشرية والمادية في منطقة الشام ومصر، وفرض سيادتها على أجزاء من البلاد الإسلامية منها بيت المقدس وما حوله من الأراضي المباركة، إلا أن اللـه هيأ لهذه الأمة أسرة آل زنكي التي تمكنت من قيادة المسلمين لمواجهة الصليبيين وهزيمتهم وتوحيد الأمة الإسلامية ابتداءً من نور الدين محمود زنكي المتوفى سنة "569 هـ" وانتهاءً بالقائد صلاح الدين الأيوبي الذي كسر شوكة الصليبيين واستعاد بيت المقدس سنة "583هـ ـ

"1" المعجم الوسيط / 627.

"2" الغزو الفكري لعلي عبد الحميد محمود / 167.

1187م" في معركة حطين، ويمكن القول إن هذه الفترة الزمنية اتسمت بروح التحدي والمقاومة والدعوة إلى الجهاد في سبيل الله"[1]، التي اعترف بها بعض الكتاب الغربيين مدركين أنها السد المنيع أمام تحقيق الصليبيين أهدافهم، يقول "شتر": "جهد الصليبيون طوال قرنين لاستعادة الأرض المقدسة من أيدي المسلمين المتعصبين، فكان عهد الحروب الصليبية من أجل ذلك وأروع العهود في العصور الوسطى كلها، ولكن ذلك الجهد قد خاب وتراجعت الحملة الصليبية أمام سدود عتيدة من التعصب الإسلامي"[2].

وباءت الحملات الصليبية بالفشل، وارتدت على أعقابها خائبة، ولم تلبث الأمة أن تولت قيادتها الدولة العثمانية التي حفظت العالم الإسلامي من أخطار محاولة الغزو العسكري الغربي؛ بل عملت على توسيع رقعة البلاد الإسلامية ونشر الإسلام في أوروبا، حتى تمكنت من فتح القسطنطينية قلعة الدولة الرومانية الشرقية"[3]عام 1453م، فهال ذلك أوروبا وقض مضجعها، وضاقت ذرعاً ساعية إلى بحث هذا الأمر الذي تعارفوا عليه بالمسألة الشرقية للوصول إلى خطة توقف هذا الامتداد الذي بلغ فينّا واستولى على جنوب فرنسا، وسيطر على غالب ما يُعرف بأوروبا الشرقية، فكان لابد من التفكير في الغزو العسكري من جديد بعد أن هيأت له العوامل الأخرى من تبشير واستشراق الأرضية الملائمة، وبعد أن دبت الهزيمة النفسية في قلوب المسلمين مغترين ببهرج التقدم المادي في أوروبا، وبعد أن شاخت دولة الخلافة العثمانية، وظهر عليها مظاهر الضعف، فكانت الخطة الغربية تقتضي تقطيع جسم الخلافة الإسلامية أولاً ثم الإجهاز عليها، فتنافست الدول الأوروبية في استعمار العالم الإسلامي، وعلى الأخص بريطانيا وفرنسا وروسيا متخذة أسلوب الحماية العسكرية قبل الحرب العالمية الأولى وسيلة للتمويه على الشعوب الإسلامية وتفادي روح المعارضة، ورغم أن هذه المعاهدات

"1" حاضر العالم الإسلامي لجميل عبد الله المصري / 66.

"2" التنصير والاستعمار لعمر فروخ، و مصطفى خالدي / 114.

"3" العالم الإسلامي والاستعمار السياسي والاجتماعي والثقافي لأنور الجندي / 383.

كانت تظهر على أنها بين طرفين متساويين لكن الحقيقة هي سيطرة الدول المستعمرة وسيادتها عسكرياً وفكرياً على أهالي وأراضي البلاد المستعمرة، ثم اتخذت هذه الدول أسلوب الوصاية والانتداب بعد الحرب العالمية الأولى لتكتسب الشرعية في تنفيذ مخططاتها، وقد سيطرت الدول الأوروبية على العالم الإسلامي، على النحو الآتي بيانه:

1 ـ بريطانيا: استعمرت ماليزيا وشبه القارة الهندية وساحل الخيج العربي واليمن ومصر والسودان وجزءاً من الصومال وأريتريا وقبرص ونيجيريا، وبعد الحرب العالمية الأولى أضافت إليها العراق والأردن وفلسطين.

2 ـ فرنسا: استعمرت مالي وتشاد والسنغال وموريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وجيبوتي، وبعد الحرب العالمية الأولى أضافت إليها سوريا ولبنان.

3 ـ إيطاليا: استعمرت ليبيا وجزءاً من الصومال.

4 ـ روسيا: استعمرت تركستان والأراضي الإسلامية في الأورال وحوض نهر الفولجة وشبه جزيرة القرم وبلاد القوقاز إلى شمال إيران.

5 ـ أسبانيا: استعمرت الرّيف المغربي والصحراء المغربية.

6 ـ هولندا: استعمرت أندونيسيا "1".

وقد استخدمت الدول الاستعمارية كل ما لديها من وسائل القوة لمواجهة كل من يقاومها، ويعيق سيطرتها على العالم الإسلامي، وتحقيقها أهدافها الصليبية التي صرح بها عدد من قادة الدول الاستعمارية، منهم "اللنبي القائد العسكري الانجليزي" الذي قال في خطبته لما دخل القدس: "الآن انتهت الحروب الصليبية"، وفي تهنئة "لويد جورج وزير خارجية بريطانيا للنبي" لإحرازه النصر سمى هذه الحرب بالحرب الصليبية الثامنة"2"، وعندما دخل الجنرال "غورو القائد العسكري الفرنسي" دمشق طلب أن يدلوه على قبر

"1" حاضر العالم الإسلامي لجميل عبد الله المصري / 81 ـ 82 .

"2" قادة الغرب يقولون /26 .

صلاح الدين الأيوبي رحمه الله؛ فلما وقف على قبره ركله بقدمه قائلا: "ها قد عدنا يا صلاح الدين"[1]

أهداف الاستعمار:

1 ـ هدف صليبي "هدف للكنيسة": يحقق ما عجزت عن تحقيقه الحملات الصليبية إبان القرن الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين، وهو السيطرة على البلاد الإسلامية وانتزاع بيت المقدس من المسلمين والذي كانت الدول الغربية في القرن التاسع عشر الميلادي تسعى إليه، كما أوضح ذلك القائد البريطاني "أدموند هنري ألنبي" الذي قاد الحملة البريطانية من مصر لغزو فلسطين سنة 1917م، حين استولى على بيت المقدس، وقال كلمته المشهورة: "الآن انتهت الحروب الصليبية"[2]

2 ـ هدف سياسي "يتعلق بالدول والحكام أنفسهم": نشأ عن التنافس بين الدول الغربية في السيطرة على المواقع الاستراتيجية ومناطق الثروات المعدنية والزراعية وبسط النفوذ على أكبر قدر من المساحة، ونظراً لما تتمتع به البلاد الإسلامية من موقع استراتيجي يقع في وسط العالم ويتصل بالقارات الثلاث: آسيا وأفريقيا وأوروبا، ويتحكم بممرات الملاحة العالمية من المحيط الهندي إلى البحر الأحمر إلى البحر الأبيض المتوسط، ويمثل مضيق جبل طارق ومضيق باب المندب ومضيق هرمز أهم بوابات الملاحة العالمية التي سيطرت على الحركة البحرية والتجارية والعسكرية، ولاتساع العالم الإسلامي فهو يحتوي على معظم المعادن والحاصلات الزراعية التي تعتمد عليها المدنية الحديثة مما جعل البلاد الإسلامية في مطمعا للدول الغربية والاستعمارية ولرغباتها.

"1" القومية والغزو الفكري /84 .

"2" الغزو الفكري لعلي عبد الحميد محمود / 167.

3 ـ هدف اقتصادي: نتج عن الثورة الصناعية التي نشأت في أوروبا في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر الميلادي وأحدثت سلسلة من التغييرات في أساليب الصناعة منها الاعتماد على الآلات في الإنتاج، وفي القرن التاسع عشر الميلادي زاد الإنتاج زيادة هائلة فاحتاج أصحاب المصانع إلى المواد الخام والقوى العاملة كما احتاجوا إلى الأسواق لتصريف منتجاتهم، ولم تتمكن الدول الأوروبية من سد تلك الحاجات كليا مما دفعها إلى الاستعمار للحصول على المواد الخام وفتح أسواق جديدة أمام منتجات صناعتها، فكان العالم الإسلامي هدفاً تنافست عليه الدول الأوروبية الصناعية"[1].

4 ـ هدف عدائي: يعود إلى ما انطوت عليه قلوب النصارى من حسد وبغض للأمة الإسلامية التي ناصبوها العداء منذ نشأتها، وعملوا على القضاء عليها بشتى الوسائل العسكرية والفكرية عن طريق الحملات الصليبية ثم الاستشراق والتنصير، وبعد الاستعمار حلقة أخرى في سلسلة حلقات العداء المتتالية، وصدق الله العظيم: "وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّاراً حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ فَاعْفُواْ وَاصْفَحُواْ حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ"البقرة: 109، لذا فإن الدول الاستعمارية سعت إلى مسح الإسلام من قلوب المسلمين والاستخفاف به وبعلمائه بوسائل مباشرة وغير مباشرة، وتغريب الأمة وتعطيل أحكام الإسلام ومحاصرة التعليم الديني ومحاربة كل المظاهر المتصلة بالإسلام، وإخماد كل الحركات الإصلاحية الداعية إلى الوحدة الإسلامية أو إلى العودة إلى الإسلام من جديد.

"1" حاضر العالم الإسلامي لجميل عبد الله المصري 77/1.

آثار الاستعمار الثقافية:

1 - تغريب العالم الإسلامي؛ فقد كان الغرب يسعى في مستعمراته، وفي مناطق نفوذه إلى نشر ثقافته بين المسلمين، وحملهم عليها، وذلك رغبة منه في جسر الهوة التي تفصل بينه وبين المسلمين نتيجة لاختلاف الثقافتين ونتيجة للمرارة التي يشعر بها المسلم تجاه المحتل لبلاده، وصيانة لمصالحه؛ فقد نشأت عند ساسة الغرب ومخططي الاستعمار قاعدة سياسية حديثة تدعو إلى الاعتماد على الصداقة في حفظ المصالح الاقتصادية بدلا من الاعتماد على القوة، وهو ما يسمونه بالتغريب"1".

2 - إحياء النعرات القومية، كالطورانية في تركيا والفرعونية في مصر والبابلية في العراق والآشورية والفينيقية في الشام، والبربرية في شمال أفريقيا والقومية العربية وتشجيعها لتكون بديلاً عن الفكر الإسلامي وإشغال الأمة بتمجيدها والافتخار بها، مع تجهيل المسلمين بتاريخهم الإسلامي المجيد.

3 - زرع أسباب الفتنة والخلاف بين المسلمين مثل مشاكل الحدود بين البلاد الإسلامية، مثل مشكلة كشمير المتنازع عليها بين الهند وباكستان لتبقى الفتيل الذي يمكن إشعاله.

4 – حماية الإرساليات التنصيرية ودعمها للقيام بعملها وتحقيق أهدافها وتبرير إفسادها لعقائد المسلمين، وكأن الاستعمار بذلك يرد لها اليد التي سلفت لها عنده، بل إنه شجع على اعتناق النصرانية وحمل الجنسية الأجنبية ورتب على ذلك كثيراً من الامتيازات"2".

"1" أزمة العصر لمحمد محمد حسين / 175.

"2" الغزو الفكري لعلي عبد الحميد محمود / 170.

التغريب

تعريف التغريب:

أ - في اللغة: مصدر من غَرَّب، يقال: غرب في الأرض أي سافر سفرا بعيدا، أو اتجه نحو الغرب"[1]".

ب - في الاصطلاح: إعادة صياغة ثقافة العالم الإسلامي وفق ثقافة الغرب وحضارته. والتغريب يعد تيارا فكريا ذا أبعاد سياسية واجتماعية وفنية، يهدف إلى إلغاء شخصية المسلمين الخاصة، وجعلهم أسرى الثقافة الغربية"[2]".

تاريخ التغريب:

ظهرت بدايات التأثر بمظاهر الحضارة الغربية في أواخر عهد الخلافة العثمانية عندما أرادت تطوير جيشها على وفق النظام الأوروبي، فقد أمر السلطان محمود الثاني عام 1826م العسكريين بلبس الزي العسكري الأوروبي، كما استقدم السلطان سليم الثالث المهندسين من السويد وفرنسا والمجر وانجلترا وذلك لإنشاء المدارس الحربية والبحرية، ولم يقتصر الأمر على هذا الاتجاه الذي لا غضاضة فيه إذ هو في نطاق ما يبحه الإسلام من الاستفادة من الوسائل الحديثة والنظم النافعة دون مساس بثوابت المجتمع الإسلامي ومبادئه وقيمه؛ بل اتخذ التغريب اتجاها آخر لنشر أفكاره وحمل الناس على تبني مفاهيمه عن طريق إنشاء مدارس الإرساليات التنصيرية بلبنان ومصر التي كانت مفتوحة لأبناء المسلمين للتعلم وفق منهج التعليم الغربي، وكان نصارى الشام من أوائل من اتصل بالإرساليات التنصيرية، وسارع إلى تلقي الثقافة الفرنسية، كما أظهروا إعجابهم بالغرب، ودعوا إلى السير على طريقه، وقد ظهر ذلك جليا في مقالاتهم التي كتبوها في

"1" المعجم الوسيط /647.

"2" الموسوعة الميسرة، إصدار الندوة العالمية للشباب الإسلامي 145/1.

الصحف التي أسسوها وعملوا فيها مثل صحيفة الجنان والمقتطف في بيروت، وجريدة المقطم والأهرام التي رأسوا تحريرها في القاهرة، وعن طريق التشجيع على البعثات إلى أوروبا؛ فقد قام محمد علي والي مصر بابتعاث عدد من خريجي الأزهر إلى أوروبا من أجل التخصص، وتوسع في ذلك الخديوي إسماعيل بهدف جعل مصر قطعة من أوروبا ، وكان ممن ابتعثوا من مصر إلى باريس عام 1826م رافع رفاعة الطهطاوي الذي أقام فيها خمس سنوات ، ومن تونس ابتعث إلى باريس عام 1852م خير الدين التونسي الذي أقام فيها أربع سنوات، وعاد كل منهما محملا بأفكار تدعو إلى تنظيم المجتمع الإسلامي على أساس علماني عقلاني.

وقد أثر التيار التغريبي في فكر كثير من القادة والمفكرين، وتمكن من إعادة صياغة مفاهيمهم وفق الثقافة الغربية حتى ظن هؤلاء أن التقدم الذي حققه الغرب عائد إلى تصوراته ومفاهيمه وأسلوب حياته البعيدة عن الدين مما دفعهم إلى الدعوة إلى اللحاق بالحضارة الغربية والاندماج في ثقافة المجتمع الغربي، يقول آغا أوغلي أحمد أحد زعماء الكماليين في تركيا: "إنا عزمنا على أن نأخذ كل ما عند الغربيين حتى الالتهابات التي في رئتهم، والنجاسات التي في أمعائهم"[1]، وممن نادى بالسير على طريق الحضارة الغربية عميد الأدب العربي آنذاك طه حسين واصفا إياها بأنها "واضحة بينة مستقيمة ليس فيها اعوجاج ولا التواء، وهي أن نسير سيرة الأوربيين، ونسلك طريقهم لنكون لهم أندادا، ولنكون لهم شركاء في الحضارة خيرها وشرها حلوها ومرها، وما يحب منها وما يكره، وما يحمد منها وما يعاب"[2]، ومن المؤسف أن دعاة التغريب من المتأثرين بالحضارة الغربية قد جهلوا أو تجاهلوا أن سبيل الحضارة والرقي لم يكن يوما ما ولن يكون بالذوبان في حضارة الغرب وثقافته[3] والتخلي عن الثقافة الإسلامية.

"1" مؤامرة فصل الدين عن الدولة لمحمد كاظم حبيبي /69.

"2" مستقبل الثقافة في مصر فقرة 9.

"3" نحو ثقافة إسلامية أصيلة للدكتور / عمر سليمان الأشقر /81-82.

أهداف التغريب:

1. نقض عرى الإسلام وإبعاد المسلم عن دينه: لقد كان الهدف إضعاف شأن الإسلام في نفوس المسلمين، وإزاحته من قلوبهم وحياتهم، وقطع صلتهم بمصادره ولاسيما القرآن الكريم، يقول "الماريشال بيار ليوتي" قائد جيش الاحتلال الفرنسي في المغرب: يجب أن نبعد سكان المغرب عن كل ما يطلق عليه لفظ الإسلام، ولا نترك القرآن يثبت في أذهانهم "[1]، وكذلك تجهيل المسلمين باللغة العربية حتى تنقطع صلتهم بالقرآن الكريم والسنة النبوية ومؤلفات السلف من علماء المسلمين، يقول الحاكم الفرنسي للجزائر في ذكرى مرور مائة على الاحتلال: "إننا لن ننتصر على الجزائريين ما داموا يقرؤون هذا القرآن، ويتكلمون العربية، فيجب أن نزيل القرآن العربي من وجودهم، ونقتلع اللسان العربي من أفواههم"[2]، ويقول "وليم جيفورد بالكراف": "متى توارى القرآن ومدينة مكة عن بلاد العرب يمكننا أن نري العربي حينئذ يتدرج في سبل الحضارة التي لم يبعده عنها إلا محمد وكتابه"[3]
2. تفتيت الوحدة الإسلامية: سعى الغرب إلى إيقاظ النعرة العنصرية وصرف المجتمعات الإسلامية عن الإسلام بصفته عاملا لوحدتهم، وكان المدعو "توماس إدوارد لورنس براون المسمى: بلورنس العرب" دورا حاسما في تنظيم هذه المؤامرة على الوطن العربي"[4] كما يحدث بنفسه عن خواطره حين بدأ يتنقل بين العرب، يقول "أخذت طول الطريق أفكر... وأتساءل: هل تتغلب القومية ذات يوم على النزعة الدينية؟ وهل يغلب الاعتقاد الوطني

"1" مجلة المنار المجلد 31 / 300..

"2" مجلة المنار المجلد 9 / 11 عام 1362هـ.

"3" الغارة على العالم الإسلامي /93.

"4" الأعلام للزركلي 94/2.

الاعتقاد الديني؟ وبمعنى أوضح، هل تحل المثل العليا السياسية مكان الوحي والإلهام، وتستبدل سوريا مثلها الأعلى الديني بمثلها الأعلى الوطني؟"[1] لقد كانت هذه الخواطر تنبيء عن عرض للتوقعات إزاء سبيل تحقيق أحد أهداف الغرب الرئيسية كما يصرح بها "لورنس العرب" في قوله: "أهدافنا الرئيسية تفتيت الوحدة الإسلامية.."[2].

3. إقصاء أنظمة الحكم والإدارة والتعليم المستمدة من الإسلام، وإحلال الأنظمة الغربية مكانها: عمل الغرب على إبعاد أنظمة الحكم والإدارة وبرامج التعليم عن الإسلام وشريعته وأساليبه التعليمية والتربوية من خلال ما سماه: نهضة الإسلام الحديثة، يقول "ريني مِيِّي" المقيم العام الفرنسي بتونس في مؤتمر شمال أفريقيا عام "1326هـ – 1908م": النتيجة التي يسعى الغرب إلى تحقيقها هو تفكيك ما بين العقائد وأصول الحكم[3]، ويقول المستشرق "جب" مشير إلى أهمية التعليم في هذا الصدد: "السبيل الحقيقي للحكم على مدى التغريب هو أن نتبين إلى أي حد يجري التعليم على الأسلوب الغربي وعلى المباديء الغربية وعلى التفكير الغربي. والأساس الأول في كل ذلك هو أن يجري التعليم على الأسلوب الغربي وعلى المباديء الغربية وعلى التفكير الغربي .. هذا هو السبيل الوحيد ولا سبيل غيره، وقد رأينا المراحل التي مر بها طبع التعليم بالطابع الغربي في العالم الإسلامي، ومدى تأثيره على تفكير الزعماء المدنيين وقليل من الزعماء الدينيين"[4]، ولتحقيق هذا الهدف تم تسليم مواقع التأثير المتمثلة بالحكم والإدارة وسدة التعليم في البلاد الإسلامية للمنبهرين

"1" الاتجاهات الوطنية لمحمد محمد حسين 107/2.

"2" الوقائع السرية في حياة لورنس العرب /52.

"3" الحركة الأدبية والفكرية لابن عاشور /108.

"4" الاتجاهات الوطنية لمحمد محمد حسين 216/2.

من المسلمين بالحضارة الغربية، المتخلقين بأخلاق أوروبا، لأنهم أقدر على إحداث تغيير يتفق مع الثقافة الغربية؛ هذه الفئة هي التي تصلح وفق تقرير اللورد "كرومر" المندوب البريطاني في مصر لأن تحكم إذ "أن المسلم غير المتخلق بأخلاق أوربية لا يصلح لحكم مصر، كما أكد أن المستقبل الوزاري سيكون للمصريين المتربين تربية أوروبية؛.. أن المتفرنجين من المصريين... أصلح الناس للتعاون مع الإدارة الانجليزية"[1].

4. إعادة بناء فكر المسلمين على أساس تصورات الفكر الغربي ومقاييسه، ومحاكمة الفكر الإسلامي وفق هذه التصورات والمقاييس بهدف سيادة الحضارة الغربية[2]، وقد أثمرت هذه المحاولة بكثرة التناول للقضايا والمفاهيم، وتنوع الأساليب حتى أحدثت انقلابا فكريا في تصورات الطلائع المثقفة من المسلمين ومفاهيمها، وتمكنت من عزلهم أو تحييدهم عن مواجهة هذه المحاولة؛ بل انجرف بعضهم مع التيار التغريبي فصاروا يهاجمون دينهم، ويسخرون منه، وكان هذا إيذانا بقيام مدرسة فكرية جديدة تنطلق مما جاءت به الحضارة الغربية من أفكار وفلسفات ونظريات في ميادين الحياة، وكان عماد هذه المدرسة تفسيرا عصريا يلائم الفكر الغربي، ويعمل على إيجاد نقط التقاء بين الثقافتين الإسلامية والغربية رغم تباينهما، أو على الأقل تباعدهما، كما لجأت هذه المدرسة إلى عد بعض الأحكام مثل تعدد الزوجات والطلاق والحدود والربا مثالب تحتاج إلى تعديل وفق ما يقتضيه التطور البشري وتجديد الإسلام في رؤية حديثة يظهر فيها أثر ضغط الفكر الغربي على العقول المهزومة المنبهرة بالحضارة الغربية[3] .

"1" الاتجاهات الوطنية لمحمد محمد حسين 1/261-262.

"2" نحو ثقافة إسلامية أصيلة للدكتور / عمر سليمان الأشقر /80.

"3" الغزو الفكري والتيارات المعادية للإسلام للدكتور عبد الستار سعيد /92-93.

5. صبغ حياة المسلمين في جميع جوانبها ومرافقها بصبغة الحضارة الغربية، وتغيير عاداتهم بما يتوافق مع عادات المجتمعات الغربية، ولا بأس ببقاء الانتماء إلى الإسلام اسماً في حين يستسلم الواقع في كل مظاهره للفكر الغربي، مما أدى إلى إيجاد مجتمعات إسلامية تتعامل وفق العادات والتقاليد الغربية، وكان من مظاهر ذلك: الاختلاط بين الجنسين وإلغاء الحجاب عن المرأة، والتحلي بالآداب الغربية في التحية والطعام واللباس ونحو ذلك.

هذه أبرز أهداف التغريب، على أن أخطرها وأعظمها ضررا ما كان متصلا بالدين نفسه، وما كان يقصد منه فك عرى المجتمع ونقض الأسس التي يقوم عليها، وإقحام ذلك كله في عقول الناس وحياتهم باسم التجديد والتطوير[1].

وسائل التغريب:

1. الوسائل المباشرة:تم تكريس التغريب بشكل مباشر بعد إخضاع غالب البلدان الإسلامية لسلطان الحكم العسكري والسياسي والثقافي الغربي، والقضاء على هويتها الذاتية وتوجيهها الوجهة الغربية، فقد أرخى الاحتلال للمنصرين العنان، فصاروا يسرحون ويمرحون، ويستخدمون كل الوسائل لتنصير المسلمين أو تحقيق ردتهم، ومكنهم من بناء الكنائس والمدارس والمستشفيات لتحقيق أغراضهم، كما دعم المستشرقين وسهل مهمتهم لجمع المعلومات عن الشرق الإسلامي ونشر مطبوعاتهم المغرضة بهدف تشويه صورة الإسلام في نفوس أهله، كما أسس المدارس المدنية التي تمجد الفلسفة الغربية وتجهل المسلمين بدينهم ولغتهم وتاريخهم، وأفسح المجال للأقليات غير المسلمة لتعمل ضد وحدة المسلمين، وأدخل القوانين الأوروبية وأقصى العمل بالشريعة في المحاكم، وشجع على نشر الإباحية والعادات والموضات الغربية وغير ذلك مما قام به الاحتلال الأوروبي

"1" الاتجاهات الوطنية لمحمد محمد حسين 287/2.

لتغريب الشعوب الإسلامية ولم يزل العالم الإسلامي يعاني من آثارها المدمرة لهويته وثقافته الإسلامية"[1].

2. الوسائل غير المباشرة:

أ- تقديم الخبرة والمشورة: اتخذ من تقديم الخبرة والمشورة غطاء للتدخل في السياسات والأوضاع الداخلية للعالم الإسلامي عن طريق السفراء والقناصل والخبراء الذين يعدون طلائع للتغريب في كثير من البلدان الإسلامية كما يظهر من عملهم، فقد قام الضابط الفرنسي "الكونت دي بونجال" الذي قدم إلى استانبول لتقديم الخبرة العسكرية ضمن مشروع تطوير القوة العسكرية للدولة العثمانية عام "1130هـ – 1718م" بالتواصل المباشر مع الطبقة الحاكمة لتثقيفهم في المسائل السياسية والتقاليد الدبلوماسية وحثهم على الانفتاح على أوروبا، وتحديث مؤسسات الدولة على النمط الغربي، وهو النهج الذي استمر وتعزز بالتدريج حتى وقعت تركيا في براثن التغريب، وهذا ما وقع في كثير من بلدان العالم الإسلامي بعد تحررها من الاستعمار حيث تم التدخل في رسم سياساتها الاقتصادية والتعليمية.

ب- تجهيل المسلمين بلغتهم و نشر اللغات الغربية بينهم: اللغة العربية الفصحى هي لغة القرآن والسنة النبوية والتراث الإسلامي ولغة الصلاة وشعائر الإسلام، لها أثر كبير في توحيد المسلمين على اختلاف أجناسهم وبلدانهم لذلك كانت غرضا مباشرا للتغريب من أجل تجهيل المسلمين بتعاليم دينهم وصرفهم عنها، فقد تم محاصرة تعليم اللغة العربية الفصحى في حلقات المساجد ومدارس التعليم الديني وتقليص تدريسها في المدارس المدنية

"1" انظر كتاب: المغرب العربي.. دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة لصلاح العقاد. وذلك للوقوف على الحالة التي وصل إليها التغريب في دول المغرب العربي.

والدعوة إلى لاستغناء عنها باللغة العامية التي تمثل مجموعة من لهجات تختلف من بلد إلى آخر، ولا يفهم ألفاظها إلا أهلها، وبذلك تنقطع صلة التفاهم بين بلدان العالم الإسلامي، وكذلك عمد أصحاب التيار التغريبي إلى التوسع في تعليم اللغات الأوروبية لتكون نافذة لتسرب الثقافة الغربية إلى عقولهم وحياتهم "[1]، ففي مصر دعا القاضي "ولمور" أن تكون اللهجة العامية لغة للعلوم والآداب، وإلى كتابتها بالحروف اللاتينية، وفي الجزائر ورد في تقرير رسمي للاحتلال الفرنسي عام "1368هـ - 1949م" ما نصه: "إن أهم ما يجب أن يسعى إليه الفرنسيون في الجزائر هو جعل اللغة الفرنسية دارجة وعاملة بين الجزائريين... بل جعلهم فرنسيين من حيث اللغة"[2].

ت- إنشاء المدارس المدنية: اتخذ التغريب من التعليم في البلدان الإسلامية وسيلة في صرف الناشئة عن انتمائهم الأصيل، وتزويدهم بالأفكار والثقافة الغربية، وتوجيههم نحو الولاء للحضارة الغربية، وقد عبروا عن نياتهم في تغريب أبناء المسلمين عن طريق تعليمهم المبادىء الغربية، يقول اللورد "لويد" المندوب البريطاني على مصر في خطبته التي ألقاها في كلية فكتوريا بالإسكندرية عام "1345هـ - 1926م": "ليس من وسيلة لتوطيد الرابطة بين البريطانيين والمصريين أفعل من كلية تعلم الشبان من مختلف الأجناس المبادىء البريطانية العليا... فيصيروا قادرين أن يفهموا أساليبنا ويعطفوا عليها... وينمو فيهم من الشعور الانجليزي ما يكون كافيا لجعلهم صلة للتفاهم بين الشرقي والغربي"[3]، ولخطورة هذه الوسيلة وقوة تأثيرها سارع

"1" نحو ثقافة وسطية راشدة للدكتور / محمد اليحياوي /290.

"2" دراسات في اللغة والحضارة، مجموعة دراسات /31.

"3" الاتجاهات الوطنية لمحمد محمد حسين 286/2.

الاحتلال إلى استثمار التعليم ورسم سياسته نحو تحقيق أهـداف التغريـب، فقد رسم القس "دنلوب" سياسة التعليم في مصر، ونفذها هو وتلاميذه من بعده، ومن المؤسف أن هذه السياسة لا تزال لها آثار وذيول تطبـع جوانـب التعليم في مصر بطابع التعليم الغربي إلى الآن"[1].

ث- تحرير المرأة: نالت المرأة في الإسلام حقوقها منذ أن نزل الوحي، فهي تساوي الرجل في التكليف بالعبادة والقيام بشرع اللـه تعالى واتباع منهجه، وتثبت لها جميع الحقـوق المدنيـة، فلهـا أن تبيـع وتشـتري وتمـارس كافـة العقـود المباحة، ولها الحق في التعلم والتعليم، ولها حق العمـل في حـدود الحشـمة والوقار؛ إلا أن المرأة نظرا لمكانتهـا وتأثيرهـا القـوي في الحفـاظ عـلى ثقافـة المجتمع الإسلامي ونقل مكوناتها إلى الناشئة وتربيتها عـلى مبـادىء الإسـلام وقيمه كانت هدفا لدعاة التغريب الذين دعـوا إلى سـلخ المـرأة عـن دينهـا ودعوها إلى محاكاة المرأة الغربية ومجاراتها في العادات والتقاليد باسم تحريـر المرأة، وطالبوها بخلع حجابها ومخالطة الرجـال الأجانـب في ميـادين التعلـيم والعمل، كما دعوا إلى إباحـة زواجهـا بالكفـار ومنـع تعـدد الزوجـات وتقييـد الطلاق وإيقاعه في المحاكم، وكان النصراني المتعصب "فهمـي مـرقص" أول مـن طرح هذه المطالب، وذلك عـام 1894م في كتـاب لـه سـماه "المـرأة والشرق"[2] ومن المؤسف أن المرأة المسلمة التي كانت تنعم بكرامتها وحقوقها استخدمت باسم التحرير والتطور مصيدة لجمع المال، ومطيـة لتحصيل المتعـة، ووسـيلة للدعاية التجارية؛ فنقست من وظيفـة تـدبير المنـزل ورعايـة الـزوج والأولاد إلى العمل الطويل بعيدا عن المنزل في المتـاجر والمـزارع والمصـانع مـما أدى كما يقول "برتدانـد راسـل" إلى انحـلال الأسرة وخـروج المـرأة عـن التقاليـد

"1" الغزو الفكري والتيارات المعادية للإسلام للدكتور / عبد الستار سعيد/69.

"2" نحو ثقافة إسلامية أصيلة للدكتور / عمر سليمان الأشقر /83-85.

والأخلاق المألوفة وعدم الوفاء للزوج"[1]؛ إضافة إلى ترك الحمل أو الحد من الإنجاب؛ بل بلغ التأثر بالغرب درجة التساهل في حفظ العرض والوقوع في الفاحشة والجرأة على قتل الأجنة بسبب استباحة العلاقات غير الشرعية، لقد كانت جناية دعاة التحرير على المرأة كبيرة فقد خرجت كاسية عارية تعرض مفاتنها على الرجال، وتحولت إلى سلعة تباع بأبخس الأثمان، واضطرت إلى العمل في أعمال شاقة لا تناسب طبيعتها"[2] في حين أن نفقتها في الإسلام مأكفولة لها بكرامة، وبدون مشقة، فهي تجب على الرجل سواء أكان أباها أم أخاها أم زوجها أم ابنها.

ج- السيطرة على الصحافة: التي كانت تعمل على تطوير الإسلام وإيجاد تفسير جديد له يخدم أهداف التغريبيين، ويقوي الصلة بهم، وهذا التطوير كان خطرا خفيا انقادت له مجتمعات المسلمين دون إدراك لوجه الخطر فيه؛ إذ حقيقته إفساد لقيم الإسلام ومفاهيمه بإدخال الزيف على الصحيح، وتَثبيت الغريب الدخيل "وهو ثقافة الغرب وقيمه" وتأكيده، وكانت السياسة المتبعة هي تمكين الأصدقاء المخدوعين بالحضارة من المسلمين ونصارى العرب من إدارة هذه الصحف، ولا غرابة في الاهتمام بالصحافة فهي كما يقرر "جب" أقوى أدوات التغريب، وأعظمها نفوذا في العالم الإسلامي، ولاسيما أن مديريها ينتمون في معظمهم إلى من يسميهم التقدميين؛ ذلك أن معظم الصحف واقعة تحت تأثير الآراء والأساليب الغربية، ويقول: إنهم لا يلعبون دورا مهما في تشكيل الرأي العام بالقياس إلى الأحداث المحلية فحسب، ولكن صحفهم تحتوي كذلك على مقالات تشرح الحركات السياسية والاقتصادية في أوروبا، ومقالات مترجمة من الصحف الأوربية.

"1" حقوق المرأة للدكتور / سعيد رمضان البوطي /36-37.

"2" نحو ثقافة إسلامية أصيلة للدكتور / عمر سليمان الأشقر /84 - 85.

ثم هم يقفون الرأي العام على ما يجري في الغرب من أحداث وما يستحدث من آراء، مبينين صدى ذلك في بلاد الشرق[1].

ح- تطوير الفكر الإسلامي: مع بداية القرن العشرين تحول اهتمام المستشرقين في دراساتهم نحو تطوير الفكر الإسلامي، وهي دراسات موجهة هادفة، تساير تطور السياسة الاستعمارية في البلاد الإسلامية، واتجاهها إلى التغريب، وهذا ما يوضحه "سميث" في كتابه: "الإسلام في التاريخ الحديث" الذي صدر عام 1957م من أن الإسلام يجتاز مرحلة تحول وتغير خطيرة، وأن دراسة هذا التطور تعني المسلمين لكي يشاركوا في تطوير حياتهم مشاركة واعية، ويرى أن ذلك ضروريا لترويج مفاهيم التحرر والعلمانية والعالمية[2] في العالم الإسلامي.

آثار التغريب:

استطاعت حركة التغريب التغلغل في كل بلاد العالم الإسلامي، وترك بصماتها على كل مظاهر الحياة، والتأثير في فكر المجتمع الإسلامي وسلوك أفراده، وقد تفاوت حجم التأثر من بلد إلى آخر، فظهر بوضوح في مصر وبلاد الشام وتركيا وأندونيسيا والمغرب العربي[3]، وكان من أبرز هذه الآثار ما يأتي:

1. زعزعة اعتقاد المسلم ودفعه إلى ترك الالتزام بأحكام الإسلام.
2. تكريس التبعية للغرب في كل توجهات المسلمين وممارساتهم.
3. منع تطبيق الشريعة الإسلامية.
4. إعاقة العمل نحو الوحدة الإسلامية.

"1" الاتجاهات الوطنية لمحمد محمد حسين 217/2.

"2" أزمة العصر لمحمد محمد حسين /182.

"3" الموسوعة الميسرة للندوة العالمية للشباب715/2.

5. إلغاء بعض عادات المجتمع الإسلامي وقيمه وإحلال بعض عادات الغرب وقيمه مكانها.

العولمة الثقافية

يزداد الاهتمام العالمي يوما بعد يوم على مستوى الدول والشعوب بموضوع العولمة ومظاهرها المختلفة، ويكاد هذا الموضوع أن يستحوذ على مساحة كبيرة من الرأي والفكر والحوار والنقاش في وسائل الإعلام والمؤتمرات والندوات الدولية والإقليمية، وهذا يعني أن العولمة من القضايا الساخنة والمثيرة التي تشغل بال كثير من العلماء والمفكرين في الوقت الحاضر ، وتجعلهم يتطلعون إلى الإسهام في توضيح حقيقتها وتجلية غموضها وكشف خباياها والإجابة عن ما يثار حولها من تساؤلات واستفهامات، والتعرف على آثارها المستقبلية.

وإذا كانت العولمة قد برزت في مظهريها الاقتصادي والإعلامي فإنها الآن في مرحلة ترسيخ المظهر الثقافي الذي يعد أكثر صعوبة وحساسية من المظاهر الأخرى؛ نظرا لملامسته خصوصيات الأمم والمجتمعات، ومصادمته لتعاليم الأديان وأنماط التقاليد والعادات التي تؤكد على الذاتية والانفراد.

تعريف العولمة:

أ- في اللغة: كلمة عولمة مصدر قياسي على وزن فوعلة مشتق من الفعل الرباعي عولم من العالم، مثل حوقل حوقلة، وهي كلمة تدل على التغير والتحول من حال إلى حال.

ب - في الاصطلاح: العولمة مصطلح جديد، له عدة مرادفات، هي الكوكبة والكونية الشاملة والحداثة.

هذا المصطلح لم يكن له وجود قبل منتصف عقد الثمانينات الميلادية من القرن الماضي؛ إذ أنه قبل هذا التاريخ لم يكن له حضور خاص؛ بل إن قاموس "إكسفورد" للكلمات الإنجليزية الجديدة أشار إليه لأول مرة عام 1991م واصفا إياه بأنه من الكلمات

الجديدة التي برزت خلال التسعينات، ثم إنه لو كان موجودا فيبدو أنه لم يسترع أي اهتمام أو انتباه، أو أنه كان يعامل معاملة الكلمات العابرة التي لا تشير إلى مفهوم خاص أو واقع خاص؛ لكن الحال تغير بعد التسعينات حيث بدأ يتكون له مفهوم لم يستقر بعد، وصار من أكثر المصطلحات تناولا وتداولا ونقاشا"[1].

ومع هذا التداول المتزايد لا بد من الاعتراف بأن العولمة من حيث الواقع تمثل ظاهرة سياسية واقتصادية وثقافية؛ بل واجتماعية غير محددة المعالم، وغير مجمع على صورتها، ولا مجمع على هيمنتها؛ ولكن يراد لها أن تكون سمة هذا العصر، ومصير الشعوب، وهو ما يمكن استقراؤه من خلال إمعان النظر في تعريفات العولمة الآتية: ـ

- هي: اتجاه الحركة الحضارية نحو سيادة نظام واحد، تقوده في الغالب قوة واحدة.
- هي: استقطاب النشاط السياسي والاقتصادي في العالم حول إرادة مركز واحد من مراكز القوة في العالم"[2].
- هي: تحويل العالم إلى قرية واحدة يتحكم فيها نظام رأسمالي واحد، يلزمها بالتخلي عن ديانتها وقيمها وحضارتها شرطا لتحقيق النجاح في مجال تنمية الاقتصاد والسوق وجودة الأسعار"[3].

ومن تأمل هذه التعريفات واستقراء مدلولاتها يتبين لنا أن العولمة شاملة لكل النواحي الفكرية والعملية وإن ظهرت في صورة معينة أو شكل محدد، وأنها ذات أبعاد متعددة ومستقبلية تتناول كل الشعوب، وتسعى لأن تكون بديلا لكل موروث.

"1" بحث: ظاهرة العولمة الواقع والآفاق للدكتور الحبيب الجنحاني، مجلة المعرفة عدد محرم 1420هـ /50.

"2" العولمية جريمة تذويب الأصالة، للدكتور عبد الصبور شاهين، مجلة المعرفة عدد / 48، ربيع الأول عام 1420هـ والثقافة العربية وتحديات العولمة، محلة شؤون اجتماعية عدد / 61، عام 1419هـ ص / 140.

"3" مقالة: ذراع جديدة لأخطبوط الغزو الفكري لعبد الناصر محمد مغنم، مجلة المجتمع عدد / 1324، 1419/6/23هـ

نشأة النظام الجديد "العولمة":

بعد انتهاء الحرب الباردة بين القطبين أمريكا والاتحاد السوفييتي التي دامت أكثر من 45 سنة، وإن لم يحدث بينهما حرب عسكرية مباشرة ؛ لكن وقعت حروب في العالم بسبب سياساتهما، وتبعية بعض الدول لإحداهما بلغت أكثر من أربعمائة حرب إقليمية، راح ضحيتها أكثر من عشرين مليون نسمة، وفاقت خسائرها المادية خسائر الحربين العالميتين ـ حدد الرئيس الأمريكي بوش الأب في 1991/3/6م إطار هذا النظام في خطابه الذي ألقاه أمام قوات التحالف في الكويت بعد انتصارها في حرب الخليج الثانية قائلا: "إننا نرى الآن ظهور نظام عالمي جديد....، عالم تصبح فيه الأمم المتحدة بعد تحررها من الطريق المسدود للحرب الباردة قادرة على تحقيق الرؤية التاريخية لمؤسسيها، عالم تحترم فيه جميع الأمم الحرية وحقوق الإنسان" وقد ركزت وسائل الإعلام على تحليل عبارات هذا الخطاب، وجعلته جديدا، وضخمته كأنه الأمر الواقع الذي لا مفر منه"[1".

لعل الرئيس بوش كان يقصد من تحقيق الرؤية التاريخية قيام وحدة عالمية تتجاوز أسباب الصراع، وتستبعد عوامل التناقض بين الشعوب. وهذا يقتضي التساؤل: علام تقوم هذه الوحدة؟ إن كثيرا من المفكرين والمحللين يرون أنها ستقوم على أساس سيادة النموذج الرأسمالي، ومن هؤلاء المفكر الياباني الأصل فوكوياما الذي اعتبر نهاية الشيوعية وسقوط الاتحاد السوفيتي نهاية للتاريخ بانتصار الرأسمالية"[2" وحضارتها وانفرادها بالهيمنة العالمية.

وإذا صح هذا الرأي فإن الوحدة التي سيسعى إليها النظام الرأسمالي ستؤدي إلى الحيلولة دون انفراد أي حضارة سوى الحضارة الغربية الانجلوسكسونية بهوية خاصة

"1" النظام العالمي الجديد من منظور إسلامي للدكتور علي محيي الدين القره داغي / 27.

"2" العولمة وعالم بلا هوية لمحمود المنير /14.

ومباديء وقيم ومفاهيم تمثل شخصيتها الظاهرة، وتعبر عن نظرتها للحياة، وتنم عن تصورها للوجود.

دوافع العولمة:

إذا كانت العولمة حديثة من ناحية الاصطلاح فإنها قديمة نوعا ما من الناحية العملية؛ ذلك أن محاولة الهيمنة على الأسواق العالمية ونشر المفاهيم والقيم الغربية كانت من أهداف الدول الغربية بعد الحرب العالمية الأولى عن طريق فرض الوصاية والانتداب، وبعد الحرب العالمية الثانية عن طريق الاستعمار والتنصير والاستشراق؛ لكن أطماعها تزايدت بعد تهيؤ الظروف الآتية: ـ

1. ظهور الثورة التقنية التي سميت بالثورة الصناعية الثالثة، وتمثلت في التقدم الصناعي الغربي الهائل، ولاسيما في مجال الاتصالات والمعلومات والفضاء والحاسب الآلي والإلكترونيات الدقيقة والهندسة الوراثية.
2. تحرير التجارة الخارجية بين الدول عن طريق رفع القيود عن النشاط الاقتصادي وإبرام الاتفاقيات الدولية الضامنة لذلك كالاتفاقية الدولية العامة للتعريفات التجارية "الجات" التي سعت إلى فتح الأسواق العالمية أمام التجارة العالمية، وإزالة كل القيود والحواجز أمام التجارة الدولية.
3. قيام شركات كبرى متعددة الجنسيات، متنوعة النشاطات متميزة بضخامة نشاطها وإيراداتها ومبيعاتها، مثل شركة "ميتستوبيشي" وشركة "جنرال موتورز" وغيرها من الشركات الكبيرة التي تمتلك أرصدة ضخمة وإمكانات مادية هائلة وقوة إنتاج واسعة، فقد استطاعت هذه الشركات أن تفرض نفسها على الواقع الاقتصادي بحيث تعجز الدول من أن تحد من تأثيرها في تحقيق التحولات في النشاط الاقتصادي العالمي.
4. تنامي القوة العسكرية الغربية ولاسيما بعد سقوط الاتحاد السوفيتي في عام 1991م، وقد سبقه في عام 1989م تحول الدول الأوربية الشرقية من النظام

الاشتراكي إلى النظام الاقتصادي الغربي، واتباعها لسياسات الانفتاح على أسواق الدول الغربية وعلى الفكر الغربي.

ولا ريب أن هذه الظروف أسهمت على إظهار الدول الغربية على أنها قوة عالمية واحدة، تقود نظاما جديدا يسعى إلى نشر نمط الحياة الفكرية الغربية بكل مفاهيمها ونظمها وقيمها بين المجتمعات"[1].

العولمة الثقافية:

لا ريب أن الثقافة ذات خصوصية إذ أن لكل أمة من الأمم مبادئ وقيما ومفاهيم تمثل شخصيتها الظاهرة، وتعبر عن نظرتها للحياة، وتنم عن تصورها للوجود، فتحرص على استمرارها والمحافظة عليها، وحينما نستعرض سلسلة الأحداث الكبيرة التي غيرت تاريخ العالم من اشتعال حروب وقيام دول وحركات فكرية ونهضات علمية نجدها جميعها تهدف إلى اقتلاع فكرة وإحلال فكرة أخرى مكانها؛ سواء أكانت الفكرة البديلة هي الأمثل أم الأسوأ، وتمثل ظاهرة العولمة في الوقت الحاضر إحدى الحلقات الجديدة في هذه السلسلة الممتدة، والتي يمكن القول بأن العولمة الثقافية أحد وجوهها وأكثرها تميزا، وأعظمها خطرا، وهي تعني إلغاء ثقافات الشعوب المتراكمة والموروثة لتحل محلها ثقافة النظام الواحد عن طريق الوسائل الحديثة المستخدمة من أجل إحداث التحول المطلوب "[2].

وإذا كانت العولمة عرفت بعولمة الاقتصاد فهذا يرجع إلى كون الاقتصاد أول المنافذ إلى التأثير في حياة الشعوب والأداة الضاغطة على مصالحها، ولا أدل على هذا من أن سقوط الاتحاد السوفيتي كان فشلا ذريعا للنظام الاقتصادي الشيوعي، وهو في الوقت

"1" مقالة: العولمة في بعدها الثقافي للدكتور منصور زويد المطيري، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، عدد صفر عام 1420هـ / 35ـ36.

"2" مقالة: دور الإعلام في نشر تيار العولمة للدكتور هاشم عبده هاشم، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، عدد صفر عام 1420هـ /20.

نفسه انتصار للاقتصاد الرأسمالي القائم على المنافسة الحرة والأسواق المفتوحة والهيمنة على المال العالمي من خلال الشركات الكبرى ومراكز المال الدولية.

وإذا كانت العولمة الاقتصادية ظهرت من خلال إنشاء الأسواق المالية والتجارية العالمية مثل السوق الأوربية المشتركة التي أنشئت في أواخر اكتوبر عام 1991م، وبرزت عن طريق المؤسسات والشركات العالمية العملاقة عابرة القارات الخارجة عن سيطرة الدول، مثل شركة "ميتستوبيشي" وشركة "جنرال موتورز" ذات النشاط التجاري الضخم ـ فإنها تستمد حيويتها من انجذاب العالم بأسره انجذابا كاملا لفكر النظم الرأسمالي الحر الذي حقق أكبر نجاحاته بعد تراجع النموذج الاشتراكي، وتطبيق الدول الأوربية الشرقية الاشتراكية سابقا لمبادئ التجارة الحرة، وهذا التوجه العالمي واضح من الناحية الاقتصادية؛ إلا أن العولمة الثقافية دون ذلك تماما، فهي الآن لم تبلغ ما بلغته العولمة الاقتصادية من التجليات في حياة الشعوب السلوكية والتطبيقات المادية التي ترعاها المؤسسات الاقتصادية العالمية، وذلك يعود إلى أن العولمة الاقتصادية محصلة تطورات تجارية ومالية تسارعت في العقدين السبعينات والتسعينات من القرن الماضي[1] بخلاف العولمة الثقافية لم تزل مستعصية ـ في كثير من المجتمعات ومنها المجتمع الإسلامي ـ على النظام الدولي في التخلي عن ذاتيتها وهويتها الخاصة رغم محاولات الغزو الفكري القديمة التي كانت تسعى إلى تحقيق قدر من جذب الشعوب إليها عن طريق التقليد والتبعية المطلقة.

لكن لا ينبغي أن يغيب عمن كان في حالة ترقب لظاهرة العولمة أنه رغم هذا الاستعصاء فإن المرحلة القادمة من الجهود الغربية المبذولة في التحول العالمي ستتجه نحو الاهتمام بالعولمة اثقافية نظرا للعناية المتزايدة من الدول الغربية وبعض الدول الشرقية التي تسير في ركابها كاليابان بثقافة المعلومات والمعرفة العلمية نتيجة لما تحقق من تطور

"1" بحث: العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها للدكتور عبد الخالق عبد الله، مجلة عالم الفكر، عدد اكتوبر 1999م /73 ـ 74.

صناعي سريع ومذهل في العلم وتقنية وسائل الاتصال والإلكترونات ولم يزال، هذا التطور في وسائل الاتصال حول مسار ثقافة العولمة الغربية من ثقافة الإنتاج إلى ثقافة المعلومات والمعرفة العلمية، وقد أمكن ذلك بسبب هذه الطفرات الجذرية في العلم والتقنية "1"، الأمر الذي جعل كثيرا من المفكرين الغربيين يحلمون ببناء امبراطورية العصر الالكتروني وشبكات التحكم والاتصال الجديدة التي سيصبح السوق المالي العالمي واهنا بالنسبة إليها بفضل تقنيات المستقبل"2".

إن العولمة في اتجاهها الفكري "تطمح إلى صياغة ثقافة كونية شاملة، تغطي مختلف جوانب النشاط الإنساني، فهناك اتجاه صاعد يضغط في سبيل صياغة نسق ملزم من القواعد الأخلاقية الكونية""3". وإن هذه الثقافة مهما استخدم في صياغتها من صبغة علمية ومعرفية فإنها كما يراها عبد الوهاب المسيري صيغت داخل التشكيل الحضاري والسياسي الغربي، فهي تحمل معالم هذا التشكيل، وتدور في إطار العلمانية الشاملة التي تدعو إلى إنكار القيم وتأكيد النسبية المعرفية والأخلاقية وتطور العالم، ولا يبعد أن تكون الصفة المعرفية لهذه العولمة وسيلة للتسلل إلى إرجاء العالم من أجل بناء الهيمنة الثقافية الغربية"4" التي تسعى الدول الغربية إليها؛ وتعمل على تحقيقها عن طريق الاتفاقات الثقافية والاقتصادية وغيرها مع الدول الأخرى.

معالم العولمة الثقافية الغربية:

يتعرض العالم اليوم لرياح العولمة الثقافية الغربية التي أصبحت تهب على مجتمعاته عن طريق منافذ اتصال متنوعة وسريعة التأثير، ناقلة معها أيديولوجيات الفكر الغربي

"1" بحث: العولمة هل من رد إسلامي معاصر لإبراهيم أبو ربيع، مجلة إسلامية المعرفة، العدد الحادي والعشرون عام 1421هـ /33.

"2" العولمة وعالم بلا هوية لمحمود المنير /119.

"3" ظاهرة العولمة " الأوهام والحقائق" لمحيي محمد مسعد / 104.

"4" مقالة: عولمة الالتفات بدلا من المو جهة، مجلة المعرفة محرم 1420هـ / 20.

الحديثة ونظرياته الاجتماعية، ومروجة لسلوكيات المجتمع الغربي وأنماط حياة أفراده، لقد استهدفت هذه الرياح تفريغ مجتمعات العالم من ثقافتها لتحل محلها الثقافة الغربية مستغلة فرصة الانفتاح الثقافي الذي يشهده العالم حاليا والتهيؤ النفسي لدى الشعوب لهذا الانفتاح، ومستخدمة في سبيل ذلك كل مكتسباتها العلمية والتقنية.

وتبرز معالم تأثير هذه العولمة على العالم وعلى العالم الإسلامي بصفة خاصة في الوقت الحاضر فيما يلي:

- التذويب الكلي أو الجزئي لهوية الثقافية: تسعى العولمة إلى التذويب الكلي أو الجزئي للهوية الثقافية ذات الخصوصية الشديدة لدى المجتمعات التي تكونت لدى كل منها حتى أصبحت نسيجا يميزها عن الأخرى، وقد قامت الأديان بدور بارز في تشكيل هذه الهوية، كما أسهمت الأعراف والتقاليد في بلورة خصوصيتها لكل مجتمع، وإذا كانت العولمة تستهدف هذا التذويب، وتعمل على انهيار هذه الثقافات وذوبانها فإن هذا يعني أن الثقافة بما فيها ثقافتنا الإسلامية ستتعرض لمواجهة شديدة، تنعكس سلبا على مجتمعنا المتمسك بجذوره الثقافية، وستكون هذه الثقافة في محك الامتحان، فالتي لا تملك مقومات الثبات ستكون أكثر قابلية للاجتياح الثقافي العولمي، وإذا كانت الثقافة الإسلامية أكثر من غيرها مقاومة للعولمة الثقافية الغربية لما تمتلكه من مقومات الثبات، وفي مقدمتها الرصيد العقائدي النقي والسند الصحيح، والماضي التاريخي المشرق والاتساق في تشريعاته مع الفطرة والعقل ـ فإن هذا لا يعني أن الثقافة الإسلامية ليست بحاجة إلى تكريس الجهود من أجل تفادي الارتطام مع حركة العولمة العالمية في مسارها الإلزامي، وإلى المحافظة على هويتها الخاصة وصفتها الشخصية، وهذا

يستلزم أن نفتح عقولنا، ونعطي الدراسة والبحث العلمي حقهما، وسوف نجد فيهما ما يجعلنا الأقوى في ظل المواجهة الواعية لهذا المد العارم"1".

- العمل على إبراز الثقافة الغربية بما تشتمل عليه من مفاهيم وقيم وقناعات ومواقف إنسانية مشتركة وعابرة لكل المناطق الحضارية، وفرضها على ما سواها من الآراء والأفكار على أساس أنها الثقافة البديلة، ولأنها تمثل الفلسفة التي ينطلق منها التصور للعولمة، وتنبثق منها العلاقة بين جوانبها؛ لذا فإن العولمة لا تستهدف إيجاد ثقافة عالمية جديدة ممتزجة من ثقافات مختلفة، أو ناشئة من تفاعلها جميعا؛ وإنما تستهدف نشأة عالم جديد بلا حدود ثقافية خاصة، ينسلخ من هوياته الماضية، ويتم فيه التبادل الحر للأفكار والمفاهيم عبر المجتمعات، ويُمَكِّن من رواج المفاهيم الغربية وأذواق المجتمع الغربي، وهي من أجل تحقيق هذا الهدف تسعى إلى أن تبلغ البشرية مرحلة من الحرية الكاملة التي تسمح بانتقال الأفكار والمعلومات والاتجاهات والقيم والأذواق على الصعيد العالمي وبأقل قدر من القيود والضوابط"2"، وذلك لتسهيل عملية الفرض عن طريق ما تمتلكه من وسائل اقتصادية وإعلامية وسياحية عالمية ذات محتوى فكري لا يمكن الوقاية من التأثر به بمجرد الاستفادة من الوسيلة؛ إذ تضعف مع الزمن خاصية التحكم فيصبح الإنسان متأثرا بالمحتوى الفكري رضي أم أبى؛ مما يقتضي تكثيف الجهود من أجل تحقيق حصانة كافية لأبنائنا وبصفة خاصة أجيالنا القادمة، ووقايتهم من التقليد والتبعية المطلقة للحضارة الغربية، تقوم على بناء العقيدة

"1" مقالة: دور الإعلام في نشر تيار العولمة للدكتور هاشم عبده هاشم، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، عدد صفر عام 1420هـ /22.

"2" بحث: العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها للدكتور عبد الخالق عبد الله، مجلة عالم الفكر، عدد اكتوبر 1999م / 76.

الصحيحة، وغرس الفضائل والأخلاق الكريمة في النفوس، والعمل على طهارة المجتمع من الفساد والرذيلة.

- استغلال المؤسسات الاقتصادية والوسائل الإعلامية والنشاط السياحي لترويج الفكر الغربي داخل المجتمعات بطريق غير مباشر، فقد أصبحت المؤسسات الاقتصادية القائمة وسائل إلى للاحتكار والتعامل بالفائدة وتجاهل مشاعر الفقراء والمحتاجين وتنمية الفوارق بين فئات المجتمع وتعظيم صورة المال في النفوس والقضاء على الملكيات الصغيرة وتحويل الناس إلى عمال لفئة قليلة من ملاك رؤوس الأموال والشركات الكبرى، الأمر الذي أعطى هذه المؤسسات القدرة على صياغة مثل هذه المعاني السيئة والقيم المادية، وأصبحت وسائل الإعلام الفضائية أداة لتوجيه الشعوب والتأثير عليها في آرائها وأفكارها وأذواقها، وصارت وسائل السياحة سبيلا إلى إلغاء الحدود وتقريب المسافات من خلال ما تهيأ للسائح من أسباب المتعة الجاذبة، وطريقا إلى التلاقي البشري والتلاقح الفكري بين الشعوب، وهذا يتطلب من المسلمين العمل على إيجاد البدائل الكافية، وتوظيف الوسائل الجديدة الاقتصادية والإعلامية والسياحية من أجل تهيئة أجواء صالحة للدعوة إلى اللـه تعالى ونشر القيم الإسلامية والمحافظة على أخلاق الإسلام الكريمة ومبادئه السامية.

أخطار العولمة الثقافية:

قد يصعب حصر الأخطار التي تنشأ عن العولمة بصفة عامة؛ بل قد يطول الحديث عن أخطارها الثقافية، ولكن يمكن الاقتصار على أهمها، وهي:-

- تغييب المبادئ الدينية والخلقية تحت وطأة تأثير الفكر الغربي والنظريات المنحرفة عن الدين[1] والقيم، ومصادرة الانتماءات الدينية عدا الانتماء إلى النصرانية، الذي لا نجد في حركة العولمة الغربية ما يدل على الإلزام بالتخلي عنه؛ لأنه يعد نوعا من أنواع

"1" العولمة الغربية والصحوة الإسلامية لدكتور عبد الرحمن الزنيدي /33.

الحرية الشخصية في الفكر العلماني الغربي، ذلك أن واقع الدول الغربية التي تروح لعولمة، وتسعى إلى فرضها على الشعوب عن طريق مصادرة الانتماء الديني لم تزل على رغم علمانيتها تسير على الخط المسيحي في توجهها العام، وفي مقدمة هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية، يدل على هذا قول الرئيس الأمريكي الأسبق "ريغان" أحد صناع السياسة الأمريكية الحديثة: "إن الدين يلعب دورا حاسما في الحياة السياسية لأمتنا"1"، وأمام هذا القول يتبين أن الغرب لم يزل يؤمن بتأثير الدين في توجيه الحياة السياسية في الوقت الذي يسعى فيه إلى جعل المسلمين يتخلون عن دينهم، ولا ريب أن هذا يزيد المسلم إيمانا بحقيقة قرآنية، هي أن أهل الكتاب حريصون على ردته عن دينه، قال تعالى: "يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ اللّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلاَ يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىَ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُواْ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ" البقرة: 217.

- فرض التأقلم مع الحضارة الغربية والذوبان فيها: ذلك أن العولمة ليست محصورة في الاقتصاد وحرية التجارة الدولية التي تعد المحرك الرئيس لها، وليست مجرد وسائل تنقل العقائد والقيم والنظم بشكل سريع يمكن لكل أمة الاستفادة منها في ترسيخ عقائدها وقيمها ونظمها، وليست فكرة خاضعة لحرية الفرد أو حريات الشعوب بحيث يأخذ كل واحد ما يريده منها، ويدع ما لا يريد، وإنما هي تأقلم وذوبان مع معطيات الحضارة الغربية بخيرها وشرها، وتوجه يعمل على إزالة كل الخطوط التي تفصل بين الأمم وتمايز بينها من عقائد وشرائع وقيم من أجل إقامة عالم واحد لغته المشتركة هي اللغة الإنجليزية، وقانونه العام هو القانون الدولي الذي يرعاه ويعده الغرب،

"1" النظام العالمي الجديد من منظور إسلامي للدكتور علي محيي الدين القره داغي / 27.

ومقاييسه ومواصفاته وقيمه موحدة، وهي مقاييس الحضارة الغربية ومواصفاتها وقيمها، إنهم يدركون أن المحتوى الثقافي هو الذي يقود العالم، ويشكل الشعوب"[1].

- إخضاع القيم والأخلاق لقانون فكرة العصرنة والنسبية: ذلك أن العولمة الغربية لا تؤمن بأي قيم ثابتة، ولا تعترف بوجود كليات ملزمة؛ بل تتجاوز العقائد والموروثات والقيم الأصيلة إلى ما تقتضيه السيولة الفكرية التي تقوم عليها فكرة العصرنة والنسبية من التطور وعدم الثبات وقبر كل قديم وثابت من الأخلاق والقيم، وهذا يعني أن العولمة محاولة لإخضاع كل القيم بما فيها القيم الثابتة والأصيلة وفق مفهوم العصرنة والنسبية؛ وإن كان هذا لا ينفي وجود ثمة منظومة معرفية قيمية خفية متكاملة وراءها، تسعى إلى الاعتلاء على غيرها من القيم الثابتة والتاريخية "[2]؛ إذ يستحيل أن تنشأ العولمة الغربية وتنمو بمجرد الصدفة والسذاجة، فحقيقة العولمة الغربية أنها تهدم ما لدى الشعوب من قيم خاصة نابعة من الأديان والأعراف، وتبني فوقها قيم الحضارة الغربية المضطربة والمتطورة.

الموقف من العولمة الثقافية:

مضت سنة الله تعالى في حصول التدافع بين الناس والصراع بين البشر، وتمثل ظاهرة العولمة أحد صوره الحديثة، قال تعالى: "فَهَزَمُوهُم بِإِذْنِ اللهِ وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ وَآتَاهُ اللهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاء وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ وَلَكِنَّ اللهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ" البقرة: 251،

"1" مقالة: العولمة في بعدها الثقافي للدكتور منصور زويد المطيري، مجلة كلية الملك خالد العسكرية /36.

"2" مقالة: النظام العالمي الجديد، عولمة الالتفات بدلا من المواجهة للدكتور عبد الوهاب المسيري، مجلة المعرفة عدد محرم 1420هـ /20.

هذا التدافع يستلزم أن يتم بين طرفين مختلفين؛ لكن لا يستلزم أن يرفض أحدهما ما عند الآخر كليا، وعلى الخصوص لا يصح أن يقبل ما عنده كليا؛ لأن القبول يتنافى مع معنى التدافع المقتضي للرفض ولو جزئيا.

إن اتخاذ المسلمين موقفا من العولمة في ظل التدافع القائم بين الحضارات، ولاسيما مع الدول الغربية التي تقود هذه العولمة ـ يحتاج إلى حكمة ووعي، فليس القبول المطلق للعولمة التي تفرضها هذه الدول على الشعوب الإسلامية صائبا؛ لأن فيه انسياقا وتعجلا وتجاهلا لمنطق العقل الذي يقتضي الانتفاع بما فيها من إيجابيات وتفادي ما فيها من السلبيات، وليس رفض العولمة جملة صحيحا أيضا؛ لأنه مناف للحكمة، ويعرض الشعوب الإسلامية لضرر أكبر؛ إن قرار الرفض أسهل ما يمكن اتخاذه، ولكنه أصعب ما يمكن التعايش معه مستقبلا، ذلك أن ظاهرة العولمة من الناحية الواقعية تنامت وأصبحت تمثل صورة جديدة من العلاقات بين الدول والأمم والشعوب، من يرفضها سيبقى معزولا عن العالم، وسيحرم من كل عطاءات الحضارة الحديثة، وإذا كان أحد قد اتخذ قرار الرفض عن قناعه فليعلن أنه ليس بحاجة إلى الاستفادة من التقنية العالية وتبادل المعلومات وأجهزة الاتصال والأقمار الصناعية وأجهزة الطب الحديث والتنقيب الجيولوجي والإلكترونيات، ومثل هذا الموقف يعني اتخاذ قرار يفرض عزلة قاسية على النفس والمجتمع الذي يخضع له، ويعني كذلك التعرض لطائل الحصار الدولي الذي سيؤدي في النهاية إلى التنازل بالعزيز والنفيس في سبيل رفع هذا الحصار والتعايش مع الآخرين.

إنه يتعين على المسلمين رفض الانسياق مع العولمة فيما يتعارض مع دينهم وهوية أمتهم وإثبات خصوصيتها نظرا لأن العولمة تستهدف صهر الأمم والمجتمعات في بوتقة واحدة هي بوتقة الحضارة الغربية وعلى الخصوص الحضارة الأمريكية، وإذا كانت الفوارق بين الحضارات الإقليمية طفيفة فإن الفرنسيين لم يزالوا وهم يشاركون الغربيين في محتوى الحضارة الغربية الانجلوسكسونية وفي قيادة العولمة ـ على توجس شديد من أن تفرض على حياتهم أنماط سلوكيات الحياة الأمريكية الخاصة، وعلى خشية من مخاطر

اجتياح الأنماط الأمريكية لمجتمعهم الفرنسي تحت مظلة العولمة، يدل على تلك المواقف المتشددة التي أبدتها الحكومة الفرنسية أثناء مفاوضات الجات في قطاع الخدمات؛ نظرا لكون هذا القطاع يحتوي على جوانب ثقافية، متكئين في تشددهم هذا على ما يمتلكون من بدائل اقتصادية مؤثرة تمكنهم من حماية ثقافتهم، ولا ريب أن المسلمين لا يقلون وزنا وتأثيرا عن الفرنسيين إذا توفرت لديهم إرادة سياسية قوية تمكنهم من استثمار ما لديهم من ثقافة أصيلة تقوم على جوانب روحية عظيمة تحتاج إلى هدايتها البشرية جمعاء، ومن ثروة بشرية كبيرة تزيد على مليار نسمة، ومساحات جغرافية واسعة ومتنوعة الموارد، وثروة معدنية مهمة تعتمد عليها الصناعة الأساسية العالمية، وموقع استراتيجي يربط القارات، ويتحكم بالممرات البحرية، ويتسم بتنوع المناخ، ويعد من أفضل المناخات للملاحة الجوية الدولية"[1] فإن هذه الإرادة لو وظفت توظيفا سليما لغيرت موقع المسلمين، ونأت بهم عن التبعية لغيرهم، بالغة بهم إلى موقع القيادة، وفي أقل الأحوال جعلتهم في موقع الاحترام والمهابة بين الأمم والدول.

إن استثمار المسلمين لما يمتلكونه من عقيدة صحيحة لهي من أقوى العناصر المؤثرة في قلوب المجتمعات والشعوب، ذلك أن الخواء الروحي المتفشي بين الناس وطغيان المادية المتسلطة وانتشار الأمراض الفتاكة الناشئة من فساد الأخلاق وغياب القيم، ورواج المخدرات بين الأفراد، وابتذال الجنس لهي من أهم الظواهر الفكرية والاجتماعية التي تعاني منها شعوب العالم، ويعالجها الإسلام مخلصا هذه الشعوب من شرورها، وواقعية الإسلام وعنايته بمصلحة الإنسان وبكل متطلبات تكوينه هي من أهم ما يساعد على سرعة انتشاره بالرغم من جاذبية المدنية الغربية المادية التي ابتليت مجتمعاتها بهذه الظواهر السيئة بسبب إهمالها للجانب الروحي والخلقي، وستزداد سوءا مع العولمة، ويمثل الإسلام - بما يشتمل عليه من صفاء العقيدة وتكامل التشريع وحسن الرعاية للعلم

"1" مقالة: العولمة الاقتصادية أهي حتمية أم مجرد خيار للدكتور عبد الواحد خالد الحميد /، مجلة كلية الملك خالد العسكرية / 29.

والحضارة وحماية الأخلاق وتحقيق التوازن بين متطلبات الإنسان في الحياة الروحية والعقلية والجسدية ـ الصورة الصحيحة للعالمية أو العولمة التي اختارها الله سبحانه للبشرية، عند ما جعل الإسلام خاتما للأديان والرسالات الصحيحة، ومبطلا لما دونه، قال تعالى: "وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ" آل عمران: 85.

إن التأييد المطلق للعولمة الثقافية بحجة أن الانفتاح على الثقافات الأخرى أصبح من سمات العصر، وأن الرفض المطلق لن يغني فتيلا في إيقاف المد الغربي الثقافي الزاحف على العالم الإسلامي ـ نوع من الاستسلام الرخيص المتجاهل لطبيعة الدين الإسلامي والمتغافل عن تاريخ الأمة الإسلامية وثقافتها، إن الموقف السليم يقتضي رفض العولمة الثقافية الغربية التي لا تؤمن بغير قيمها، وتريد تذويب ثقافتنا الإسلامية، ورفض كل ما يخالف ديننا وقيمنا الشرعية، ورفض كل ما يمسخ شخصيتنا أو يبدل هويتنا، ويقتضي ألا نكتفي بمجرد الرفض وحده؛ بل لا بد أن نكون إيجابيين في الموقف بحيث نتبنى نهج المواجهة لعولمة المسخ الثقافي أو العدوان الثقافي، وهذا يتطلب منا التشبث بهويتنا الثقافية الإسلامية ذات الخصائص المستمدة من عقيدتنا وديننا؛ إن هذه الهوية هي الحصن الحامي لنا من لوثات الغرب وتحدياته العدوانية، بل هي الدرع المنقذ للبشرية كلها مما تعانيه في ظل انتشار المادية وقيم الغرب، وذلك راجع إلى ما تمتلكه من قيم العدل والحرية وحقوق الإنسان"[1]، ولعل تنامي الصحوة الإسلامية في العالم الإسلامي يجسد لنا مقدرة المسلمين على التصدي لهذا المسخ الغربي الفكري والعدوان الثقافي، ويبين مدى تشبثهم بهويتهم الثقافية "لأن فعل العدوان الثقافي ـ كما يرى عبد الإله بلقزيز ـ لا يحتل المشهد وحده؛ بل هو غالبا ما يستنهض نقيضه بسبب ما ينطوي عليه عنفه الرمزي من استفزاز لشخصية المعتدى عليه، ومن تشبث بثقافته وهويته"[2].

"1" مقالة تسويق الاستهلاك ... للأستاذ أسعد السحمراني، مجلة المعرفة عدد / 46 ص / 45.

"2" مقالة: العولمة والهوية الثقافية، مجلة المستقبل العربي، العدد الثالث، عام 1998م / 99.

لكن مع إدراك أهمية التصدي والمواجهة لا بد أن نـدرك أن العولمـة وضـع عـالمي جديد لا يمكن تجاهله، ليست العولمة الثقافية فحسب؛ بل جميع أنواع العولمـة العلميـة والاقتصادية والإعلامية والسياسية فهل بالوسع أن نرفضها جميعا، ونقبل العيش في معـزل عن العالم وحدنا، لا نمتلك فيه القدرة على المواجهة والثبات على وضعنا الحالي الذي يعاني من التشرذم في المواقف السياسية، ويفتقـد الاسـتراتيجية الاقتصـادية الموحـدة والعمليـة، ويتصف بالتأخر في السبق العلمي والتكنولوجي الحالي، فما مـن سـبيل أمامنـا إلا سـلوك موقف الانتقاء والوسطية.

عالمية الإسلام والروابط البشرية

مفهوم عالمية الإسلام:

العالمية لغة: نسـبة إلى العـالم، والعـالم في اللغـة: "الخَلـق كلـه، أو مـا حـواه بطـن الفلك"[1].

وتعني عالمية الإسلام: أنه دين للإنس والجن كافة، وأنه لـيس دينـا خاصـا لقوميـة معينة، ولا لإقليم محدد؛ بـل هـو لجميـع الخلـق مـن العقـلاء مهـما اختلفـت أجناسـهم وألوانهم وأوطانهم ولغاتهم وأوصافهم.

مستند عالمية الإسلام:

يستند مفهوم عالمية الإسلام على نصوص كثيرة من القرآن الكريم والسـنة النبويـة، يقـول ابن تيمية: عالمية الإسلام "معلومة بالاضطرار من ديـن الإسـلام..... وفي القـرآن مـن دعـوة أهل الكتاب من اليهود والنصارى، ومـن دعـوة المشركـين وعبـاد الأوثـان، وجميـع الأنـس والجن ما لا يحصى إلا بكلفة"[2].

"1" القاموس المحيط للفيروز آبادي 155/4.

"2" الجواب الصحيح لمن بدل الدين المسيح 336/1.

أولا – مستنده من القرآن الكريم: دلت آيات القرآن الكريم على الآتي:

1. أن الإسلام دين الحق، نسخ الله به جميع الأديان السابقة، وأظهره عليها، قال الله تعالى في شأن الإسلام: "هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ"الصف: 9، وقال الله تعالى:" وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ"آل عمران: 85.

2. أن محمدا صلى الله عليه والسلام نبي ورسول، بعثه الله بشيرا ونذيرا، ورحمة للعالمين من الأنس والجن، قال الله تعالى في شأن الرسول صلى الله عليه وسلم: "تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا"الفرقان: 1، وقال الله تعالى: "وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ"الأنبياء: 107.

3.أن القرآن الكريم كتاب ذكر وهداية إلى كل من يبلغه من العالمين من الإنس والجن، قال تعالى: "إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ"ص: 87، وقال الله تعالى: "قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادةً قُلِ اللهِ شَهِيدٌ بِيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لأُنذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَغَ أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللهِ آلِهَةً أُخْرَى قُل لاَّ أَشْهَدُ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِنَّنِي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ"الأنعام: 19، قال تعالى: "قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا "1/72" يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ وَلَن نُّشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا "2/72"الجن: 1 – 2.

4.أن القرآن الكريم خاطب أهل الكتاب مبينا لهم أنهم مشمولون بدعوة الرسول صلى الله عليه وسلم كغيرهم ممن جاءهم بشيرا ونذيرا، قال تعالى: "يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِّنَ الرُّسُلِ أَن تَقُولُواْ مَا جَاءنَا مِن بَشِيرٍ وَلاَ نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءكُم بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ وَاللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ "19/5"المائدة: 19.

ثانيا- مستنده من السنة النبوية: دلت السنة النبوية على الآتي:

1. أن الرسول محمدا صلى اللـه عليه وسلم رحمة مهداة للعالمين عامة، قال صلى اللـه عليه وسلم: "يا أيها الناس إنما أنا رحمة مهداة"[1].
2. أن الرسول صلى اللـه عليه وسلم اختص بين إخوانه من الأنبياء عليهم السلام بأن بُعِث إلى الناس عامة يقول الرسول صلى اللـه عليه وسلم: "أعطيت خمسا لم يعطهن أحد من قبلي، كان كل نبي يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى كل أحمر وأسود..."[2].
3. أن الرسول صلى اللـه عليه وسلم أرسل كتبا إلى عظماء زمنه يدعوهم فيها إلى الإسلام، وهذا دليل عملي على عالمية رسالة الإسلام، منها كتابه إلى كسرى عظيم فارس: "بسم اللـه الرحمن الرحيم، من محمد رسول اللـه إلى كسرى عظيم فارس، سلام على من اتبع الهدى... وأدعوك بدعاية اللـه، فإني أنا رسول اللـه إلى الناس كافة؛ لأنذر من كان حيا ويحق القول على الكافرين، اسلم تسلم فإن أبيت فعليك إثم المجوس"[3].

4-أن الرسول صلى اللـه عليه وسلم بين أن دعوته تشمل كل من يسمع به من اليهود والنصارى، قال صلى اللـه عليه وسلم: "والذي نفس محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني، ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار"[4].

"1" رواه الحاكم في المستدرك 35/1، وقال: حديث صحيح، قال الهيثمي في مجمع الزوائد 257/8: رواه البزار ورجاله رجال الصحيح.

"2" رواه مسلم في كتاب المساجد، رقم 521، 370/1.

"3" رواه الزيلعي في نصب الراية في كتب النبي صلى اللـه عليه وسلم إلى عظماء الأمم، باب كتاب النبي صلى اللـه عليه وسلم إلى كسرى عظيم الفرس، 420/4.

"4" رواه مسلم في كتاب الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد صلى اللـه عليه وسلم الخ، رقم 153، 134/1.

الإسلام ليس دينا خاصا بالعرب:

ليس الإسلام دينا خاصا بالعرب وإن كان الله بعث رسوله محمدا صلى الله عليه وسلم من العرب، وأنزل كتابه القرآن الكريم بلغتهم، فذلك فضل من الله يؤتيه من يشاء، وهم بذلك كانوا أول المدعوين إلى الدخول في الإسلام؛ إذ هداهم الله به من ضلال، وجمعهم به بعد فرقة، كما قال تعالى: "هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ" الجمعة: 2، وإذا كان الله أمر رسوله صلى الله عليه وسلم أن يبدأ دعوته بإنذار عشيرته الأقربين، قال تعالى: "وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ" الشعراء: 214، وقد امتثل الرسول صلى الله عليه وسلم لما نزلت هذه الآية؛ فصعد الصفا، فجعل ينادي: يا بني فهر، يا بني عدي، لبطون قريش، حتى اجتمعوا. فقال: أريتم لو أخبرتكم أن خيلا بالوادي تريد أن تغير عليكم أكنتم مصدقي؟ قالوا: نعم، ما جربنا عليك إلا صدقا. قال: "فإني نذير لكم بين يدي عذاب أليم"[1] – فإن هذا لا يعني اختصاص عشيرته، ولا قبائل العرب بالإسلام دون الناس، وإنما يعني أن الله تعالى اصطفاهم لحمل رسالة الإسلام، واختار لسانهم ليكون لغة القرآن الكريم ووسيلة فهمه ومعرفة عقيدته وشريعته؛ لذا كان العرب أول من يتعين عليهم البشارة إليه؛ لذا انطلقوا به إلى من حولهم من أمم يدعونهم إلى عبادة الله وحده، وضربوا في الأرض ينشرون هذا الدين، ويدعون الناس إلى مكارمه، لغاية هدايتهم إلى الحق، وتخليصهم من جور النحل الفاسدة والملل المحرفة، بعد أن ذاقوا مرارة جور الأديان، كما قال ربعي بن عامر لما وقع في الأسر جوابا على سؤال يزدجر بن شهريار بن كسرى عظيم فارس له في مجلسه: ما الذي ابتعثكم. قال: "الله ابتعثنا لنخرج من شاء من عبادة العباد إلى عبادة الله وحده، ومن ضيق الدنيا إلى سعتها، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام"[2].

ومما يدل كذلك على أن العرب لم يكونوا وحدهم من بين الناس غاية دعوة الإسلام أن القرآن الكريم لم يخاطبهم بخطاب خاص بهم، فلم يقل: "أيها العرب" أو "يا عرب"،

"1" رواه البخاري في كتاب التفسير، باب "وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ" الشعراء: 214 ، رقم /4770.
"2" البداية والنهاية، لابن كثير 7/ 39.

ولم يناديهم الرسول صلى اللـه عليه وسلم بمثل هذا الخطاب، وكان نداؤه صلى اللـه عليه وسلم لبطون قريش في أول دعوته بمثل المرحلة الأولى للدعوة؛ لكننا نجد القرآن الكريم يخاطب بخطاب عام، فيقول: "يا أيها الناس" و "يا بني آدم" و "يا أيها الإنسان"، "يا أيها الذين آمنوا"، يدخل فيه العرب كغيرهم؛ بل هم من أول من يدخل في هذا الخطاب، ويقصد بالأوامر والتكاليف؛ لكون الرسول صلى اللـه عليه وسلم أول ما أرسل أنذرهم، والقرآن نزل بلغتهم.

مرتكزات عالمية الإسلام:

تقوم مرتكزات عالمية الإسلام على الآتي:

1.وحدة الرب والمعبود:

اللـه سبحانه هو رب العالمين، أي خالقهم ومالكهم ومربيهم، لا يشاركه أحد في الإحياء والإماتة، وفي تصريف الكون وتدبيره، تجري سننه في خلقه، وتحكم قوانينه المطردة حياتهم، لا تغيير فيها ولا تبديل، وإنما يخضعون لها دون تمييز، أو محاباة[1]، قال تعالى: "سُنَّةَ اللـهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللـهِ تَبْدِيلًا"الأحزاب: 62، وهذه الربوبية ثابتة بالأدلة الكونية وبالفطرة السليمة، فالكون كله ينطق شاهدا على أن اللـه خالقه ومسخره، قال تعالى: "إِنَّ رَبَّكُمُ اللـهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلاَ لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ تَبَارَكَ اللـهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ"الأعراف: 54، وهذا الرب هو المعبود المستحق وحده للعبودية، ذلك أن توحيد اللـه تعالى في عبوديته هو الغاية من وراء الإقرار بربوبيته سبحانه، قال تعالى: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ"البقرة: 21، واتخاذ شريك مع اللـه تعالى في أي نوع من أنواع العبادة مناف للتوحيد ومضاد له، وضلال وذنب عظيم، قال تعالى عن المشركين: "تَاللـهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ "97/26" إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ الْعَالَمِينَ "98/26" الشعراء: 97 - 98، وعن عبد اللـه بن مسعود رضي اللـه عنه، قال: سألت رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم أي الذنب أعظم عند اللـه؟. قال: "أن تجعل لله ندا وهو خلقك".

"1" دعوة الإسلام لسيد سابق 144.

لقد دعا جميع الأنبياء عليهم السلام إلى عبادة اللـه وحده، وهدم الأوثان والبراءة من الأنداد، وكلهم جاءوا بهذه الدعاية الخالصة لله تعالى فكان ذلك منهجا سار عليه الأنبياء والمرسلون يتجه نحو جمع الناس على توحيد اللـه، والنأي بهم عن الشرك الذي يفرقهم، قال تعالى: "شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللـهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَن يَشَاء وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ "13/42" الشورى: 13، فهو سبحانه الخالق المتصف بصفات الكمال، المستحق للعبادة وحده، قال تعالى منكرا على النصارى تحريفهم ما جاء به المسيح عليه السلام من التوحيد الخالص عندما جعلوا لله ولدا وصاحبة: "بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ "101/6"ذَلِكُمُ اللـهُ رَبُّكُمْ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ "102/6" لاَّ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ "103/6"الأنعام: 101 - 103 .

وتأتي عالمية الإسلام في دعوته الناس إلى الإيمان برب واحد، ومعبود واحد، هو اللـه تعالى، وأنهم كلهم أفراد وجماعات مهما اختلفوا في انتماءاتهم سواء في الافتقار إليه سبحانه والحاجة إليه، لا يستغني عنه أحد منهم بحال من الأحوال، سواء وحّدوه أم أشركوا معه. يقول تعالى: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنتُمُ الْفُقَرَاء إِلَى اللـهِ وَاللـهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ" فاطر: 15، وقال تعالى: "فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللـهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ" العنكبوت: 65.

2. وحدة الأصل والمصير:

ينظر الإسلام إلى الناس على أنهم يشكلون وحدة إنسانية لا تمايز فيما بين شعوبها وأفرادها في الأصل وطبيعة الخلق والمصير"1"، فهم ينحدرون من أب واحد، هو آدم عليه السلام، قال تعالى: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاء وَاتَّقُواْ اللـهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللـهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا" النساء: 1، وخلق اللـه تعالى آدم أبا البشر من تراب، قال صلى اللـه عليه وسلم: "يا أيها الناس ألا إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على أعجمي،

"1" معالم الثقافة الإسلامية لعبد الكريم عثمان /121.

ولا لعجمي على عربي، ولا لأحمر على أسود، ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى"[1]، وبث الله من آدم الرجال والنساء الذين صاروا بالتكاثر شعوبا وقبائل، لا فضل لبعضهم على بعض في أصل الخلق، قال تعالى: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ"الحجرات: 13.

وقد خلق الله تعالى البشر وفق طبيعة واحدة لا تختلف، فقد شاء الله أن يخلق الإنسان من طين، وأن ينفخ فيه من روحه، قال تعالى: "إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِن طِينٍ "71/38" فإذا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فقعُوا لَهُ سَاجِدِينَ "72/38"ص: 71 - 72، وأن يفطره على الاستعداد للخير، والشر، وللصلاح والفساد، "وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا "7/91" فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا "8/91"الشمس: 7 - 8، وأن يفطره أيضا على التعلق بالحياة والميل للشهوات، "زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاء وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللهُ عِندَهُ حُسْنُ الْمَآبِ"آل عمران: 14.

وقد جعل الله تعالى مصير البشر واحدا، وهو الموت إذ لا بد أن تلقى كل نفس أجلها، ولا بد أن يفنى البشر جميعهم، ولا بد أن يبعثوا في الآخرة ليحاسبوا على أعمالهم، ويجازوا عليها إن خيرا فخير، وإن شرا فشر، كل يوفى أجره على عمله دون محاباة، قال تعالى: "كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ الْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَما الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلاَّ مَتَاعُ الْغُرُورِ"آل عمران: 185، وقال تعالى: "مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ إِنَّ اللهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ" لقمان: 28.

وقد بنى الإسلام عالميته هذه على أساس أن البشر وحدة واحدة بأصل التكوين، قال تعالى: "كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُواْ فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلاَّ الَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعْدِ مَا جَاءتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللهُ الَّذِينَ آمَنُواْ لِمَا اخْتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللهُ يَهْدِي مَن يَشَاء إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ" البقرة: 213؛ وإذا كانت الغرائز والاتجاهات سببا في فرقة الناس واختلافهم؛ فإن الإسلام هو دين الوحدانية وجامع غايات الرسالات ولبها؛ لذا دعاهم على اختلاف أجناسهم وألوانهم وأوطانهم إلى ما يوحدهم بعد فرقتهم، ويهديهم إلى الحق بعد ضلالهم، و يضمهم جميعا في وحدة إنسانية شاملة، تتبع رسالة إلهية

"1" رواه أحمد، المسند 411/5.

واحدة، وشريعة كاملة عادلة"[1].

3.وحدة الدعوة:

جاء خطاب الإسلام عاما للناس جميعا، يخاطبهم بالتكليف والأمر والنهي بوصفهم الإنساني الواحد الذي لا يعرف التمييز بينهم، فهو يخاطبهم على أنهم عباد الله تعالى، وأنهم مكلفون بعبادته سبحانه وحده، قال تعالى: "هَـذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُـدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ"آل عمران: 138، وهذا التكليف بما احتوى عليه من تشريع رحمة للعالمين، وهداية للناس كافة؛ ليس تشريعا لجنس خاص من البشر، أو لإقليم معين من الأرض؛ بل هو للإنسان من حيث هو إنسان، أبيضا كان أم أسود، عربيا كان أم أعجميا، في الشرق كان أم الغرب"[2]، فقد جعل الله الإسلام آخر الأديان السماوية نزولا، وجعل نبيه محمدا صلى الله عليه وسلم آخر لبنة في صرح النبوة؛ وجعل رسالته خاتم الرسائل، وآخر أدوارها، وآخر الخطوات في إكمال الدين الذي رضيه الله تعالى لخلقه؛ لذلك قال تعالى في آخر آية نزلت من القرآن الكريم"[3]: "حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلاَّ مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُواْ بِالأَزْلاَمِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمْ فَلاَ تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ فَإِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ"المائدة: 3.

لقد استطاع الإسلام أن يوحد الشعوب التي انتشر فيها، ويصوغها صياغة فريدة على الأخوة في هذا الدين، فكان هذا من أبرز مقوماته، وتميزه على غيره من الأديان، يقول "لارنس": "إن الأخوة التي أعلنها الإسلام، كانت أمرا واقعا، وشيئا طريفا لا عهد للشعوب الشرقية به، إننا نشك في أن مسيحيي سوريا كانوا يعاملون مسيحيي إيران معاملة الأخوة بالأخوة، كما أن مسلمي الشام يعاملون إخوانهم في الدين من الإيرانيين،

"1" المجتمع الإنساني في ظل الإسلام لمحمد أبو زهرة /46..

"2"نظرات إسلامية في مشكلة التمييز العنصري لعمر عودة الخطيب /147.

"3" المجتمع الإنساني في ظل الإسلام لمحمد أبو زهرة /42،39.

ويعتبرونهم أسرة واحدة"[1]؛ بل كانت هذه الأخوة سببا في جذب الناس إلى اعتناق الإسلام، وانتشاره في الآفاق، يقول المستشرق الفرنسي "هانوتو' لا يوجد مكان على سطح الأرض إلا واجتاز الإسلام فيه حدوده منتشرا في الآفاق... فهو الدين الوحيد الذي أمكن انتحال الناس له زمرا وأفواجا، وهو الدين الوحيد الذي تفوق شدة الميل إلى التدين به كل ميل على اعتناق دين سواه"[2].

5. وحدة القيم والحقوق:

إن الإيمان بالله الواحد ولد احترام القيم والالتزام بالحقوق، ورسخ حق المساواة بين البشر أفرادا وجماعات وأمما، ودفع النفس المؤمنة إلى إقامة العدل بين الناس الذي أمر الله به [3] في قوله تعالى: "قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُواْ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ"الأعراف: 29، فالإسلام لم يكتف بمحو أسباب التفرق والنزاع بين الناس؛ بل أمر بالكف عن أذية الناس بحيث يأمن كل فرد على دمه وماله، قال صلى الله عليه وسلم: "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم"[4] ودعا إلى إقامة العلاقات بين الناس على أساس التعاون والتراحم والعفو عن المسيئ، والصفح الجميل عنه، قال تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تُحِلُّواْ شَعَآئِرَ اللّهِ وَلاَ الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلاَ الْهَدْيَ وَلاَ الْقَلآئِدَ وَلا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُواْ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُواْ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُواْ اللّهَ إِنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ"المائدة: 2، وقال تعالى: "خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ "199/7"الأعراف: 199،

"1" رواه أبو داود في الأدب، باب في التفاخر بالأحساب.

"2" الإسلام وأثره في الحضارة وفضله على الإنسانية لأبي الحسن الندوي/43.

"3" نحو إنسانية سعيدة لمحمد المبارك /99-101.

"4" رواه الترمذي في كتاب الإيمان، باب ما جاء في أن المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، رقم 2627، 17/5.

وقال تعالى: "وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلاَّ بِالْحَقِّ وَإِنَّ السَّاعَةَ لآتِيَةٌ فَاصْفَحِ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ"الحجر: 85

وجاء الإسلام بتشريعات ملائمة للفطرة، وملبية لكل تطلعات الإنسان نحو الخير والحق والعدل والإخاء والحرية والمساواة وسائر القيم الرفيعة، يقول الكاتب الفرنسي "مارسيل كابي": "حمل القرآن للناس باسم الإيمان الثابت على وجه الإطلاق أصول العدالة والنظام الاجتماعي، الذي يخضع الفرد لمراعاة آداب الاجتماع، ويفرض على الجماعات حماية الأفراد، وهو بهذا الأسلوب يوافق في جواهر مبادئه أحدث القواعد الاجتماعية العصرية... وقد نظم حدود حياة كل فرد وحياة المجموع"[1]، فقد "حث الإسلام على التعارف والتعاون والعمل الإنساني المشترك دون أن يجعل للاختلاف في الجنس واللغة واللون أي أثر في المس بهذا الهدف الذي يعود بالنفع العام على البشرية جميعا... وقرر المساواة بين الناس في الحقوق والواجبات، ورفض كل أسباب التفاوت والتفاضل التي كانت سائدة في الجاهلية، وهي أسباب لا وزن لها ولا قيمة ولا اعتبار، مادام أصل الإنسانية المشترك واحدا من حيث خلق كل إنسان من تراب ثم من نطفة"[2]، قال تعالى: "وَاللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجًا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ"فاطر: 11، لقد كان لممارسة هذه القيم وإمتاع الإنسان بحقوقه الأساسية أثر بليغ في فضح فساد الفلسفات والأديان التي استساغت العنصرية واستمرأت الطبقية، وكان له تأثير بليغ في نفوس أبناء الطبقات المحرومة، يقول جواهر لآل نهرو رئيس وزراء الهند السابق: "إن دخول الإسلام كان له أهمية كبيرة في تاريخ الهند، إنه قد أظهر انقسام الطبقات، وحب الاعتزال عن العالم الذي كانت تعيش فيه الهند، إن نظرية الأخوة الإسلامية والمساواة التي كان

"1"المسألة الاجتماعية بين الإسلام والنظم البشرية لعمر عودة الخطيب /192.

"2"نظرات إسلامية في مشكلة التمييز العنصري لعمر عودة الخطيب /150.

المسلمون يؤمنون بها، ويعيشون فيها، أثرت في أذهان الهندوس تأثيرا عميقا، وكان أكثر خضوعا لهذا التأثير البؤساء الذين حَرَّم عليهم المجتمع الهندي المساواة والتمتع بالحقوق الإنسانية "[1].

مفهوم الروابط البشرية:

تمثل الروابط البشرية حالة التواصل الفطرية والمكتسبة بين الأفراد والجماعات، وما ينشأ عنها من حقوق وواجبات وعلاقات أدبية من تواد وتراحم وغيرها، هذه الروابط يقوم عليها بنيان المجتمعات، وتربط أفرادها بعضهم ببعض"[2].

وقد قرر الإسلام مجموعة من المبادىء التي تدعم هذه الروابط، وتقويها، من أهمها: الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية والمساواة بين الناس والحرية والوفاء بالعهود والمواثيق والتعاون على البر والتسامح مع الآخر، قال تعالى: "وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً"الإسراء: 70، وقال تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تُحِلُّواْ شَعَآئِرَ اللّهِ وَلاَ الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلاَ الْهَدْيَ وَلاَ الْقَلآئِدَ وَلا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُواْ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُواْ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُواْ اللّهَ إِنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ"المائدة: 2، كما بنى الإسلام علاقة المجتمع الإسلامي بغيره على أساس السلم[3]، قال تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ ادْخُلُواْ فِي السِّلْمِ كَآفَّةً وَلاَ تَتَّبِعُواْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ" البقرة: 208، وقال تعالى: "إِلاَّ الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىَ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَاتِلُونَكُمْ أَوْ يُقَاتِلُواْ قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاء اللّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْاْ إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلاً" النساء: 90؛ لأنه في بيئة السلم تقوى العلاقات الاجتماعية، وتنمو الصلات الحميمية بين الناس، ويشعرون بقيمتها وآثارها النافعة.

الروابط البشرية:

تربط البشر بعضهم ببعض روابط عدة، من أبرزها:

"1"الإسلام وأثره في الحضارة وفضله على الإنسانية لأبي الحسن الندوي/43.

"2"المجتمع الإنساني في ظل الإسلام لمحمد أبو زهرة /121.

"3"معالم الثقافة الإسلامية لعبد الكريم عثمان /223.

1. رابطة وحدة الأصل: إن الإسلام ساوى بين الناس في أصل الخلق، فقرر نشأتهم من نفس واحدة، قال تعالى: "وَهُوَ الَّذِيَ أَنشَأَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ قَدْ فَصَّلْنَا الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ" الأنعام: 98، وأوضح أن ما يكون بينهم من اختلاف في اللغة واللون لا يمنح أحدا مكانة رفيعة، ولا قربا من الله تعالى؛ بل هو آية من آيات الله، وأثر من آثار البيئة، قال تعالى: "وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ" الروم: 22، وأنه إذا كان ثمة فرق في الانتماء إلى شعب أو قبيلة فإن الله جعل ذلك للتعارف والتآلف؛ لا للتناحر والاختلاف والتفاخر"[1]، قال تعالى: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ" الحجرات: 13.

2. رابطة الأسرة والقرابة: إن ارتباط الإنسان بأفراد أسرته أبا أو أما أو زوجة أو أولادا أو أقاربا وأرحاما هو ارتباط فطري، وعلاقة غرزية بين الناس، يقرها الإسلام، ويأمر بها، قال تعالى: "وَاعْبُدُواْ اللَّهَ وَلاَ تُشْرِكُواْ بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لاَ يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالاً فَخُورًا" النساء: 36 ، وقال تعالى: "وَالَّذِينَ آمَنُواْ مِن بَعْدُ وَهَاجَرُواْ وَجَاهَدُواْ مَعَكُمْ فَأُوْلَئِكَ مِنكُمْ وَأُوْلُواْ الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ" الأنفال: 75، تنشأ عنها حقوق البر بالوالدين ولو كانا مشركين؛ فإن الله تعالى أوصى الإنسان عموما بالإحسان إلى والديه وإطاعتهما ما لم يأمراه بالشرك، قال تعالى: "وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا وَإِن جَاهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ" العنكبوت: 8، كما أقر الرسول صلى الله عليه وسلم صلة الوالدين و تجنب كل ما يؤدي إلى عقوقهما، أو يفضي إلى قطيعة رحم ، ففي الحديث عن أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما، قالت: "قلت: يا رسول الله ! إن أمي قدمت علي، وهي راغبة "أي مشركة" أفأصلها؟ قال: نعم"[2] ، ومع قوة هذه الرابطة في نفس الإنسان، وتعلقه بها، وحبه إياها، وتفضيلها على غيرها إلا إنها لا تقدم على رابطة الإيمان التي يتعين أن تكون غاية عليا لتواصل المؤمن وعلاقته بغيره، يقول الله تعالى: "قُلْ إِن كَانَ

"1" دعوة الإسلام لسيد سابق/ 142.

"2"رواه مسلم في كتاب الزكاة، باب فضل النفقة، رقم 1003، 2/696.

آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُواْ حَتَّى يَأْتِيَ اللّهُ بِأَمْرِهِ وَاللّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ" التوبة: 24 .

3. رابطة الدين: إن غاية الإسلام من رابطة الدين تحرير البشرية كلها من عبودية الأهواء، والارتفاع بها عن أوضار الحقد وشوائب العصبيات؛ لتصوغ علاقتهم الإنسانية صياغة فريدة، قوامها الدين الحنيف، ولحمتها التناصح والتآزر، وجوهرها الإخلاص وسلامة النفس، وقد كان لهذه الرابطة أثرها في رد الناس جميعا إلى ذكرى نشأتهم الأولى من نفس واحدة، وإيقاظ ما في قلوبهم من شعور القربى والرحمة، وفي بناء علاقاتهم فيما بينهم خالصة من الشوائب، مفعمة بأعمق الود وأنبل المشاعر"[1]، قال تعالى: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاء وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا" النساء: 1، فالمتآخون على أساس هذه الرابطة أقرب رحما من وشائج النسب، وأقوى ارتباطا من روابط الدم، يقول تعالى: "إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ" الحجرات: 10.

لقد ربطت هذه الأخوة قلوب المتآخين برباط لا ينفصم؛ لأنها فوق المنافع والمطامع والعصبيات والأهواء، وأقام الإسلام بها الموازين الفاصلة بين الولاء والبراء دون اعتبار لمقاييس العصبية والعنصرية التي مزقت شمل الناس، وصنفتهم إلى طوائف وطبقات، وفي ذلك يقول سبحانه مذكرا بهذه الأخوة التي جمعتهم بعد تفرق، ووحدتهم بعد تمزق، وجعلت منهم إخوانا متآلفين: "وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرَّقُواْ وَاذْكُرُواْ نِعْمَةَ اللّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاء فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنتُمْ عَلَىَ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ" آل عمران: 103.

4.رابطة العهد والميثاق: لما كانت علاقة السلم هي الأصل في العلاقات الإنسانية، وهي ضمان تحقيق الأمن والسلامة للشعوب والأمم ودفع الظلم عن المستضعفين فإن العهود التي تكَون هذه الرابطة، وتقويها يجب احترامها إذا كانت قائمة على العدل والإنصاف واحترام الآخرين والاعتراف بحقوقهم، فقد كانت عهود الرسول

"1"المسألة الاجتماعية بين الإسلام والنظم البشرية لعمر عودة الخطيب /206.

صلى اللـه عليه وسلم عهودا عادلة، يعطي فيها بمقدار ما يأخذ، وكانت على قـدم المساواة مع كل من كان يعاهده"[1]، وحرم الإسلام نقض العهـد بعـد إبرامـه لأنـه يقطع رابطة التواصل بين الناس، ويفضي إلى العداوة بينهم والقتال معهم، وتفويت كل المصالح الناشئة عن حالة الأمن والسلم بين الطرفين، وهـي مـا وصـفه القـرآن الكريم بالخسران في قوله تعالى: "الَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ اللـهِ مِن بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللـهُ بِهِ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ" البقرة: 27.

وفي مقدمة من يجب الوفاء لهم بالعهد أهـل الذمـة الـذين يقيمـون في المجتمـع الإسلامي، ولهم حق المواطنة، أو المستأمنون الذين يقيمون فيه بصفة مؤقتة، فقد أقر لهم الإسلام دينهم إذا كانوا من أهل الكتاب أو لهم شبهة كتاب، ومنع إكراههم في الـدخول في الإسلام، وأعفاهم من الأحكام والحدود فيما لا يحرمونه، وأثبت لهـم مـن الحقـوق مـا للمسلمين، وأوجب على الدولة الإسلامية حمايتهم وإنصافهم، وعقوبة الاعتداء عليهم، وأمر بحسن معاملتهم"[2] وتمكين المستأمن منهم سماع كلام اللـه تعالى، وتأمينه حتى يبلغ مأمنه، ويدل على ذلك قول صلى اللـه عليه وسلم: "من قتل معاهداً لم يرح رائحة الجنة" وقال تعالى: "وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلاَمَ اللـهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لاَّ يَعْلَمُونَ" التوبة: 6، وقال صلى اللـه عليه وسلم: "ألا من ظلـم معاهداً أو انتقصه حقه أو كلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس فأنا حجيجه يوم القيامة"[3]، وكتب عمر بن الخطاب رضي اللـه عنه إلى عمرو بن العاص رضي اللـه عنهما وهو أمير على مصر "إن معك أهل الذمة والعهد فاحذر يا عمرو أن يكـون رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم خصمك"[4].

وكفلت الدولة الإسلامية رعاياها دون تمييز فللذمي حق في بيت المال كما للمسلم؛ فتجب كفالته إذا احتاج وكان عاجزاً عن العمل، ويدل على ذلك مـا كتبـه عمـر بـن عبـد العزيز رحمه اللـه تعالى إلى عامله في البصرة عدي بن أرطاة: "وانظر من قبلك مـن أهـل الذمة من قد كبرت سنه وضعفت قوته، وولـت عنـه المكاسـب فـأجر عليـه مـن بيـت

"1"المجتمع الإنساني في ظل الإسلام لمحمد أبو زهرة /204.
"2"حقوق الإنسان، لعلي وافي، ص 21.
"3"رواه أبو داود برقم " 3052" كتاب الخراج والإمارة والفيء.
"4"الخراج، لأبي يوسف، ص 144.

مال المسلمين ما يصلحه"[1]، وكذلك المعاملة مع من كان خارج المجتمع وفق الميثاق؛ فإنه يجب الوفاء به حتى لو حال ذلك دون نصرة أخ في الدين، يقول تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَاهَدُواْ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَالَّذِينَ آوَواْ وَّنَصَرُواْ أُوْلَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ وَالَّذِينَ آمَنُواْ وَلَمْ يُهَاجِرُواْ مَا لَكُم مِّن وَلاَيَتِهِم مِّن شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُواْ وَإِنِ اسْتَنصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلاَّ عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ وَاللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ" الأنفال: 72.

إن تواصل المسلمين مع غيرهم ممن يخالفونهم في الدين على أساس هذه الرابطة التي تجسد معنى الأخوة الإنسانية، وتحفظ المودة والسلام بين المجتمعات البشرية، وتقيمها على أساس من العدل والإنصاف الذي يضمن لها البقاء والدوام، ويحميها من العداوة والتشرذم - هو ما أمر الله به، وهو أقرب للتقوى، وأحب سبحانه من عباده المؤمنين القيام به، يقول تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ للهِ شُهَدَاء بِالْقِسْطِ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُواْ اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُواْ اللّهَ إِنَّ اللّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ" المائدة: 8 .

"1"الأموال، لأبي عبيد، ص 45.

المراجـع

1. الاتجاهات الفكرية المعاصرة للدكتور علي جريشة.
2. الاتجاهات الوطنية لمحمد محمـد حسـين: ط 6، عـام 1403هـ مؤسسـة الرسـالة ببيروت.
3. أجنحة المكر الثلاثة لعبد الرحمن الميداني.
4. الإرهاب الدولي لمحمد عزيز شكري، طبعة 1991م.
5. الإرهاب بين التجريم والمشروعية لإمام حسانين خليل.
6. الإرهاب في العالمين العربي والغربي لأحمد يوسف التل.
7. أزمة العصر لمحمد محمد حسين، ط2، عام 1405هـ مؤسسة الرسالة ببيروت.
8. الاستشراق والمستشرقون للدكتور مصطفى السباعي.
9. الإسلام والرد على منتقديه لمحمد عبده.
10. الإسلام والعولمة لمجموعة من المفكرين.
11. الإعلام في مناقب الإسلام لأبي الحسن محمد العامري.
12. الأعلام للزركلي.
13. أهداف التغريب لأنور الجندي.
14. بحث: العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معهـا للـدكتور عبـد الخـالق عبـد الـلـه، مجلة عالم الفكر، عدد اكتوبر 1999م.
15. بحث: ظاهرة العولمة الواقع والآفاق للدكتور الحبيب الجنحاني، مجلة المعرفة عدد محرم 1420هـ
16. بيان مكة الصادر عن المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي في دورته /16 المنعقدة من21- 1422/10/26هـ صحيفة اليوم، السبت 1422/10/28هـ العدد 10438.
17. التبشير والاستعمار للخالدي.

18. تشريعات مكافحة الإرهاب في الـوطن العـربي لمحمـد محيـي الـدين عـوض ، نشر أكاديمية نايف العربية.

19. تفسير ابن كثير.

20. تفسير أبي السعود.

21. التنصير والاستعمار لعمر فروخ، و مصطفى خالدي.

22. حاضر العالم الإسلامي لجميل عبد الـلـه المصري.

23. الحركة الأدبية والفكرية لابن عاشور.

24. حقوق المرأة للدكتور سعيد رمضان البوطي.

25. الحوار مع أهل الكتاب لخالد القاسم، ط 1 عام 1414هـ دار المسلم بالرياض.





تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله
مجمع العساف التجاري - الطابق الأول
تلفاكس : 5353402 6 962+
خلــوي : 95667143 7 962+
ص.ب : 520946 عمان 11152 الأردن
E-mail: darghidaa@gmail.com

